

إخوانى الأقباط

جمال البنا

إخواني الأقباط

جمال البنا

فهرس

فهرس .... - ٣ -

مقدمة .... - ١٢ -

الباب الأول : **طبيعة الأقلية القبطية** .... - ٢٠ -

الفصل الأول : أقلية ولكن مصرية .... - ٢١ -

الباب الثاني : **خيارات قدرية** .... - ٣٧ -

الفصل الأول : الخيار الأصولي (١) .... - ٣٨ -

الفصل الثاني : الخيار الأصولي (٢) .... - ٥٢ -

الفصل الثالث : الخيار الأصولي (٣) .... - ٦٥ -

الفصل الرابع : خيار المواطنة .... - ١٤١ -

الفصل الخامس : خيار التمثيل النسبي .... - ١٤٧ -

الفصل السادس : خيار التحدي .... - ١٦٣ -

الفصل السابع : خيار هدم المعبد .... - ٣٣٥ -

الفصل الثامن : التعايش الإيماني .... - ٣٤٧ -

الباب الثالث : مؤثرات ترتفق على الاختيارات..........- ٣٧٠ -
الفصل الأول : اللبس التاريخي .... - ٣٧١ -
الفصل الثاني:ظهور جماعات العنف الشاردة الإسلامية.. - ٣٩٠ -
الفصل الثالث : سلطان الهوى و"الحساسية"............. - ٤٠٣ -
الفصل الرابع : طموح القيادة.............................. - ٤٣٣ -
الباب الرابع : هموم ومطالب الأقباط......................- ٤٩٧ -
خاتمة : دعوة للإصلاح الديني وتحرير العقول والقلوب ..... - ٥٣٨ -
ملحق .... - ٥٦٧ -

إخواني الأقباط

يصدر هذا الكتاب عن عاطفة حقيقية وعميقة هي أن كل ذوي الأديان أخوة، وهذا ما يقرره الإسلام الـذي يـرى أن الدين واحد، والذي يعني بكلمة "الإسلام" سلام الوجه والقلب ، وعلى هذا التكييـف فقـد اعتبـر القـرآن أن إبـراهيم وإسماعيل وموسى وعيسى وكل الأنبيـاء والـديانات التـي يمثلونها تدخل في إطار الإسلام، وقال الرسول: إن الأنبيـاء أخوة أبناء علات (أي أبوهم واحد وأمهاتهم شتى) وهذا مـا ينطبق بوجه خاص على الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، فأنبياؤهم يعودون إلى إبراهيم وإن اختلفت أمهاتهم ما بين سارة وهاجر ومريم.

بالإضافة فهناك علاقة خاصة بين الإسلام والمسـيحية عبرت عنها الآية ﴿**لَتَجِدن أَشَدَ الناس عداوةً لِلـذِين آمنُـوا الْيهود والذِين أَشْركُوا ولَتَجِدن أَقْربهم مودةً لِلـذِين آمنُـوا الذِين قَالُوا إِنا نَصارى ذَلِك بِأَن مِـنْهم قِسيسِـين ورهبانًـا وأَنهم لا يستَكْبِرون**﴾. {٨٢ المائدة}..

وداخل دائرة المسيحية فهناك علاقة أخـص مـا بـين الإسلام وأقباط مصر، فأم العرب التي ظهر منها بنو الإسلام هي هاجر المصرية.. ولأن مارية القبطية هي التي أنجبـت للرسول إبراهيم، الذي لو عاش لأعاد مرة أخرى ذكرى جده الأعلى "إبراهيم".

وكما هو معروف فإن أقباط مصر كانوا يعـانون أشـد صور الاضطهاد من البيزنطيين. وعندما دخل عمـرو بـن العاص مصر أنقذ الأقباط من هذا الاضطهاد وأعـاد البابـا بنيامين الذي كان هاربا من عصف البيزنطيين إلى منصـبه وأعطاه كافة الحرية؛ فكان هذا ميلادا جديدا للكنيسة القبطيـة الحرة والمعلنة..

وقد تعرض الأقباط خلال الحكم الإسلامى لما تعـرض له المسلمين من مد وجزر، وقاسموهم السـراء والضـراء، ودخلوا في الإسلام أفواجا وتكلموا العربية وأصبحوا جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري والوطن المصري. ومـا معظم المسلمين إلا من الأقباط الـذين أسـلموا علـى مـر العصور، والذين وصل منهم الكثير إلى أعلى المناصب، بل تولى أحدهم مشيخة الأزهر وهو الشيخ محمد المهدي، وكان

له دور بارز خلال الحملة الفرنسية وحكم محمد علي، ومـن قبله كان أحد قراء القرآن السبعة ورش من أصـل قبطـي، الذي قال عنه الشيخ محمود الحصري "شيخ القراء المحققين وإمام أهل الأداء المرتلين".

وقد انعكست التطورات التي حدثت للمجتمع المصـري من انقلاب ٥٢ على الأقباط. ومثلت لهم ردة عـن مصـر الليبرالية التي بدأت بثورة ١٩ التي صهرت كل الاختلافـات في بوتقة واحدة. وظل دور الأقباط بارزا حتى جـاء حكـم العسكر فتجاهلهم ونشأ عن ذلك إغفالهم في بعض الحالات.

ويعالج الكتاب هذه القضية فيعلن أولا أن الأقباط أقلية، ولكنهم يتميزون عن كل الأقليات بأنهم جزء لا يتجـزأ مـن نسيج المجتمع، لا يفرق بينهم وبين المسلمين إلا الدين، وهو في الحقيقة – كما ذهبنا – يمكن أن يكون – فـي النهايـة – عامل تجميع، ويرى الكتاب أن أمام الأقباط عدة خيـارات: أولها ما أطلق عليه الخيار الأصولي، أي الذي يعـود إلـى أصول المسيحية التي ترى أنها – والكنيسة- يجب أن تبتعـد عن كل ما يمت إلى الحكم والسلطة؛ لأن المسيحية هي ديـن الخلاص الروحي، وهذا ما تفسده تمامـا تيـارات السياسـة

والسلطة وما يكتنفها من أطماع وإغراءات ومصـالح كلهـا دنيوية، وكلها بعيدة كل البعد عن عالم الـروح.. ويستشـهد بكلام المونسيور موسى الذي كتب رسالة عن الدين والوطنية سنة ١٩٢٠ أوضح فيها بكلام السـيد المسـيح والرسـولين بطرس وموسى أن ما تريده المسيحية هـو: الحريـة فـي الإيمان وفي ممارسة الشعائر، وعلـى المسـيحي أن يخـدم بأمانة وإخلاص أي نظام سياسي يحقق له هذا، كما استشـهد بكلام الراهب المتجرد متى المسكين، والخيار الآخذ هو خيار المواطنة، وهو حق مشروع للأقباط بحكـم مـيلادهم علـى أرض الوطن. وكل من يولد على أرض الوطن ويعيش فيـه يعد بحكم الواقع "مواطنًا"، وقد أقر الإسلام هذا المبدأ عنـدما وضع الرسول دستور المدينة الـذي جعـل فيـه الأنصـار والمهاجرين واليهود "أمة واحدة للمسـلمين ديـنهم ولليهـود دينهم..."..

وهناك خيار آخر أفضل من المواطنة هـو "التعـايش الإيماني" الذي يجمع ما بين المسلمين والأقبـاط باعتبـارهم جميعا يؤمنون با . فهم أخوة في هذا الإيمان، وهم جميعـا مدعوون للتآخي والتوحد إزاء هجمة العولمة التي تريد فـي

حقيقتها الإطاحة بالأديان جميعا وما تمثله مـن قـيم الخيـر والتقوى والمساواة والمحبة والعدل، وتجعل العـالم سـوقًا، وتحل "آليات السوق" محل القانون وتطمـس دور الدولـة... الخ.

وعلى نقيض هذا الخيار يوجد خيار التحدي، وهو فـي الحقيقة ليس خيارا بقدر ما هو موقـف؛ لأن الأقليـة التـي تتراوح ما بين ٥% و١٠% من السكان لا تتحدى ٩٥% أو ٩٠%، ولكن هذا الموقف يحدث عنـدما يـؤدي الطمـوح بالكنيسة التي تتخذه لإجبار السلطات للتجاوب معهـا. وقـد كانت الكنيسة المصرية على اختلاف العهود تعيش في سلام دائم مع السلطات، وكان حكام مصر من محمد علـي حتـى فاروق، بل وحتى عبد الناصر يقدرون آباء الكنيسة، كما كان آباء الكنيسة يعترفون بهذا، ولكن الكنيسة المصـرية دخلـت دورا جديدا عندما تولى أمرها البابا شنودة الثالث الـذي أراد أن ينهض بالكنيسة وأن يخوض بها غمرات الدنيا؛ فأوقعـه هذا في صراع مع الرئيس السادات الذي اضطر إلى إبعـاده إلى دير البراموس. وكانت تجربة مريرة وسـيئة ولا تـزال تلقي بظلالها السوداء على العلاقة ما بين الأقباط والسلطات.

ومن الحق أن نعترف أن السلطات لم تقف الموقف اللازم إزاء مطالب الأقباط. وقد كان يمكنها أن تدرسها وتظهر الحقائق من المزاعم، فتجري تعدادا يوضح نسبة عدد الأقباط على أن يشترك في إجرائه عناصر قبطية وأن يخضع لرقابة منظمات المجتمع المدني دفعا لأي شكوك، وإذا وجد تمييز يحيف على الأقباط في الوظائف فيجب أن تبعده وتجعل المعول هو الكفاءة، كما أنه من غير المفهوم إبقاء قيود على إقامة الكنائس.. وأسوأ من هذا كله أن لا يبحث النظام عن طريق لتمثيل الأقباط في مجلس الشعب. إن حقيقة أن الأقباط مبعثرون على أرض الوطن من الإسكندرية إلى أسوان جعلتهم أقلية في كل الدوائر. وجعل احتمال الفوز محدودا ما لم تتملك المجتمع روح ثورة ١٩، وكان يجب أن تدرس الحكومة هذه المشكلة وتنتهي إلى حل لها.

وأخيرا فهناك خيار التمثيل النسبي الذي رفضته أغلبية الأقباط عند وضع دستور ١٩٢٣، ولكن يبدو أنه قد يكـون الحل الذي يقطع الطريق على الشكاوى والمزاعم.

وينتقل الكتاب إلى باب جديـد "عوامـل تـؤثر علـى الخيارات" فيذكر منها اللبس التـاريخي وجنايـة الطمـوح. وظهور دعوات "الرافضة الجديـدة" أي تلـك المجموعـات

المتشددة التي يغلب عليها التعصب وضيق الأفـق والنظـرة الأحادية... الخ.

ويختم الكتاب بدراسة تستعرض مطالب كما عرضـها الكاتب القبطي المعروف مريت غـالي فـي تقريـر قدمـه بالرويئو إلى المسئولين وأحبائي المسلمين"..

والكتاب يأتي في وقته وهو يعالج القضية بطريقة، ومن منظور يختلف عن المعالجات المألوفة..

مُقَدِّمَة

من طريق الأشواك والخصام إلى واحة الود والسلام

أريد بهذا الكتاب أن يخلص مصر من إحدى اللوثـات العارضة التي أصابت ثوبها الأبيض الناصع وأوجدت توترا بين الأغلبية المسلمة والأقلية القبطية. وهما معا شعب واحـد عاش حياة واحدة في السراء والضـراء الحلـوة والمـرة، وتعرضوا معا لعسف بعض الحكام الظلمة الذين حكموا فـي القرون الوسطى كما سعدوا عندما بدأت مصر تدخل العصر الحديث وتشرف عليها أنوار المعرفة والحرية..

ويرى الكتاب أن هذه اللوثة التي وضعت البلاد علـى طريق الأشواك وأوجدت ما سمى بـ "الفتنة الطائفيـة"، وإن كان لها أسباب عديدة سنشير إليها في خاتمة الكتـاب، فـإن أسبابها المباشرة ثلاثة:

أولا: ظهور الجماعات الإسـلامية الشـاردة، الضـالة المضلة التي قدمت فهما مغلوطًا، وسيئًا للإسلام أوقع الخوف

في نفوس الأقباط، كما لجأت إلى ممارسات عمقت وأكـدت المخاوف.

ثانيا: السياسة التي انتهجها البابا شنودة وخـالف بهـا الخط المقرر الذي اتبعه كل آباء الكنيسة، والتي تـوحي بـه روح المسيحية، انسياقا وراء طموح هو النهضـة بالكنيسـة وإعلاء شأنها، وقاده هذا لأن يستأثر بتمثيل الأقباط في كافة المجالات. فاقتحم غمرات المشاكل الدنيوية، كما حكم الكنيسة بطريقه أقل ما يقال فيها إنها غير ديمقراطيـة، ويمكـن أن تكون بيد حديدية، وليس هذا شأن آباء الكنيسة وإنما هو شأن الملوك والأباطرة الذين يريدون الحياة الدنيا.

ثالثا: السياسة التي اقترنت بظهور السادات؛ نتيجة لأنه أراد الانفتاح من ناحية، والاستئثار بالسلطة من ناحية أخرى، والابتعاد بالدين عن السياسة والزج به فيها؛ وبهـذا كانـت سياسته متخبطة، وبدأ كما لو أن الحكومة تكره الأقبـاط ولا تحب المسلمين وتعوق إجراءاتها بيروقراطية عريقة بحيـث لا تحسم المشاكل ولا تحرص إلا على البقاء في السلطة ولا تعرف لمعالجة المشكلات إلا البطش الأمني.

ومن الواضح أن هذه الثلاثة لا علاقـة لهـا بأصـول فكرية، أو عقيدية فإنها إنما ترتهن ببقـاء أصـحابها. وقـد عرفت الجماعات الإسلامية خطأها بعد أن دفعت ثمنه باهظا، وأعلنت توبتها في عدد من الكتب ولا ينتظر أن تعود أو تقوم لها قائمة. كما أن البابا شنودة قد تبين أن ثمة بدائل أفضـل من سياسته القديمة فلم يلجأ إلى أسلوب التحدي الذي اتخـذه في أعقاب حادثة الخانكة، وعندما وقعت أحداث الكشح، وهي أسوأ بمراحل من أحداث الخانكـة، وإن كـان موقفـه إزاء أحداث الإسكندرية في الأسبوع الأخير مـن أكتـوبر سـنة ٢٠٠٥ يمثل تراجعا، ولكن البابا شنودة - كائنا من كـان - ليس هو الكنيسة، ولا هو مخلد.

أما السياسة التي نهجتها الحكومة فقد جاوزت عمرهـا. وهي تعيش الآن في عمر إضافي لابد أن ينتهي قريبا..

وبهذا تزول الأسباب التي أدت إلى هذه الغُمة والسحابة التي ظللت سماء مصر النقية الصافية.

وقد يقول قائل هل لديك من الأسباب ما يجعلك تعتقـد أننا بعد زوال هذه الأسباب الثلاثة سنترك طريق الأشـواك ونصل إلى واحة الورود. فأقول نعم بكل تأكيد. وهذا التأكيد

يعتمد على أسباب أصولية منها طبيعة الشعب المصري التي تتسم بالدماثة والسلام والاعتدال، والتي تنفر من كل عنـف وقسوة. وأن هذه الطبيعة قادرة على صهر الاختلافات فـي بوتقتها. ويدلنا التـاريخ أن هـذه الطبيعـة اسـتطاعت أن تستوعب كل الوافدين على مصر، ولو كانوا من غير أبنائها فما بالك بأبنائها.

وأهم من هذا أن المسيحية والإسـلام يتلاقيـان تلاقيـا سعيدا طبيعيا يكمل كل منهما الآخر. فالمسـيحية لـم تـدع لنفسها ملك هذه الأرض ولم تضع في شريعتها فرائض فـي الحكم أو السياسة، وهي بعد تقوم على المحبة والإيثار حتـى بالنسبة لأعدائها، وهذه طبيعة تجعلها تتلاقى مع الإسلام الذي اعترف بها وجعل من مريم سيدة نساء العالمين، وتحدث عن السيد المسيح حديثا يكاد يكون مسيحيا فهو "كلمة ا "، وروح منه، وقد نسب إليه من المعجزات ما لم تنسبه المسيحية، مثل أن يتكلم في المهد.. وقرر الإسلام أن أشد الناس مودة للذين آمنوا ﴿**الَّذِين قَالُوا إِنا نَصارى ذَلِك بِـأَن مِـنْهم قِسيسِـين ورهبانًا وأَنهم لاَ يستَكْبِرون**﴾. وإذا كـان المثـل الأعلـى للمسيحية هو الحب، فإن المثل الأعلى للإسلام هـو العـدل.

وهما يكملان بعضهما البعض ويكونان عنصرين لازمين لا يغني أحدهما عن الآخر لقيام المجتمع الصالح..

ولئن لم تعترف المسيحية في كتبها بالإسلام. فذلك لأنها كانت سابقة عليه، وما كان يمكن أن تعترف به ولما يبدأ. أما الإسلام الذي جاء بعدها فإنه اعترف بها بوجه خاص؛ لأنها أقرب الأديان إليه، وليس بين محمد وعيسى من نبي يفـرق بينهما. على أن الإسلام يؤمن بتعدديـة الأديـان وأن هـذه التعددية ليست شيئًا إدا أو يقبل على مضض، أو أنه ضرورة سيئة، على العكس إن الإسلام يرى أنهـا الأمـر الطبيعـي اللازم، وقد عبر عن ذلك عندما قال: ﴿**ولَو شَاء ربك لَجعـلَ الناس أُمةً واحِدةً**﴾. واستنكر تلك العاطفة التي تخطـر فـي نفس كل داعية أن يؤمن به الناس جميعا ﴿**أَفَأَنْتَ تُكْرِه الناس حتى يكُونُوا مؤْمِنِين**﴾.

ولم يحرم أصحاب كل الأديان الأخرى مـن نعمـة ا ورحمته ﴿**إِن الـذِين آمنُـوا والـذِين هـادوا والصـابِئُون والنصارى من آمن بِاللهِ والْيومِ الآخِرِ وعمِلَ صـالِحا فَـلا خَوفٌ علَيهِم ولا هم يحزنُون**﴾ {٦٩ المائدة}..

وهناك بعد **أصرة** خاصة تربط الإسلام بمصـر، فـإن هاجر أم إسماعيل ابـن إبـراهيم الأب الأعلـى للـديانات الإبراهيمية الثلاث – مصرية بحيـث يمكـن أن يقـال: إن العرب المسلمين الأول فيهم دماء مصرية. وقد كادت تلـك الواقعة الباهرة أن تتكرر عندما أنجبت مارية القبطية للرسول ابنه إبراهيم.. الذي مات طفلا لأن الله تعـالى أراد لحكمـة يعلمها، ألا يكون للرسول ولد..

إن الإسلام عندما أبد التعددية الدينية، فإن معنى هذا أنه أبد سياسة "التعايش"، إذ ماذا تكون العلاقة بين أصحاب هذه الديانات المتعددة التي أرادها الله نفسه؟. هل يعقل أن يكـون التخاصم أو التفاخر أو حتى القتال لتكـون الـدنيا معسـكر حروب ودماء؟ هل يعقل أن يكون الحياد الـذي هـو كحـد السيف لا يستقر عليه أحد؟ ولماذا يكون هـذا وذاك وهنـاك سبيل "التعايش الإيماني" الذي قررته الآية ﴿**لا ينْهـاكُم اللـه عن الَذِين لَم يقَاتِلُوكُم فِي الدين ولَم يخْرِجوكُم مِن دِيارِكُم أَن تَبروهم وتُقْسِطُوا إِلَيهِم إِن اللـه يحِـب الْمقْسِـطِين**﴾. {٨ الممتحنة}.. فهذه الآية تقرر أن يكون البر والعدل هما سياسة المسلمين نحو ذوي الأديان الأخرى، وهذه العلاقة التي تنبع

من القرآن تتفق مع روح الإسلام وروح المسيحية، فلماذا لا نعيش مسلمين وقبط في حب وبر ووئام، وقد وجه القرآن المسلمين لأن يقولوا ﴿**آمنا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾. {٤٦ العنكبوت}..

لماذا لا يكون القبطي قريبا من المسلم، ويكون المسلم أخا للقبطي. إنني عندما قلت "**إخواني الأقباط**" كنت أصدر عن إيمان عميق بأن هذا أمر حقيقي. إن أخوة الإيمان تجمعنا، وإن عناصر الائتلاف بين المسيحية والإسلام توحد بيننا، وإن طبيعة مصر السمحة تفترضه، فليست هي كلمة "بروتوكولية" ولا مجاملة، إنها حقيقة يمكن أن تكون واقعا عندما يحسن فهم الإسلام وفهم المسيحية على سواء..

من أجل هذا كانت خاتمة هذا الكتاب دعوة للإصلاح الديني وتحرير العقول والقلوب من الغشاوات التي ترسبت على الأديان طبقة بعد أخرى حتى حجبت حقيقته، دع عنك أثر المؤسسة الدينية في احتكار الدين وفرض سلطتها على العقول والقلوب...

إن الانتقال من طريق الألغام والخصام إلى واحة الود والسلام ليس حلما ولا مستحيلا إنه ممكن، بل هو الأمر

الطبيعي، ولكن لابد أن يسبقه الإصلاح الديني الذي يحـرر الدين قدر ما يحرر العقول والقلوب. وإني لآمل أن يكون هذا الكتاب هو أول خطوة نحو طريق الود والسلام..

جمال البنا

القاهرة في

ينـايـر ٢٠٠٦م ذو الحجة ١٤٢٦هـ

الباب الأول

طبيعة الأقلية القبطية

الفصل الأول

أقلية ولكن مصرية

ليس من سوء الحظ دائما أن يكون فرد ما من أقلية كما يظن البعض. صحيح أن كونه فردا في أقلية قد يحد من المشاركة في المشاعر والأحاسيس القومية، وقد يبعده في بعض الحالات عن التيار العام، ولكن طبائع المجتمع تقول إن الأقليات أكثر استشعارا بالتضامن من الأكثرية. فالأقلية واعية، والأكثرية لاهية، الأقلية متعاونة، متضافرة، والأكثرية متباعدة متفرقة، وهذا ما يكسب الأقلية وزنا وقوة أكثر مما توحي به نسبتها العددية، فليس سيئًا في الحقيقة أن يكون فرد ما عضوا في أقلية، حتى وإن لم يعد هذا فضلا وميزة، والموقف الأمثل أن نتقبل ما ارتضاه ا ونقول: "الخيرة فيما اختاره ا "، فقد شاء أن أكون فردا من أقلية، وأقلية وسط أكثرية، وقبطية وسط إسلامية، فلنأخذ هذا الأمر على أحسنه".

وعند حديثنا عن الأقليات فإننا نضرب صفحا عن تعريفات علماء الاجتماع الذين يطوفون بنا البحار السبعة ويعودون بنا عطشى، لأن الجزئيات التي لا حصر لها لديهم، تجعلنا نرى الأشجار دون الغابة.

كما لن نلجأ إلى القواميس ومعاجم اللغة عن معنى ومضمون "أقلية" لدى السادة اللغويين؛ لأن هؤلاء يحاولون التوصل إلى التعريف "الجامع المانع"، وهو إرث أخذوه عن المنطق الأرسطي، وكثيرا ما يجني على المعنى وإن حرص على الشكل.

وخير ما نأخذ به هو الفطرة، أو كما يقولون "المتبادر"، فعندما نقول "عين" مثلا فإن المعنى المتبادر للكلمة هو العين التي يبصر بها الناس، وليس عين ماء أو غيرها مما لا يؤخذ به إلا إذا وجدت القرينة التي تفرض هذا المعنى الخاص.

فإذا نهجنا هذا المنهج، فأول ما يتبادر إلى الذهن عن معنى "أقلية" هو:

أ) معنى عددي، فالأقلية ضد الأكثرية، ولهذا فالأقلية تضم عددا محدودا قد يبدأ بـ ١% وقد يصل إلى ٥% أو ١٠% ليكون أقلية "معقولة" لها وزن ما. وقد تصل

النسبة إلى ٣٠% وعندئذ تكون أقلية هامة يجب أن يحسب حسابها في كل الاعتبارات.

ب) يقترن بهذه الصفة التي هي حكم العدد، الاختلاف في أحد المقومات الكبرى للمجتمع بحيث يجعلها هذا الاختلاف أقلية، فإذا كان للأقلية لغة تختلف عن لغة الأكثرية، فإن هذا يعزلها عن الأكثرية ويجعلها سجينة عازل اللغة، كما يمكن أن يكون هذا المقوم هو لون البشرة الذي هو أول ما تلحظه العين ويفرض عليها عازل اللون، وهو أول ما يلحظ في المجتمعات الأوروبية التي تؤمن بسيادة اللون الأبيض ودونية ما عداه. وأخيرا فقد يكون الدين الذي كان في العصور القديمة أبرز مقومات المجتمع، وقد كان قويا في أوروبا طوال العصور الوسطى، ولكنه فقد هذه الأهمية مع سيادة الفكر المادي، والعلمانية ... الخ، وإن احتفظ بها في الشرق.

ويغلب أن يؤدي فقد أحد هذه المقومات (ومن باب أولى كلها) إلى مضايقات تحول دون تشرب المجتمع لهذه الأقليات وتقبلها على قدم المساواة والتعامل معها بنجاح، فمن البديهي

أن اختلاف اللغة يحول دون ممارسة النشاط العـام ويجعـل صاحب اللغة المختلفة - ما لم يتعلم لغة الأكثرية - سـجينا في لغته الخاصة منعزلا عن المجتمع، كما أن مقوم العرق أو الجنس كأن يكون من أصول أفريقية أو أسيوية وسط مجتمع (أوروبى/ أمريكي) فإنه يمكن أن يتعـرض لتقييـدات؛ لأن اللون اقترن في الذهنيـة الأوروبيـة بالمسـتوى الفكـري والاجتماعي. فالجنس الأبيض هو وحده المؤهل للتعايش مع الحضارة الحديثة وكل الأجناس الأخرى أقل شـأنا وأحـط منزلة، ويحاول الأوروبيون الآن التخاص من هـذه العقـدة المسيطرة عليهم بدرجات متفاوتة من التوفيق، أمـا عـازل الدين، فكما قلنا إنه كان من أقوى الفوارق في العالم القـديم، ولم يكن المجتمع الأوروبى القديم ليقبل فيه سوى من يـؤمن "بدين الملك" فأي اختلاف – حتى لو كان داخـل المسـيحية نفسها كأن يكون الملك كاثوليكيا والأقلية بروتستانتية فإن هذا يعرض الأقلية للمذابح أو الطرد. ولكن هذا المقوم فقد أهميته في المجتمعات الأوروبية الحديثة، ولكنه ظل قويا في الـدول الشرقية التي يعد الدين فيها أصلا للقيم والضـمير وجـذرا للتاريخ والتشريع.

هل أقباط مصر أقلية ؟.

في ضوء ما سقناه في الفقرة السابقة يثور التساؤل: هل أقباط مصر أقلية؟ لقد ارتفع هذا السؤال عاليـا عنـدما أراد مركز ابن خلدون عام ١٩٩٤ إقامة مؤتمر عـن الأقليـات تتضمن الأقباط، إذ بادر الأستاذ: محمد حسنين هيكل فأرسل خطابا مفتوحا في ١٩٩٤/٤/٢٢ إلى الأستاذ: جمال بـدوي، رئيس تحرير جريدة الوفد، يستنكر اعتبار أقباط مصر أقلية، وما إن نُشر حتى أثار زوبعة من التأييدات والمناصرات من الدوائر المسلمة والقبطية على سواء، وأدى إلى شـن غـارة شعواء على مركز ابن خلدون؛ بحيث اضطر لعقده في غير مصر، وأكد الأستاذ: محمد حسنين هيكل مقولة أن الأقبـاط جزء لا يتجزأ من نسيج شعب مصر، وأن اعتبـارهم أقليـة يشق وحدة مصر[١].

هل كان الأستاذ هيكل محقًا من الناحية الموضوعية، أو أنه كان يكرر ما كرره طوال رئاسته للأهرام من مغالطـات

---

(١) وقد رجع معظم المؤيدين للفكرة، بما فيهم صاحبها الأستاذ: محمد حسنين هيكل عنها، وإن احتفظ بها وفي الحلق شجا، فريق آخر على رأسهم البابا؛ لاعتبارات عديدة ارتأوها..

تحت عنوان: "بصراحة!؟" لقد عالج هذه النقطة كاتب قبطـي نابه لا يمكن أن يتهم بالتعصب هو الأستاذ محب زكي فـي مقال له في مجلة "المجتمع المدنى" (٢٦ مايو ١٩٩٤) باللغة الإنجليزية تحت عنوان: "تجاهل الأقلية القبطية وهم خطـر"، فقال: إنه وإن كان يعترف بما في مقال الأستاذ هيكـل مـن تحذيرات، فإن من الخطر أيضا أن نهـرب مـن معالجـة المشكلة، وأن واقع الأقباط هو أنهم أقلية بكل معنى الكلمـة. واعتبر أن من مقومات "الأقلية" وجود تمـايز ضـدها فـي الوظائف أو حرية ممارسة العقيدة الخ... وأن هذا وحده هو ما يجعل أقباط مصر أقلية مع أنه قرر أن مـا يجعـل مـن مجموعة ما أقلية هو أنها تختلف في أحد المقومات الرئيسية (من الجنس أو الدين أو اللغة) وأنها عدديا تمثل قلة. لم يعلق الكاتب أهمية كبيرة لهذين لأن الشعب المصري تجاوزهمـا وللصفة الفريدة للأقباط وهي أنهم مصريون – حتـى قبـل الفتح الإسلامي ودخول الإسلام، وأن معظم المسـلمين إنمـا كانوا أقباطا أسلموا خلال القرون الطويلة للحكم الإسـلامي، ومع هذا فإن الدين هو في أصل طبيعة "الأقلية"، أما ما أشار إليه من تمايز في الوظائف أو الخط الهمايونى.. فإنهما أقـل

عوامل في تأسيس وطبيعة الأقلية القبطية، وجعلها أقلية كما سنوضحه فيما بعد.

ورأينا الخاص أن أقباط مصر جزء لا يتجزأ من تاريخ مصر ومن نسيج شعبها، ونحن لا نرى اختلافا في اللغة وهي أقوى عناصر وحدة المجتمع، كما لا نرى عازل اللون أو الاختلاف في تركيب الجسم، فكما قلنا إن معظم المسلمين كانوا أقباطًا. الفرق الوحيد هو اختلاف الدين. وهذا الاختلاف هو الذي يجعلهم أقلية لأنه يكتسب أهمية كبرى وله صفة مقدسة، مكينة، يستوي في ذلك المسلم والقبطي.

ولكن هذا ليس من شأنه أن يوجد صراعا بالضرورة أو حتى انعزالا لأن الإسلام صرح بأن أشد الناس مودة للذين آمنوا هم النصارى، وقال: ﴿**لا ينْهاكُم الله عن الذِين لَم يقَاتِلُوكُم فِي الدين ولَم يخْرِجوكُم مِن دِيارِكُم أَن تَبروهم وتُقْسِطُوا إِليهم إِن الله يحِب الْمقْسِطِين**﴾. وأوصى الرسول بوجه خاص بأحمائه الأقباط الذين منهم جاءت مارية التي أنجبت للرسول ابنه إبراهيم، كما جاءت منهم، قبل هذا، هاجر أم إسماعيل الذي ينسب إليه الرسول.

كما أن الإسلام يعطي المواطنة لكل من يعـيش علـى أرض الوطن بصرف النظر عن دينه؛ لأن هذا من طبـائع الأشياء، فكلمة مواطن تعود أصلا إلى الوطن، ومن يعـيش على هذا الوطن يصبح مواطنًا، وقد قرر الإسلام هذا الحـق عندما أثبت الرسول في صحيفة الموادعة - التي يطلق عليها المحدثون دستور المدينـة - أن المهـاجرين، والأنصـار، واليهود الذين تحالفوا مع الأنصار، وأقاموا فيها رغم أنهـم كانوا من ناحية الجنس والدين ليسوا عربا أو مسلمين، قـرر الرسول أن هذه الفئات الثلاث "**أمة واحدة. للمسلمين دينهم ولليهود دينهم**"، ومن ناحية ثانية فإن المسيحية كدين يقـوم على الخلاص الروحي وينفض يديه من كل شـئون الحكـم والدنيويات. "مملكتى ليست من هذا العالم" "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما ". وأكد الرسول بطرس أن على المسيحيين جميعا أن يخدموا الدولة بإخلاص وأمانة ما دامت لا تمـس دينهم، وكتب اثناسيوس - وهو رأس الكنيسة القبطية - إلى الإمبراطور أن ليس من حقه أن يتدخل في شئون دينهم، كما أنه ليس من حقهم أن يتدخلوا في شئون ملكه، فوجود إسـلام هذه طبيعته ووجود مسيحية هذه طبيعتها لا يمكن أن يؤديـا

إلى صراع، ولا يمكن القول إن هناك سببا أصـوليا لفرقـة أو فتنة.

من أين إذن جاء النزاع والتوتر الذي أخذ تعبير "الفتنـة الطائفية"؟.

لعدد كبير من الأسباب، مهمة هذا الكتاب إيضاحها فيما يلي من فصول، وحسبنا أن نقول إن أبرزها الجهل بحقيقـة الدين، وافتقاد معنى الحرية، واستغلال الدين لتحقيق مطامح دنيوية، سياسية أو اقتصادية الخ... وكذلك لسلبية الحكومـة وعدم معالجتها المشكلة بمجرد أن تظهر أعراضها إلى غير ذلك مما سيقرأه القارئ في الفصول التالية..

* * *

قلنا في مستهل هذا الفصل إنه ليس سيئًا دائما أن تكون مجموعة من الشعب "أقلية"، ولأن هذا الوضـع بقـدر مـا ينقصها فإنه يمكن لو كانت هذه الأقلية ذكية، أن يكسبها مزايا تعوض وتزيد عما خسرته.

ومدرسة الأقلية، والمثال الفريد لهذه الحالة هو الأقليـة اليهودية. فما من جنس كرهه الأوروبيون طوال عصـورهم القديمة حتى مشارف العصر الحديث – كما كره اليهود. لقد

رآهم جنسا لا يمت إلى الجنس الأوروبي الآري، الأشـقر، ورآهم دينًا المسئولين عن صلب المسيح، وليس مـا يماثـل هذين في إثارة العداوة والبغضاء.. ولهذا تعرضوا على مـر العصور لاضطهاد شنيع، فصودرت أموالهم وقتل رجـالهم، وسبيت نساؤهم. وفي حالات عديدة أبعدوا كلية عن الـبلاد. واقترنوا في الفكـر الأوروبـي بالجشـع والريـاء والكيـد للمسيحيين.

لم يستسلم اليهود لهذه العاصفة التي اقتلعـتهم مـرارا فكانوا يعودون، واسـتطاعوا بتطبيـق سياسـة مرسـومة استلهموها من واقع التجربة وتوصلوا إليها بما عرفوا به من ذكاء واستطاعوا في النهاية ليس فحسـب أن يتغلغلـوا فـي أعماق المجتمع الأوروبى بل أن يهيمنوا عليه ويمسكوا بزمام الأمور.

كيف استطاعوا تحقيق هذه المعجزة؟.

بوسائل عديدة، كان منها أنهـم لـم يبـرزوا حقيقـتهم اليهودية، لقد تكتموها، فتسموا بأسماء أوروبيـة، ومارسـوا العادات الأوروبية وتحدثوا باللغات الأوروبية واندمجوا فـي المجتمع الأوروبى لدرجة أن الأوروبيين لم يكتشـفوا أنهـم

يهود، إلا عندما ماتوا واتبعت في طقـوس الصـلاة علـيهم ودفنهم طقوسا تختلف عما يتبعه المسيحيون، وكان مما دعم هذا أنهم توصلوا بوسائل عديدة – إلى إلغاء ذكر الدين فـي شهادات الميلاد والأوراق الرسمية.

وكان هذا أمرا طبيعيا لأن اليهود في رغبتهم المؤكـدة للاندماج في هذا المجتمع الأوروبى – وصلوا إلـى درجـة ضحى فيها بعضهم بدينهم واعتنق المسيحية (كمـا اعتنقـوا الإسلام في تركيا) ولكنهم مع هذا، ومع تغيير دينهم – ظلوا يهودا واحتفظوا بكل الوراثات الجينية لليهود.

ولم تكن تلك تضحية كبيرة، لأنهم كما قلنـا احتفظـوا بالطبيعة اليهودية، ولأن هذا التحول مكنهم من الوصول إلى أعلى المناصب السياسية التي كان الوصول إليها مقصـورا على المسيحيين كشغل مناصب الوزارة، بل والوصول إلـى رئاسة الوزارة ورئاسة حزب المحافظين كمـا فـي حالـة دزرائيلي الذي دخل النصرانية بدخول جده، ومن ثَم أبيه، ثم هو فسمحت هذه المدة القصيرة له برئاسة الوزارة، وإن لـم تمح طبيعة اليهودية، بل إنه كان في رواياته – وقـد كـان

روائيا قديرا – يتفاخر باليهودية التي وصلت إلـى المعرفـة عندما كان الإنجليز في الكهوف والغابات..

كما أن هذه الخطوة – مكنتهم من تطبيـق جـزء مـن سياستهم كان يستهدف إضعاف الوعي الديني لدى الأوروبيين بمختلف الوسائل مثل دراسة المقارنة التي تثبت أن الأديـان "ظاهرة اجتماعية" وليست وحيا سماويا. وإبداء الشكوك فيما تضمنته الأناجيل، وإعلاء النزعة الدنيوية وسـاعدهم علـى النجاح في هذا سفاهة الكنيسة الكاثوليكية في القرون الوسطى وانحطاط مستوى البـابوات. وبقـدر مـا كـان الإصـلاح البروتستنتي محقًا في ثورته على طقوسية الكنيسة، وتقـديس أو حذف البابوات وعصمتهم، بقدر ما نالـت مـن صـميم الطبيعة الدينية بحيث أصبحت بعض مذاهب المسيحية دينًـا دنيويا، دعم الاتجاه الدنيوي وساعد على ظهور الرأسـمالية وانتصارها وكسبوا هذه الجولة بـإبراز العلمانيـة التـي لا تقتصر على الفصل بين الدين والسلطة (وهو أمـر حميـد) ولكن القضاء على فكرة وجود الألوهية، ووجود دار آخـرة، وهاتان – فكرة الألوهية ووجود الدار الآخرة – هما ركيزتا كل دين..

هذا في الوقت الذي احتفظوا فيه – ولكـن لأنفسـهم – بلغتهم الخاصة، وبدياناتهم وصلواتهم.

وقد مثلوا هذا الدور بالنسبة لتركيا عندما أسـلم "يهـود الدونمة" وكانوا وراء إلغاء الخلافة، ودفع ضـباط "الاتحـاد والترقي".

ولكن كل هذا لم يكن كافيا، وقد توصلت الأقلية اليهودية إلى هيمنتها لأنها استهدفت العلم والمال.

عرف اليهود أن العلم يقـودهم إلـى السـلطة، وإلـى الاختراع وإلى الاكتشاف، فحرصوا عليه. وقد تجد يهوديـا فقيرا، ولكنك لا تجد يهوديا جاهلا..

أذكر أنني عندما كنت في الطائرة التي توصـلني إلـى الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ التقيت بأستاذ مصـري يشـغل منصبا رفيعا في الأمم المتحدة. كما كان أستاذًا بالجامعـات الأمريكية، كان هو الذي لفت نظري إلى هذه الظاهرة قـال "ليس المال هو الذي أبرز اليهود كما يتصور الناس. إنه العلم قبل المال. وقال إنه وجد في فصل الدكتوراه بأحد الجامعات ٥٠ طالبا، منهم ٢٩ يهوديا.. واليهود في الولايات المتحـدة قرابة ٦ مليون من ٣٠٠ مليون..."

وكان المال هو الوسيلة الثانية للبروز والظهـور، وقـد لجأ إليه اليهود من أيامهم الأولى، وعندما حرمت المسـيحية الربا على المسيحيين، فإنها فتحت الباب أمام اليهود ليمارسوا هذه المهنة لأن التوراة وإن كان يحرم على ممارسة الربا مع اليهود، فإنه يبيح بل ويأمر ويكاد يحرض – على ممارسـته مع الغريب – وهكذا مارس اليهـود هـذه المهمـة مهنـة الإقراض بربا فوضعوا أيديهم على المال بصفة مباشرة، ثـم صعدوا بهذه المهنة إلى البنوك وجعلوها "تخلق النقود" وتفتح ما تشاء من "عملات ائتمانية".

إننا في هذه الإلمامة السريعة بالطرق التي توصلت بها الأقلية اليهودية للوصول إلى درجة عالية من الأهميـة فـي المجتمع الأوروبي الأمريكي – أردنا بها مجرد التعرف على وسائل تغلبت بها الأقلية على نقصها كأقلية.

لقد فطن اليهود إلى أن العلم هـو الطريـق السـلطان للثروة.. وفي الوقت نفسه الطريق المفتوح – فـأكبوا عليـه وعنوا به ووصلوا إلى غاياته حيث أصبح معظـم العلمـاء، والمخترعين، والمكتشفين منهم، كما مكنهم مـن أن يشـغلوا

مناصب الرئاسة في الجامعات وفي مراكز رسم السياسـات واتخاذ القرار.

ويمكن القول – بكل تأكيد – أن العلم – قبـل المـال – كان هو الباب الذي أوصل اليهود إلى أعلى المراكز.

وقد فطن "الموالي" في العالم الإسلامى القديم، إلـى أن الشيء الوحيد الذي يرفع خسيستهم، هو العلم فـأقبلوا عليـه بحيث أصبح معظم الفقهاء والمحدثين والمفسرين منهم – بل لم يقف أمام همتهم – حاجز اللغة – إذ اقتحموا اللغة وأصبح الكثير منهم أئمة اللغة وعلى رأسهم سيبويه.

إن العلم والمال هما أكبر وسيلتين لكي تنهض الأقليـة من وضعها كأقلية بحيث تؤثر على الأغلبية، والعلم يـؤدي إلى المال والمال يدعم الجامعات لكي تتعمق البحوث وتصل إلى مزيد من العلم..

وقد تعرفت الأقلية القبطيـة المصـرية علـى هـاتين الوسيلتين اللتين كانا من أبرز الأسباب التـي كفلـت لهـا الحيوية والتأثير على ما سنرى.

الباب الثاني

خيارات قدرية

الفصل الأول

الخيار الأصولي (١)

إذا قدر لمجموعة من السكان أن تكـون "أقليـة بحكـم الاختلاف في بعض المقومات الأساسية لبقية السكان، فـإن هذا الوضع يفرض عليها خيارات "قدرية" لا يمكن الخلاص منها؛ لأنها جاءت بحكم القدر الذي جعلها أقلية وجعل الحـل يدور حول هذه الواقعة ولكن يمكنها بالطبع التصرف فيهـا والاختيار بينها بحيث تحقق لنفسها أعظم أمان.

على أن الطريق أمام الأقلية القبطية سهل ومذلل وليس فيه صعوبات تستعصي على الحل، لأنهم كما قلنا جزء مـن المجتمع المصري جنسا ولغـة، ولأن المسـيحية والإسـلام يتلاقيان في إيجاد الحل لهما.

وأول هذه الخيارات هـي مـا نطلـق عليـه "الخيـار الأصولي" الذي أمرت به المسيحية وآبـاء الكنيسـة. وكـل

المسيحيين يحفظون كلمات المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما " و"مملكتي ليست في هذا العالم". ورفض المسيح أن يتولى قسمة ميراث بين أفراد الأسرة، أي أنه نفض يديه تماما من كل المسائل الدنيوية.

وعالج هذه النقطة كاتبان مسيحيان مرموقان هما المونسنيور باسيليوس موسى - وكيل الأقباط الكاثوليك في مصر - في سلسلة من المحاضرات ألقاها في أعقاب ثورة ٩١٩ عندما ارتفع مد التآخي ما بين المسلمين والأقباط ردا على محاولات الإنجليز المحتلين التفريق بينهما، وقد جمعت هذه المحاضرات في كتيب صغير باسم "الدين والوطنية" وصدر في القاهرة سنة ١٩٢٠[٢].

وثانيهما: هو الراهب المتجرد الأب "متى المسكين" الذي عرف بالتقوى والورع في أحاديث نشرت في جريدة الأهرام في ١٩٩٠/٤/١٧ تحت عنوان "قراءة في أوراق الأب متى

---

(٢) أقر طبعه "مكسيموس صدفاوي" مدير رسولي بطريركية الأقباط الكاثوليات "لفائدة الشبيبة المسيحية".

المسكين". للأستاذ: مكرم محمد أحمد، في آثار الشقاق ما بين الأنبا شنودة والرئيس السادات.

فلنأخذ ما جاء في كتيب المونسنيور باسيليوس موسـى. إن أهم ما عالجه الكتاب نقطتان: **الأولى** أن الـدين يأمرنـا بمحبة وخدمة الوطن رغم الاختلافات الدينية بين أبناء الوطن الواحد على أساس أن الوطنية شيء والدين شيء آخر، وهو ما يمكن أن يكون شرحا لشعار "الدين والوطن للجميـع". وبالتالي فلا تنازع بينهما، **والثانية** أنه ليس من مسوغ يسوغ التساهل الديني مراعاة لخدمة الوطن بل إن ذلـك التسـاهل يكون ضربة قاضية على الوطنية الصادقة، والدين أيضا.

وقد عالج المؤلف النقطة الأولى من منطلـق أن الـدين والوطنية شيئان متميزان لا يتنازعان إلا إذا أسـاء الإنسـان فهمهما، أو إذا تعمد الإساءة إلى كليهما، وهو يقول إن الناس قبل المسيحية لم يكونوا يميزون بين الروحيات والزمنيـات بين الدين والوطن، فكان الدين والوطن عندهم شيئًا واحـدا، وساير هذا الاعتقاد وعبر عنه مثَل لاتيني مشهور، معناه: أن الشرط الجوهري للتبعية الوطنية هو عبادة آلهة هذا الوطن.

ويرى المؤلف أن هذا المبدأ كان يقضي علـى حريـة الضمير ويدفع الفاتحين إلى إجبار المغلوبين علـى اعتنـاق دينهم، ولم يشذ عن هذه القاعدة الرومان وإن قنعوا سياستهم بالدهاء فهي قد أبقت لأهالي البلاد المفتوحة آلهتهم، ولكنهـا أوجبت عليهم أيضا عبادة الآلهة الرومانية، وعندما جـاءت المسيحية وأعلنت رفضها لكل الآلهة الوثنية اعتبر الرومـان أنهم زنادقة وأعداء للوطن بل وللجنس البشري، ففـي هـذه الحقبة كانت روما تدعي تمثيل العالم المتمدين، وبهذه التهمة برر الرومان اضطهادهم المعروف للمسيحيين.

فماذا كان رد المسيحيين. ؟؟

لقد قالوا "أيتها الدولة الرومانية إننا حقيقة لا نعبد آلهتك ولا يمكننا أن نعبدها، لكن اعلمي أننا رغما عن ذلـك نحـن أخلص الناس لك ولاء؛ لأن الدين غير الدولة، الدين هو من اختصاصات الضمير، أما الدولة فإنها نتيجة ظروف جغرافية طبيعية، وأما نتيجة الانتصارات فلا دخل لهـا فيمـا يمـس الضمير.

ويوجه المؤلف النظر إلى أنه رغم زيادة عدد المسيحيين وانتشار المسيحية في مختلف مسـتويات النـاس ومسـالك

الحياة، فلم يخطر ببال هذه الجموع، التي لا عـداد لهـا أن تثور يوما من الأيام في وجه الدولة أو وجه ملوكهـا، بـل صبر المسيحيون على الاضطهاد وظلوا ثلاثة أجيال تُسـفك دماؤهم عن طيب خاطر، وهذا دليل قطعى على أنهـم **مـع تمسكهم الشديد بالنصرانية كانوا موالين لملوكهم، في نفس الوقت والزمن الذي كان هؤلاء الملوك يوقعون بهـم كـل صنوف الأذى والتعذيب.**

وقد استشهد المؤلف بحقيقة أن التجنيـد فـي الجـيش الرومانى لم يكن إجباريا ولكن عددا كبيرا مـن المسـيحيين تطوعوا في الجيش الروماني وحاربوا تحت ألويـة "النسـر" ببسالة مع تمسكهم بدينهم، وأورد المؤلف حالات عديدة لفرق أو مجموعات من الجنود المسـيحيين أراد الإمبراطـور أو القادة إجبارهم على تقديم الذبائح للآلهة الرومانيـة ولكـنهم رفضوا وتعرضوا للفناء، وكان لسان حالهم كما ذكـر أحـد أفرادهم "حضرت سبع مواقع شهيرة لم أتقهقر في واحدة منها وقت القتال بل كنت مثال الهمة والشجاعة كما يشهد رؤسائي فهل تظن أني بعدما قمت بواجبي نحو الدولة بذمـة وأمانـة أخون واجبي الأسمى نحو ا "؟.

وفي كل هذه الحالات لم يـدفع المسـيحيون محاولـة الرومان بالقوة أو يدافعوا عن أنفسهم بحد السلاح رغم أنهـم كانوا مدججين به ومحنكين في استعماله، ولكنهم آثـروا أن يلقوا سلاحهم ويستسلموا لأعدائهم، وهذه الوقائع كلهـا تـدل **على أن "المسيحى خادم أمين لدولته كما أنه خـادم أمـين لربه، وأن الدين والوطن هما شيئان متمايزان، مـن يقـوم بفروضهما لا يقبل أن يخون أحدهما ولو اضطره الأمـر أن يسفك دمه".**

ويعيد المؤلف هذا الموقف إلى أساس مبدئي هو "اتـرك ما لقيصر لقيصر وما " وأن المسيح حقق في حياته ذلك بدفعه الجباية عندما طولب بهـا، ودفـع الجبايـة إقـرارا واعترافا بسلطان من يطلب الجباية، ولما سأله الفريسيون هل يلزم دفع الجزية أم لا؟ أجابهم بالإيجاب وأضاف إلى ذلـك الآية الشهيرة التي تدل صراحة على التمييز بـين السـلطة الدينية والسلطة المدنية وهى "أوفوا مالقيصر لقيصر ومـا ". ثم لما قصده أحد الناس وقال له: يا معلـم قـل لأخـي يقاسمني الميراث "أجابه يسوع" قائلا: "يا رجل من أقـامني عليكم قاضيا أو مقسما"؟ فصرح بكلامه هذا بأنه لم يأت إلى

العالم ليكون ملكًا أرضيا بل ملكًا روحيا، **وأن كـل خـلاف يدور حول الأرضيات يجب رفعه للسلطة المدنية.**

وأن ما عمله المسيح قد عمله الحواريون.

قال ماربولس "لتخضع كل نفس للسلاطين العالية فإنه لا سلطان إلا من ا والسلاطين الكائنة إنما رتبهـا ا ، فمـن يعاند ترتيب ا ، والمعاندون يجلبون دينونة علـى أنفسـهم، فلذلك يلزم الخضوع للسلطان"..

إن هذا النص لا يحتاج إلى تأويل، لأن معناه واضـح، وهو أنه يتحتم على المسيحي – من باب الذمة وتبعا لأوامر الضمير – أن يخضع للسلطة المدنية الشرعية، وقد جـاءت هذه الآية في رسالة ماربولس الموجهـة إلـى المسـيحيين الرومانيين الذين كان يحكمهم في ذلك العهد نيـرون عـدو النصارى والنصرانية، والذي طوح به الجنون إلى أن يحرق روما لينسب هذه الجريمة إلى المسيحيين حتى يهيج علـيهم الرأي العام ويفتك بهم، فكأن بولس إذن يقول: "ليس لكم يـا مسيحي روما عدو ألد من نيرون، ولكن بما أنـه صـاحب السلطة الشرعية فيلزمكم مـن بـاب الذمـة والضـمير أن

تخضعوا له، وقد أمر ماربولس الأسقف "طيطي" أن يـذكر الشعب بوجوب الخضوع للرئاسات والسلاطين"..

وما علمه بولس فقد علمه بطرس رأس الحـواريين، إذ قال: "فاخضعوا إذن لكل خليفة لها عليكم سلطة شرعية، وأما للملك فكالأعلى (أي مثل الأعلى) وأما للولاة فكالمرسلين من قبله؛ للانتقام من فاعلي الشر وللثناء على فاعلي الخير".

ويستطرد المؤلف:

"فهل يوجد شك بعد كل هذه البراهين الجليـة والأدلـة القطعية في أن حقيقة التمييز بين الدين والـوطن هـي مـن أصول المسيحية؟".

وقد علم الرسل أنه يلزم الولاء الكلي للسلطة المدنيـة، وأمر بولس الرسول "أن تقام تضرعات وصلوات وتوسلات وتشكرات من أجل جميع الناس، من أجل الملوك وكـل ذي منصب لنقضي حياة مطمئنة ذات دعة في كل تقوى وعفاف فإن هذا حسن ومقبول لدى ا مخلصنا"..

وعملا بأمر بولس الرسول لم تزل الكنيسة منذ نشـأتها تطلب إلى ا في صلواتها الرسمية أن يحفظ الملـوك فـي سلام ويوطد بينهم الاتحاد والائتلاف، ولو كان هؤلاء الملوك

غرباء عن النصرانية أو أعداء لها. ومن الجيل الأول إلـى يومنا هذا ما فتئت الكنيسة القبطية مثلا تصلي كل يوم فـي أثناء القداس الإلهي(وهو أسمى عمل دينى تعمله) من أجـل الملوك والجنود والرؤساء والوزراء، مع أنـه منـذ الجيـل السابع لم يحكم مصر إلا حكام غير مسيحيين والبعض منهم أساءوا إليهم وعاملوهم بمعاملة لو ذكرت لما شكرت".

أما نقطة "التساهل" فقـد عالجهـا المؤلـف بصـراحة ووضوح ينقصان معظم الذين يعالجونها، لما يحسـونه مـن الحرج سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، وهو يقصد بالتساهل معنَيين أحدهما حسن والآخر فاسد: **المعنـى الأول** هـو أن نعامل بالحسنى كل الناس مهما اختلفت أديـانهم ومـذاهبهم، وهذا التساهل ليس جائزا فحسب بل هو واجـب، **والمعنـى الثاني** هو استحسان كل الأديان على السواء أو الاشتراك في شعائر كل الأديان وصلواتها على السواء، وهذا التساهل غير جائز قطعا ولا يبرره الدين فضلا عن العقل السـليم، وهـذا المعنى الأخير هو الذي يقصده عند معالجته لهذه النقطة وهو يرى أن هذا التساهل هو نكران وجحد للدين، **كيف لا وهـو يضع كل الأديان في مستوى واحد من الصحة، مع أن هـذه**

المساواة هي كفر وضلال مبين وتجديف على ا وعلى العقل البشري، وسبب ذلك أن الأديان تتناقض تناقضا واضحا ولا تتفق مع العقائد التي تعلمها، لا بل كل واحد منها يعلم عكس ما يعلم الآخر.

فبينما الإسلام يعلم أن المسيح ليس إلها وأنه لم يصلب ولم يمت، يعلم الدين المسيحي أن عقيدته الأساسية هي لاهوت المسيح وصلبه وموته (بصفته إنسانا) وبينما الواحد من المذاهب المسيحية يدعي بأن مصدر الوحى هو الكتاب يشرحه كل فرد من الأفراد، إذا بالفروع المسيحية الأخرى تقول غير ذلك، أي أن مصدر الوحي هو الكتاب وتعاليم الرسل، وأن الشرح الصحيح لكتاب ا هو أمانة أودعت للكنيسة لا للأفراد، وبينما البعض من هذه المذاهب يقول إن الكنائس هي جنسية وطنية مستقلة عن بعضها لا تربطها إلا رابطة المحبة نسمع البعض الآخر يقول إن للكنيسة رئيسا واحدا أعلى له حق التعليم والسيطرة الروحية على كل الكنائس، وهذا عدا الاختلافات الأخرى التي قال عنها بعضهم إنها غير جوهرية، وهي ربما كانت كذلك في حد ذاتها، إلا أنها أصبحت جوهرية لكون كل دين من الأديان

يعزوها إلى الوحي الإلهي ويستحيل على ا   أن يناقض نفسه حتى في المسائل غير الأساسية، فلا يمكن أن تكـون هـذه المتناقضات حقيقة، كما أنه لا يمكن أن يكون الـ "نعم" والـ "لا" واحدا ولا أن يتساوى الليل والنهار، وعلى كل حال فإن من يساوي بين جميع الأديان يجحد تعاليم المسيح الذي قـال "إنى لهذا ولدت ولهذا أتيت إلى العالم لأشهد للحق".

وقد يسوغ لنا أن نقول إن الكتاب قد أوصـل الخـلاف ليس فحسب إلى ما بين الأديان المختلفة بعضها بعضا، بـل أيضا إلى المذاهب المختلفة للدين الواحد، كما أنـه رأي "إن مصدر التساهل هو إما الإيمان بأن كل الأديان متساوية، وإما التظاهر والمجاراة، وعلى كلتا الحالتين فلا عدو للوطنية ألد من التساهل الديني".

إن التساهل الديني الذي يصدر عن يقين لا يفرق عـن "اللادين" لأنه يساوي بين جميع الأديان، وبما أنه يستحيل أن تكون كل الأديان مع تناقضها حقيقية فتكون النتيجة أن كـل الأديان هي غير صحيحة بل لا قيمة للأديان".

ولكننا ليس بصدد معالجة هـذه النقطـة مـن الناحيـة الموضوعية، ولكن من ناحية أثرها علـى الوطنيـة، وإننـا

أساسا نعرض وجهة نظر المؤلف ولا نتحـدث عـن رأينـا الخاص، ومن ثم فإننا نعرض ما أورده المؤلف من أن هـذا التساهل "ينم عن ضعف الروح الدينية التي هي في أصل كل الفضائل بما في ذلك الوطنية نفسها" وضرب المثل بفـولتير الذي نبذ الدين واستخدم ذكاءه لمحاربته"؛ فوصل أخيرا إلـى أن يتملق ويتحاب إلى أعداء وطنه حتـى قـال عنـه أحـد مواطنيه: إنه أكثر الناس خلوا من عاطفته الوطنية؛ كيـف لا وفي قاموسه الفلسفي ندد بالوطنية أيما تنديد وعدها خرافـة من الخرافات القديمة التي يلزم إزالتها.

ويستشهد المؤلف أيضا بأن استشراء "العلمانية" أدى إلى وهن العاطفة فمن ينبذ الدين لابد وأن ينبذ الوطنية.

ويستطرد المؤلف:

"ثم إن هذا التساهل يطبع في ذهن العامة أن الاتحاد بين أبناء الوطن الواحد أساسه الجوهري هو الاتحاد الديني، فلـو فرض إذن ووقعت مباحثة أو مناظرة بين أحد الفريقين فيمـا يتعلق بالدين ألا يخشى أن تصرخ العامة بأنه قد انفرط عقـد الاتحاد وبأنه يستحيل الاتحاد الوطني بين أبناء الوطن الواحد

بسبب اختلافاتهم الدينية، وهناك تكون الطامة الكبرى علـى الاتحاد الوطني؟.

فإذا أردنا أن يكون هذا الاتحاد (الذى نحتاج إليه غـدا أكثر من احتياجنا إليه اليوم) صحيحا وثابتا ومتينا لا يتقلـب مع الأهواء والأغراض فعلينا ألا نصبغه بصبغة دينية، بـل نضعه بعيدا عن الدين ونبنيه على أساس الوحدة الوطنية التي تضم إليها جميع أبنائها مهما كانت أديانهم ومذاهبهم، ولـيعلم العامة من الآن فصاعدا أن اتحاد أبناء الوطن الواحد لـيس اتحادا دينيا بل هو اتحاد وطني محض لا دخل له في الـدين حتى نطمئن على وطننا ووطنيتنا ونأمن عوارض الحدثان".

الفصل الثاني

الخيار الأصولي (٢)

عرضنا في الفصل السابق وجهة نظر الأب "باسيليوس موسى" وكيل الأقباط الكاثوليك. واليوم نعرض وجهة نظـر الراهب المتجرد "متى المسكين" التي جـاءت فـي أعقـاب الصراع ما بين الرئيس السادات والأنبـا شـنودة ونشـرها الأستاذ: مكرم محمـد أحمـد فـي جريـدة الأهـرام فـي ١٧/٤/١٩٨٠م.

كان الراهب المتجرد – متى المسكين – كبير رهبـان دير وادي النطرون، أشد صراحة ووضوحا في إظهـار أن الكنيسة المسيحية لها مهمة واضحة يجب ألا تتجاوزها أبدا، وهذه المهمة هي تخليص النفوس بالبشارة المفرحة وكلمـات

الرب عندما أجرت معه جريدة الأهرام القاهرية حديثا طويلا عرض فيه هذه الفكرة[٣].

وهو يرى أن تـدخل الكنيسـة حتـى فـي الخـدمات الاجتماعية يخرجها عن مهمتها، ويوقعهـا فـي متاهـات، ويورطها في مواقف تتعارض مع دورهـا. وعنـدما سـأله المحرر ماذا عن علاقة الكنيسة بالمجتمع؟ قـال: إن مهمـة الكنيسة ألا تخدم المجتمع، ولكن أن تخدم الإيمان، وأن تخدم المسيح في أشخاص الخطاة والعرايا والأذلاء والمشـردين – وكلما خرجت الكنيسة عن اختصاصات مسيحها وبدأت تنزع إلى السلطان الزمني وتجيش العواطـف والمشـاعر باسـم الصليب، وزاغت وراء أموال الأغنياء وارتمت في أحضان **أصحاب النفوذ وحاولـت الجمـع بـين السـلطان الـديني والسلطان الزمني ودأبت على المطالبـة بحقـوق طائفيـة وعنصرية – فشلت المسيحية في تأدية رسالتها ودب فيهـا الخصام والنزاع والوهن وأقفل في وجهها ملكوت السـماء**

(٣) جريدة الأهرام في ١٩٨٠/٤/١٧ ص٣ "قراءة في أوراق الأب متى المسكين" الأستاذ مكرم محمد أحمد.

وصارت في حاجة إلى من ينتشلها من ورطتها ويردها إلى حدود اختصاصاتها الأولى.

إن "متى المسكين" وهو يسعى إلى إنقاذ المسيح في إنقاذ كنيسته صارم في حدوده. إنه يرى حتى في ذلك الدور الذي تؤديه الكنيسة تحت عناوين من الخدمة الاجتماعية وغيرهـا خروجا عن دور الكنيسة .

لماذا ؟.

لأن الخدمة الاجتماعية – هكذا يقول متى المسكين – إذ تشمل رعاية الشباب اجتماعيا وتـوجيههم وتثقيـف العمـال وفحص أحوالهم ومطالبهم والعناية بالطلبة وإقامـة النـوادي والمعسكرات وترتيب المؤتمرات لبحث المشـاكل الداخليـة والخارجية للشباب، بل وإقامة المستشفيات والملاجئ تـدخل في اختصاص نظام الحكم، فإذا علمنا أن أي نظام للحكم لابد أن يكون له اتجاهه الخاص وخططه في التوجيه والرعايـة الاجتماعية لجميع ما عنده من الفئات فإنه يتحتم فـي جميـع الأحوال أن تكون الكنيسة دارسة لنظام الحكم؛ حتى يكـون مخطط الكنيسة الاجتماعي موافقا ومطابقا لمخطط الحكومة، وإلا فالصدام بين الكنيسة والدولة أمر لا مفر منه.

أين إذن تقع الحدود بـين سـلطان الكنيسـة وسـلطان الدولة؟؟.

إن متى المسكين يجيبنا في وضوح وصفاء نـادرين: لا تماس ولا حدود، لأن ملكوت الكنيسة هو ملكـوت الـرب، وملكوت السلطان هو الدنيوية، هو عالمنا الأرضـي، هـو حياتنا ونظامنا الاجتماعي، ومالقيصر لقيصر وما ، هذه هي الحدود كما تجلت في قول المسيح.

إن أردنا الاستفاضة يجيبنا متى المسكين قائلا:

إذا عجزت الكنيسة عن أن تضـبط الإيمـان بالإقنـاع والمحبة، وهرعت إلى الملوك والرؤساء؛ لتستصدر منشورا بالإيمان تكون قد أخطأت الطريـق. إن الإيمـان لا يحميـه السيف ولا يحميه القانون وإنما تحميـه البشـارة المفرحـة وكلمات الرب والإقناع بكلماته.

وعندما احتمت الكنيسة في سيف قسطنطين الملك فـي القرن الرابع ليتولى حماية الإيمان بالسيف ماذا حدث؟؟ قـاد قسطنطين حربا صليبية في العالم رافعا راية الصليب علـى ساري العداوة جاعلا شعار الحياة هو نفسه شـعار المـوت،

ربما لم يكن من العار أن يحارب أعداءه ولكن كـان العـار عليه – كل العار – أن يحارب أعداءه باسم الصليب.

إنه سيان أن تطلب الكنيسة القوة من السلطان الزمنـي، أو تحض على الاستهتار بقوة السـلطان الزمنـي، لأن فـي الأولى خروجا على اختصاص الكنيسة، وفي الثانية خروجا على منطق المسيح ووقوعا في دينونة ا . إن الحض علـى الاستهتار بسلطة الدولة متمثلة في السـلطان الزمنـي، هـو تشجيع للشر لأن الكنيسة لا ينبغي أبدا أن تأخذ موقف العداء من الدولة والوطنية، ومصدر الخطر أن الذين يلقنون الـدين للجميع يبنون الفرقة والتحيز والانقسام والتكتل.

إن يسوع المسيح يقول ليس سلطان إلا من ا . كما أنه يقول أعطوا الجميع حقوقهم، الخـوف لمـن لـه الخـوف، والسلطان لمن له السلطان، والإكرام لمن له الإكرام، وبالتالي **فإن تصرفات المواطن المسيحي فيما يختص بأمور السلطان الزمنى لا تقع تحت سلطان الكنيسة، فالكنيسة لا تسـتطيع ولا ينبغى لها أن تستطيع أن تلفت نظر وزيـر أو مسـئول مسيحى في تصرفاته الحكومية لأنه ليس تحـت سـلطانها،** الكنيسة فقط تسأل المواطن المسيحي فيما يخـتص بإيمانـه

وعقيدته وسلوكه الروحي، إن ذلك يؤدي إلى أن تكون حرية المواطن المسيحي مكفولة فـي التصـرف وإبـداء الـرأي والاشتراك في كل ما يخص وطنه في كل الأمـور دون أن تكون الكنيسة مسئولة عن تصرفه، ودون أن تكون الكنيسـة مسئولة عن تقصير أبنائها في أدائهم الواجب الوطني، ودون أن توحي الكنيسة لأبنائها بالتزام خطة معينة بسلوك تصرف معين تجاه الدولة حتى لا تكون الكنيسة مسئولة أمام السلطان الزمني عن تصرف زمني، لأن مسئولية الكنيسة فقط أمـام المسيح وهي مسئولة فقط عن تصرفها الروحي.

وباختصار يقول متى المسكين: إن وطنية المسيحي وكل ما يتعلق بها من تصرفات خاصة وعامة سواء في الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة إنما تنبع من كيان المواطن لا مـن كيان الكنيسة، لأن الدولة هي المسئولة في النهاية عن وطنية المواطن المسيحي لا الكنيسة أو رجال الدين.

إذا لم تكن تلك هي مهمة الكنيسة فما مهمتها على وجه التحديد ؟.

إن صوت "متى المسكين" يصل إلينا من صومعته فـي وادي النطرون خافتا خاشعا، ولكنه صوت واضح ومحـذر،

إنه يريد أن ينقذ الكنيسة من الخطر الذي يتهدد مصيرها إذا ما نسيت رسالتها الأصلية، إذا ما نسيت أن أخطر عدو يهدد كيانها بالانحلال هو أن يهتم القائمون على أمرها بموضـوع آخر غير خطيئة الإنسان فيتركوا دعوة المسيح للخطاة، وهي التي كانت مهمته العظمى لينشغلوا بالإنسان من جهة حياتـه الاجتماعية، إن ذلك في رأيه لـيس فقـط خروجـا علـى المسيحية، ولكنه مقاومة لها.

كيف ذلك؟ مرة أخرى يعيـد "متـى المسـكين" علـى مسامعنا صوت بولس الرسول "صادقة هي الكلمة ومسـتحقة كل قبول أن المسيح يسوع جاء إلى العالم لـيخلص الخطـاة الذين أولهم: أنا"!.

إن الأمر في رأيه وفـي رأي بـولس الرسـول بـالغ الخطورة، لأن الذين يحاولون أن يخرجـوا الكنيسـة عـن مهمتها إنما يفعلون ذلك لعدم قدرتهم على الكـرازة بالتوبـة لتجديد الإنسان وخلاصه، لأن الخسارة التي سـوف تجنيهـا الكنيسة من جراء ضم مواضيع جديدة للكرازة سوف تنتهـي أخيرا بانطفاء سراج المناداة بالتوبة لخلاص الخطاة.

إن القائمين على الكرازة فقدوا الطريق الموصـل إلـى قلب الإنسان، فأخذوا يدورون في متاهات جانبية بعيدة تماما عن مهمة الكنيسة، بل لقد ضيع هؤلاء بموقفهم، ذلك المفتاح المقدس الذي سلمه الرب يسوع إلى الكنيسة ليدخلوا به إلـى قلوب الخطاة؛ لأن المفتاح الكبير الذي سـلمه الـرب إلـى الكنيسة هو أن تفتح ملكوت السماوات للخطاة ولكنها ضيعت المفتاح عندما انشغلت بأموال الدنيا وتلاهت عـن خـلاص الخطاة بمهمة أخرى.

إن هؤلاء ينسون أن المسيح لم يخلط أبدا بين مملكة ا ومملكة الدهر، لأن محاولة الكنيسة الاهتمام بالأمور الزمنية باسم المسيح هو بمثابة تنصيب المسيح ملكا علـى الأرض، كما أن تقوية سلطان الكنيسـة بـدعوى المطالبـة بحقـوق الجماعة هو رجعة لإقامة "ملك المسيا" كما يحلم به اليهود.

إنه فيما لو صفي فكر الكنيسة من كل أطمـاع الـدنيا، وفيما لو نفضت عنها كـل الحقـوق المطلوبـة والحقـوق المسلوبة، حينئذ ستذكر الكنيسة قول سيدها "مملكتي ليسـت من هذا العالم" ستتذكر أن التوبة ينبغـي أن تكـون شـغل الكنيسة الشاغل لأنها رسالتها، فإذا رفعنا المناداة بالتوبة عن

اختصاص الكنيسة لانشغالها بأمور زمنية أخـرى لا يبقـى للكنيسة من عمل آخر؛ لأنه ما من عمل يتم في الكنيسـة إلا وأساسه في الأصل "تكميل التوبة لضمان الخلاص".

إن التعميد ومسحة الميرون هو لمغفرة الخطايا وتقديس التأبين، كما أن تقديس الزواج في الكنيسة هو فقط لضـمان حياة التوبة، كذلك فإن رسامة شماس أو كاهن أو أسـقف إن هو إلا تكريس التوبة في داخله.

باختصار إنه خارج موضوع التوبة لا يوجد عمـل ولا خدمة داخل الكنيسة أو خارجها، لأن الكنيسة ذات اختصاص أوحد موضوعه الإنسان الخاطئ، وذات هدف محـدد هـو ملكوت ا ولا تملك إلا وسيلة لخدمـة اختصاصـها هـي المناداة بالتوبة.

إن الصوت الواهن الضعيف الذي يخرج لنـا جميعـا مسلمين ومسيحيين من وادى النطـرون، الصـوت الأبـدي للناسك المصري على طول التاريخ للكنيسة، على لسان "متى المسكين" ليس فقط في صورة تحذير عام من مغبة أن تخرج الكنيسة عن حدود اختصاصها، ولكن في صورة نهى محدد، إنه يقول لنا بشجاعة مسيحية بالغة الثراء وبالغة الخصوبة.

إن أي محاولة للجمع بين ملكوت ا كهدف اختصاص يتجدد مع أهداف أخرى مثل المطالبة بحقوق خاصة للكنيسة للاشتراك في الحكم أو في إدارة سياسة الدولة، أو المطالبـة بحقوق خاصة لتملك شيء من أمجاد هذه الدنيا، أو السـعي لأن يكون للكنيسة شيء من النفوذ أو السيادة.. هذه المحاولة معناها الخروج على هدف الاختصاص في الكنيسة الذي هو ملكوت ا .

إن الأمر من وجهة نظره غاية في البسـاطة، لأنـه إذا كان للكنيسة أن تخرج على هدف اختصاصـها الـذي هـو السعي نحو ملكوت ا لمشاريع جديدة فمن أين لها أن تنفـق على هذه المشاريع المتعددة؟ لابد من المال، ومن أين يـأتى المال؟ ببيع المواهب الإلهية أو اسـتجداء المسـاعدات مـن الداخل أو من الخارج، بينما لو تمسـكت الكنيسـة بهـدفها الصحيح فإنها سوف تجد نفسها ملتزمة بالبشارة والمجانيـة، كما سوف تجد نفسها مرتبطة بالخطاة المتعطشين للتوبة.

* * *

وقد يظن البعض أن الأب "متى المسكين" مضى بعيدا، وبالغ عندما اسـتثنى مـن عمـل الكنيسـة كـل المناشـط

الاجتماعية، وخدمة الشباب وتوجيههم، وتثقيف العمال، وفحص أحوالهم ومطالبهم، والعناية بالطلبة، وإقامة النوادي والمعسكرات، بل وإقامة المستشفيات والملاجئ. ولكن الحقيقة أنه كشف ببديهة الإخلاص وعمق الإيمان جانبا هاما ذلك هو أن هذه المناشط تكرس الانعزال القبطي عن المجتمع، وهى النقطة التي جلاها المستشار طارق البشري في كلمة نَشَرتْها مجلة الأسبوع في العدد الصادر في ٢١ نوفمبر وجاء فيها: "ألا تدركون يا قداسة البابا أن أحفاد كل الأقباط المستنيرين وأصحاب الأدوار الوطنية البارزة من أمثال ويصا واصف ومكرم عبيد وسلامه موسى وسرجيوس والبابا كيرلس الرابع والبابا كيرلس الخامس وغيرهم كثيرون لا يمكن أن يقبلوا أن تتحول الكنائس إلى مراكز تحجب الشباب عن الشارع؛ بدعوى شغل أوقات فراغهم وإبعادهم عن مواطن الخطأ والرذيلة، لدرجة حدوث انسحاب من المجتمع والتشارك الإنساني والاجتماعي، وصارت الكنيسة بديلا عن البيت والنادي والمدرسة والنقابة وكل مؤسسات المجتمع، وهو أمر غير مقبول، لأن ذلك يشكل حالة من التقوقع المريض والانعزالية المميتة، وذلك بدلا من أن "تدعو

شبابنا لمزيد من العمل والإنتـاج والمسـاهمة فـي تنميـة المجتمع". ثم أشار إلى مواقف البطريرك السياسـية وإلـى صرفه استثمارات رجال الأعمال المسيحيين إلـى مشـاريع كنسية بدلا من مشروعات التنمية، وهو يشير أيضا إلى تبني "جماعة قبطية فكرة السعي لإنشاء حزب الأمة القبطية الـذي يرفع شعارات شديدة التطرف".

ولاحظ "المستشار البشري" أنه في حادث صحيفة (النبأ) في سنة ٢٠٠١ هرع شباب قبطي إلى سـاحة الكاتدرائيـة يتجمهرون ويتظاهرون، وفي حادث وفاء قسطنطين هرعوا إلى ذات الساحة، ودل ذلك على أن ثمة جماعة تتشكل وتتخذ لنفسها تعبيرا بعيدا عن الجماعة الوطنية العامـة، والحـدث يتخذ صبغة دينية، ومن ثم يكون خليقا به أن ينهض له شباب من القبط وحدهم، ثم يكون هرعهم إلى الكنيسـة وسـاحتها ورجالها، فقط من دون المصريين كافة، رغم أن أصـحاب الرأي والكتاب غير المسيحيين يبدي قسم معتبر منهم التفاهم والتعاطف مع الموقف القبطي. ولكن ثمة حرصـا علـى ألا يستوعب رد الفعل القبطي في غير الأوعية القبطية الخالصة التي تقوم عليها الإدارة الكنسية.

الفصل الثالث

الخيار الأصولي [٣]

بالإضافة إلى هذين الرأيين الأصوليين اللذين يوضحان تماما دون أي لبس أن دور الكنيسـة – باعتبارهـا ممثلـة للمسيحية – يجب أن يكون مقصورا على "الروحانيات"، وأن كل المشكلات الدنيوية والأرضية هي مما لا يدخل في إطار الرسالة الحقه للكنيسة، وإنما يمكـن أن يعالجهـا "المجلـس الملي" أي: التنظيم المدني الذي يضم أبـرز العناصـر فـي الطائفة، ويمثل الجسر ما بين الأقبـاط كأقبـاط والسـلطات الحكومية، ولا يجوز أن تتـدخل فيـه الكنيسـة؛ لأن هـذا سيورطها لأن تخوض غمرات الـدنيا"، وتخـالف مخالفـة مستقيمة الروح التي تتميز بها المسيحية..

نقول إن مما يؤيد هذين الـرأيين الأصـوليين أن هـذا الخيار هو ما اهتدت إليه بالفعل، وما طبقته الكنيسة القبطيـة في تاريخها الطويل منذ الفتح الإسلامى على يدي عمرو بن

العاص، أي منذ ألف وأربعمائة عام، وفي خلال هذه المـدة الطويلة لم يتسم موقف الكنيسة بإثـارة مـن الرغبـة فـي "الدنيوية" أو تحدي الحكام المسلمين، فعنـدما كـان بعـض الحكام المستبدين يسيئون إلى الأقباط، كان الأقباط يعتصمون بالصبر، وقد عانوا في ظل الحكم البيزنطي أضعاف أضعاف ما كان يمكن لحاكم مسلم سيء أن يصل إليه، ولما كان مثل هذا الحدث يزول وينقشع كانت الكنيسة تعود لممارسة مهامها العادية، وبدون ذلك كان لابد أن تتسم العلاقة ما بين الأقباط وحاكميهم المسلمين بحروب ومبارزات وهزائم وانتصارات وقتلى وجرحى.

ولكن بعض الأقباط تأثروا بالدعايات المسـممة، فقـال الأستاذ: ممدوح نخلة "إن مشاكل الأقباط تعود إلـى ١٤٠٠ سنة، وأن حلها يتطلب تدخلا دوليا." كأن الفتح الإسلامى كان بداية لمشاكل الأقباط. ولم يكن إنقاذًا وتحريـرا لهـم مـن الاضطهاد البيزنطي الرهيب.

والهدف من هذا الفصل المسهب أمران:

الأول: إثبات أن الخيار الأصولي – أي: اقتصار الكنيسة على عالم الإيمان والعقيدة دون تطلعات دنيوية أو مشاركة في سلطة - والذي هو في الوقت نفسه الخيار الذي قرره السيد المسيح والرسل - هو ما سلكته الكنيسة القبطية بالفعل.

الثاني: أن سلوك أبناء الكنيسة القبطية لهذا الخيار هو مما مكن الأقلية القبطية من الصمود إزاء الاضطهادات الطارئة التي تعرضت لها على يدي القلة من الحكام الذين شذوا عن مقتضيات الحكم الإسلامي؛ لأنها تسلحت بالإيمان وتحمل التضحية. وفي الوقت نفسه فإن هذا الخيار مكّن الأقلية القبطية من أن تقوم بدور كبير في النشاط الاقتصادي؛ لأنه حرر الأقباط من وصاية كان يمكن أن تفرضها عليهم الكنيسة، وأمنهم من التعرض لمزالق السياسة، ولأنه جعل الأغلبية المسلمة تطمئن إليهم وتتفق معهم، ولهذا فلم يكن هناك سلبية أو عزلة للأقباط. وأن دعوى السلبية لم تظهر إلا في عهد البابا شنودة الذي تصور أن عدم

تحقيق طموحات سياسية هي "سلبية"، فـي حـين أن الأقباط كانوا في صميم، وفي بعض الحـالات فـي صدارة المجتمع المصري وتولوا، رئاسـة الـوزارة أكثر من مرة.

- ١ -

فى هذا القسم من الفصل سنستعرض حال الأقباط مـن تاريخ الفتح العربي حتى الفترة المعاصرة، معتمدين بصـفة رئيسية على كتاب "تاريخ الأمة القبطيـة" تـأليف الأسـتاذ: يعقوب نخلة روفيلة، وإن كنا سنعود إلى كتب أخـرى مـن تأليف أساتذة أقباط.

جاء في كتاب تاريخ الأمة القبطيـة[٤] أن عمـرو بـن العاص عندما شرع في بناء الفسطاط "كان القبط مـن أهـم العاملين على عمارتها ولا سيما رجال الحكومة الذين كـان معظمهم - إن لم نقل كلهم - مـن الأقبـاط، فشـيدوا بهـا القصور العالية، والدور الرحبة والكنائس والديارات الواسعة والمنتزهات والبساتين النضرة، وكان العرب يشجعونهم على ذلك لما فيه من العمران؛ وهكذا أصبحت الفسـطاط بهمـة الأقباط الذين بذلوا النفس والنفيس في تشييدها مدينة زاهيـة

---

[٤] اعتمدنا على هذا الكتاب بصفة رئيسية، وعند الانتقال إلى غيره ننوه بذلك، والكتاب ألف ونشر سنة ١٨٩٨ ثم أعيد نشره سنة ٢٠٠٠ لطبعه بالأوفست، من الطبعة الأولى.

زاهرة تحاكي في البهجة والرونق مدينة منف التي شـيدتها أيدي الملوك الفراعنة، وفي هذا دليل على إحكـام الوفـاق وتمكين العلاقات بين القبط والعرب في ذلك الـزمن، حتـى أباحوا لهم بناء كنائس ومعابد متعددة في وسط الفسطاط التي هي مقر جيش الإسلام، على حين أن المسلمين كانوا يصلون ويخطبون في الخلاء، أو أنه لم يكن لهم غير جـامع واحـد الذي بناه عمرو بن العاص.

ثم أخذ عمرو في تنظيم البلاد، وإذ كان يعلم أن صاحب الدار أدرى بما فيها استعان بفضلاء القبط وعقلائهـم علـى تنظيم حكومة عادلة تضمن راحة الأهالى والوالي معا؛ فقسم البلاد إلى أقسام يرأس كلا منها حاكم قبطي، له اختصاصات وحدود معينة ينظر في قضايا الناس ويحكم بيـنهم، ورتـب مجالس ابتدائية واستئنائية مؤلفة من أعضـاء ذوي نزاهـة واستقامة، وعين نوابا مخصوصين من القبط ومنحهم حـق التداخل في القضايا المختصة بالأقباط والحكم فيها بمقتضـى شرائعهم الدينية والأهلية، فكانوا بذلك في نوع ما من الحرية والاستقلال المدني وهى ميزة كانوا قد جردوا منها في أيـام الدولة الرومانية، وضرب الخراج على البلاد بطريقة عادلـة

وولى عليه متوليا من ذويه يقبضه على أقساط في آجال معينة؛ حتى لا يتضايق أهل البلاد.. ورتب الدواوين فاختص الأقباط بمسك الدفاتر وسائر الأعمال الكتابية والحسابية، وكانت كلها تجرى باللغة القبطية، وبلغ ما جباه عمرو من الخراج في السنة اثنتي عشر مليونًا من الدنانير، مع أن الذي كان يجبيه المقوقس في أيام الروم لم يكن أقل من ثمانية عشر مليونًا. وبالجملة فإن القبط نالوا في أيام عمرو بن العاص راحة لم يروها منذ أزمان. (ص٥٧).

وأشار المؤلف أن الأقباط حاربوا مع المسلمين ضد الروم الذين أرادوا العودة إلى مصر "خوفًا من أن يتمكنوا من البلاد ويأخذونها فيقع الأقباط في يدهم مرة أخرى".

ويشير المؤلف إلى واقعة ستتكرر، تلك هي أنه عندما كان يولى عليهم والٍ يسيء إليهم كانوا يطلبون من الخليفة عزله، فيفعل كما حدث بالنسبة لعبد ا بن أبي سرح الذي تولى بعد عمرو بن العاص.

وعن حالة القبط في عهد الدولة الأموية يقول: "وفى الواقع أن القبط كانوا هم المسلطين في بلادهم وبيدهم كل شيء وعاشوا آمنين على أنفسهم ومالهم، ولم يكن للعرب

سلطة عليهم إلا في تحصيل الخراج وجمع الجزية التي قاموا بدفعها عن طيب خاطر راضين بما قسم ا لهم، واستمروا على هذه الراحة إلى سنة ٦٥هـ الموافقة ٦٨٣م حتى أخذت الأحوال تتغير نوعا وذلك أن مروان الخليفة ولى ابنه المسمى عبد العزيز أميرا على مصر فأعلى الضرائب والعوائد ليس على الأقباط فقط بل على جميع المصريين سواء كانوا من أهل البلاد أو من المستوطنين فيها، ولكنه خص الأقباط بزيادة الجزية التي فرضها أيضا على طائفة الإكليروس، مع أنهم كانوا إلى هذا التاريخ معافين منها، فألزم كل واحد منهم بدفع دينار في السنة والبطريرك بثلاثة آلاف دينار. (ص٦٥)

كما ذكر بأنه أمر بإقامة بيعتين في حلوان. وأشار إلى عبد ا بن عبد الملك الذي ولي الحكم بعد عمر بن عبد العزيز بن مروان "وأنه عمل على نزع الكتابة في الدواوين من أيديهم ونقلها إلى اللغة العربية، بعد أن كانت إلى ذلك الوقت بالقبطية تحت مباشرة رئيس منهم يسمى أنيتاس أو أثناس (وهو الذي كان أمينًا على بيت المال). فعزله وولى مكانه ابن يربوع الفزاري من حمص". (ص٦٨)

وأسف المؤلف لموت هشام بن عبد الملك؛ لأنه "لم يميز في أحكامه بين مسلم ونصراني أو يهودي، وكان يشدد على الولاة في جميع الولايات التابعة له بانتهاج منهج العدل في أحكامهم وإنصاف المظلوم بصرف النظر عن الدين والجنسية. وفي أيامه حارب المسلمون الروم وتغلبوا على كثير من بلادهم وسبوا كثيرا منهم وكان العرب يأتون بالأسرى إلى البلاد ويبيعونهم فابتاع الأقباط عددا وفيرا منهم وحرروهم، وممن اشتهر بهذا العمل الجليل بطريركهم الموجود حينئذ فإنه صرف أموالا طائلة في شرائهم وتحريرهم ابتغاء مرضاة ا ؛ فنال بذلك ثوابا عظيما وذكرا حسناً".. (ص٧٤)

وتحدث الكتاب عن عسف الخلفاء العباسيين عندما دخل الجيش العباسي وراء آخر خليفة أموي يسمى مروان. "فسار عساكره ينهبون ويسلبون أموال النصارى ويهدمون الديارات والكنائس وفيما هو هناك اعتصب أهل طحا وتوقفوا عن دفع الخراج؛ فأرسل إليهم أميرا من أمرائه فقتل ونفى كثيرا منهم واستباح أموالهم، وكان عدد سكان هذه المدينة أكثر من عشرين ألف نفس كلهم نصارى، وهدم كنائسهم ولم يبق منها

غير واحدة كانوا التزموا بثلاثة آلاف دينار في نظير بقائهـا فأعطوا ألفين وعجزوا عن البـاقي فجعـل ثلثهـا جامعـا". (ص٧٨)

وبعد أن تحدث أن تدهور حالة القبط خاصـة بالنسـبة للقحط والوباء والطاعون قال "ومن حسن الحظ أن علاقاتهم الشخصية مع أفراد المسلمين المتوطنين بينهم لم تكن غيـر مرضية، وأننا لم نر في التاريخ ما يدل على وجود تعصبات دينية، بل ربما وجد بين المسلمين من أنصفهم وذب عـنهم، وقد احتال الروم على أحد خلفاء هذه الدولة وتحصلوا علـى أمر منه بإعادة ما كان لهم من الكنائس بمصر؛ قصـدا فـي نزع إحدى الكنائس من يد الأقباط بدعوى أنها كانـت فـي الأصل ملكًا لهم؛ فأدى ما حصل بين الروم والقبط من النزاع إلى رفع المسألة لقاضي المسلمين للفصل فيها فلم يراع فـي الحكم غير الحق وأثبت أن الكنيسة ملك للقبط؛ وحكم بعـدم جواز نزعها من يدهم وإعطائها لمن لا حق لهم فيها".

ولم ينسب سوء حالة القبط في عهد الدولة العباسية إلى الخلفاء العباسيين، ولكن إلى بعد البلاد عن مركز الخلافـة، وأن عدم بقاء الولاة في مناصبهم جعلهم يستبدون ويعملـون

في الناس كيفما شاءوا" كما ضرب المثل بوال آخر أشار إليه الأب سويروس بن المقفع أسقف الأشمونين الذي عندما زاره البطريرك أكرمه وسأله عما يريد فطلب إعادة بناء الكنـائس التي أمر بهدمها سلفه "لنصلي فيها وندعو لجلالتك" فأجابـه وأمر بعماراتها فبنيت جميع كنائس مصر. ص٨٢

وتحدث الكتاب عن ثورة أهل الحوف على الوالي الليث بن الفضل وامتداد الحرب حتى تولى الخلافة المأمون وأهمه الأمر وحضر إلى مصر وقضى على الفتنة وقـرع الـوالي عيسى بن منصور وقال له: "إن لم يكن هذا الحدث العظـيم إلا من سوء فعلك وفعل عمالك، حملتم الناس ما لا يطيقـون وكتمتم الخبر عني؛ حتى تفاقم الأمر واشتد البلاء واضطربت البلاد، وأمر بتجريده من ملابسه؛ فنزعت عنه وأخذه بثيـاب البياض على مرأي الجميع جزاء له وعبرة لغيره". ص٨٧

وروى قصة مرور المأمون على ضيعة صغيرة تسمى طاء النمل فلم يدخلها لحقارتها، ولما تجاوزها خرجت إليـه عجوز قبطية تسمى ماريا صاحبة القرية، وأخـذت تصـيح على المأمون مستغيثة فظنها متظلمة فوقف لها وسأل عمـا تريد، فقالت: يا أمير المـؤمنين نزلـت فـي كـل ضـيعة

وتجاوزت ضيعتي والقبط تعيرني بـ ذلك فأتوسـل إليـك أن تشرفنى بحلواك في ضيعتي؛ ليكون لي ولعقبي الشـرف ولا تشمت بي الأعداء؛ فأجاب المأمون طلبها وثنى عنان فرسـه إلى قريتها، ولما نزل بها جاء ولدها إلى صـاحب المطـبخ وسأله كم يحتاج من الغنم والدجاج والفراخ والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع وغير ذلك مما جرت بـه عادتـه، فأحضره إليه وكان مع المأمون أخوه المعتصم وابنه العباس فقدمت له ولجميع من بمعيته من فاخر الطعام شـيئًا كثيـرا حتى استعظم ذلك، فلما أصبح الصباح وقد عـزم المـأمون على الرحيل حضرت إليه ومعها عشر وصائف في يد كـل وصيفة طبق، فلما رآها المأمون من بعد قال لمن معـه قـد جاءتكم القبطية بهدية ريفية، فلما وضعت ذلك بين يديـه إذا في كل طبق كيس من ذهب فاستحسن ذلك وأمرها بإعادتـه، فقالت: يا أمير المؤمنين لا تكسر قلوبنا ولا تحقر بنا، فقـال لها: إن في بعض ما صنعت لكفاية ولا نحب التثقيل عليـك فردي مالك بارك ا فيك، فلم ترض وألحت عليـه بقبـول المال فلم يسعه إلا إجابة طلبها، ثم سألها من أين لك كل هذا فأخذت قطعة من الأرض وقالت يا أميـر المـؤمنين هـذا

وأشارت إلى الذهب من هذا وأشارت إلى الطينة التي تناولتها من الأرض ثم من عداك يا أمير المؤمنين، وعندي من هـذا شيء كثير، فأمر أن يؤخذ منها واقطعها عدة ضياع وأقطعها من قريتها مائتي فدان بغير خراج، وانصرف متعجبـا مـن كبر مرؤتها وسعة حالها.. (ص٩٠)

وتحدث الكتاب عن ظلم الوالي ابن المدير، وأن الأقباط أرسلوا اثنين منهم إلى بغداد لمقابلة الخليفة الذي أكرمهمـا، وأجابهما وسلمهما أمرا بمعافاة الرهبان وسائر خدمة الـدين من الجزيـة، وتخفيفهـا عـن أفـراد أهـل الذمـة بمـا لا يزيد عما صولحوا عليه ومعاملتهم بمقتضى العهد الـذي بيدهم ورفع الأموال عن أوقاف الكنائس والديارات، وعـدم التعرض لهم في عوائدهم وطقوسهم الدينية، ولما استلما هذا الأمر عادا إلى مصر وسلماه للوالي فلم يجرؤ على تـأخير تنفيذه. (ص٩٤)

وأشار المؤلف إلى ما كان يحدث من فتن لخـلاف مـا بين بعض الرهبان أو الأساقفة مع البطريـرك، وكيـف أن القاضي كان ينصفهم عندما يتحـاكمون إليـه فـي بعـض الحالات، بينما كانت تنجح وشاية أحدهم عند الحاكم فيقـبض

على البطريرك ويسجنه كما حدث عندما ولـي أحمـد بـن طولون، ولكنه عندما تولى ابنه خمارويه كان محبا للأقبـاط أفرج عنه، كما كان له ثقة في أسقف أبروشـية طحـا الأب باخوم، وعن طريقه رفع كل المظالم وأراح الأقبـاط راحـة تامة.

ومن دلالة إنصاف المؤلف وتوخيه الحقيقة حديثه عـن ابن طولون فقال: إنه "وإن يكن عامل البطريرك بما لا يليق إلا أنه أراح المصريين كثيرا فرفع ما كان باقيا عليهم مـن الضرائب غير الاعتيادية التي فرضها ابن المدبر وخفـض الضرائب عن الأطيان؛ فانتفع الأقباط من ذلك كثيرا واتسعت في أيامه الزراعة واستقامت الأحوال وشيدت المباني العالية والقصور الشاهقة، وهو الذي أسس بمصر الجهة المعروفـة الآن بطولون وبنى الجامع الشهير المسمى باسمه والموجـود أثره إلى الآن.. (ص١٠١)

كما تحدث عن الأخشيد الذي نسب إليه بعض المؤرخين المسيحيين الجور؛ لأنه كان يجمع منهم أموالا يتسـاعد بهـا على الحروب، ولكن أحد المؤرخين المعاصرين قـال: إنـه كان يرد إليهم ما أخذ منهم.

وتحدث عن حكم الفاطميين فقال "لما استولى الفاطميون على مصر وانتقل المعز لدين ا ، واستقر بها وجعلهـا دار الخلافة الفاطمية كما تقدم، وكان عدد القبط بها لازال عظيما - رغما عن المصائب والبلايا التي حلت بهم من وقت إلـى آخر - لا يقل عن خمسة ملايين، وكانوا هـم أهـل الـبلاد وذويها المساطين، فبها وبيـدهم مقاليـد الأمـور وأعمـال الدواوين والمتاجرة والزراعـة والصـنائع علـى اخـتلاف أنواعها. (ص١٠٦)

ولما طالت مدة راحة الأقباط نوعـا وتحسـنت حـالهم أخذوا يشيدون الأبنية العاليـة والـدور الواسـعة ولاسـيما الديارات والكنائس، فإنهم صرفوا كل جهدهم فـي عمارتهـا وتشييدها في جهات مختلفة خصوصا في الجهـات المطلقـة الهواء وأوقفوا عليها الأوقاف الواسعة وأحاطوها بالبسـاتين النضرة، حتى أن بعض الخلفاء كانوا يذهبون أحيانا إلى تلك الديارات لترويح النفس والراحة من عناء الأشغال والتمتـع بنضارة حدائقها والتعاطي مما بها من الخمر النقـي العتيـق حتى أن بعض أدباء وأفاضل المسلمين الذين كانوا موجودين في ذاك العصر وضعوا لهـا كتبـا مخصوصـة ضـمنوها

أوصافها وما كانت عليه، وممن كتب عنها أبو الحسين علي بن محمد المعروف بالشابشتي - أمين مكتبة العزيز با أحد خلفاء الدولة الفاطمية - وأبو بكر محمـد الخالـدي، وأبـو عثمان سعد الخالدي، وأبو الفرج الأصفهاني.

وكانت تقام بهذه الديارات أعياد في أيام معلومة من كل سنة فكان كبار وميسورو الأقباط وغيـرهم يـذهبون إليهـا أفواجا، ويقيمون بها أياما، ويـذبحون الـذبائح، ويولمـون الولائم، ويصرفون مدة إقامتهم بها في سرور وانشراح كمـا هو جار إلى الآن في مولد الست دميانة وغيرها. (ص١٠٩)

وتحدث عن "أبي اليمن" الذي ولاه المعز لدين ا حكـم فلسطين، وكيف أنه عندما هاجمها أحد الأعداء خبأ مـا فـي بيت المال من ذهب وفضة ولما أرسل الخليفة قائدا طرد هذا العدو، وسلمه أبو اليمن ما كان قد خبأه؛ فشكره الخليفة وأقره في وظيفته؛ فعاش فيها حتى مات، وكان ذا ثـروة عظيمـة أعطاها للبطريرك لينفق منها على الفقراء.

ولكن شاب هذه السماحة التي كانت سمة حكم الفاطميين ولاية حاكم مجنون هو: الحاكم بأمر ا ؛ الذي أخذ يصـدر أوامره الغريبة "وصار يخترع كل يوم أحكاما غريبة يحمـل

الناس على العمل بها ثم يأمرهم بالكف عنها. فمن ذلك أنـه نهى عن بيع وأكل الملوخيا والترمس والجرجيـر والسـمك الذي لا قشر له، وأمر بالتشديد في ذلك والمبالغة في تأديـب من يخالف أمره، وعلم أن جماعة باعوا أشياء منهـا؛ فـأمر بضربهم بالسياط ضربا مبرحا ولم يكتف بـذلك بـل أمـر بضرب أعناقهم. ونهى عن بيع الزبيب وهجم علـى بيـوت التجار وغيرهم وجمع ما كان موجودا منه وأحرقه بالنـار، ومنع بيع العنب وكان في الجيزة كروم كثيرة فأرسل إليهـا أعوانه فقطعوها وخربوها عن آخرها.

وتتبع العلماء وأماثل أهل دولته وأكـابر النـاس علـى اختلاف أجناسهم وقتل منهم عددا عظيما بغير سبب أو علة، ومنع النساء عن الخروج في الطرق فمضى عليهن، وهـن محبوسات في البيوت سبع سنوات وسبعة أشهر. وممـا زاد الحال تعاسة أنه في أثناء ذلك حل بالبلاد وباء وغلاء شديدان فمات من الناس كثير، ومن نجا منهم من الموت حاقت بـه البلايا والمصائب من كل الجهات ولم يخَلصهم من يـدها إلا الموت، بعد أن حكم خمسا وعشرين سنة رأوا فيها الأهوال،

وقيل إنه مات مقتولا بدسيسة من أخته، وقيل غير ذلك وا أعلم بالحقائق.

واشتد على النصارى وزاد في اضـطهادهم فـألزمهم بلبس العمائم السوداء، وتعليق صلبان خشب في أعناقهم، وأن يكون طول الصليب ذراعا وزنته خمسة أرطال، وأن يكـون مكشوفًا بحيث يراه الناس، ومنعهم عن ركـوب الخيـل وأن يكون ركوبهم البغال والحمير، وأمر بألا يستخدموا مسلما ولا يشتروا عبدا ولا أمة، وأمر بهدم كنائسهم بمصر والقـاهرة، وكتب إلى جميع الجهات بذلك وأباح للعامة نهبها، وضـبط أوقافها وأحباسها وكل مالها وقبض على القسوس وقتل منهم عددا عظيما وهرب كثير منهم إلى الديارات البعيدة؛ فتتبعهم وقتلهم وقبض على الأب زكريا البطريرك وألقـاه للسـباع، وقيل إنها لم تؤذه(٥) وأكره النصارى على الإسـلام؛ فأسـلم

(٥) ويقال إن اشتداد الحاكم على البطريرك بهذه الدرجة لم يكن من تلقاء نفسه؛ بل بسبب تهمة اتهمه بها أحد الرهبان، وذلك أن هذا الراهب رغب أن يكون أسقفًا وكان للبطريرك ابن أخ يسمى ميخائيل التمس منه مالا على سبيل الرشوة؛ ليسعى له عند البطريرك في نوال مرغوبه، فلم يجب طلبه في الحال بل وعده =

منهم خلق كثير، ثم عاد فأمر من يرد منهم العودة إلى دينـه فليعد وصرح لهم ببناء بعض الكنائس التي هدمت.

=

بالوفاء بعد تعيينه؛ فعمل على معاكسته، وما زال بالبطريرك حتى عين؛ فأضمر الراهب للبطريرك شرا، وكانت عادة البطاركة إلى هذا الزمن مكاتبة ملوك الحبشة والنوبة مباشرة فوشى الراهب للخليفة أن البطريرك يكاتب هؤلاء الملوك ويكشف لهم عن كل ما يجري في البلاد وسوء معاملة النصارى خلافًا للعهود؛ فغضب الخليفة وأمر بالقبض على البطريرك وإلقائه للسباع، فلم يأته منها ضرر فنفاه في أحد الديارات البعيدة وأمره ألا يخرج منها أبدا، وأمر أن لا يكاتب البطاركة ملوك النوبة والحبشة مباشرة، ولا يقبلوا منهم مكاتبات إلا بعد عرضها على الخليفة ومعرفة ما فيها، وكذلك طلب من هؤلاء الملوك أن تكون المكاتبات منهم وإليه مباشرة، وبقيت هذه الحالة إلى الآن، فكان إذا أتى الخليفة أو السلطان كتاب يقتضي الرد يطلب من البطريرك أن يشرح له ما عليه نصارى مصر من الراحة والحرية في الدين وعدم التعرض لهم في عوائدهم ويوصيه خيرا بالمسلمين الذين تحت رعايته.

وبعد هذا كله أمر بأن يخرج النصارى واليهـود مـن مصر ويذهبوا إلى بلاد الروم فشق هذا الأمر عليهم ولاسيما الأقباط منهم؛ لما كان بينهم وبين الروم من العداوة القديمـة؛ فتجمعوا وذهبوا إلى الحاكم وأخذوا معهم أولادهم وأطفـالهم ونساءهم وتواقعوا عليه وصاروا يستعطفونه حتى عفا عنهم وسمح لهم بالبقاء في وطنهم. ومنعهم مـن الاحتفـال بعيـد الغطاس وكان من أعظم أيام المواسم عندهم وله شأن عظيم عند المصريين عموما فكانوا يخرجون كبيرهم وصـغيرهم إلى النيل ويوقدون المشاعل والأنوار وينصبون الأسرة على ضفتيه ويحيون ليلهم في سرور وانشـراح وغنـاء ولهـو وقصف حتى الصباح. (ص١٢٥)

ومنعهم أيضا من الاحتفال بيوم أحد الشعانين وكان من عادتهم الاحتفال به احتفالا شـائقًا، إذ يطوفـون الشـوارع والحارات بضجة عظيمة حاملين الشموع وسـعف النخيـل. وكثيرا ما كان ينزل الخلفاء في عهد الدولة الفاطمية للتفـرج على هذه الاحتفالات ولاسيما احتفال ليلة عيد الغطاس ويـوم النيروز، وكان من رسوم هذه الدولـة أن تـوزع العطايـا والهدايا في هذه المواسم على أصـحاب الـدواوين وكبـار

الكتاب والموظفين على اختلاف درجاتهم وأديانهم كل بحسب ما هو مقرر له. (ص١٢٥)

وكما أمر الحاكم بأن النصارى يعلقـون صـلبانًا فـي أعناقهم ألزم اليهود أيضا بأن يعلق كل واحد منهم جرسا في عنقه.

كان هذا أسو ما حدث للنصارى. وحاق شره بالمسلمين أيضا، والحاكم بأمر ا في التاريخ الإسلامي كبعض أباطرة الرومان نيرون وجاليكولا الذي عين حصانه قنصلا. وهـي شخصيات شاذة سمح بوجودها العصر القديم، على أن تقلب الحاكم جعله يعتقد في البطريرك ويقره في مركـزه وسـلمه أمرا مؤذنا بفتح الكنائس المقفلة وبناء التي تهدم منها وإعادة ما نهب معها ورد أوقافها كما كانت.

وبعد أن انزاحت هذه الغمة، جاءت أيام سعد للأقباط في عهد بدر الجمالي – رجل الدولة الفاطمية القـوي – بحيـث "تقلد كثير من الأقباط الوظائف العالية في دواوين الحكومـة ولا سيما المتعلقة بالأعمال الحسابية، فـإنهم اسـتقلوا بهـا استقلالا تاما وامتازوا على غيرهم بوضـع قواعـد دقيقـة وروابط مضبوطة لها؛ فلم يتمكن غيرهم من تأطيرها مثلهم،

وكانوا قد تمكنوا من معرفة اللغة العربية وألفوا فيها مؤلفات واسعة تشهد لهم بغزارة المادة وطول الباع، ونقلـوا إليهـا أيضا جملة مؤلفات من اللغتين اليونانية والقبطية في مواضيع مختلفة؛ فعرفت الدولة فضـلهم وكفـاءتهم وعـدم إمكـان الاستغناء عنهم؛ فراعت جانبهم وقدرتهم حق قدرهم ومنحتهم الألقاب السامية مثل (الرئيس وهبة ا والأمجـد والأسـعد والشيخ ونجيب الدولة وتاج الدولة وفخر الدولة) وغير ذلـك من ألقاب الشرف والتمييز التي هي بمثابة الرتب في زماننا الحاضر، وكان بين العساكر الذين حضروا مع بدر الجمالي حسب اتفاقهم مع الخليفة المستنصـر كثيـر مـن الأرمـن والسوريين النصارى استمروا في خدمة الدولـة مـدة مـن الزمن، ومن محاسن الدولة الفاطمية التـي تـذكر بالنسـبة للأقباط أن معظم الصنائع وأجلها كانت بيدهم، فكـان مـنهم الصياغ والجواهريون والنجـارون والحاكـة والصـباغون والبناؤون والحدادون والمهندسون والنقاشـون والشـماعون وعمال الورق والزجاج على اختلاف أنواعه وألوانـه، ولـم تزل بقايا صناعتهم موجودة للآن في الـديارات والكنـائس القديمة بحارة زويلة وحارة الروم ومصر القديمة، ولا سـيما

المصنوعات الخشبية وغيرها الموجودة بالكنيسـة المعلقـة بمصر القديمة فإنها على جانب عظيم من الإتقان والإحكـام تدل على تقدمهم في ذاك العصر في الصنائع والفنون، ومنهم من اشتغل بفن الطب فنال منه حظًا وافرا، ومن اشتغل بعلم المواقيت وألف فيه مؤلفات واسعة وصـل إلينـا بعضـها. (ص١٤٣)

وأشار الكتاب إلى وشاية قدمت في حق البطريرك فقال بدر الجمالي إنه لا يستطيع البت في هذا الأمر، وأمر بعقـد مجمع من جميع أساقفة الوجهين البحري والقبلي وكبار الأمة للتعرف على الحقيقة فاجتمع في مصر أربعون أسقفا درسوا القضية وبرأوا البطريرك.

وذكر المؤلف بعضا ممن اشتهروا من الأقباط ووصلوا إلى أعلا المناصب مثل المعلم سرور الجلال والشيخ السعيد أبو الفخر المعروف بابن صاعد كان كاتب الرواتب وترقـى لرئاسة المجلس. والأسعد أبو الخير جرجة ابن أبـي وهـب الشهير بابن الميقاط - كان من أكابر الأقبـاط وأغنيـائهم. والشيخ صفي الدولة بن أبي ياسر بن علوان، ومن مآثرة بناء كنيسة عظيمة على اسم آيا صوفيا وأبو المليح الشهير بمماتي

- كان أمير الجيوش اشتهر بـالخير والإحسـان - وسـبب تسميته أنه لما اشتد الغلاء بمصـر كـان يتصـدق علـى المحتاجين وكان إذ رآه صغار المسلمين يقولـون "ممـاتي" فيصرف لهم غلالا لسد رمقهم. وذكر السيدة ترفة - كانـت من أغنياء مصر القديمة - اشتهرت بالتقوى وشيدت كنيسـة من مالها الخاص وبنت بأعلاها محلا فسيحا ليكـون ديـرا للبنات الراهبات ونقشت اسمها على لـوح خشـب وضـعته بأعلى الباب المعد لدخول النساء، ولاحـظ المؤلـف دلالـة تخصيص باب لدخول النساء في الأعمال الخيريـة وتشـييد الديارات الواسعة كما هي عادة المصريين من قديم الـزمن، وإحاطتها بالبساتين الزاهية الظاهرة التي في جملتهـا ديـر ناهيا بالجيزة، الذي كان يتردد عليه الخليفة الآمر بأحكام ا ويقيم به أياما ترويحا للنفس، وعندما يخرج للصيد، وكان في كل مرة يأتي إليه بنعم على خدامه ورهبانه بألف. وفي أول مرة نزل به أنعم عليه بثلاثين فدان بلا مال بناحية طهرمس بالجيزة. (ص١٦٩)

ومع أن الأقباط لم يصلوا في عهد المملكة الأيوبية إلى ما وصلوا إليه في عهد الفاطميين، فإن المؤلف يقول "وهكذا

عاش القبط في راحة كل باقي أيام الدولة الأيوبية فـي ظـل ملوكها الذين عرفوا أهميتهم في خدمة الحكومـة والـوطن؛ فقدروهم حق قدرهم رغما عما كان بـين هـؤلاء الملـوك والإفرنج من الحروب الدينية المتواصلة، ولم يصب الأقبـاط في أيامهم ضرر بل ربما نالهم الضرر مـن ذات الإفـرنج الذين ادعوا أن القصد من حروبهم الصليبية حمايـة الـدين المسيحي والمسيحيين؛ وذلك أنه لما استولى الإفـرنج علـى مدينة القدس في حربهم الأولى منعـوا القـبط مـن زيـارة الأرض المقدسة ولم يدخلوها حتى خلصها من يدهم السلطان صلاح الدين، وفي سنة ١٢٠٤م في أيام الملك العادل الأيوبي فاجأ الإفرنج مصر من جهة رشيد وتقدموا إلى فوة وتحصنوا فيها، وكانت غاصة بالأقباط ولها أسقف مخصـوص فقتلـوا بعض من بها وطردوا البعض وسبوا البعض والبعض الآخر لم يسعه إلا الهرب، أما الأسقف فإنه لما وجد نفسـه وحيـدا تركها وذهب إلى مصر وأقام بها حتى ولي مطرانًا على بلاد الحبش.

وأشار إلى أن الملك الكامل بعد أن أوقع بهم عاد فأنس إليهم وعلم أن لا مطمع لهم في شـيء إلا أن يعيشـوا فـي

أوطانهم عيشة راضية آمنـين علـى أنفسـهم وأعراضـهم وأموالهم، وأن لا هم لهم غير احترام ديانتهم وعوائدهم وعدم التعرض لهم في شيء منها، ركن إليهم وقربهم منه ورفـع مقامهم وعمل على ما فيه راحتهم، وأذن لهم ببناء كنائسـهم التي خربها المسلمون بسبب هذه الفتن والقلاقل والحـروب وأباح لهم فتح ما أغلق منها وإقامة شعائرهم الدينيـة فيهـا جهارا بغير معارضة؛ ولذا تراهم يذكرون للآن في صلاتهم اليومية هذه العبارة: "وحنن اللهم قلـوب المتـولين علينـا". وقاموا بما عهد إليهم من الخدم أحسن قيام، وبما توجبه عليهم الذمة الوطنية، وبهذه الحالة حفظوا لأنفسهم مركزا مهما في الوطن فكانوا عضدا عظيما ليس للحكومة فقط بـل ولسـائر رجالها وأمرائها الذين ائتمنوهم علـى خـزائنهم وأمـوالهم فحافظوا عليها وسلموهم مصالحهم فسيروها علـى أحسـن حال. وتأكد للكل عدم الاستغناء عـنهم أو إمكـان تسـيير الأعمال بدونهم في كل زمان رغما عن تصدي بعض الملوك المتغشمين لهم وتعمدهم إخلاء الديار منهم كما سترى.

كما قال "ويذكر بالثناء على الخلفاء الفاطميين وملـوك الدولة الأيوبية أنهم أطلقوا للأقباط عنان الحرية للمدافعة عن

دينهم فألف بعضهم مؤلفات واسعة جديرة بالاعتبـار أثبتـوا فيها بالبراهين القاطعة والحجج الدامغـة صـحة معتقـداتهم وديانتهم، وقد وصل إلينا بعض هذه المؤلفات فألفيناها آية في الفصاحة والبلاغة تشهد لمؤلفيها بغزارة المادة فـي العلـوم العقلية والنقلية وتمكنهم من اللغة العربية الفصـحى. وكـان يمكن للأقباط تحسين حالهم أكثـر والتـدريج فـي العلـوم والمعارف لو لم تشغل كبارهم وعلماؤهم ولا سـيما سـكان العاصمة المنافسات والمخاصمات الداخلية في غالب الأحيان بسبب مطامع بعض أئمتهم واهتمامهم بمنفعـتهم الشخصـية أكثر من الفائدة العمومية، خصوصا النزاع الذي حصل فـي أيام الدولة الأيوبية الذي دامت مدته نحو ثلث جيل.

وبدأت حقبة جديدة من تـاريخ مصـر تعـرف باسـم المماليك الذين ظهروا لما كان الملك الصـالح نجـم الـدين الأيوبي قد أكثر شراءهم وجعلهم حرسا له وجعل معهم أمراء فقويت شوكتهم. ولم يكن لهم علم بالسياسية أو الإدارة وإنما كانوا مقاتلين فتولوه وحموا مصر من غزو الصليبين والتتار واكتسبوا انتصارات مدوية. ولكنهم وكلوا الإدارة إلى بعض الأعوان الذين بدورها وكلوها إلى أعوان آخـرين؛ فتفشـى

الاستغلال والظلم، كما أن اختلافات هؤلاء المماليـك فيمـا بينهم أشاع الفوضى فاعتبر المؤلف أن نجم الأقباط أخذ فـي الأفول بدءا من ظهور عز الدين أيبك الذي استظل بالملـك وتزوج شجرة الدر. وكانت أول مصيبة حاقت بهم على يـد شرف الدين أبو القاسم هبة ا   بن صاعد - الذي كان قبطيا فأسلم ووصل إلى أعلى المناصب - "وحينئذ أظهـر مـا دل على خسته ودناءة أصله؛ فأحدث مظالم كثيرة بـين النـاس، وأول مظلمة بدأ بها أنه تصدى للأقباط فحصل مـنهم علـى الجزية مضاعفة وقرر على التجار وذوي اليسار منهم أموالا يدفعونها في كل سنة، وأحدث التقويم والتصقيع على الأملاك ورتب مكوسا على الخيل والبغال والحمير وسائر الحيوانات وعلى الرقيق من العبيد والإماء وعلـى سـائر المبيعـات، وضمن الخمر والمزر والحشيش وبيوت الزوانـي بـأموال سماها بالحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية. (ص٢٠٦)

وبعد قليل رزئت الأقباط برزيئة أخرى كانت أشد وقعا وأكثر تأثيرا فيهم من المصيبة التي نالتهم على يـد الأسـعد شرف الدين الوزير القبطي المرتد عن دينه وذلك أنه في سنة ٦٦٣هـ حصل بمدينة القاهرة حريق هائل اتخـذه بعـض

المبغضين للنصارى وسيلة للإيقاع بهم؛ فوشوا للملك وهـو إذ ذاك الظاهر بيبرس البندقداري أن هذا الحريق من فعـل النصارى واليهود، ولكي يزيدوا نار غضـب الملـك علـى النصارى انتحلوا له سببا لا يبعد على بيبرس تصديقه بـأن قالوا له: إنهم في كدر منذ علموا بغلبة الإفـرنج وانتصـار المسلمين عليهم في سوريا وصاروا يحسنون له فـي القـول حتى جعلوه يصدق اختلاقاتهم وتمويهاتهم التي لا أصل لها، ومع أن هذا الملك كان موصوفًا بصفات حميدة إلا أنه كـان عجولا سريع الغضب، وكان في نفسه شيء من جهة كتـاب الدواوين فحمي غضبه وأمر بجمعهـم وإخـراجهم خـارج المدينة وإلقائهم في حفرة ليحرقوا، وكان بين رجال الدولـة رجل يسمى فارس الدين إقطاي رئيس العساكر فرثى لحالهم وصار يتوقع على الملك حتى سمح بالعفو عنهم بشـرط أن يدفعوا إلى بيت المال خمسين ألف دينار نظير الأملاك التـي اتهموا بحرقها.

ويحكي أنه لما جمعـت النصـارى واليهـود وأخـذوا ليحرقوا بظاهرة القاهرة على مشهد من الملك وأمرائه بـرز إليه من بين الجمع رجل يهودي يسمى ابن الكازروني - كان

صيرفيا في أحد الدواوين - وقال للسلطان سـألتك بـا لا تحرقنا مع هؤلاء الكلاب الملاعين أعدائنا وأعدائكم، أحرقنا ناحية وحدنا؛ فضحك السلطان والأمراء وحينئذ تقرر الأمـر على ما ذكر. وقد ذكر هذه الواقعة المقريـزي ولا أرى إلا أنها من مبالغات الكتاب.

وحدثت معركة بين بعض الأقباط وبعض أتباع الأمراء أدت إلى غضب السلطان لما ادعوا على الأقباط من وشايات فأمر بإحراق كُتاب ديوانه النصارى قائلا: لا أريد أن يكـون في دولتي ديوانا نصرانيا، ولكن بعض الأمراء تشفعوا ومـا زالوا بالسلطان حتى سمح بأن من يسلم مـنهم يسـتقر فـي خدمته ومن امتنع يقتل، فخرج إليهم الأمير وأعلمهـم ذلـك فآثروا الاستسلام على القتل؛ وبذلك نجوا بحيـاتهم وكتبـت شهادات عليهم بذلك وأخذها بيدار ودخل بها إلـى السـلطان فأمر بالخلع عليهم وإبقائهم في خدماتهم، وفي عصارى اليوم أخذوهم إلى مجلس النائب وقد اجتمع بـه القضـاة فجـددوا إسلامهم بحضرتهم.

ومن أسوأ ما حدث في هذه الحقبة ما سـجله المؤلـف تحت عنوان "واقعة هدم الكنائس وإحراق الجوامع". وقدم لها

بأن جهل المماليك بالإدارة جعل مصر في أيامهم ميدان قتال وفتن وحروب داخلية، وأن المماليك كانوا منقسمين إلى أقسام وأحزاب شتى يحاول كل حزب الاستيلاء على الحكم فسادت الثورات وما يصحبها من اغتصاب ومصادرة الخ... فحدث أن شرع السلطان قلاوون في بناء ميـدان فسـيح بالجهـة المعروفة الآن بالناصرية وفي وسطها فسقية واسعة على شبه بركة فسيحة وكان في الموضع الذي اختاره لـذلك كنيسـة للأقباط تسمى كنيسة الزهري واسعة الأطراف محكمة البناء، فلم يرد أن يأخذها منهم بالرغم عنهم وكذلك هم لـم يخطـر ببالهم أن يتناولوا عنها إكراما له أو ابتغاء مرضـاته، ولـو فعلوا هكذا لما حل بهم ما حل. فأمر أن يتركوها ويحفـروا حولها طمعا في سقوطها من تلقاء ذاتها وإذ كانت على جانب عظيم من المتانة لم تسقط، فعد المسلمون هذا التساهل مـن قبل السلطان ميلا للنصارى، وتصميم النصارى على عـدم التنازل عن الكنيسة للسلطان وقاحـة مـنهم. فلمـا كثـرت العمارات بالعاصمة وكانت تحتاج إلـى أنقـاض وأخشـاب ورخام وكانت جميع هذه متوفرة بكنـائس النصـارى، وإذا هدمت واحدة منها جددت أو قامت غيرها أعظم وأحسن من

الأولى تواطأ المسلمون وبعض الأمراء على هدم الكنائس واستخدام أنقاضها وأدواتها في العمارات التي كلفوا بإقامتها، وانتقاما من النصارى على تعنتهم وعدم تفكرهم في إهدائه للسلطان حال كونهم لا يجهلون احتياجه إليها. وفي أحد أيام الجمع بينما كان الناس يصلون في الجوامع قام فقير عند نهاية الصلاة ونادى بصوت عال قائلا "ا أكبر هيا بنا نهدم كنائس النصارى". فلم يشعر النصارى إلا والهدم دائر في كنائسهم وسلب ما بها من الأواني والمقتنيات وبعضهم هجم على البيوت ونهبوها؛ فعلا الضجيج والصراخ وارتفع الغبار في الجو وهاج الناس وماجوا ووصل الصياح آذان السلطان وأرسل يسأل عن الخبر فقيل له: إن الناس يهدمون كنائس النصارى ويقولون إن هذا بأمرك؛ فاندهش غاية الاندهاش وتعجب من الافتراء عليه بهذه التهمة الباطلة.

وأرسل السلطان أيضا بعض الأمراء إلى جهات أخرى من مصر ليمنعوا الناس من هدم الكنائس وإبعادهم عنها ولكن هؤلاء لم يفعلوا كما فعل الأمير الأول بل توانوا وابطأوا في السير حتى إذا ما وصلوا إلى الجهات المقصودة وجدوا الكنائس قد هدمت عن آخرها ونهب الناس ما بها،

وهكذا لم ينج من الهدم والنهب إلا كنائس بابليون والبيـوت التي بها، ولم يقف الأمر عند العاصمة فقد جاءت الأخبار من مديريات الغربية والشرقية والإسكندرية.

وقبض على اثنين وجدا خارجين مـن مدرسـة عقـب ظهور النار، كما قبض على رجل آخر بجامع الظاهر كـان معه أكياس فيها نفط ونار، واعترفوا أنهم رهبان مـن ديـر يعرف باسم دير البغل جهة طرة، وأنهم مع سبعة عشر راهبا تعاهدوا على إحراق مصر والفسطاط انتقاما لهدم كنائسـهم، ومن ثم جرت مذبحة كبيرة للأقباط، وختم المؤلف بسرد هذه المأساة مما تقدم ولكن كانت هذه الأفكار السليمة قاصرة على بعض الأفراد. ولما اشتد الهياج لم يجرءوا على إظهارها لئلا يصيبهم أكثر مما أصاب كريم الدين وما نجم عنه من الأذى الذي حل بالذين لا يبعد أنهم كانوا أبرياء.

ولما هدأت الحال وعاد النظام لم يفت السلطان مصالحة أفكار النصارى بأن صرح لهم ببناء بعض الكنـائس التـي هدمت بناء على طلبهم ذلك منه على شرط أن لا يتوسـعوا فيه أو يزيدوا عليه شيئًا مما كانت عليه قبل الهدم، غيـر أن بعضها هدم بعد تمام عمارتها بدعوى أنها لم تُبن على حالتها

القديمة، أو أنهم زادوا في زخرفتها وإعلاء بنائها. ومـع أن هذا السلطان منع النصارى من التظاهر بالأبهـة وركـوب الخيل والتجمل بلبس الثياب المصقولة والعمائم البيضـاء إلا أنه من جهة أخرى لم يخلُ منهم دواوين الحكومة بالمرة لعدم إمكان تسيير أعمالها بدونهم، ولا سيما الحسابية، ولكن يظهر أنه جردهم من الرئاسة والوظائف الإدارية ومن ثم اقتصروا على الحسابية منها؛ فتفننوا فيها وجعلوا لها قواعد وروابـط دقيقة لم يتسن لغيرهم إتقان معرفتها فصـاروا يمارسـونها للآن؛ وبذا حفظوا لأنفسهم مركزا مهما في الحكومة.

وبذلك استقل النصارى الذين في الـدواوين بنـوع مـا بالأعمال الإدارية فكانوا في راحة لا منازع لهم في أعمالهم مدة باقي حياة السلطان الناصر وقليلا بعده.

وتحدث الكتاب طويلا عن محاولات الكاثوليك واللاتين جذب الأقباط وفشلهم في هذا، وأجمل حال المصريين عموما والقبط خصوصا في عهد الدولة العثمانية: "لم تكن حالة مصر في عهد الدولة العثمانية أحسن مما كانت عليه في أيام دولتي المماليك البحرية والجراكسة، فإنه لم يكن للولاة هم سوى استنزاف أموال الناس بأية طريقة كانت وبدون استثناء ولا تمييز بين مسلم ولا نصراني ولا سيما

لأن الولاة الذين كانوا يأتون إليها من القسطنطينية لم تطل مدة ولاية الواحد منهم أكثر من سنة، وإذا سمح له بالبقاء في منصبه أكثر من ذلك لا يكون إلا ببذل الأموال الطائلة طمعا في تحصيل ما يزيد عما دفعه أضعافًا. وزيادة على ذلك انقسام المماليك على ذاتهم وقيامهم على بعضهم تارة وعلى الوالى تارة أخرى وانتهاز أهل الفساد - ولا سيما العرب المعروفين بالهوارة - هذا الاختلال فرصة للسلب والنهب وسفك دماء الذين لا لهم ولا عليهم.

أما حال القبط فكانت هادئة نوعا فـي أول أيـام هـذه الدولة؛ لرفع الاضطهاد عنهم وتشاغل المبغضين لهـم مـن المسلمين؛ بسبب الكوارث التي كانت تتساقط عليهم من وقت إلى وقت عن تحريض الحكومة ورجالها على الإيقاع بهم أو إكراههم على الاستسلام، وعاشوا كل هذه المدة مع إخـوانهم المسلمين على أحسن حال مشاركين لهم في السراء والضراء غير أنهم كانوا يزيدون عنهم في المصائب من جراء الجزية التي صارت تسمى بالجالية أو الجوالي واسـتعمال طـرق الجور والعسف في تحصيلها.

وهكذا كانت عيشتهم في هذه المـدة راضـية نوعـا لا يكدرهم إلا الحوادث والرزايا التي كانت تطرأ أحيانًا بسـبب

اختلال الأحوال كما تقدم القول، فتعم النصارى والمسـلمين على السواء. وكذلك الكُشّاف الذين هم أشبه بالمـديرين الآن والصناجق. وكبار المسلمين وعظماؤهم فضلا عـن الـولاة والحكام جعلوهم موضع ثقتهم وسـلموهم إدارة مصـالحهم وأشغالهم وحساباتهم فقاموا بها أحسن قيام، وكثيرا ما كـانوا يكنون بأسمائهم فيقال مثلا المعلم غبريال السادات، والمعلـم يوسف الألفي، والمعلم منقريوس الموره لى، وغير ذلك نسبة لمخدوميهم.

وسجل المؤلف تكاثر عدد المرسلين الكاثوليك في القرن الثامن عشر وتوطنوا في بعض بلاد الوجه القبلـي وانضـم إليهم بعض الأفراد من أبناء الأمة القبطية؛ فنتج مـن ذلـك حصول نشوز بين أفراد العائلات وانقسام بسـبب التركـات والزواج، فاشتكي كبار الكتاب لمخدوميهم الأمراء من سـوء تصرف قسوس اللاتين وتعديهم على حقوق بطريركهم؛ فعقد لذلك مجلسا بحضورهم وحضور البطريرك وقسيس اللاتـين الكاثوليك بالمحكمة الكبرى الشرعية، وبعـد سـماع أقـوال المشتكين واحتجاج المشتكى عليهم تقرر التصريح لبطريرك الأقباط باستعمال سلطته الدينية على أبناء أمتـه والتصـرف

فيهم بما توجبه قوانينه المرعية وعدم التعرض له أو التعدى على حقوقه، وتحررت بذلك حجة من المحكمة وسلمت ليـد البطريرك.

وكان الأقباط قد منعوا لأسباب لم يقف المؤلف عليهـا من زيارة الأراضي المقدسة.

وفى سنة ١٧٥٣م (سنة ١١٦٦هـ ـ) سـعى الأقبـاط بواسطة كبارهم في تجديد هذه العادة السنوية ومع كونهم لـم يجدوا معارضة من الحكومة تصدى لهم بعض كبار المشايخ فخابت مساعيهم.

وانتقل المؤلف إلى ذكر "المعلم رزق والمعلم إبـراهيم الجوهري" وقد ارتبط الأول بعلي بك الكبير، ولمـا اسـتقل بالأحكام صار المعلم رزق هو الآمر الناهي بمصـر رقّـاه وجعله ناظرا على دار الضرب ورفع مقامه؛ فكان مسـموع الكلمة عنده ويعول عليه في سائر أحواله وأمـوره ويعمـل بحسب إشارته.

ولما هزم علي بيك الكبير أمام مملوكة السـابق الـذي انقلب عليه واتصل بالدولة العثمانية محمد بك أبـو الـذهب عزل المعلم رزق، أما المعلم إبراهيم الجوهري فأبقـاه فـي

وظيفته. ولما مات محمد أبو الذهب تقاسم السلطة إبراهيم بك ومراد بك، واختص إبراهيم بك بمشيخة البلد فـولى المعلـم إبراهيم الجوهري رئاسة كتاب جميع القطر المصري، وكان سليم النية طيعا صادقًا أمينًا محبا لعمل الخير لا يميـز فـي أعماله الخيرية بين مسلم أو نصراني؛ فأحبه إبراهيم بك حبا زائدا وعززه وأكرمه ولما مات أسف عليـه ومشـى فـي جنازته إكراما له وإظهاره لما كان له عنده من علو المنزلة. واشترى في حال حياته أملاكًا كثيرة وأوقفها على الكنـائس والديور وأصلح كثيرا مما كان تخرب منها، ولم تزل غـرر مآثره موجودة في كل جهة ومكان حتى في مدينـة القـدس. ومن محاسنه التي تذكر أنه كان يقابل السـيئات بالحسـنات، ومما يحكي عنه أن أخاه وهو: المعلم جرجس الجوهري شكا إليه يوما من رجل من صغار المسلمين أنه يسبه ويشتمه كلما مر به وقد تكرر ذلك منه حتى أنه كره المـرور مـن ذاك الطريق، وليس هناك طريق آخر يمر منه، فقال لـه المعلـم إبراهيم: لا شك في أن هذا أمر لا يجب السكوت عنه ولابـد من مجازاة هذا الرجل بقطع لسانه، وأخذ يبحث عنه وعـن حاله وجهة سكنه وأرسل إليه قمحا وسمنًا يكفي لمؤنة عياله

نحو سنة، فصار كلما مر بـه المعلـم جـرجس يقـوم لـه ويصافحة ويدعو له ولأخيه بخير وبذا قطع لسانه عن البذاء وأطلقه بالثناء.

وأنفذت الدولة العثمانية جيشًا بقيادة حسن باشا قبطـان ليقاتل إبراهيم بك ومراد بك فقاتلهما وانتصر عليهم وفرا من أمامه إلى الصعيد وهناك أخذ يعيثـان فـي الأرض فسـاد ويذيقان أهل البلاد أنواع العذاب.

ولما دخل حسن باشا القاهرة أسـاء معاملـة المماليـك والأقباط على حد سواء واستصفى أموالهم وكان حظ الأقباط من المصادرات أعظم، كما فرض مزيـدا مـن الضـرائب والعوائد السنوية. وبعد هذا حل بمصر وباء شديد مات بسببه الألوف المؤلفة من المصريين، وعاد إبراهيم بك ومراد بـك وواصلا العسف والظلم والقتال حتى جاء نابليون بحملته سنة ١٧٩٨ وهزمهما ودخل القاهرة.. وكان مراد بك قـد أعـد لنفسه قصرا واسعا بجهة الأزبكية فكلـف نـابليون المعلـم: جرجس الجوهري رئيس المباشرين أن يعد هذا القصر لـه "ومن ذلك الحين عرف نابليون المعلم جرجس وأهداه جبـة مزركشة بالقصب ليلبسها، وأورد المؤلف ترجمـة للمعلـم

جرجس الجوهري وأشار إلى ما امتاز به من العقل وكـرم الأخلاق وعدم التمييز بين مصري ونصراني، كما أورد مـا كتبه الجبرتي "ومات المعلم جرجس الجوهري القبطي كبيـر المباشرين بالديار المصرية، وهـو أخـو المعلـم إبـراهيم الجوهري. ولما مات أخوه في زمن رئاسة الأمراء المصرية تعين مكانه في الرئاسة على المباشرين والكتبة وبيـده حـل الأمور وربطها في جميع الأقاليم المصرية، نافذ الكلمة وافر الحرمة، وتقدم في أيام الفرنسيس فكـان رئـيس الرؤسـاء وكذلك عند مجيء الوزير والعثمانيين وقدموه وأجلسوه؛ لمـا يسديه إليهم من الهدايا والرغائب حتى كانوا يسمونه جرجس أفندي. ورأيته يجلس بجانب محمد باشـا خسـرو وبجانـب شريف أفندي الدفتردار ويشرب بحضرتهم الدخان وغيـره، ويراعون جانبه ويشاورنه في الأمور، وكان عظـيم الـنفس ويعطي العطايا ويفرق على جميع الأعيان عند قدوم شـهر رمضان الشموع والعسلية والسكر والأرز والكساوى والـبن ويعطي ويهب. وبنى عدة بيوت بحارة الونديك والأزبكيـة، وأنشأ دارا كبيرة وهي التي يسكنها الدفتر دار الآن ويعمـل فيها الباشا (محمد علي) وابنه (إبراهيم باشا) الدواوين عنـد

قنطرة الدكة. وكان يقف على أبوابه الحجاب والخدم. ولم يزل على حالته حتى ظهر المعلم غالي وتداخل في هذا الباشا وفتح له الأبواب لأخذ الأموال والمعلم جرجس يدافع في ذلك، وإذا طلب الباشا طلبا واسعا منه يقول له هذا لا يتيسر تحصيله فضاق خناق المعلم جرجس وخاف على نفسه فهرب إلى قبلي ثم حضر بأمان كما تقدم وانحط قدره ولازمته الأمراض حتى مات في أواخر شعبان، وانقضى وخلا الجو للمعلم غالي وتعين بالتقدم ووافق الباشا في أغراضه الكلية والجزئية وكل شيء له بداية وله نهاية وا أعلم.

وقبل قيام المعلم جرجس إلى الصعيد إما هاربا أو منفيا كما قيل جمع كل حجج أملاكه وسلمها في البطركخانة لتنفق من ريعها على أهل بيته، فوضعت اليد عليها وبقت في حوزتها للآن.

ويشير المؤلف إلى وضع الفرنسيين الديوان وكان من اثني عشر عضوا، ستة منهم من النصارى، وستة من تجار المسلمين، وجعلوا المعلم ماطي القبطي رئيسا له.

وأفرد المؤلف فصلا لـ "يعقوب الجندي والجيش القبطي" وأنه كان من أصحاب الأملاك والتجارة، ولما دخل

الفرنسيون تعلم لغتهم واتصل بهم واتفق معهم على تكـوين جيش قبطي فجمع من الصعيد حوالي ألفـين مـن الشـباب الأقوياء القادرين على حمل السـلاح، وقـبلهم الفرنسـيون وأخذوا يدربوهم التدريب العسكري.

ويستطرد المؤلف "وسار يعقوب هذا في خطة تحالف ما كان عليه أبناء جنسه من حيث الهدوء والسـكينة والصـبر والاحتمال وفداء أرواحهم وأعراضهم في بعـض الأحـوال ببذل المال والعطايا، فإنه فضلا عن مخالفته لهم في الـزي والحركات اتخذ له امرأة من غيـر جنسـه بطريقـة غيـر شرعية، على أن رجال الدين ولا سيما البطريرك لم يكونـوا راضين عن تصرفاته وأحواله. وسمعت من بعض الشـيوخ الأقباط المسنين أن البطريرك نصحه المرات العديدة بالعدول عن هذه الخطة وأن يعيش كسائر إخوانه فلم يقبل، وعـادوه بالنصيحة مرة أخرى فجاوبه جوابا عنيفًـا فسـخط عليـه. وسمعت من آخر أيضا - والعهدة عليه - أن ما كـان بينـه وبين البطريرك من المنازعة والمشاحنة دفعه إلـى التجـرؤ على الدخول إلى الكنيسة مرة راكبا جواده ورافعا سـلاحه، وطلب منه أن يناوله السر المقدس وهو على ظهر حصـانه

معتذرا عن هذه الجسارة بأن من كان جنديا مثلـه يلـزم أن يكون على الدوام في أهبة واستعداد، وهذا لا يمنعه من تأدية الفرائض الدينية، وربما كانت هذه الرواية من قبيل المبالغـة في النقل. ومما رواه الكتاب ولا سيما الجبرتي الـذي كـان معاصرا ليعقوب يعلم أن ما اعتقده البطريرك مخالفًا وحسبه تهورا وخروجا عن الحد كان سببا في حفظ حياتـه وحيـاة كثيرين من الأقباط ولا سيما سكان الأزبكية حينمـا اختـل النظام عند استعداد الفرنسيس للجلاء عن مصـر ودخـول عساكر العثمانيين وتحريض نصوح وقيل (ناصـيف) باشـا قائدهم على الفتك بالنصارى.

وأشار المؤلف للمعلم غالي الذي عمل تحت إمرة محمد علي وقال إنه كان على جانب عظيم من الـذكاء والنباهـة "ويعرف من أين يؤكل الكتف" فلم يظهر للباشا معارضة.

ولما قصد محمد علي باشا تأسيس حكومة منتظمة وكان لا يخفي على المعلم غالي أنه توجد أراض كثيرة يزرعهـا أصحاب الاقتدار بغير دفع أموال عليها؛ شرع فـي مسـاحة عموم أراضي القطر المصري، فأظهر جملة أراض فربطت عليها الأموال، وبذلك تمت الإيرادات فكانـت هـذه خدمـة

وطنية عظيمة قام بها، وقسم أطيان كل بلـد إلـى حيضـان وقبائل، وجعل لكل بلد زمام مخصوص وغير ذلك مما تخفى فائدته فلا حاجة لإطالة الشرح فيه.

ولكن المعلم غالي لم يفلت من غضب محمد علي الذي كانت حاجته إلى المال تجعله يكلف أعوانه بما لا يطيقونـه، ولما يعجزوا يصادر أموالهم ثم يقدم لهم شـفعاء. فيعيـدهم شرط أن يدفعوا مبالغ أخرى، ويقول المؤلف وتكرر حصول ذلك من الباشا فكان يغضب عليه تارة ويعزله ويقلد غيره من رفقائه ويرضى عليه أخرى فيرده إلى منصبه بعد دفع مبلـغ طائل لا يستطيع القيام به من ماله الخـاص، فيخـتص هـو بجانب منه ويوزع الباقي على زملائه وغيرهم من رؤسـاء الكتبة.

واتفق أن الباشا كان قد توجه إلى الإسـكندرية لمهمـة واحتاج لنقود فحول على المعلم غالي صرف ستة آلاف كيس كانت باقية عليه، فاعتذر بعدم الاقتدار على أدائها في الحال بدعوى أنها بواقي على أربابها وهو ساع في تحصيلها، فلـم يقبل هذا العذر منه وأرسل إلى كتخداه في مصـر بـالقبض

عليه، وعلى أخيه فرنسيس، وأمينه المدعو المعلـم سـمعان وسجنهم في القلعة حتى يدفعوا هذا المبلغ.

وبعد قليل شرع الباشا فـي تغييـر هيئـة الـدواوين واستبدالها بغيرها تكون أنظم منها، وتعـود بالفائـدة علـى الخزينة فرضي على المعلم غالي وأناطه بذلك، فقسم الـبلاد إلى مديريات وأقسام والأطيان إلى أحواض وقبائل.

وبعد أن غاب المعلم غالي نحو سنة في الصعيد وهـو يشتغل في ذلك عاد إلى مصر، وكان المتولي إمارة الصـعيد من يدعى محمد بك الدفتردار فلما قصد المعلم غالي العـود إلى مصر زوده بكتاب منه للباشا يمدح فيه نصحه وسعيه في فتح أبواب تحصيل الأموال للخزينة، وأنـه ابتكـر أشـياء وحسابات يتحصل منه مقادير وافرة من المال؛ فقابله الباشـا بالرضا وأثنى عليه ومن ثم اتخذه كاتبا لسره وخصه بمباشرة الأعمال الحسابية التي ابتكرها، فكانت يده فوق يـد الجميـع حتى حكام الأقاليم، واستمر في هذا المنصب الجليل إلـى أن قتل في سنة ١٨٢١م لأسباب لا تزال حقيقتها خافية علينا.

وكان للمعلم غالي ثلاثة أولاد ذكور وهـم باسـيليوس وطوبيا ودوس. ولما قتل دعا محمد علي باشـا باسـيليوس

وقال له "إن أباك قد مات". فقال "حاشا يا سيدي فـإني لا أعرف لي أبا غير أفندينا". فسر الباشا لجوابه هذا وخلع عليه وجعله محاسبجي الحكومة المصـرية، وغمـره بإنعاماتـه وإحسانه وأنعم عليه بالرتبة الثانية، وهو أول من حازها من النصارى وبقى في هذه الوظيفة حتى مات. وكـان محبوبـا مقبولا عند الباشا، ولما مات حزن عليه وأسـف لفقـده. ولا يزال اسمه يذكر بين النصارى والمسلمين بالثناء والتبجيـل. وكان المرحوم محمد علي باشا يعول عليه كثيرا في بعـض الأمور، ومما يحكي عنه أنه غضب عليه مـرة وأمـره أن يلازم بيته ولا يخرج منه، واتفق أنه كان جالسا مـرة مـع ذوات حكومته فسألهم إذا كان يوجد نوع من الزرع يعطـي الفدان منه أربعين أو خمسين أردبا، فقالوا لا يوجد، فأرسـل في الحال وأحضر بسيليوس بك وسأله هذا السؤال فقال نعـم يوجد ما يعطي أكثر من ذلك بكثير جدا وهو النخل والبصل فسر الباشا لجوابه ورضي عليه.

وعن حال الأقباط في ظل العائلة الخديوية قال "ليس من ينكر أن الأمة القبطية أخذت تظهر في عالم الوجود ثانية منذ أيام المغفور له محمد علي باشا جد العائلة الخديويـة، فإنـه

رحمه ا   أظهر من أول وهلة ما دل على اعتبـاره جميـع المصريين على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم بمساواة واحـدة؛ فأباح لهم التمتع بالحرية والحقوق الوطنية على حد سـواء، وكان يجري عليهم الأحكام بالعدل والإنصـاف والمسـاواة ووزع خدمة الوطن على أهله، كل بما له من الأهلية فخص القبط بما امتازوا به من الأعمال الحسابية وضبط الإيرادات والمصروفات، حتى قال أحد الإنجليز الذي حضر إلى مصر في أيامه لقصد التسوح في تقرير رفعه إلى رئـيس مجلـس وزراء إنكلترا وعرض على البرلمان "إن الأقباط للقلم بمثابة الفلاح للمحراث". وخص المسـلمين بالمجـالس والأعمـال الإدارية والتحريرية، واليهود المصـريين بالائتمـان علـى خزائن الدواوين والمصالح والمديريات، غير أنهم لم يلبثـوا أن تركوها لعدم رضاهم الشغل في يوم السبت، فكـان فـي تركهم الخدمة الخير العظيم لهم؛ لأنهـم اشـتغلوا بالتجـارة والمصارفة فنجحوا فيها نجاحا عظيما واستغنوا بذلك عن ذل الخدمة وما فيها من صغر النفس.

وبتوسع محمد علي باشا في المصالح والـدواوين ازداد عدد الموظفين الأقباط في دوائر الحكومة، وبعـد أن كانـت

وجاهة الأمة تنحصر في بعض أفراد قليلين أصبح بينهم وجوه كثيرة في كل أنحاء القطر المصري.

ويخصص المؤلف فصلا خاصا للبابا كيرلس الرابع الكبير فيعرض بتفصيل ملابسات شغله لهذا المنصب سنة ١٨٥٣ ثم يقول ومن ذاك الحين أخذ يباشر أعمال البطركخانة وكان أول عمل باشره بناء مدرسة - وهى أول مدرسة أقيمت لتعليم شبان الأقباط - فاشترى عدة منازل وهدمها وأقام على أنقاضها مدرسة فسيحة، فكان بناؤها موجبا لإجماع الجميع على اختياره وفي ليلة الأحد ١١ بؤونة سنة ١٥٧٠ قبطية الموافق (سنة ١٨٥٤م) سيم بطريركًا بحضور جميع الأساقفة ما عدا أسقفي إخميم وأبي تيج ولقب كيرلس الرابع.

فلما أصبح مستقلا في عمله شرع في إخراج مقاصده من حيز الفكر إلى الفعل فأتم بناء المدرسة وأحضر لها أساتذة ماهرين، وكان يقبل التلامذة فيها على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم ويصرف لهم الكتب والأدوات مجانًا وكان يباشر التعليم بنفسه فلا يمر عليه يوم لا يتفقد فيه حالتها مرة أو اثنين أو أكثر، ولمزيد الاعتناء بها اتخذ له

محلا فيها لاستقبال الزائرين فإذا أتى إليه مـن الأجانـب أو غيرهم من ذوي المعرفة باللغات والعلـوم وطـرق التعلـيم يكلفه زيارة المكاتب وفحص التلامذة وإبداء ملاحظـه فيمـا يعود بتحسين حالتها وتسهيل طرق التعليم فيها. وكثيرا مـا كان يطيل الإقامة في المكتب مصغيا لما يلقيه الأستاذ علـى الطلبة ثم يقول مخاطبا التلامذة قبل خروجه: "قـد اسـتفدت معكم اليوم فائدة لم أكن أعرفها قبلا"، وكان أحيانا يلقي على التلامذة عبارات أدبية وتاريخية مما يناسب سنهم وإدراكهـم وقد جعل اللغة القبطية جبريا، وكان يلاحظ سـير دروسـها بنفسه، ولما رأي أن بعض الطلبة يأتون من جهات بعيـدة، مثل حارة السقائين، شفق عليهم وأنشأ مدرسة وكنيسة هناك.

وعهد إلى أحد قسوس كنيسة الأزبكية المسمى القمـص (تكلا) المشهود له بإتقان فن الموسيقى والألحان الكنائسية أن ينتخب من بين تلامذة المدرسة الشمامسة عددا معلوما مـن ذوي الأصوات الحسنة وأناطه بتعليمهم التراتيـل الكنائسـية بطريقة مضبوطة، وجعل لهم ملابس مخصوصة على طراز جديد لطيف يلبسونها أثناء وجودهم في الكنيسـة فـي أيـام الآحاد والأعياد والمواسم.

ولم يمض زمن حتى خرج من هاتين المدرستين عـدة تلامذة، واتفق إنشاء مصلحة السكة الحديد بالديار المصـرية فانتظموا في خدمتها وانتشروا في جميع محطاتهـا وكـانوا يؤدون أعمالهم باللغة الإنكليزية وبعضهم استخدم في البنوك وعند التجار لمعرفتهم اللغة الطليانية.

وأنشأ أيضا مطبعة استحضر أدواتها من أوروبا على يد المرحوم الخواجه رفله عبيد الرومي الأرثوذكسـي، وقبـل إحضارها اختار من أبناء الأمة أربعة مـن شـبان الأقبـاط ورتب لهم رواتب شهرية وملابس سنوية تصرف لهم مـن الدار البطريركية، وتحصل على أمر من سعيد باشا بقبـولهم في مطبعة بولاق ليتعلموا صناعة الطباعة.

ومما يدل على شدة احترامه للعلم ورغبته فـي نشـرة وتنشيطه أنه لما علم بوصول أدوات المطبعة إلى الإسكندرية - وكان في دير أنطونيوس بالجبـل - بعـث إلـى وكيـل البطركخانة بمصر يأمره باستقبالها عند وصـولها باحتفـال رسمي يقوم فيه الشمامسة بـالملابس الرسـمية المختصـة بالخدمة الكنائسية ويقابلونها من باب البطركخانة بالتراتيـل والأناشيد. وتحدث الناس كثيرا بغرابة هذا الاستقبال، ولمـا

عاد من الدير وعلم بحديثهم قـال لبعضـهم إنـى أتعجـب لاستغرابكم هذا الاستقبال مع أنى لو كنت حاضرا لرقصـت كما رقص داود أمام تابوت العهد. ولكن من الأسف إنه لـم يذق من ثمرة أتعابه فإن التقادير لم تفسح له بالأجـل حتـى يرى بالعيان ما كان يتمنى أن يراه إلا من على بعد كما رأي موسى أرض الموعد.

وقد عرف المغفور له إسماعيل باشا الخديوي الأسـبق مقدار هذه الخدمة الوطنية فاستدعى إليه الأنبـا دمتريـوس البطريرك خاف السعيد الذكر الأنبا كيرلس وأظهر ارتياحـه للخدمة الوطنية التي قامت بها المدارس القبطية وأنعم عليـه بألف وخمسمائة فدان ليتساعد بإيراداتها على توسيع نطـاق المدارس، ورتب لها أيضا مائتي جنية مصري سنويا، ولكن هذه منعت فيما بعد بسبب عسر المالية واضطرار الحكومـة للاقتصاد.

ويجمل المؤلف "تاريخنا الحديث وحالتنـا الحاضـرة": كانت الأمة القبطية قد وصلت في أوائل الجيل التاسع عشـر الحاضر إلى أقصى درجات الانحطـاط واسـتحكام الجهـل والفقر بسبب فساد الحكام والمصـائب المتواليـة والنوائـب

المتتابعة التي لو حلت بأمة غيرها ما أبقت منها بقية. ولمـا قيض ا لمصر الدولة المحمدية العلوية التـي بـذلت كـل مرتخص وغال في إصلاح شأن البلاد وراحة العبـاد علـى اختلاف أجناسهم، عمت هذه الإصلاحات الأمة القبطية أيضا ومن ثم أخذت تظهر في عالم الوجود بمظهر جديـد. ولـو قابلنا حالتها الحاضرة بالتي كانت عليها في أوائل هذا الجيل لوجدنا بين الحالتين فرقًا عظيما ليس في التربية فقط بل وفي الأخلاق والعادات واللباس والزي والمسكن. وما الفضل في ذلك إلا لعدل الحكومة أولا والتربية والتعليم ثانيا والاختلاط بالأجانب والتشبه بهم والنقل عنهم ثالثًا.

ويذكر أن المدارس التي أقامها كيرلس الرابع لم تجـدد نفسها مما جعلها دون المدارس الأخرى. ولهذا فإنـه تحـت عنوان "النهضة الأولى" يشير إلى قيـام بعـض المصـلحين بتكوين جمعية سموها الجمعية الإصلاحية وكتبـوا تقريـرا ببيان رداءة الحال ورفعوه إلى المطـران (الأنبـا مـرقص مطران الإسكندرية، الذي قام بأعمال منصب البطريرك بدلا من البطريرك دمتريوس). وطلبوا إليه أن يهتم بتنفيذ رغائب

الأمة بإصلاح حـال المـدارس والفقـراء بنفسـه قبـل أن تضطرهم تعاسة الأحوال إلى التدخل بالقوة.

فلما وصله التقرير دعا عقلاء أعيان الأمـة بالقـاهرة وأطلعهم عليه فقالوا له إن الطلب عادل، وإنهم هـم أيضـا يزيدون على ما تضمنه التقرير أن الفساد قـد تطـرق إلـى الأوقاف والقضايا. والرأي عندهم أن يتلافى الأمر بحكمـة ويعقد جمعية من أبناء الأمة بالعاصمة ويطلب منهم انتخـاب أربعة وعشرين شخصا يؤلفون مجلسا لمعاونته وتعضيده في تسيير الأعمال على محور الاستقامة وإجـراء الإصـلاحات التي يقتضيها الحال. ولما تم ذلك طلبوا منه أن يلتمس مـن الحكومة صدور الأمر باعتماد المجلس بصفة رسمية، فلبـى طلبهم وعرض على الحكومة التماسا يرجوها فيـه الإقـرار بتعيين مجلس إدارة للطائفة لمساعدته على تـدبير الأمـور؛ فأجابت الحكومة سؤاله وصدر بذلك أمر عـال بتـاريخ ١٥ الحجة سنة ١٢٩٠ وسمي المجلس الملي.

وهكذا ظهر المجلس الملي، ولكـن مـن المؤسـف أن حدثت صراعات ما بين أعضائه والبابا كيرلس الخامس مما أدى إلى حله لمدة سبع سنوات، ويرى المؤلف أن "النهضـة

الثانية" جاءت مع تكوين الجمعيات الحديثة القبطيـة وأولهـا "جمعية المساعي الخيرية، وكذلك جمعية طنطـا ومدرسـتها وكذلك تأسست جمعيات خيرية في جهات كثيرة في الوجهين القبلي والبحري مثل المنصورة وقليوب ودمنهور والسـويس وبني سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وقنا وغيـرهم وكلهـا ترمي لغرض واحد وهو معاونة الفقير وتربية اليتيم المعدم.

وشرح المؤلف بنوع من التفصيل الأزمة التي استفحلت بين المجلس الملي ورئيسه بطرس غالي وبين البابا كيـرلس الخامس إذ داخل بعض الأعضاء حـب الاسـتئثار ونفـوذ الكلمة، ووسوس بعضهم للبطريرك أن يكون مستقلا مطلـق التصرف. مما جعل الخديوي توفيق لا يقابل البابا كيـرلس ونيافة مطران الإسكندرية وبعض الرؤساء الروحيين عنـدما توجهوا إلى سراي رأس التبين لتأدية رسـوم التهـاني فـي الحضرة الخديوية. أعقب ذلك أن طلب بطرس باشا غـالي إلى الخديوى إبعاد البابا إلى دير البرموس؛ فصـدر بـذلك الأمر العالي، ولكن ما كاد البابا يرحل إلى منفاه حتـى نـدم المجلس الملي وبذلت المساعي لدى الخديوي حتـى أجابـه بنفسهم وعاد البابا وسط فرحة عالية يـوم ٤ فبرايـر سـنة

١٨٩٣م. (إلى هنا انتهى الاستشهاد من كتاب تاريخ الأمـة القبطية).

لعلنا نستخلص من هـذا العـرض بعـض الخطـوط العريضة:

١- احتفظ الأقباط لأنفسـهم الأعمـال الخاصـة بمسـح الأراضي وتحديدها، وتقاضي الضـرائب وحسـابات ذلك، وعجز كل الولاة عند دخول عمرو بن العـاص عن زحزحتهم عنهم، حتـى عنـدما أصـبحت الكتابـة بالعربية، واحتفظ كبيرهم – الذي يمكن أن نسميه جابي الجباة – بمنصب يشبه إلى حد كبير منصـب وزيـر المالية، بمنزلة رفيعة في الدولة تحدث عنها الجبرتـى ومن سبقه، ومن خلفه ولم يخرج هذا الاحتكار عنهم إلا عند تحديث مصر وتأسيس مدارس حديثـة لتخـريج المساحين والصرافين الخ... الأمر الذي امـتعض لـه الأقباط ولكن لم يكن منه بد.

٢- إن الأقباط بصفة عامة احتفظوا بحرياتهم الدينية ولـم يحاربوا في عقائدهم إلا مرة أو مرتين، وبعد اتهامات بحرق المساجد أو الاتصال بالحبشة، وقد قبـل الـذين

اتهموا وخيروا بين الإعدام أو الإسلام أن يقبلوا الإسلام وخالفوا بذلك أسلافهم الذين قاوموا الاضطهاد البيزنطي بشراسة لأسباب عديدة، أولها أن الإسلام أصبح دين مصر، وأنه قريب من المسيحية وأن الخُلْطة الوثيقة بين المسلمين والقبط هيأتهم لقبول الإسلام.

٣- إنه لم يحدث أن اتفق الحكام وعامة الشعب على عداوة الإقباط فالذي كان يحدث في الأغلب الأعم أن يستبد بعض الحكام ويفرض ضرائب ثقيلة على المسلمين والأقباط، حتى وإن كان نصيب الأقباط من هذا التعسف أكبر شيئًا ما. وعندما يخص الأقباط وحدهم نوع من العسف، فإن الشعب من المسلمين كانوا يأسون لهم ويؤاسونهم. ولم يحدث أن نشأت عداوة بين المسلمين والأقباط إلا في أواخر عهد الدولة الأيوبية، وفي عصر المماليك عندما انحط الوعي الإسلامي وأصبح يخضع لبعض المهوسين أو المتعصبين الجهلة. ولكن هذا ما كان ليستمر. وما كان هذا الهوس يشمل إلا قلة من المسلمين.

هي صفحة سيئة، ولكنها مع هذا كله أفضل ممـا كـان شائعا في العصور القديمة فقد تعرض الأقباط لمذابح علـى يدي البيزنطيين أُريد بها استئصالهم، كما استؤصلت بالفعـل بقايا العهد الإسلامي في أوروبا، ويلحظ فيها أنه كان يعقـب فترات العسف إصلاح مـا أفسـدته مـن بنـاء الكنـائس أو تعويض المتضررين.

ويجب أن نعلم أن الحكم الذي يوصف عـادة "بـالحكم الإسلامي" لم يكن إسلاميا حقًا لأن الحكم الإسلامي لم يظهر إلا لمدة خمسة وعشرين عاما طوال تاريخ الإسلام. عشـرةٌ في عهد الرسول واثنا عشر هي خلافة أبى بكـر وعمـر. وبعدها بدأ الهرج وانتهى الحكم الإسلامى "رسميا" سـنة ٤٠ هجرية عندما حول معاوية بـن أبـى سـفيان إلـى ملـك عضوض. وبالتالي لا يحسب هذا الحكم على الإسـلام – أي منذ سنة ٤٠ هجرية حتى نهاية الخلافة العثمانية فـي عهـد مصطفى كمال، فهذا حكم حكام وليس حكم إسلام، وقد عانى المسلمون منه كما عانى غيرهم.

٤- إن هذه الصور تقترف مع دخول مصر العهد الحديث، وعلى يدي محمد علي وخلفائه إذ طويت آثـار العهـد

القديم مع إلغاء سعيد باشا للجزية سنة ١٨٥٠ والسماح للأقباط للانخراط في الجيش وتعيين قضاة، ومـديرين من الأقباط بحيث تحقق إلى حد كبير ما يقـوم عليـه العصر الحديث من حريات ومساواة مما سنعرض لـه في النبذة التالية.

- ٢ -

أشرت في الفصل الأول من هذا الكتاب عنـد الحـديث عن الأقلية القبطية إلى الأقلية اليهودية التـي تعـد مدرسـة الأقليات والتي توصلت إلى سلاحين يمكـن لهـا بهمـا أن تعوض نقصها العددي بحيث تتساوى مع الأغلبيـات، بـل وتهيمن عليها، هذان هما العلم والمال.

وقد توصلت الأقلية القبطية المصرية إلى ذلـك بحكـم وعيها الفطري واستطاعت بالفعل أن تثبت وجودها بفضـل هذين، وإن لم يكن عملها منهجا وبعد أن كان مطمحها الأول هو الاحتفاظ بمهمتها التقليدية في خدمة الحكومة كوسيط مـا بين الحكومة، والفلاحين يقـوم بتحديـد مسـاحات الأرض وحيازاتها وما عليها من ضرائب، كما يقوم صراف القريـة بالتحصيل الخ... فإنها بدأت تتجـه اتجاهـات تقـوم علـى تحصيلها للعلم والمعرفة من ناحية ودخولها مجال الأعمـال الذي كانت صورته الأولى تملـك مسـاحات كبيـرة مـن الأراضي ثم دخلت مجال الشركات والبنوك والتجارة الخ...

وكما لاحظ مؤلف "تاريخ الأمـة القبطيـة" أن اليهـود عزفوا عن شغل وظائف مالية عرضها عليهم محمـد علـي لأنها تجعلهم يعملون يوم السبت فكان ذلك حرصـهم لأنهـم جعلهم يعملون في التجارة والاقتصاد والمال بحيث استحوذوا على ثروات كبيرة.

وقد بدأ دخول الأقباط مجال التعليم بالمدارس التي كونها البابا كيرلس الرابع والمطبعة التي استوردوها. ثـم حـدثت دفعة جديدة بتكوين جمعيات اجتماعية ثقافية خيرية يدخل في برامجها إنشاء مدارس. وأخيرا جـاءت الخطـوة المنظمـة المنهجية بظهور مدرس الأحد.

ولو كان لدى الكنيسة القبطية الانفتاح والفهم ومسـايرة العصر، لاسـتطاعت أن تفعـل كمـا فعلـت الإرسـاليات الكاثوليكية والبروتستانتية التي جاءت أساسا للتبشير، ولمـا وجدت أن التبشير المباشر صعب وفاشل لجأت إلى تكـوين مدارس ذات مستوى فنى متقدم ويعنى باللغـات الأوروبيـة الحديثة، وجذبت هذه المدارس معظم أبناء وبنـات الطبقـة الوسطى والطبقات الثرية، ولكن أفق الكنيسة القبطية، كـأفق المؤسسة الإسلامية لا يزال محدودا يمثل الحفاظ والتقليد أكثر

مما يمثل التقدم والانفتاح فوقف دخولها مجـال العلـم مـع مدارس البابا كيرلس الرابع والمطبعة التي استوردوها. ثـم جاء دور الجمعيات الخيرية الثقافية التي عنيت بفتح مدارس تخرج منها كثيرون من قادة الرأي العام والسياسة ورجـال الإدرارات مثل بطرس غالي وحسين رشدي ممـن تقلـدوا رئاسة الوزارة ومحمود عبد الرازق الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية وقليني فهمي وغيرهم، وأخيـرا جـاءت الخطـوة الحاسمة بتكوين مدارس الأحد على يدي حبيب جرجس.

ورأي مؤلف كتاب "الأقباط والقومية العربية" أن حبيب جرجس يمثل اتجاه الإصلاح من داخل الكنيسة ويقول عـن هذا الاتجاه:

أما الاتجاه الأول فقد برز فيه منذ عـام ١٨٩٨ حبيـب جرجس (١٨٧٦- ١٩٥١) الذي أصـبح مـديرا للمدرسـة الأكليريكية عام ١٩١٨ وقـد قـرن دعوتـه - أي ترقيـة المستوى العلمى والثقافى لرجال الأكليروس - بجمع الأطفال وتدريسهم مبادئ الدين المسيحي. ثم طور عمله فأنشـأ فـي عام ١٩٠٠ ما عرف باسم "جامعة المحبـة" وأصـبح مـن مهامها في ١٩٠٥ تعليم طلبة المـدارس الأميريـة الـدين

المسيحي. ودعا الشباب المتعلم إلى التطوع لإلقاء الدروس الدينية على الأطفال، واكتملت حركة مدارس الأحد في صورة مؤسسة داخل نطاق الكنيسة القبطية في عام ١٩١٨م.

وكان من الواضح أن من بين الدوافع التي أدت إلى تشكيل مدارس الأحد مواجهة مسعى الكنيسة الإنجيلية إلى استقطاب الشباب الأرثوذكسى إلى مدارسها التي كانت قد سبقت إلى تنظيمها.

ثم اتسع نشاط مدارس الأحد في الأربعينات ليشمل أنشطة اجتماعية ذات صبغة خيرية بحتة.

ولكن في مرحلة الخمسينات تم تطوير برامج هذه المدارس وتعددت مستوياتها التعليمية لتلائم الأطفال وتلاميذ المراحل الابتدائية والثانوية، كما تضمنت توجيه المدرسين المتطوعين إلى العمل في القرى وفي الأوساط العمالية. وتضمنت برامج الدراسة مواد مثل: التاريخ وعلاقة الكنيسة بالدولة والمجتمع، والخلافات المذهبية مع الكاثوليكية والبروتستانتية وغيرها، كما تضمنت أساليب الخدمة الاجتماعية استخدام الإحصاء لحصر عدد الأقباط في القرية. وفيما يتعلق بالعمال تضمن البرنامج شرح العلاقات

الاجتماعية على ضوء المبادئ المسيحية "لتحصـين العمـال ضد أخطار البيئة وسموم التعاليم والأفكار الخاطئة".

هنا نلاحظ ملاحظة سريعة وهي أن تطـوير مـدارس الأحد وتوسيع أنشطتها الاجتماعية لابد وأن يفضي – وبحكم منطقه الداخلي على الأقل – إلى الاقتراب المحتوم من تخوم الحياة السياسية، والعمل السياسي.

ثم اتجهت حركة الإصلاح الكنسي إلى تحقيـق نهضـة قوية وهي النهضة التي يقدر أنها انطلقت عام ١٩٤٨ تحـت تأثير نواة محدودة من الرهبان - سوف يكون منهم فيما بعد الأنبا شنودة الثالث البطريرك الحالي والأب متـى المسـكين والأنبا صموئيل أسقف الخـدمات (ت ١٩٨١) وغيـرهم - وتوالى تدفق الرهبان وانتشروا في العديـد مـن الأديـرة، ولوحظ لأول مرة أن كثيـرين مـنهم مـن بـين خريجـي الجامعات.

واستمرت مدارس الأحد تنمـو فـي داخـل الكنيسـة وانتظمت فيه أعداد كبيرة من الأجيال الشابة بما فـي ذلـك طلاب الجامعات والمعاهد العليا. وفـي صـفوفهم بـرزت قيادات دخلت معارك دمقرطة نظم انتخابات البابا والمجلـس

الملي، حتى إذا ما طرحت مسألة ترشيح البطريـرك الـذي يخلف يوساب الثاني (ت ١٩٥٦)، تقدم عشرة من المرشحين كانوا كلهم من تلاميذ مدرسة الأحد (من بيـنهم الآن أبـرز الشخصيات الدينية حاليا: البطريرك الحالي وغريغوريـوس أسقف عام الدراسات العليا والثقافة القبطية والبحث العلمـي. والأب متى المسكين). وفي عام ١٩٥٩ عندما أصبح كيرلس السادس بابا وبطريرك الكـرازة المرقسـية كـان أقـرب مستشاريه هم من الرهبان العشرة الذين أشرنا إليهم.[٦]

وهذا الجيل – جيل الأربعينات – كان هو "جيل القـرار الصعب، جيل كان عليه أن يختار طريقه. بالطبع كان الكثير من أبناء هذا الجيل قد وجد طريقة إلى الحيـاة العامـة فـي المجتمع، والبعض قد ابتعد عن الكنيسة، ولكن جـزءا مـن الطبقة الوسطى التف حول الكنيسة وتعلق بها، وأيضا كـان للكنيسة دور كبير في حياتهم، فعن طريق مدارسها نالوا حظًا وافرا من الثقافة.

---

[٦] الأقباط والقومية العربية، للأستاذ: أبو سيف يوسف ص ١٤٠ – ١٤١.

ورأي أن هذا الجيل هو جيل الصدام الذي تجسد في صدام الكنيسة والدولة أو صدام البابا شنودة الثالث وأنور السادات.

ويلحظ أن هذا الجيل بعد أن تعلم في مدارس الأحد واصل تعليمه حتى تخرج من الجامعات ثم دخل الدير فتلاقت المكونات المدنية مع المكونات اللاهوتية؟ وكان ذلك إيذانا بدخول الكنيسة مرحلة جديدة، مرحلة تدخل الدين في الدنيا، والكنيسة في السياسة والعمل العام وتتوقف النتيجة على درجة توازن هذه القوى في نفس الجيل، ويبدو أنه رغم الدراسة الجامعية "العلمانية" فإن أقباء الدير الموحشة، والدراسات اللاهوتية والتركيز على الكنسيات كان أقوى، وجعل رجال الكنيسة يبرزون المضمون القديم، ولكن بأسلوب حديث.

وقد يجوز لنا أن نقارن بين حركة الإخوان المسلمين التي أدخلت "الدعوة" في الجامعات، وبين حركة جيل الأربعينات المسيحي الذي أدخل الجامعة في الدير.

على كل حال، فإن هذا كان شأن المجموعات التي أرادت الإصلاح من داخل الكنيسة، وكان هذا فريقًا محدودا،

أمام الفريق الأكثر عددا فقد رأي أن سـبيله الطبيعـي هـو اقتحام المدارس والجامعات التي أقامتهـا الدولـة ومنحهـا للجميع دون أن تعتد بدين أو عرق الخ... واستطاع الأقبـاط أن يجاوزوا نسبتهم العددية في دخول الجامعات، وبوسائلها. وقد ذكرت د. سميرة بحر أن ٤٠% مـن أسـاتذة الطـب و٤٠% من طلبتها كانوا من الأقباط وكانوا يشـتغلون فـي وزارة المالية ٦٠% مـن الوظـائف العاديـة و٩٠% مـن الوظائف العليا و١٠٠% في وظائف معينة.

وتستطرد د. سميرة بحر "وقد قام الجهـاز المركـزي للتعبئة والإحصاء بعمل حصر للمديرين في مجالات الإدارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربيـة عام ١٩٧٤ وإن كان حصرا موجزا لا يوضح مـا إذا كـان المقصود بهؤلاء المديرين الموجودين بوظائف الحكومة فقط أم أنه يشمل أيضا مديري شركات ومؤسسات وهيئات القطاع العام والجهات الرسمية المستقلة مثـل رئاسـة الجمهوريـة

ورئاسة الوزراء، ومجلس الشعب، وأكاديمية البحث العلمي، والمجلس الأعلى للرياضة(٧) الخ...

مسلمون	العدد	١٠٠,٢٧	النسبة	٧٩,٢
أقبـاط	العدد	٦,٨٣٧	النسبة	٢٠,٠
أخرى	العدد	٢٧١	النسبة	٨

هذا ومعلوم أن نسبة الأقباط إلى مجموع السكان هـي ٧% تقريبا.

أما بالنسبة للاستحواذ على الأراضي الزراعيـة التـي كانت قبل التطور الاقتصادي الحديث هي رمز الثراء، فقـد جاء في كتاب: "الأقباط في السياسـة المصـرية" للـدكتور مصطفى الفقي "وتظهر دراسات تاريخ ملكية الأراضي فـي مصر الحديثة أن الأقباط كان لهم وضع خـاص فـي ذلـك المجال منذ عهد محمد علي، ففي أوائل عام ١٨٤٦ امتلـك باسيليوس بك بن المعلم غالي، عددا من الضياع في الـدلتا، كانت مساحة إحداها ألفي فدان من الأراضـي، وفـي عـام ١٨٧٠ ورد في بعض الكتابات ذكر مالك أراضـي قبطـي

---

(٧) الأقباط في الحياة السياسية المصرية. د. سميرة بحر. ص١٦٥

كبير اسمه بطرس أغا. كان يمتلك أكثر من ألفي فدان بالقرب من جرجا. وكان يربي خيولا وماشية وأغناما على نطاق واسع. واستثمر عدد من الأقباط الأثرياء من مصر العليا رءوس أموالهم في الأراضي والمزارع في الدلتا. وهي المنطقة المتطورة المتقدمة في ذلك الوقت. فامتلك تاجر قبطي هو جرجس اسطفانوس – من مصر العليا – على سبيل المثال، أكثر من ألفي فدان بالقرب من مدينة أجا، وبعض المناطق الأخرى، وقام بتركيب كثير من مضخات الري على ترعة المنصورية، واشترى محلجا للقطن، ومعصرة لقصب السكر، وبنى قصرا تحيطه حديقة في قريته، وكان عدد من الأقباط من مالكي مضخات الري في مصر السفلى (الوجه البحري) خصوصا في المنوفية والدقهلية (حوالى ٩% في كل منهما). وعدد أقل إلى حد ما في الغربية (٤,٢%) وفي عام ١٨١٩ كان عدد قليل من العائلات القبطية التي تمتلك ضياعا في مصر العليا يأتون في المرتبة الرابعة بين أكثر الجماعات أهمية بالنسبة لمساحة أملاكها من الأراضي (بعد الدولة. وعائلة محمد علي. وطبقة كبار الموظفين) ويركز عدد من الكتب التي صدرت في بداية

القرن الحالي على أهمية الأقباط بصفتهم كبار ملاك أراضي في مصر العليا، وبالإضافة إلى ملكية الأراضـي القبطيـة كأفراد توجد أيضا الأوقاف القبطية.

وحيث إن نظام الوقف الإسلامى يسمح لأبناء الطوائف الدينية الأخرى الذين يعيشون في دولة مسلمة (أهل الذمـة) بتحديد أوقاف على أغراض يحددونها. ووفقا لـذلك قامـت بعض الأقليات المسيحية بإنشاء أوقـاف لصـالح معاهـدهم الدينية فتم وقف مسـاحات كبيـرة لمسـاعدة البطريركيـة الأرمنية. وأخرى للكاثوليك اليونانيين، إلا أن المنح والأوقاف الضخمةالكبيرة كانت تخص الطائفة المسيحية الرئيسية وهي الأقباط الأرثوذكس.

وقد ورد في تقرير قدمه "المجلس الملي العام للأقبـاط الأرثوذكس" عام ١٩٠٦ أن كنائسهم وأديرتهم كانت تمتلـك حوالى ١٥ ألف فدان من الأراضي. وأن المسـاحة الكليـة للأوقاف القبطية التي كانت تخص الأديرة والبطريركية بلغت ٣٢ ألف و١٢٤ فدانا، وأنه لمن الصعب بمكان التوصل إلى تقييم دقيق فيما يتعلق بتطور الأوقاف القبطية، فقد كان هناك صراع مرير تدور رحاه طوال ثمانين عاما بين رجال الدين

الأقباط والرهبان. والمجلس الملي. حـول موضـوع إدارة الأوقاف القبطية، وكان أحد الأهداف الواضحة التي من أجلها أنشيء المجلس الملي عام ١٨٧٤ هو أخـذ مسـئولية إدارة الأوقاف من رجال الدين، الذين كانوا ما يزالـون يـديرون شئونه حتى ذلك الوقت".

"وأية دراسة للأرقام الخاصة بتوزيع الثروة في مصـر عند نهاية القرن التاسع عشر، سوف تكشف النقاب عن عامل هام ذي مغزى في تقييم الحياة القبطية في ذلك الوقت. **فقـد كانوا يملكون خمس الأراضي الزراعية والمباني بالإضـافة إلى ما كانوا يملكونه في البنوك، ومع أنهم كـانوا يمثلـون ٦% من سكان مصر، فقد كانوا يدفعون ١٦% من ضرائب الأراضي الزراعية مما يعني أنهم كانوا يتمتعـون بوضـع اجتماعي أفضل نسبيا من بقية المصريين، كما أن هذا يفسر ويبرر – في الوقت نفسه – النهضة والارتقاء في مسـتوى تعليمهم".[٨]**

---

[٨] الأقباط في السياسة المصرية: د. مصطفى الفقي – دار الشروق ص ٢٩، ٣٠، ٣١.

وعني الأقباط بإصدار صحف عامة (تفرقة لهـا عـن الصحف التي كانت تصدر عن الكنيسة) وكانت الصـحيفتان الرئيستان هي الوطن ومصر، وقد أنشأ صـحيفة (الـوطن) ميخائيل عبد السيد عام ١٨٧٨م وهو قبطـي تخـرج مـن مدرسة الأقباط، ثم درس في الأزهر الشريف، وقـد بـدأت صحيفته صدورها بتوجيه النقد إلى جمال الـدين الأفغـاني ونزعته الدينية.

وتوقفت "الوطن" عن الصدور إلى أن عادت مرة أخرى تحت إدارة ورئاسة تحرير جندي إبراهيم سنة ١٩٠١، وفي سنة ١٨٩٥ أصدر تادروس المنقبادي صحيفة "مصر" ولقـى تشجيعا ودعما من بطرس غالي باشا الذي لـم يكـن علـى علاقة طيبة مع عبد السيد رئيس تحرير "الـوطن" ولعبـت صحيفة "مصر" دورا رئيسيا في الدعاية للمؤتمر القبطي سنة ١٩١١ وكانت لسان حال التيار القبطي المتعصب؛ إذ كـان ميخائيل قرياقوص – الممثل القبطي الـدائم فـي لنـدن – مراسلها هناك. وقد تبادلت الصحيفتان القبطيتان الانتقاد إلى أن التقتا حول قضية مشتركة تتعلق بالمؤتمر القبطي. وبدأت

صحيفة "مصر" من سنة ١٩١٨ تتخذ جانب سـعد زغلـول ورفاقه"[٩].

وهكذا نرى أن الأقباط كان لهم وجـود ملمـوس فـي المجال الاقتصادي بشقيه الزراعي والمصرفي. كما كان لهم وجود في اقتصاد الخدمات، وكان لهم صحافة خاصة داخـل الكنيسة، وصحافة عامة للجمهور المصـري. وأن الأقبـاط بشرائحهم الثلاث اندمجوا في المجتمع المصري ودخلت كل شريحة مع ما يماثلها من المسلمين فالشريحة العليا تتمثل في كبار ملاك الأراضي والرأسماليين. أما الشـريحة الوسـطى فهي تضم مختلف المهن من طب، أو محاماة، أو محاسبة أو الموظفين في الدولة مع تركيز في بعض القطاعـات مثـل السكة الحديد والتليفونات. أما الجمعة الأخيرة فهـي تمثـل الفقراء الذين كانوا يعملون مع أمثالهم المسلمين في الزراعة أو بعض المهن كالبقالة وغيرها. وكانت نسبة وجودهم فـي هذه المجالات تتجاوز بكثير نسبتهم العددية.

---

(٩) كتاب الأقباط في السياسة المصرية. د. مصطفى الفقى. من ص٣٠ إلى ص٣٦

إن المجال الوحيد الذي لم يدخله الأقباط كـان مجـال السلطة والحكم رغم أنهم، وكنيستهم كان لهم مساهمة وطنية خاصة في وقت الأزمات كالحروب أو الثورات أثبتت صدق وطنيتهم، فكانوا ضد الصليبيين حتى الحملة الفرنسية، فكانت حلقة جمال الأفغاني تضم عناصر مسيحية، وأنه لم يكونـوا من القبط وأيدوا عرابي رغم ما في ذلك من المخاطر، نقول رغم ذلك فإنهم لم يطمحوا إلى مناصب الحكم. فقـد دخلـوا المجالات السابقة كأقباط مصريين، لأن التجارة أو الاقتصاد ينعدم فيها التمييز؛ لأن النقود لا رائحة لها، ولا جنسـية أو دين أيضا، أما مراكز الحكم – خاصة في العهود القديمة فإن الحكم يقوم على الدين، أو يتصل به اتصالا وثيقًا.

وكان الوصول في مناصب السلطة وحتى الانتخابـات النيابية يتطلب نوعا من التجاوب مع مشاعر الجمهور، بـل ودغدغة هذه المشاعر، وكان الإسلام أبرزها، على أن روح الحقبة الليبرالية سمحت بأن يشغل مناصب الـوزارة وزراء أقباط، بل ويهود فكان يوسف قطاوي وزيرا للمالية، وكانـت زوجته كبرى وصيفات الملكة. وكان هناك وزيرا و وزيران في كل وزارة لا لمطالبة الأقباط، ولكـن لأن روح العدالـة

والإنصاف وضرورة تمثيل الشعب كانـت تقتضـي بـذلك. وبالطبع ففى ثورة ١٩ ارتفع المد القوي بحيث رشح الوفـد قبطيا في دائرة ليس فيها قبطي واحد ونجح، وقال هو نفسه: أنا النائب القبطي في دائرة ليس فيها قبطي إلا نائبها. ولكـن هذا كان وضعا استثنائيا، لم ينَهج أو يقَعـد أو يتـابع، ولـم يحاول الأقباط مجاوزة ما لحظه المجتمع من تلقاء نفسه مـن تمثيلهم في مجلس الوزراء لأنهم كانوا مـن الـذكاء بحيـث يعلمون أنه ما دام العلم والمال في أيديهم، وما داموا سالمين في عقيدتهم فإن عدم تمثيلهم في السلطة لم يكن هاما، وكانوا من الذكاء بحيث يعلمون أن العلم والمال أقوى من السياسة، وأن السياسة محتاجة إليهما أكثر من حاجتهما إلى السياسـة. فلم يكن ذلك "سلبية" كما تصور الجيل الذي مثلـه شـنودة، ولكنه كان ذكاء وتواءما مع الوضع.

والحقيقة إننا لا نرى في الأقباط نزوعا نحو السلطة أو إحساسا بالحرمان من مناصبها إلا بعد الاحـتلال، وبعـد أن وضع الإنجليز بذرة الحساسية الدينية وأوعزوا إلى الأقبـاط عقد المؤتمر القبطي سنة ١١ وهو مؤتمر لم تباركه الكنيسة ولم يمثل معظم الأقباط، وفي الوقـت نفسـه فإنـه لاحـظ

الاعتبارات العامة قدر ما لاحظ الاعتبـارات الخاصـة (أي القبطية) وعندما قامت ثورة ١٩ اكتسحت ونكست تماما كـل ما وضعه الاحتلال وحققت وحدة حقيقية، وجعلت الصـحيفة التي تمثل الأقباط تكتب بـالخط العـريض "لـيس للأقبـاط مطالب". وجعلت سرجيوس يقول إذا كانـت بريطانيـا فـي مصر لحماية الأقباط فليمت الأقباط ولتحـي مصـر حـرة مستقلة.

ومن المؤسف أن حزب الوفد الذي اعتبر نفسه ممثـل ثورة ١٩ لم يؤصل هذه الوحدة، ولهذا فإن شعلتها انطفـأت بعد ذلك. ولكن أثارها بقيت وكفلت السلام طـوال المرحلـة الليبرالية، حتى قامت حركة ٢٣ يوليو التي أخرست في عهد عبد الناصر الصوت الديني مسـلما أو قبطيـا، فلمـا فـتح السادات أبواب الحرية عادت كل سوءات الحكم الناصري – كما اقترن عهده بظهور جماعات العنف الإسلامية بانتخـاب البابا شنودة بطريركيا فتهيأ المسرح لموجات متتاليـة مـن "الفتنة الطائفية".

الفصل الرابع

خيار المواطنة

تقدم المواطنة خيارا مريحا للأقلية الأقباط فـالمفروض أن المواطنة إنما تنشأ عن "الوطن" الذي يعيش عليه الإنسان، وينسب إليه، والأقباط يعيشون على هذه الـبلاد حتـى قبـل ظهور الإسلام فلا يمكن لأحد أن ينكر عليهم أنهم "مواطنون ومواطنون أصلاء".

ويقترن بالمواطنة المساواة في الحقوق والواجبات فهـذا شرط أساسي لقيام وطن حر. ومجتمع سليم يخلو من العقـد والمشاكل. ويفترض بالطبع أن يكون هذا التساوي حقيقيـا، وأن يكون مستنده هو المواطنة، التي كما ذكرنا حق ثابـت للأقباط.. وأي ممارسة أو إجراء يخالف قاعدة المساواة يعـد مخالفًا لدستور المواطنة الذي هو في أصل كل الدساتير.

ومن زاوية الفكر الإسلامي، فإن الإسـلام لا يـرفض المواطنة بل يأخذ بها، بل يمكن القول إن الإسلام كان أسبق النظم إلى التوصل إلى هذا المبدأ وتقريره بالفعـل. فعنـدما

دخل الرسول المدينة وجد فيهـا الأنصـار، وهـم السـكان الأصليون للمدينة، ووجد معهم اليهود الذي أقاموا في المدينة واشتغلوا بالتجارة والحرف وأقاموا لهم آطامـا أو حصـونا وعقدوا محالفات مع الأنصار كما كان هنـاك المهـاجرون الوافدون على المدينة هربا من الاضطهاد في مكة. كان من الأعمال الأولى للرسول أن كتب وثيقة يطلق عليها في الكتب التراثية "صحيفة الموادعة"، ويطلق عليهـا فـي الكتابـات الحديثة دستور المدينة، جاء في هذه الوثيقة أن المهـاجرين الوافدين – والأنصار وهم سكان المدينة الأصـلاء واليهـود المتحالفين مع الأنصار "أمة واحدة"، للمسلمين دينهم ولليهود دينهم وهم يتكافلون بالمعروف ويدافعون معا عـن المدينـة. ومعنى هذا أن هذه الوثيقة اعتبرت اليهود، الذين لم يكونـوا سكانًا أصلاء مواطنين كالمسلمين وأنهم معا يكونـون أمـة واحدة.

ونحن نعترف أن هذه السابقة لم تتابع في نظـم الحكـم الإسلامي، وأن صورة أخرى حلت محلها لـم تكـن هـي الصورة المثلى، ولكنها بنت الضرورات والأحكام التي انتهى إليها الفقهاء، وكانت تعارض في قضية المواطنة مـا قـرره

الرسول، وما كان يجب أن يؤخذ به، وهناك احتمـال – إذا قامت دولة إسلامية، تأخذ بما وضعه الفقهاء (وليس ما قرره الرسول) أن يحيف على الأقباط أو غيرهم من الأقليات، وقد كان هذا أحد الأسباب – حتى وإن لم يكن أقواها – في أننـا استبعدنا أصلا فكرة إقامة دولة إسلامية وعرضنا مبـررات ذلك في كتابنا: "الإسلام دين وأمة وليس دينًا ودولة.."

ولكن للقضية أبعاد أخرى..

فمع نبل فكرة المواطنة، فإنها ترتكـز علـى عنصـر "الانتماء" وإنها لا تثمر سوى الوطنية، والوطنية عاطفة نبيلة دون شك ويجب أن يتسم بها كل مـن يعـيش علـى أرض الوطن، ولكن ما أكثر ما أسيء فهم "الوطنية"، وما أكثر مـا شنت حروب وسفكت دماء باسمها.. وما أكثر ما يحـدث أن يصل التعصب بها إلى "الشوفونية".

وقد عايشنا صورة بغيضة لها عندما احتدم الصراع ما بين سعد زغلول وعدلي ونادى بعض غلاة الوفد: "الحمايـة على يد سعد أفضل من الاستقلال على يد عدلي". "ولو رشح الوفد حجرا لانتخبت الوفد". وعندما أطلق سعد زغلول على

اللجنة التي وضعت دستور ٢٣ "لجنة الأشقياء" وقد كسب بعد ذلك جزءا من مجده بالدفاع عن هذا الدستور نفسه.

والأمر بعد لم يقف عند هذا..

فبجانب عاطفة الانتماء توجد في الإنسان عاطفة أخرى يمكن أن نسميها الولاء، وعاطفة الانتماء تعود إلى الأرض. وعاطفة الولاء تعود إلى الفكر الذي نجد أكثر بلورته تركزا في الدين، وهكذا نرى مرة أخرى عاطفتين – وليس عاطفـة واحدة – تتقاسمان نفس الفرد، وقد يحق لأصحاب الأديان أن يقولوا إن عاطفة الولاء التي تأخذ شكل الإيمان أقـوى مـن عاطفة الانتماء التي لا تعود إلا إلى مصادفة هي ولادة الفرد على هذه الأرض. وقد رأينا المونستيور باسيليوس يقول: إن المسيحي لا يعدل بدينه دينًا آخر، وأن التساهل في المعتقدات يكون على حساب نقاء عمق الإيمان.

من هنا فإن خيار المواطن، وإن قدم مظلة يستظل بهـا الجميع فإنها لا تنفي وجود ولاءات مختلفة داخلها. وهي وإن كانت مقصورة على العقيدة دون غيرها من المجالات، فـإن المجالات الدينية تتفتح على مجالات أخرى وتسـحب علـى

الأعياد، والأضحية بحيـث تتغلغـل فـي سـرادب الحيـاة الاجتماعية.

وهذا كلام كله صحيح، ولكنه لا يمثل مشكلة لأنه لـيس هناك تعارض ما بين الانتماء للأرض والولاء ، لأن مجال كل واحد مختلف عن الآخر فيفترض أن يكون الفرد وطنيـا مخلصا، وفي الوقت نفسه مؤمنا خالصا لدينه – إسـلاما أو مسيحية – فليس هناك تعارض، فالانتماء الوطني لا يرتفق، ولا يضيق بالإيمان الديني، والإيمان الديني يرفض الوطنية، وقديما علمونا حب الوطن من الإيمان..

بل يمكن القول إنهما يجتمعان في النهاية لأنهمـا معـا يمتان إلى عالم القيم، ولأن الخير أن يوجدا معا لأن إحداهما تصلح الأخرى كأنهما اليدين تغسل إحداهما الأخرى فالـدين يكبح من جماع الوطنية والوطنية تنزل الدين من سماواته إلى الأرض والناس.

الفصل الخامس

خيار التمثيل النسبي

قد يكون التمثيل النسبي "مطلبا" وليس خيـارا، خاصـة وأنه يقتصر في المطالب القبطية على التمثيل في المجـالس النيابية. إن حقيقة أن الأقباط جزء من شعب مصـر، جعـل الأقباط يعيشون في كل أنحاء البلاد مـن إسـكندرية حتـى أسوان. ففي كل قرية تجد عددا من الأقبـاط ولمـا كانـت الانتخابات النيابية تجري على أسـاس أعـداد الأصـوات، وأصوات الأقباط أقلية فـإنهم لا يظفـرون عـادة إلا بأقـل الأصوات التي لا تحقق لهم الفوز في الانتخابات.

وهذه في حقيقتها – مشكلة "هيكلية" أي أنها نابعة مـن واقع بعثرة الأقباط على كل المحافظات بصورة لا تجعلهـم أغلبية أو تمكنهم من الحصول على الأصوات التي تكفل لهم الفوز في المعركة الانتخابية، وقد يتبادر إلى الذهن أن الحل الوحيد لهم هو التمثيل النسبي، وقد ثارت تلك القضـية فـي وقت مبكر، عند وضع دستور ٢٣، وكان في اللجنة المكلفـة بذلك توفيق دوس والأنبا يؤنس - مطـران الإسـكندرية -

وقليني فهمي وإلياس عوض، وكان رئيس الوزراء حسـين رشدي حريصا على أن يتضمن الدستور نصا يحمي حقـوق الأقليات؛ لأن هذا كان يمثل أحد التحفظات الأربعـة التـي احتفظت بريطانيا بها لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢٢ الذي نص على استقلال مصر، فكان حسين رشدي يريـد أن يفوت على الإنجليز تحفظهم هذا واقتـرح نصـا يتضـمن المساواة في الحريات وفي الحقوق المدنية والسياسـية وفـي ممارسة شعائر الدين والتعليم واستخدام اللغات، وهو نـص كان قد وضعه الإنجليز في مشروع كيرزون. وقال توفيـق دوس إن تمثيل الأقليات لا يعني التفرقة بين المصريين، وأن عدم تمثيلهم هو الذي يحمل على العكس إذا حـدث أن كـان عدد ممثليهم أقل من أن يرتضـوه لأنفسـهم، ولا سـيما أن للعقائد الدينية تأثيرا كبيرا في نظرة المصريين جميعا للشئون السياسية وقد انضم إلى هذا الرأي الأنبـا يـؤنس مطـران الإسكندرية وألياس عوض وعلي المنزلاوي الذي قال: إنـه بصفته من الأكثرية يرى في تمثيل الأقليـات نفـع عظـيم للاسترشاد برأيها والانتفاع بذوي المواهـب المختلفـة مـن أبنائها؛ حتى لا يجد الأجنبي حجة للتدخل في شئون مصـر

والوقيعة بين أبنائها، كما انضم إلى هذا الرأي عبد اللطيـف المكباتي الذي قال إن الفارق الديني أمر شخصـي محـض، ولكنه – ضمانا - لوحدة أبناء مصر يوافـق علـى تمثيـل الأقليات.

وأما الرأي المعارض فكان يتزعمه عبد الحميد بـدوي على أساس أن في مبدأ التفرقة بين الأكثريـة والأقليـة مـا يتنافى مع تقاليد المصريين؛ لأن الأقباط عاشوا مع المسلمين في وئام منذ قيام النظام النيابي في مصر، ولم يكن هناك مـا يسمى بالأقليات، ولأن الفارق الديني ليس له إلا آثر طفيـف جدا على الرابطة التي تجمع بين الأقباط والمسلمين، وأن هذا الأثر الطفيف لن يلبث مع الزمن أن يـزول ويمحـى، وأن فكرة وجود أقلية وأكثرية يؤدي إلى انقسام خطير بين أبنـاء البلد الواحد.. وقد أيد عبد الحميد بدوي في هذا الرأي قلينـي فهمي وإبراهيم الهلباوي ومحمود أبو النصر وعبـد الحميـد مصطفى وأحمد طلعت، كما أيده عبد اللطيف المكباتي الذي استنكر أن يرد في الدستور نص يعترف بوجود أقليـات لأن الجميع مصريون ولكي لا يحتج الإنجليز فيما بعد بوجود هذه الأقليات فيعودون إلى إدعاء حمايتها، فيكـون هـذا حجـة

لتدخلهم في المستقبل، فضلا عن أن هـذا الـنص يتضـمن مخاطر استفحال روح التفرقة بسبب الـدين، فـي حـين أن الحقوق المدنية شيء والعقيدة الدينية شيء آخر. وقال علـي ماهر إن الشعب المصري لا يفرق بين القبطـي والمسـلم، وقال قليني فهمي إن فكرة تمثيل الأقليـات هادمـة للوحـدة الوطنية وهذا مالا نود وقوعه، وكان زعماء الوفـد وزعـيم الأمة كلها سعد زغلول يرون أن الطوائف المختلفة في الدين والمتحدة في المصالح أمر غير مفهوم، وإنمـا هـو مـدعاة للتفرقة والانقسام. ثم أصدر الوفد بيانا رسميا قال فيه "لـيس في البلاد أقلية ولا أكثرية وإنما الجميع مصريون، إن الأقباط والمسلمين لا يدينون إلا بـدين واحـد هـو ديـن الحريـة والاستقلال". وقد وقع هذا البيان من الأقباط واصف غـالي وويصا واصف ومرقس حنا وجورج خياط، وقد كتب ويصا واصف يقول: "ليس في مصر إلا المصريون، وهم جميعـا سواء بغير تمييز بين أكثرية وأقلية، ومن ثم فإن الزعم بـأن الأقباط يكونون أقلية هو في حكم اعتبـارهم أجانـب عـن مصر.. إنهم لم يكونوا في يوم من الأيام موضـوع قـانون

استثنائي، بل إنهم يتمتعون دائما بجميع الحقوق التي يتمتـع بها المسلمون سواء بسواء".

وكان هذا هو رأي كبار الأقبـاط مـن رجـال الوفـد الآخرين من أمثال فخري عبد النور ونجيب إسكندر وكامـل سيف صالح.

وكان توفيق دوس قد علل أمام اللجنـة العامـة قومـة الأقباط ضد فكرته بما يرونه مصلحة لهم برغبتهم في أن لا يغضبوا المسلمين "فتظاهروا بأنهم لا يريدون التمثيل"، "وإذا لم تمثل الأقليات" فقد يتظاهرون بالوطنية الحـادة وأنهـم لا يريدون هذه الحماية في حين أنهم يريدون التشدد في التمسك بها، وأنه كقبطي لا يجب عليه أن يتهم الأقلية في شـعورها الوطني، ولكن إزاء غلبة الأمية والجهل في صفوف الأكثرية والأقلية، وإزاء مصلحة البلد يقول الحقيقة ومن الخطأ الظـن بأن الأقباط يريدون حقًا مقصورا عليهم لأن الأمـر يتعلـق بالمصلحة الوطنية. وأن كثيرا ممن يجهرون برفض تمثيـل الأقلية يسِرون العكس.

وأثير الموضوع على مستوى شـعبي ونشـط[١٠] فيـه شخصيات مثل محمود عزمي وعزيز ميرهم اللذين كانا قـد أسسا الحزب الديمقراطي وأبدا معا فكرة التمثيل النفسي على حين عارضه طه حسين. وكانت لجنـة الدسـتور تسـتأنس باتجاهات الرأي العام وتتحسس موازين القوى بشأن تـرجيح أحد الحلول كما ذكر ذلك الدكتور طارق البشري واسـتطرد فقال: "كما طالب المكباتي باستدعاء كبارهم لسماع وجهـات نظرهم، واقترح الهلباوي أن ينشر باسم اللجنة رأيـي دوس وبدوي فعورضت هذه الاقتراحات واستقر الأمـر علـى أن ينشر كل من دوس وبدوي رأيه بصفة شخصية، ثـم كتـب إبراهيم دسوقي أباظة في الأهرام يخبر بأن دوس هـو مـن طرح المسألة، بما يفهم منه أن للقبط طلبا لـدى المسـلمين، ويحكي توفيق دوس أن "هذا التصوير جعل القـبط يقومـون رافضين ما طلب". وقد نشر دوس مقالته الأولى بأهرام ١٥

(١٠) المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية – دكتور طارق البشري (الهيئة العامة للكتاب) ص١٧٧ – ١٩٣، وقد عدنا إليه بصفة رئيسية في هذا الفصل.

مايو، ورد عليه بدوي باسمه وباسم "قـانونى جليـل" فـي اليومين التاليين.

وتراوح رأي الأنبا يؤنس ما بين تأييد التمثيل النسـبي وبين وجوب الحفاظ على الوحدة "فإذا كانت المصـلحة فـي عدم تمثيل الأقليات فذلك ما يجـب أن يلحـظ فـي تكـوين البرلمان، وإذا كانت في التمثيل فذلك ما يجـب أن يلاحـظ أيضا". ويلاحظ أن هذا الموقف أقرب إلـى التـردد وعـدم التحديد، وقد يكون السبب أن البطريرك رأى أن يبتعد عـن الحسم في مسألة اختلف فيها القبط، مما أملى عليه البعد عن الحسم.

وكان ممن أيد تمثيل الاقليات برسائل أرسلت إلى لجنة الدستور، المجلس الملي القبطي الإنجيلي العـام، والمجلـس الملي للاقباط الأورثوذكس ومطران كل من إسـنا والـدير المحرق والمنيا وصنبو، والجمعية الخيرية القبطية بالمنيـا، وقد دعت صحيفة "مصر" المجالس المالية الفرعية والمجلس العام للاجتماع وتقرير رأيهم ردا على البيان الذي أصـدره الوفد، ثم عادت وحثت المجالس الملية وسـائر الجمعيـات القبطية بالتقدم لطلب التمثيل إلى لجنة الدستور. ولكن لم يكن

أن كان لهذه الدعوة صدى كبير، ولم يمكن التقاط أكثر مـن أسماء أصحاب البيانات المشار إليها فيما سبق.

وقد أصدر محمد علي علوبه عضو لجنة الدستور مـا أسماه "رجاء" طالب فيه بأن تبدي الأقليات رأيها في الأمـر، وأوصى بأن يأخذ الجميع "بما يراه أصغر الأخوين منا فيمـا نحن فيه مختلفون". كما أرسل بعض أعيان أسيوط برقية إلى لجنة الدستور يطلبون فيها تمثيل الأقليات، ووقع عليها بعض القبط وعدد من المسلمين من كبار الأعيـان هنـاك، مـنهم محفوظ باشا وخشبة باشا. ويقال إن توفيق دوس سافر إلـى أسيوط لبث دعوته هناك وكتابة العرائض المؤيدة له.

وكان حزب الوفد أشد الجميع رفضـا لفكـرة التمثيـل النسبي وبرز في هذا الرفض زعماء الأقباط.

وكان لسعد زغلول رأي قديم أبداه ضد التمثيل الطائفي عند مناقشته قانون الجمعية التشريعية الذي أقر هذا المبـدأ. قال إنه إذا كان من المفيد "تمثيل الطوائـف المختلفـة فـي المصالح المادية والاجتماعية"؛ لأن أهل كل مصلحة أعـرف من غيرهم بما ينفعهم وما يضـر بهـم، والمصـلحة هـي

موضوع القانون، إذا كان ذلك فإن تمثيل "الطوائف المختلفة في الدين والمتحدة في تلك المصالح غير مفهوم".

وأدلى ويصا واصف عن هذا الموضوع بحـديث إلـى البورص إجبشيان، بأن مصر لا تعـرف أكثريـة وأقليـة، والقول بأن القبط أقلية حكم عليهم بأنهم أجانب. ولن يكـون في البرلمان إلا أحزاب سياسية بمعناها العصري يكون القبط فيها مبعثرين. لم يكن القبط في أي وقت موضـعا لتشـريع استثنائي، بل عوملوا دائما كمصريين يتمتعون بكافة الحقوق **"حتى كان تمتعهم بها قبل الاحتلال أحسن من تمتعهم بهـا بعده"**. وليس في مصر إلا جـنس واحـد كونتـه القـرون المتعاقبة، وامتزجت الدماء بقوة التوارث بما يقوى علـى أي فارق ديني، كما امتزجت دماء الشهداء بعد ذلـك. والأمـم تتكون بفضل جهادها ضد المستعمر كما هو الشأن في نشوء الولايات المتحدة، والحديث عن الأقليات يعوق سير التطور. وإذا كان البرلمان يتكون من أحزاب سياسية فقط فلا ضـير ألا يكون فيه قبطي.

وقدم محامو القاهرة عريضـة ينكـرون فيهـا تمثيـل الأقليات وقع عليها عدد كبير من القبط. وأرسـلت برقيـات

بهذا المعنى من طلبة مدارس التوفيق القبطية ومن الجمعيات القبطية في بورسعيد والبلينا ومنيا القمح، وعقدت اجتماعات للقبط في طنطا والمحلة الكبرى وملوي وأسـيوط والبحيـرة وجرجا وغيرها، كانت توجه نداءات برفض التمثيـل يوقـع عليها قوائم تحوي عشرات الأسماء، كما وجه أحاديث بذات المعنى وكيل الشريعة القبطية في كـل مـن طنطـا وبنهـا وغيرها.

ودعا جميع الأقباط الوفدين وغيرهم في ١٨ مايو إلـى اجتماع بالكنيسة البطرسية يعقد صباح اليوم التالي. فحضره نحو ٥٠٠ قبطي بدأوا بالهتاف لسـعد زغلـول والزعمـاء المنفيين ولسلامة ميخائيل ووليم مكرم عبيد. وألقى فيه سلامة خطابين هاجم فيهما بدعة التمثيل الطائفي وضررها، وحـذر من الدعاة لها. وحكى للجمع عن نفسه عنـدما كـان يعمـل بالقضاء ونقل من القاهرة إلى أدفو جزاء على تشيعه للوفـد، فكان يقابل في سفره عند كل مدينة باستقبالات شعبية تقام له، وذكر كيف أن مرقس حنا انتخب نقيبا للمحامين ثلاث مرات متتالية، وكذلك أنطون أرقش السوري في بلدية الإسكندرية، ثم قال "أنتم ممثلون فعليا في الوفد المصري والأغلبية لكـم

فيه، يريدون أن يضيعوا عليكم هذا التمثيـل المبنـي علـى شعور... واستبداله بتمثيل غير قانوني"، وأرسل كامل صدقي إلى الاجتماع برقية في هذا الشأن، وتكلم أنطـون جـرجس أنطون وويصا واصف، ثم الشيخ مصطفى القاياتي وغيرهم، ثم صدر قرار الاجتماع يهاجم تمثيل الأقليات ويطالب بعودة الزعماء المنفيين والإفراج عن المعتقلين السياسـيين ورفـع الأحكام العرفية، مع التمسك بوحدة مصر والسودان. فكـان اجتماعا سياسيا كاملا في مضمونه[١١].

وانتهت معركة التمثيل النسبي بالرفض من الجمـاهير وكذلك من اللجنة العليا للدستور.

ولكن المشكلة لم تنته، وقد تصور عبد الحميد بدوي أن المشاعر الدينية لابد وأن تضعف مع الزمن وزيادة المدنيـة كما هو الشأن في بقية دول العالم. وكان هذا تصورا خاطئـا وقياسا لا يستقيم. فإن المشاعر الدينية فـي أعمـق أعمـاق الشعب وإذا كبتت أو تجوهلت فقد يحدث ما يشـبه البركـان

(١١) عن كتاب الدكتور طارق البشري - مرجع سابق.

وقد عبرت عن نفسها في القومات التي أخذت اسـم الفتنـة الطائفية.

وحاولت بعض الحكومات إصلاح نقص عـدم تمثيـل النواب بتعيين عدد (قرابة عشرة) من الأقباط. ولكـن هـذا الحل لم يرض الأقباط فالعدد قليل والحكومة هي التي تعين، وقد تعين من لا يمثل الأقباط حقيقة.. ولهذا لم تـنجح هـذه المحاولة.

وإذا أخذنا باتجاهات الأقباط – وهم أصحاب المشكلة – لوجدنا أن معظمهم يؤيد التمثيل النسبي لأن ما حـدث فـي ثورة ١٩ كان فورة لابد أن تخمد، ولا يمكن اعتبارها السياق العادي، ولأن التمثيل النسبي لا يعمق "الطائفيـة" لأن مـن المسلم به أن المصلحة العامة واحدة، وإنما تكون قيمة التمثيل أنها تعرف بقية النواب على وجهة النظر القبطيـة، ولكـن الأمر في النهاية هو أمر المصـلحة العامـة، وهـو قـرار الأغلبية.

وإذا كان التمثيل النسبي هو إرادة الأقباط حقا، فأنـا لا أرى مانعا منه، لأنه يحقق العدالة، ويحقق الديمقراطيـة ولا

يخالف الأصول أو السلامة العامة، ويجب عندئذ أن يكـون بعدد يتفق مع نسبة عدد الأقباط.

وفى هذه الحالة ينبغي البحث عن الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا التمثيل وهي نقطة لم تظفر بالمعالجة، ربما لأن الـرأي كان قد انتهى برفضها.

على أن التمثيل النسبي ليس هو الحل الوحيد، إذ يمكـن للأقباط أن ينضموا إلى حزب أو حزبين وسيكون لهم بهـذه الطريقة وزن بحيث يرشح الحزب عددا منهم ويكون حظهم من النجاح هو بقدر حظ الحزب من الشعبية.

كما يمكن أن يبرز من الأقباط شخصيات متميـزة فـي الثقافة، والأمانة، وخدمة البلاد، وأن يكونـوا مـن الـذكاء والكياسة بحيث يكسبون تأييد الأغلبية المسلمة، بما يظهرونه من تقدير واحترام للإسلام عن إيمان وإخلاص؛ لأنه بالطبع لا يخالف الحقيقة الموضوعية. وجدير بمثل هذا المسـلك أن يظفر بتأييد الأغلبية المسلمة، والناخبون لا يرفضون المرشح لأنه قبطي، ولكن لأنه لا يظهر من المشاعر مـا يتجـاوب معهم لأنه عادة من الشخصيات التي لها بروز بين الأقبـاط، وهو يسلك هذا المسلك الحيادي لظنه أن أي مديح للإسـلام،

والرسول الإسلام يجافي المسيحية، وهذا بالطبع خطأ، وحتى لو لم يكن خطأ، فلا يكون من ذنب الأغلبية إذا انتخبت مـن هو أقرب إليها.

وفي نظري أنها مسئولية الدولة أن تتيح للأقباط فرصة التمثيل في مجلس الشعب بنسبة تتفق مع وزنهم العددي الذي يتراوح ما بين ٥% و١٠%، أي أن يكون لهم قرابة ثلاثـين نائبا، فإذا كان للحكومة حزب، كما هو الشأن عندنا فيجب أن يضمن مرشحيه هذا العدد، ويجب أن يعمل علـى نجـاحهم وهو لا يعدم الوسائل، بل هو يجيدها ويمارسها وهي السبب في نجاح مرشحيه ويفترض أن يستخدمها أيضا بالنسبة لمن يرشحهم من الأقباط.

ونحن نقول بملء الفم إنه من العار على الحزب الوطني أن لا يرشح في انتخابات ٢٠٠٥ إلا نائبين، ولا أدري كيف دقت هذه النقطة على فطنة قادته، ولا يمكـن القـول إنهـم أنصار للإسلام أعداء للأقباط.

والدلالة الوحيدة لهذا الموقف هو أن الحـزب الـوطني الذي يعرف جيدا فيما بينه وبين نفسه مشاعر الناس نحـوه، وأنها كارهة وناقدة له فإذا هو رشح قبطيا فقد يكـون هـذا

عاملا إضافيا لخسارته، ولو كان الحـزب قويـا، مـؤثرا، محترما من الناخبين، له ولو بعض تأثير الوفد في العشرينات لرشح الأقباط ولنجحوا، ولكنه إذا فقد القوة الشعبية فإنه تميز في وسائل إنجاح مرشحيه بهذه الوسيلة أو تلك، وكان يمكـن أن يمارسها مع من يرشحهم من الأقباط كما ذكرنا آنفا.

ومن الحلول التي لا تفيد في هـذا المجـال أن يكـون الأقباط حزبا ويتولى هو ترشيح نواب الأقباط. فمن المؤكـد أن يفشل كل المرشحين في نيل أغلبيـة؛ لأن الأقبـاط كمـا ذكرنا مبعثرين على أنحاء الجمهورية، لا يمثلون أغلبية حتى في أسيوط أو شبرا. وهذا لا يعنـي أن لا يكـون للأقبـاط حزب، فإن لهم هذا الحق بحكم حرية التعبير، ولكن العبـرة بما يمكن أن يقدمه من فائدة، فقـد يكـون مدرسـة لتنميـة المشاعر الفئوية، وبهذا يسيء إلى الأقباط والمصلحة العامـة معا، كما قد يمكن أن يقوم بدور للتعريف بأوضاع الأوضاع أو حتى للتقريب ما بين الأقباط والمسلمين خاصة عند الأخذ بخيار المواطنة أو خيار التعايش الإيماني، وقد يخفف العبء على المجلس الملي الذي يعد الهيئة المدنية التي تمثل الأقباط.

الفصل السادس

خيار التحدي

ليس من الطبيعي أن تحاول أقلية – خاصة إذا لم يـزد عددها عما بين ٥ ، ٧% من مجمـوع السـكان - تحـدي الأكثرية، لأن هذا يشبه رجلا يجد نفسه وسط عشرة رجـال آخرين فيكون موقفه الطبيعي تحاشي عـداوتهم أو الـدخول معهم في معركة، ولكن قد تظهر عوامل تؤثر على الخيارات ولا تجعلها خيارا طبيعيا، ولكن موقفًا استثنائيا.. وقد يجـاوز حده وما قدر له خاصة إذا تورط فيه بابا الكنيسة نفسها، وهو احتمال شاذ غاية الشذوذ، ولكنه حدث بالفعل، وقـد يحـدث بسيطرة فكر متعصب على كاهن، أو كنيسة أو هيئة، ويكون خيارا من ناحية أن الذين قاموا به مختارين، ولكنـه لا يعد خيارا لأنه ليس من الطبيعي أن تتمرد الأقليـة علـى الأكثرية، وبالذات عندما تكون كنيسة يقضي دينهـا بـأن لا تتدخل في الدنيويات.

ولما كان التحدي العملي مستبعدا لما أشرنا إليـه مـن استحالة، فيغلب أن يأخذ شكل التحدي طابع "الاحتجاج" الذي يتمثل في مؤتمرات أو هيئات أو حركات ضغط..

وقد مارست الأقلية القبطية صورة من صور التحـدي عندما أقامت المؤتمر القبطي المشبوه سنة ١٩١١ بدفع خفي من الإنجليز وفي آثار اغتيال بطرس غالي "كبير الطائفـة"، وكانت تجربة تعسة ولم يسعد بها الأقباط أو يمضوا بها إلى النهاية بل لعلها أوضحت، بعد أن عقدت الأغلبيـة المسـلمة المؤتمر المصري، أن هذه الوسيلة مما لا يحسـن الالتجـاء إليها، وكان من آثار ذلك أن لم يلجأ الأقباط إليها إلا عنـدما حدث نوع من النشاز والشذوذ بدفع بعض المستجدات علـى الساحة التي غيرت من السياق المـألوف وسـيطرت علـى الموقف. مثل تكوين "جماعة الأمة القبطية" التـي وصـفها الدكتور غالي شكري وصفًا دقيقًا تحت عنوان "**اليمين الديني يشهر السلاح**" فبعد أن أشار إلى ما حفل به عام ١٩٥٤ من أحداث، قال: "غير أن أبرز أيام ذلك العام المثيـر لا يكـاد يذكره غالبية المصريين، رغم أنه أكثرها احتفالا بالغرائـب التي تصل إلى حد التفرد والاستثناء في التـاريخ المصـري

الحديث، إذ قام خمسة شبان مسـيحيين مسـلحين باقتحـام بطريركية الأقباط الأرثوذكس، التي تحتل شـارعا صـغيرا متفرعا عن شارع كلوت بك؛ فاعتقلوا الحـرس ثـم توجـه قائدهم – وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما في ذلك الوقت ويدعى إبراهيم هلال – برفقة ثلاثة إلى القصر البابوي. كان الوقت فجرا، بين الرابعة والخامسة صباحا، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا يوساب الثاني أية مقاومة والنوم يعقد جفـونهم. وأخيرا وصل الشباب الأربعة إلى غرفة نوم البطريرك.

ورغم أن تاريخ الكنيسة الوطنية المصـرية قـد حفـل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسي، غير أن واحدا منهم لم يوقظه المسدس من نومه يوما. فإذا علمنا أن الأنبا يوساب لم تكن له أية علاقة من قريب أو من بعيد بالسياسة، نستطيع أن نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الأمر كله مجرد "كـابوس" مزعج. ولكنه حين جلس على فراشه وفـرك عينيـه بـين مصدق ومكذب لما يرى، أيقن بعد قليل أنـه لا يحلـم، وأن "لصوصاً" تجرءوا على الحرم البابوي. ولكنه فوجئ بالشباب يمهلونه خمس دقائق في حضورهم ليرتدي ثيابـه. ومـا أن فعل حتى قدموا إليه "وثيقة تنازل عن العرش البطريركـي"

ليقوم بتوقيعها، ووثيقة أخرى يأمر فيهـا المجمـع المقـدس والمجلس الملي العام للاجتماع والإعداد لانتخابـات بابويـة جديدة، والتوصية بإعادة النظر فـي "اللائحـة الانتخابيـة" المعمول بها حتى يمكـن تصـحيحها بمـا يسـمح لغالبيـة المسيحيين الأرثوذكس المصريين أن يشاركوا فـي عمليـة الانتخاب.

وبعد أن قام يوساب الثاني بتوقيـع الأوراق المطلوبـة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي، ولم يكـن قد استيقظ أحد من الرهبان المقيمين في جناح آخـر، وكـان الحرس الداخلي والخارجي وقد أفـاق تمامـا فـي ذهـول لا يستطيع أن يتحرك، كما كان الاتصال التليفوني قد قطـع، وعند الباب الرئيسي كانت هناك عربة سوداء فارهة، فـتح أحدهم بابها الثاني من جهة اليمين إلى الخلف ودخـل قبـل البطريرك، ثم طلب من البابا أن يتفضل مفسحا مكانا لثالث. وفي مقعد السائق جلس أحدهم وإلى يمينه زميله الذي طلـب إسدال الستار على الزجاج الخلفي أما قائد المجموعة فقد أخذ الأوراق وأعطى إشارة التحرك، فمضى السائق على الفور، واختفى هو.

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا، وأمثال هذا الحي الشعبي تبكر في فتح محلاتها ومقاهيهـا، ويـزدحم التـرام بالعمال الذاهبين إلى مصانعهم، وتمتلـئ الشـوارع بباعـة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين إلـى بقيـة أنحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة. ولأن الناس كانت تسأل عن أشياء أخرى لا علاقة لها بالبابا أو غيره من رجال الدين، فإن "الحادث الاستثنائي" لم يشعر به أحد طيلة الثلاث ساعات. فحتى الحراس الذين أفرج عنهم، بمجـرد تحـرك السيارة لم يفهموا ما حدث تماما، ولم يحاولوا تعقب المحامي الشاب الذي استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولـم يكلـف أحدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة، أو إيقاظ أحد "الآبـاء" النائمين.

وفى التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثاني قد وصـل بمرافقيه إلى دير وادي النطرون قرب بحيرة مريوط غـرب الإسكندرية في الصحراء، وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان بـ "سيدنا" كما ينادونه وهو "يزورهم" بغير موعـد سـابق ودون موكب رسمي تقليدي ودون مرافقة أكليريكيـة عاليـة الرتبة الكهنوتية وفي وقت أبعد ما يكون عن مواسم الصـوم

أو أعياد القديسين. ولابد أنهم دهشوا للوجـوه "الغريبـة" – العلمانية، أي التي لا يرتدي أصحابها الثياب الدينية – التـي تحيط به. ولكن أحدهم بادر رئيس الدير قائلا: البابا مريض قليلا وسيرتاح عندكم. وركب مع زملائه السـيارة وقفلـوا راجعين دون أي تفسير آخر.

وفى الوقـت نفسـه كانـت معظـم كنـائس القـاهرة والإسكندرية والمحافظات الرئيسية في مصر، وكـذلك دور الصحف ووكالات الأنباء قد تلقت بيانا عن "جماعـة الأمـة القبطية" يعلن تنازل البطريرك المصري عن العرش ويندد بالفساد الذي عم أرجاء الكنيسة فـي عهـده، ويـدعو إلـى انتخابات عاجلة يشارك فيها "الشعب القبطي" ويطلـب مـن الحكومة ألا تتدخل "فى شئون الأقباط الداخلية" وينتهي البيان بشعار يقول "الإنجيل دستورنا والقبطية لغتنا والمـوت فـي سبيل المسيح أسمى أمانينا".

وقد تبين أن وزارة الشئون الاجتماعية المصـرية قـد منحت فعلا المحامي إبراهيم هلال ترخيصا لإقامـة جمعيـة دينية اتخذت لها اسما هو "جماعة الأمة القبطية". كما تبين أن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أرسلوا لها بطاقات تأييد

أو تهنئة بإحدى المناسبات. ومن بين يـدي هـذه البطاقـات علقوا بطاقة باسم "أنور السادات" في إطـار عنـد المـدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة. إلا أن وزارة الداخليـة اكتشفت بعد الحادث أن الجماعة قد نشطت خلال عام واحـد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الإخـوان المسـلمين. وكـان واضحا لأي إنسان بسيط أن شعارها هو نقل حرفي معاكس لشعار الإخوان المعروف "القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل ا أسمى أمانينا". وكالإخوان أيضا كانـت "الجماعة" تنظيما سياسيا يستتر بالدين، وأنها تمثـل انشـقاقًا للجناح المتطرف لما يسمى "بمدارس الأحد" التي تكتفي بتعليم الدين للناشئين، وقد تغلغلت الجماعة بسرعة في أنحاء المدن والأقاليم. كانت "مدارس الأحد" في مصر ولا تزال تعمل في حدود "الشرعية" أي في ظلال الكنيسة الرسمية. أما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر أحدا للتنفيذ بل عملت من أجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية في المحافظـات والقرى، يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد بالحماس

والتعصب لدرجة رفضهم كلمـة "مصـري" بـل حرصـوا وأصروا على استخدام كلمة "قبطي".

ولم يلتفت القضاء المصري إلى فحوى الشـعار الـذي تطرحه الجماعة، فالعودة إلى إحدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الإنجيل إلى دستور رغم خلوه من التشريع. والاستشهاد في سبيل المسيح رغـم أن المسـيحية ليست في عصر الشهداء. هي دعوة سياسة صريحة إلى قيام "دولة قبطية" مستقلة عن دولة مصر المركزيـة. ولأن هـذا الالتفاف لم يحدث، لا من القضاء ولا من السـلطة ولا مـن المثقفين، فقد أودعت المحكمة إبراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات "لحيازتهم سـلاحا غيـر مـرخص بـه" و"احتجازهم أحد الأفراد عنوة". وليس المهـم العقوبـة فـي ذاتها، بل الحيثيات التي لم تدرك ماذا يجري في مصر(١٢)". انتهى الاقتباس من د. غالي شكري.

---

(١٢) دكتور غالي شكري "الثورة المضادة في مصر – طبعة الأهالي ص٢٩٠ – ٢٩٣.

وهناك تعليق هام ولا يخلو من دلالـة علـى الجملـة الأخيرة في وصف الدكتور غالي. فقد كان محامي الحكومة هو الدكتور وليم سليمان قلادة الـذي وضـح للمحكمـة أن غرض هذه الجماعة هو إقامة دولة قبطية في مصر، ولكـن المحكمة فيما يبدو لم تجد عقوبة محددة أو آثرت أن تحكـم بناء على وقائع محددة.

* * *

على أن حالة جمعية الأمة القبطية رغم دلالتها ورغـم أنها ضمت قرابة ٩٣٠٠٠ عضوا، وهو عدد كبير معظمهـم من الشبان، وكونت لها فروعا في كثيـر مـن المحافظـات وأنشأت مدارس تعلم اللغة القبطيـة. نقـول كانـت صـفقة خاسرة، وقد قضت هي نفسها على نفسـها بحكـم الطـابع الطائفي المصمت الذي كان يخالف بدائه الوضع المصـري خاصة، وأن المجتمع المصري في عهد عبد الناصر قد شغل تماما عن قضية الأديان بما أثاره من قضايا سياسية كالقومية العربية، والاشتراكية وما تورط فيـه مـن عـداوة مريـرة للإخوان المسلمين كان لها دون شك آثارها على الأقباط، ثم

جاءت هزيمة ٦٧ التي جعلت الجميع يعيشـون "فـى مـأتم واحد" وظل الأمر كذلك حتى توفي في سبتمبر ١٩٧١م.

وكانت وفاة عبد الناصر إيذانا بعهد جديد فقـد تـولى رئاسة الجمهورية نائبه محمد أنور السادات، وكان له اتجـاه مختلف عن عبد الناصر، واستطاع في ١٥ مايو أن يتخلص من كل "الحرس الناصري القديم" الذي كانت في يده مقاليـد السلطة، وانفتح أمامه المجال ليبدأ عهده الجديد. وكان ممـا يدعم هذا العهد – بعد أن قضى على أعدائـه – أن يكتسـب تأييد الإخوان المسلمين الذين كان عبد الناصر قد أعلن حربا شعواء عليهم واعتقل عشرات الألوف مـنهم وزجهـم فـي المعتقلات واستخدم وسائل التعذيب الوحشـية، فلمـا ولـي السادات وكانت سياسته مخالفة لعبد الناصر، ولا يمكـن أن يأتمن الناصريين. فإنه كان بحاجة إلى قاعدة شعبية تؤيده ولم يكن هناك سوى الإخوان. وقد كانت علاقته بهم قديمة، تعود إلى ما قبل ٥٢، وكان الأستاذ حسن البنا رحمه ا هو الذي يسر له لقاء عزيز المصري، ثم لما تشرد وعضته الحاجـة بنابها خصص له الأستاذ البنا مرتبا شـهريا قـدرة عشـرة جنيهات. وكان فيه فضلا عن هذا عرق إسلامي ورثه فيمـا

ورث من خصائص القروي المصري الذي كـان السـادات تمثيلا له. ففتح باب المعتقلات وسمح للإخوان بحرية جزئية كان من آثارها إعادة إصدار مجلة الدعوة، ولكـن السـادات كان – كعبد الناصر – حريصا على الانفراد بالسـلطة ولـم يكن مستعدا ليسمح للإخوان بحرية يمكـن أن تصـل إلـى معارضة (الأمر الذي حدث بالفعل) ولهذا كانـت الحريـات التي سمح لهم بها محدودة. ولكنه انزلق عندما أطلق العنـان لطلبة جامعة أسيوط والذين كانوا أكثر تشددا من الإخـوان، ليقضوا على خصومه السياسيين وقد قضـوا بالفعـل علـى الناصريين والشيوعيين، ولكنهم لم يقفوا عند هذا، بل حاولوا السيطرة على الجامعة، وعدم الالتزام بآداب السلوك الجامعي نحو أساتذتهم كما تصرفوا تصرفات شاذة نحو الأقباط.

وشيئًا فشيئًا تضخمت "الجماعات الإسلامية المتطرفـة" وهي ثاني نقطة من نقط التحول في المجتمع المصري. بعـد ظهور السادات الذي كان يعد النقطة الأولى.

وجاءت النقطة الثالثة مع انتخاب الأنبـا شـنودة بابـا للكنيسة الأرثوذكسية المصرية[13]. وكان قـوي الشخصـية

(١٣) أسفرت الانتخابات التي عقدت في يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٧١ عن اختيار ثلاثة من الخمسة الذين رشحـوا لمنصب البابـوية هم الأنبا صموئيل (٤٤٠ صوتا) والأنبا شنـودة (٤٣٤ صوتا) ثم القمص تيموثاوس (٣١٣ صوتا) وكان يجب بالتالي انتخاب الأنبا صموئيل. ولكن كان هناك ما يسمونه القرعة الهيكلية (الطفل داخل الحجرة المظلمة) يوم الأحد التالي؛ فأدخل طفل عمره ست سنوات واسمه أيمن وعصبت عيناه بمنديل أحمر وقدم إليه صندوق فيه ثلاث ورقات كتب على كل ورقه اسم أحد المرشحين الثلاثة. ومد الطفل يده وأخذ ورقه أخذها منه الأنبا أنطونيوس - المشرف على العملية الانتخابية - وأخذ الورقة وقرأ الاسم عليها "الأنبا شنودة".

وقد انتقد فكرة "القرعة الهيكلية" حبر جليل من آباء الكنيسة القبطية هو نيافة الأنبا كيرلس مطران قنا في حديث له مع مجلة مصر نشر في العدد الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٨ (الصفحة الخامسة) لمناسبة وضع لائحة انتخاب البطريرك قال: "إن الكنيسة تمر اليوم بفترة قاسية عاتية، وأنا أروي لك التاريخ وأترك لفطنتك التعليق – ففي صيف العام الماضي حضرت إلى القاهرة كعادتي =

=

كل صيف ووجدت المجمع المقدس مشغولا بوضع لائحة جديدة لانتخاب البطريرك.

فسألني نيافة القائمقام البطريرك وأخوتي المطارنة عن رأيي فيما صنعوا".

فقلت لهم صراحة إن اللائحة لا توضع إلا في وجود البطريرك، وأي تفكير غير هذا لا يلتقي بقوانين الكنيسة ومصلحتها، ولكنهم ردوا علي بأن اللائحة قد وضعت وأطلعوني على صورة منها فوجدت بها أخطاء جسيمة؛ فحدثتهم فيها بصراحة فوعدوني بأن يعدلوا عن طلب إصدارها، وأن يضعوا الأمر في نصابه أو – في القليل – يتركوا الأمور تصرف بواسطة القائمقام كفترة انتقال لتصفية الجو.

ولكن، لم تمض إلا أيام حتى عدلوا قرارهم وقالوا إن ما وقعوه لا يتراجعوا فيه ثم صدرت اللائحة – أثناء وجودي في القاهرة وبها أخطاء جسيمة كثيرة أهمها – القرعة الهيكلية – لأنها تجربة للرب ولا معنى للقرعة بعد انتخاب الشعب، وأفهمت الأخوة المطارنة هذا الخطأ، وقلت لهم إن القرعة في النظام الكنسي لا تكون إلا بين متساويين في جميع الصفات ولا يمكن التمييز بينهم بقدراتنا البشرية.

=

جريئا مقداما يدفعه للعمل طموح للنهضة بالكنيسة وإعـلاء شأنها، ولكن كان في أحاديثه نبرة غريبـة علـى المـألوف أثارت مخاوف البابا كيرلس السادس الذي قرر نفيه إلى دير وادي النطرون، ولكنه أعاده بعد فترة.

إن ظهور السادات وظهـور الجماعـات الإسـلامية. وظهور البابا شنودة في فترة واحدة أو متقاربة ٧١-٧٢ أدت بسرعة إلى التهاب المشاعر. وإيجاد حالة نفسية جمعية لـم تكن موجودة قبلا؛ لأن كل عنصر من هذه العناصر الـثلاث كان له توجهات خاصة ولديه طموح وإقدام لتحقيقه، مـع أن

=

ولهذا نلجأ إلى القدرة الإلهية، أما القرعة المفتوحة فهي أقرب إلى عمليات اليانصيب وقد يفوز بها الثالث، ولو كان بينه وبين الأول من الأصوات ضعف ما ناله الأول.

واللائحة بها أخطاء أخرى كانت موضع سخط الشعب وثورته، ولكنهم رغم هذا ورغم مما قلته أصر الأخوة المطارنة – الكثرة منهم – على تنفيذ اللائحة!" انتهى.

وطبقا لكلام الأنبا كيرلس يكون انتخاب شنودة خطأ لائحيا وليس تطبيقا لإرادة ألهيه.

هذه التوجهات متصادمة، متضادة، فتهيأ المسرح لظهور مـا أطلق عليه "الفتنة الطائفية"؛ فبعد تأجيج الحماسات وإرهـاب الحساسيات الحكومية، والإسلامية، والقبطية، كان يمكن لأي احتكاك فردي أن يتطور إلى صراع فئوي وأن يأخذ طابعـا دينيا.

ويجب أن لا ننسى أن السادات في رغبته تدعيم وضعه، أجرى تعديلا في دستور ٧١ يجيز أن يعاد انتخـاب رئـيس الجمهورية من "مدة أخرى" إلى "مدد أخرى". ولكـي يتقبـل الشعب هذا التعديل الذي لم يكن يعنيه، بل لعله يعارضه، فإنه أوجد تعديلا آخر تكون به "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".. وبهذه الإضافة تقبل الشعب الدستور.

ولا جدال أن هذا التعديل الذي يجعل مبـادئ الشـريعة أصلا للتشريع أثار حماسة الجماعات الإسلامية بقدر ما أثار المخاوف والهواجس لدى الأقباط.

فى هذا المناخ من الترقب والتربص، وإرهاف الحواس والتهاب المشاعر وقعت أحداث الخانكة، وهي واقعـة كـان يمكن أن تمر دون أن يشعر بهـا أحـد.. لـولا الظـروف

الاستثنائية التي أشرنا إليها. ولعل أهمها كـان إقـدام البابـا شنودة على انتهاج سياسة التحدي.

وبالنسبة لما أثارته أحداث الخانكة من دوي فقد طلـب الرئيس السادات من مجلس الشعب تكـوين لجنـة لتقصـي الحقائق، وتكونت هذه اللجنة بالفعل برئاسة الدكتور: جمـال العطيفي وقامت بواجبها، وقدمت تقريرا مسهبا عن الحادثـة وما سبقها وما يمكن أن يعقبها، ولما كان هذا التقريـر هـو خير ما يعرض لنا أحداث الخانكة وأسبابها وملابساتها، فقـد آثرنا أن نأخذ الفكرة عن هذه الحادثة عـن طريقـه، وكمـا صورها بنقله كاملا، وكما تلاه الدكتور جمال العطيفي علـى المجلس في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٦م.

قرار تشكيل اللجنة:

أصدر مجلس الشعب بجلسته المنعقدة يوم الاثنين مـن شوال ١٣٩٢ الموافق ٢٦ من نوفمبر ١٩٧٢ قرارا بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق حول الأحداث الطائفية التي وقعت أخيرا في مركـز الخانكة، وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حـدث. وقـد شكلت هذه اللجنة برئاسة الدكتور: جمال العطيفـي وكيـل

المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس: محمد فـؤاد أبـو هميلة، وألبرت برسوم سلامة، وكمال الشـاذلي، والـدكتور رشدي سعيد، وعبد المنصف حسن زين، والمهندس: محـب إستينو.

حدود مهمة اللجنة:

يعتبر هذا القرار أول ممارسة في ظل الدستور الجديـد لما أجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنـة خاصة لاستظهار الحقائق في موضوع معين، وذلـك طبقًـا للمادتين ١٦، ٤٧ من اللائحة.

ومع أن قرار تشكيل اللجنة ينوط بها استظهار الحقـائق في الأحداث الطائفية التي وقعت أخيرا فـي الخانكـة إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظروف هذه الأحداث والعوامـل التي أدت إليها أن حادثة الخانكة - وهي إحدى الحوادث التي تكررت خلال هذا العام - يطرح بصـفة عامـة وأساسـية موضوع العوامل المؤثرة على العلاقات بين طوائف الشعب، وما إذا كانت هذه العوامل مصطنعة أو مغرضـة، ومـدى تهديدها للوحدة الوطنية في هـذه الظـروف الدقيقـة التـي يجتازها شعبنا ضد العدو الصهيونى والاسـتعمار العـالمى،

ومن ثم فإن اللجنة تعرض في تقريرها لموضـوع حـادث الخانكة باعتباره حادثًا مميزا يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام: ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلا واقتراحـات محـددة لعلاجها.

إجراءات اللجنة:

بدأت اللجنة عملها، باجتماع عقده رئيسها مـع السـيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام في صباح اليوم التالي لصدور قرار تشكيلها؛ وذلك للوقوف على ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها في ضوء تصـور واضـح، ولما كانت النيابة العامة لا تزال تباشر التحقيق، وحتى لا يقع تداخل بين الإجراءات التي تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائي، فقد رأت اللجنة الاكتفاء بطلب تقرير آخر علـى أن يتضمن سردا للحوادث المماثلة التي تكون قد وقعت في العام الأخير، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالآتي:

١- في صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقـدت اللجنة اجتماعا عرض فيه رئيسها التصـور المبـدئي للحوادث التي وقعت في الخانكة، يومي ٦ نـوفمبر و

١٢ نوفمبر ١٩٧٢ في ضوء المعلومات الشفوية التـي تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخليـة والنائب العام.

ففي يوم ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس، التي كان يتخذها أهالي مركز الخانكة مـن الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية.

وفى ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكـة عـدد كبيـر مـن القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط وساروا إلى مقر جمعية أصـدقاء الكتـاب المقـدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها، وتجمع في المساء عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الأشرف وخرجوا في مسيرة احتجاج على ذلك، نسب فيها إلى غالي أنـيس أنـه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين مـن مسدس مرخص له بحمله؛ فتوجه بعض المتظـاهرين إلـى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخرين وقاموا بوضع النـار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات، وبعد أن استمعت اللجنـة إلى هذا العرض المبدئي للحادث ناقشت خطة عملها وحددت البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها من الجهات المختلفة.

٢- في يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلـت اللجنـة بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها السيد اللواء: مصطفى الشيخ، وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمـن، والذي ندبته الوزارة بناء على طلب اللجنـة لتسـهيل مهمتها. وقد بادرت بزيارة الأماكن التي جـرت فيهـا هذه الأحداث وناقشت المسئولين في مركـز الشـرطة وفي مجلس المدينة وفي الاتحـاد الاشـتراكي، كمـا استمعت إلى ملاحظات الذين وقع اعتداء على مساكنهم وحوانيتهم فعاينت دار جمعية الكتاب المقدس الذي كان الأقباط من سكان المركز قد جروا أخيرا على إقامـة الصلاة فيه، والذي تعرض لوضع النار فيـه صـبيحة يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢، كما شاهدت آثار النـار والكسر في مساكن جرس عريان سـليمان، وبريـال جرس عريان، وحليم حنا نعم ا ، وغالي أنيس سـعيد بشاي.

٣- في مساء اليوم نفسه استقبلت اللجنـة أمـين الاتحـاد الاشتراكي بمحافظة القليوبية وأمين وحدة المركز، كما استقبلت السيد عبد القادر البري عضو المجلس الشعبي

للمحافظة المختار عـن وحـدة الاتحـاد الاشـتراكي بالمركز – والذي كان قد اتهمته بعض المجني علـيهم في التحقيق بالتحريض على ارتكـاب الحـادث، كمـا استقبلت الشيخ زين الصاوي البـدوي إمـام مسـجد السلطان الأشرف الذي تجمع فيه أهل مركز الخانكـة مساء يوم الأحد ١٢ نـوفمبر سـنة ١٩٧٢، وطلبـت اللجنة من السيد أمين الاتحـاد الاشـتراكي بمحافظـة القليوبية بتقديم معلوماته وملاحظاته، وقد وافاها بعـد ذلك.

٤- في يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعـت اللجنـة بقداسة البابا شنودة الثالث بطريرك الأقبـاط فـي دار البطريركية، وفي هذا الاجتماع استمعت اللجنـة إلـى ملاحظات البابا شنودة، كما اجتمعت اللجنـة بفضـيلة الإمام الأكبر محمد الفحام شيخ الجامع الأزهر وشـهد هذا الاجتماع أمين عام مجمع البحوث الإسلامية فضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار، ومدير البعوث بـالأزهر الدكتور عبد المنعم النمر، ومدير مكتب شيخ الأزهـر وفضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل.

٥- في مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة أحد المبلغين الذي أرسل إلى السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديـه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث، وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨ نوفمبر وأخطـرت النيابة العامة لسؤاله.

وكانت اللجنة قد تلقت أيضا برقيتين من الحوامدية مـن كل من السيد إبراهيم والسيد سعد العباسـي، رئـيس لجنـة الرعاية الدينية الإسلامية بالحوامدية، تنذر بخلاف حول قبـة لمبنى جمعية أنصار الكتاب المقدس بالحوامدية المتخذ كنيسة منذ بضعة أعوام بغير ترخيص، وقد رأت اللجنة مثل هـذا النزاع يعطي صورة عن بعض جوانب الاحتكاك الذي تكرر نوعه فدعت إليها الشاكين، وقد أمكنها تسوية الموقف وإبقاء الحالة على ما هي عليه.

٦- وقد تلقت اللجنة في نفس اليوم إخطار مـن الـدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية ببيان المبـالغ التي صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خسائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة، وذلك بعد أن قامت السيدة الـوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحوادث يوم ١٦ نوفمبر.

كما تلقت اللجنة في نفس اليوم إخطارا من السيد محمد حامد محمود الأمين الأول للإتحاد الاشتراكي العربـي بـأن أحد الشمامسة بكنيسة كفر أيوب بمركز منيا القمح كان يوزع في يوم ٦/ ١١ كتيبات من مؤلفاته أشتبه في مضمونها.

كما تلقت اللجنة برقيتين إحداهما من الدكتور القس عبد المسيح إسكفانوس يشكو فيها من واقعة قديمـة بمـا أسـماه اغتصاب أرض دار الكتاب المقدس بالإسكندرية بزعم إقامة مسجد عليها، والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن اتهاما عاما لعناصر لم يذكرها تحاول إحداث فتنة بهيئة النقل العام، وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين.

٧- وفي صباح يوم الأحد ١٨ نـوفمبر ١٩٧٢ اسـتقبلت اللجنة بعض أهالي مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت إبلاغها إلى النائب العام.

وفي مساء اليوم ذاته استقبلت اللجنة الأنبـا صـموئيل أسقف الخـدمات، والأنبـا ديمـاديوس، واسـتمعت إلـى ملاحظاتهم.

القسم الأول: وقائع حوادث الخانكة.

استعانت اللجنة أساسا في تحديد هذه الوقـائع بتقـارير النيابة العامة وهي السلطة القضائية المختصة بالتحقيق، وفي نفس الوقت فإنها قد راجعت ما قدمته إليها الجهات الأخـرى المختصة، كما أطلعت على تقرير أعد عن هـذه الحـوادث وقدم إلى قداسة البابا شنودة، ومن خلال قيامهـا بالانتقـال والمعاينة والمناقشة التي أجرتها مع هذه الأطراف المعنيـة، أمكنها أن تستخلص الوقائع الصحيحة.

حادث يوم الإثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها في الخانكة كجمعية دينية مسجلة بـوزارة الشـئون الاجتماعية، ومنذ حوالي سنة قام المحامي أحمد عزمي أبـو شريفة ببيع قطعة أرض صغيرة يملكها مجاورة لمنزلة بالحي المسمى الحي البولاقي بمدينة الخانكة إلى من يدعى محمـد سعد الجادة، العامل بمزرعة الجبل الأصفر، الـذي باعهـا بدوره إلى أحد المسيحيين، وتسلسلت عقود بيعهـا إلـى أن انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية، وكـان الظن وقتئذ أنها ستبنى مقرا لهذه الجمعية، وقد سورت فعـلا

وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية، غير أنه في مطلـع الصيف هذا العام أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤهـا بمـا يسمح بإقامة الشعائر الدينية فيه، وتولى القس مرقس فـرج وهو راعي كنيسة أبو زعبـل التـي تبعـد قرابـة ثلاثـة كيلومترات من الخانكة " إقامة الشعائر الدينية فيها " في أيام الجمع لانشغاله أيام الآحاد بكنيسته الأصلية في أبي زعبـل. ولما كانت الجمعية لم تستصدر قرارا جمهوريا بـالترخيص بإقامة كنيسة، فقد أخذت الإدارة تعهدا على رئيس الجمعيـة شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول علـى ترخيص، وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغير تصريح بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البـري وهو مفتش مالي وعضو المجلس الشعبي بمحافظة القليوبية، وليس هناك ما يدل على أن هذا الاعتراض قد اتخذ مظهـرا عنيفًا أو كان موضع اهتمام عام.

وفي صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهـو أول أيام عيد الفطر المبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق في هذا المبنى، وقد تبين أن النار قد أتت على سقفه وهو من الأخشاب، كما امتدت إلى موجودات، ولكنها لم تمتـد إلـى

جدرانه المبللة، ولم تتوصل التحقيقات التي أجرتها النيابة إلى معرفة الفاعل، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون في المبنـى لحراسته قرروا في تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج، وقـد أمكـن لرجـال المطافئ إخماد النار بمعاونة بعض الأهالي مـن المسـلمين والمسيحيين.

ودون تدخل في إجراءات التحقيق الجنائي وما يمكن أن تستخلصه النيابة العامة من ثبوت التهمة أو عدم ثبوت التهمة فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار:

١- إن أهالي مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما في وئـام، وقد ضربوا المثل في التعاون والوحدة حينما تعـرض أحد مصانع أبو زعبل القريبة من الخانكـة لغـارات طائرات إسرائيل الفانتوم في فبراير ١٩٧٠ حيث قتـل ٧٠ عاملا وأصيب ٦٩ غيرهم بجراح؛ مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التي ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطي.

٢- إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط، وقـد ظل في مركزه قرابة اثني عشرة سنة وهو السيد أديب

حنا، ولم يثر أي حساسيات طوال هذه السنين. وحينما عين خلفه الحالي السيد عادل رمضـان فـي مـارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية أصدقاء الكتاب المقدس فـي مبناها الجديد الذي انتقلت إليه، ويشغل عدد كبير مـن الأقباط وظائف هامة وخاصة في قطـاعي الصـحة، والصحة النفسية حيث تزايد نسبة المـوظفين الأقبـاط على الستين في المائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بـين ٥٩ موظفًا (طبقًا للبيانات التي قدمها رئيس مجلس المدينة)، ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط في هذا المركـز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفا.

٣- إن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذي احتـرق سقفه واحترقت موجوداته هو مبنى صغير يقـع فـي مكان منزوٍ غير مطروق يقع فـي الجهـة الشـرقية للمدينة، ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصا كبناء فضلا عن عدم الترخيص به ككنيسـة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشـعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منهـا، وقام بعض المسلمين من أهالى الخانكة بجمع تبرعات

لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعـلا في بنائه.

٤- إن عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسـكان المنشور عام ١٩٦٠ بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ أقبـاط، غير أن البيانات التي قدمت إلى مجلس المدينة تفيد بأن عدد المسيحيين لا يجاوز ستًا وثلاثين أسرة. وقد طلبت اللجنة بيانًا من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويتبين من الرد الذي تلقته إنه كان في مدينة الخانكـة فـي عـام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد عام ١٩٧٢ إلـى ٨٠٢ مسيحيين، بينما جملة المسيحيين في مركـز الخانكـة (مدينة وقرى) بلغ في عام ١٩٦٦ عـدد ٢٥٥٢ وزاد في عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣.

٥- إنه قد بولغ في تصوير هذا الحادث على قداسة البابـا عن معلومات عنه، وزاد من حدة التوتر أنه سبقه منـذ عدة شهور قليلة حادث مماثـل فـي سـنهور بجهـة دمنهور. وقد ورد في التقرير الذي قدم إلى قداسة البابا عن هذا الحادث ما يفهم منه أن المكـان قـد حـرق

بالكامل، وصور الحادث على أن المطافئ تباطأت في إطفاء الحريق، وأن المتآمرين قد منعوا رجال الإطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكًا فـي سلامة إجراءات التحقيق وعدم حيدتها.

وقد أثبتت المعاينة التي قامت بها اللجنة بالإضافة إلـى المعاينة التي أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتـد إلا للسـقف الخشبى وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تـدخل رجـال الإطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون أي خسائر أخـرى. كما وصفت الحوادث أنه حريق لكنيسة (بينما لا توجد كنيسة مصرح بها رسميا) وأنه بذلك ينطوي على امتهان المقدسات المسيحية، وقد أضفى على تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة على قداسة البابا الوقائع الصـحيحة التي تخلصتها، فوافق قداسته على عدم اعتمـاد المعلومـات التي قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦- على أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما قدم إليها من معلومـات عـن اتهـام أشـخاص معينـين بالاشتراك أو التحريض على ارتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجري شئونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

في صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعـض سيارات أتوبيس السـياحة والسـيارات الخاصـة والأجـرة ويستقلها حوالى ٤٠٠ شخص يرتـدي الملابـس الكهنوتيـة الخاصة بالقساوسة والشمامسة، وقد كان نمـى إلـى علـم السلطات إن قرارا قد اتخذه مجمع الكهنة في القاهرة بإقامـة الصلوات يوم الأحد في مقر جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها الأقباط المقيمون بالخانكة كنيسة لهم، وقد اسـتوقفتهم قوات الأمن التي قدمت على عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التي تقع في طريق الخانكة، وذلك فـي محاولـة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدي هذا الجمع الكبيـر إلـى إثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محـدود مـنهم، ولكنهم صمموا على أن يمضوا في تنفيـذ مـا اعتزمـوه، فاتخذت قوات الأمن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيرا على الأقدام في موكب طويل مرددين التراتيل الدينيـة يتقـدمهم القساوسة، وحينما وصلوا إلى مقر الحادث ثبتـوا مكبـرات الصوت وبدأ القداس على مرتين، حتى يتسع الاشتراك فيـه لهذا الجمع الغفير، ثـم انصـرفوا بعـدها دون أن تقـع أي

حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة مـنهم تفـوه بعبـارات غليظة في الاحتجاج على ما وقع من حادث في هذا المبنـى في الأسبوع الماضي، وتصويره على أنه عداء طـائفي لـم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة.

وفي المساء حينما عاد إلى المدينة شـبانها المسـلمون الذين كانوا في الجامعات أو في المصانع أو المكاتب خـارج المدينة ورويت لهم صورة لما جرى في الصـباح اعتبـروا ذلك تحديا واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسـجد السـلطان الأشرف الذي يقع بالجهة الغربية بالمدينة ومعهم الشيخ زيـد الصاوي البدري إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشـرطة في مسيرة تكبر با ، وقد طلب منهم المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوي بعد أن نصحهم بالتفرق، بينما استمر الباقون في مسيرتهم إلى مقر الاتحاد الاشتراكي، وفي مرورهم على حانوت بقال يدعى غالي أنيس بشـاي سـمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هـذا البقـال، الذي تبين فعلا أنه يحمل مسدسا مرخصا به، وإن كـان لـم يرد في فحص الطب الشرعي ما يقطع أنه أطلـق حـديثا، ولكن ذلك أدى إلى إثارة الجماهير التي اندفعت إلى منـزل

هذا البقال فوضعت فيه النار، واندس بينها من اغتنم هذه السانحة للسرقة، كما أحرقت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاي، وحليم نعمة ا ، ورزق صليب عطية، وجرجس عريان، وبريال جرس عريان، وموجودات ستديو للتصوير يملكه رزق صليب عطية – كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمي أقلاديوس ، وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار في إحدى حجراتها الملحقة ببنائها المتخذ كنيسة للصلاة، ومع ذلك فلم تحدث أي خسائر في الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضا بينهم اثنان من المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشخاص متهمين بالسرقة أو الحريق أو الإتلاف، وقررت النيابة العامة حبس تسعة من المتهمين منهم حبسا احتياطيا.

ودون التعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقائق أمكن للجنة استظهارها:

١- أن الحادث الذي وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجب أن يبقى في حدوده الصحيحة، وكان من حسن السياسة أن يحصر في هذا النطاق، وحسبما ذكر البابا شنودة

لأعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها الإمام الأكبر شـيخ الجامع الأزهر مهنئًا بالعيد دون أن يترك الحادث أثرا في نفسه، لولا ما بدا له من أن يد العدالة لم تستطع أن تتوصل إلى المسئولين عن هذا الحادث، وأن البعض قد خشي أن ينتهي التحقيق إلى ما انتهـى إليـه حـوادث أخرى وقعت قبل ذلك، ولم تتخذ فيه مبـادرات قويـة وصريحة، وإن من ذهبوا إلى الصلاة في مكان الحادث لم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة في مسيرة ولكـنهم ساروا على الأقدام بعد أن استوقفهم السيد مدير الأمـن ونائبة لإقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢- إنه كان من المحتمل أن تتعـرض مسـيرة الصـلاة الكنسية، مع ما انطوت عليه من مظـاهر الاحتجـاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجـة أصـالة الـوعي بالوحدة الوطنية الذي استقر في قلوب المصريين جميعا منذ مئات السنين.

٣- إنه يجدر تسجيل الموقف المشرف لـبعض القساوسـة ومنهم القمص إبراهيم عطية الذي ألقى كلمة الصـلاة في مقر الجمعية المتخذة كنيسة، معلنًـا إن مـن قـام

بالحريق إنسان مغرض لا ينتمـي إلـى المسـيحيين أو المسلمين وأشاد فيهـا بالتضـامن والوحـدة بـين عنصري الأمة.

٤- إن قوات الأمن الإضافية التي استدعيت في الصـباح بعد تجمع القساوسة للصلاة في الخانكة، قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قـوة لتعزيز قوة المركز، وبعد أن وقعت حـوادث المسـاء دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن للمحافظة على النظام.

٥- إن الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية قد بادرت إلـى زيارة موقع هذه الحوادث، وقررت بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية تعويضات فورية لمن وضعت النار في مساكنهم أو حـوانيتهم ، فاسـتحقت جمعيـة أصدقاء الكتاب المقدس ٢١٠ من الجنيهات هي قيمـة الخسائر المقدرة، كما قررت مبلغ مائتي جنية تعويضا لخسائر لحقت منزل وحانوت رزق صـليب عطيـة، ومبلغ ١٥٠ جنيها لكل من حليم حنا نعمة ا وأنـيس سعيد بشاي وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضا عـن

إتلاف كشك له، ومبلغ ٣٠ جنيها لصـيدلية د/ كامـل فهمي أقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة برقية شكر من وجيه رزق متى نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

المقدمات:

ومن الدراسة التي قامـت بهـا اللجنـة، استخلصـت المقدمات التي أدت إلى تزايد هذه الحالة من التوتر:

١- ففي خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حـادث فردي خاص باعتناق شابين من المسـلمين للمسـيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخبار ذلك بـين الناس، وكانت موضع التعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيرى، وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقريرا قدمه الشـيخ إبـراهيم عبـد الحميد اللبان وكيل المديرية لشئون الدعوة بنتيجة بحثه لموضوع الانحراف العقائدي لبعض الطلاب بمنطقـة جليم والرمل وقد ذكر فيه الأخطار التي تهدد بعـض الشباب نتيجة حملات التبشـير نسـبت إلـى بعـض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر، وفي عـام ١٩٧٢ أي

بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذي يعد تقريرا داخليا ليس معدا للنشر، امتدت يد خبيثة إليه فحصلت على صورة منه وقامت بطباعته بالإستنسل وتوزيعه على نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصويرية المنسوبة إلى رجال الدين الأقباط والتي من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحمله على تصديق أمور لم يقم أي دليل على نسبتها إليهم، وبعضها بعيد التصديق، مما حمل بعض أئمة المساجد بالتنديد الشديد وكانت نتيجة ذلك زيادة استياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين إخوانهم الأقباط، ورغم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات المسئولة والإعلامية بالتصدي له بالمواجهة والنفي، ربما ظنًا منها أن أثره سيكون محدودا وأنه سرعان ما يتلاشى، وكما أن يد العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه.

٢- وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة في ١٥ مايو ١٩٧١ دعت الجماهير إلى المشاركة في إعداد الدستور الدائم ، وكان من الواضح للجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التي طافت أنحاء البلاد حينئذ،

بروز تيار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسـلامية مصدرا للتشريع تقابله دعوة أخرى من الأقبـاط إلـى التمسك بحريـة العقيـدة والأديـان وخاصـة إلغـاء التراخيص المقررة لإقامة الكنائس.

ولم يكن التوضيح كافيا بأن الدعوة إلى تطبيـق أحكـام الشريعة الإسلامية يتنافى مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية التي كفلها الدستور لجميع المـواطنين، وأن الإسـلام والمسيحية رسالتا تسامح ومحبة يدينان بها .

في هذا المناخ الذي سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفع فيه شعار دولة العلم والإيمان، انتخب الأنبا شـنودة بابا لكنيسة الإسكندرية والكرازة المرقسية في آخر أكتـوبر، ونصب في ١٤ نوفمبر في احتفال شهده رئيس الوزراء وقتئذ وكبار المسئولين في الدولة وأذيع بالتلفزيون والراديو وكـان موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام، وكـان مـن الواضح أن البابا الجديد قد بدأ نشاطًا واسـعا فـي خدمـة الكنيسة والوطن بمجرد انتخابه ألقى محاضرة عن إسـرائيل في نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشـر فـي بعض الصحف حديثًا أسبوعيا يوم الأحد وأعلـن تنظيمـات

للكنيسة تدعيما لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمـع داخل النطاق بأسلوب علمي روحي وهو أول بابا في العصر الحديث من رؤساء الكلية الإكليريكية

ويبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحيانًا عن هـذا النشاط الواسع، حتى قبل انتخاب الأنبا شنودة للبابوية، فقـد أصدرت مجلة الهلال عددا خاصا عن القرآن فـي ديسـمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه " القرآن والمسـيحية " بقلـم الأنبا شنودة مبينًا فيه الالتقاء بين الإسلام والمسـيحية، وقـد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد على حد مـا نشرته مجلة الهلال في عددها الصادر بعد ذلك في فبرايـر ١٩٧١ والذي تضمن تعليقات أخرى على هذا المقال.

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخابـه عـن تمسـكه برفض أيه دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا، وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف بـه الكنيسة، كان يقابله على الجانب الآخر رفض لأي دعوة إلى تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين، ووضع أي تنظيم لحق الطلاق، ومثله أي حديث لـه عـن تطـوير فـي الكليـة الإكليريكية، أو استعادة الإسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها

الإفريقية، رغم أنه معنى سبق أن ردده بعض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائما مع نظام الدولة بإخلاص (على سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزي إستينو، بعنوان آمالنا في عهد البابا شنودة جريدة الأهرام في ١٥ نوفمبر ١٩٧١)، ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضا لدى بعض رجال الدين المسيحي بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومن هذه النقاط المختلفة تفاقم الشعور بالحساسية من كل من ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحي في نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن يدين به رجال الشرع الإسلامي في نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم.

وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف، ومن ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقًا بالموضوعات الدينية، حتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أي عبارة قد ترد عرضا في سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه، وهي حساسية يجب على المسئولين الدينيين أن

يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأي والتعليق والاستدلال محفوف بالمخاطر.

٣- وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ إبراهيم اللبان، وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة الثالث في ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريقة إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يوحي بصحته كتقرير رسمي وتضمن أقوالا نسبت إلى بطريرك الأقباط في هذا الاجتماع، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع، فقد تناقلته بعض الناس على أنه حقيقة مما ولد اعتقادا خاطئًا لدى الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يستوي المسيحيون في العدد مع المسلمين والسعي إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا إلى النصرانية بعد استعمار إسلامي دام ثمانية قرون.

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون إليه ويتناقلون مضمونه، فلـم يتخذ إجراء حازم لتنبيه الناس إلى إفكه.

وإذا كان الاتحاد الاشتراكي قد أصـدر أخيـرا بيانًـا بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة، فقد كان المأمول ألا يقتصـر توجيهه على القواعد التنظيمية بالاتحـاد الاشـتراكي، وقـد استغل بعض المتطرفين هـذا التقريـر المصـطنع فراحـو يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية.

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهره مـا بدا في مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحي بالإسكندرية يومي ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٧٧ واتخذوا فيه قرارات أبرقـوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشـعب، وكلهـا تدور حول المطالبة لما سموه حمايـة حقـوقهم وعقيـدتهم المسيحية، وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفضل من حياة ذليلة، وهي مواقف كانت موضع اسـتياء عـام مـن كافـة الطوائف المسيحية نفسها.

٤- وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذي بـدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السـيد الـرئيس أنـور

السادات إلى أن يبحث في دور انعقاده في ٢٤ يوليـو ١٩٧٢ موضوعا واحدا هو الوحدة الوطنية، وخـلال مؤتمر هذه الجلسات أعلن الرئيس أن هناك محـاولات تشكيك بالوحدة الوطنية وأن هناك منشورات في هـذا المعنى قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايـات المتحدة الأمريكية، بينما أن أرض هذا الوطن واحـدة وأن سماؤه واحدة، وشعبه واحد، وأعلن الرئيس أنـه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية.

وقد دعى مجلس الشعب فعلا إلى دور انعقاد غير عادي في شهر أغسطس ١٩٧٢ حيث أعد مشروع قانون لحمايـة الوحدة الوطنية أصبح نافذًا بعد نشره في الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢.

وفى صدر هذا القانون برز معنى هام يجب أن يكـون موضع إدراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هي القائمـة على احترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأي بمـا لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء علـى مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سـنهور بـالبحيرة وذلك يوم ٨/ ٩/ ١٩٧٢ (الجنايـة ٣١٠٣ لسـنة ١٩٧٢ – جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها في ٢٩ أكتـوبر ١٩٧٢ (القضية رقم ٦٥٤ سنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عـن قيـام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الاجتماع المنسوب إلى البابا والذي أسـلفنا الإشـارة إليـه، وأخيرا وقعت الحوادث المؤسفة التي جرت في الخانكة.

وتود اللجنة أن تسترعي النظر إلى قانون حماية الوحدة الوطنية لا تعدو أن يكون الإطار الشرعي لهذه الحماية التي يجب أن تجد سندها لدى كل مواطن ولدى سلطة الدولة ولدى التنظيم السياسي وفي هذا الخصوص لدى المسئولين الدينيين.

الأسباب:

تدرك اللجنة قيمة ما بذل أخيرا من جهود على المستوى السياسي والإعلامي، لتأكيد أهمية حماية الوحـدة الوطنيـة، وخاصة البيان الذي أذاعته الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى تنظيماته والبيان القيم الذي أذاعته نقابة الصحفيين، والذي كان يعتبر مثلا كان يجب أن تحتذيه سائر

المنظمات الجماهيرية والتأكيد في خطب الجمعة وفي دروس الصباح في المدارس على هذه المعاني ولكن ما لم ننفذ إلى هذه المشكلة في أعماقها ونتعقب الأسباب المؤدية إليها، ونقترح لها علاجا فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بإيجاد حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطرا وفتكا.

وقد استطاعت اللجنة من خلال المناقشات التي أجرتها والدراسات التي قامت بها أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد احتكاكا مستمرا يمكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية لتفتيت الوحدة الوطنية، ونجملها تحت عناوين ثلاثة:

الترخيص بإقامة كنائس – الدعوة والتبشير – الرقابة على نشر الكتب الدينية". انتهى..

وأرفقت اللجنة تقريرها بخطاب للرئيس يقول فيه إن هذا الأمر لا يتداركه إلا رئيس الدولة بحكمته ومسئوليته عن كل مواطنيها وكونه الحارس لوحدتها الوطنية.

* * *

لا جدال في أن هذا التقرير قد استقصى كافـة الوقـائع والأطراف المتورطة في حادثة الخانكة، ولكن التقريـر لـم يذكر بعض ما أحاط بواقعة ٦/١٢ التي ذكرها أو أنه أشـار إليها باقتضاب مع أنها ذات دلالة بالغة، وكشف عنها الستار كاتب معني بالشئون القبطية في كتابه: (الحقائق الخفية فـي الكنيسة القبطية) إذ جاء به:

" لقد عشنا سويا مسلمين ومسيحيين علـى ثـرى هـذا الوطن، آلاف السنين معا في السراء والضراء، على الحلـو والمرة، يدا واحدة، والخلافات إذا وجدت بين الأخوة تصفى أيضا بين الأخوة، دون أن يسمع الغريب".

ولكن حدث شيء غريب لم يحدث مثلـه فـي تـاريخ الكنيسة، وليس له شبيه.. في حادثة "الخانكة". عام ١٩٧٢ أن يأمر رئيس الكنيسة الكهنة ويقول لهـم: (أنـتم كـم؟ مائـة وستون، عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهنا، والباقي يفترشون الأرض افتراشا ويستشهدون". حتى أجابه أحد الكهنة: (لماذا لا تأتي معنا يا سيدنا علشان تستشهد أولنا؟).

وهذه واقعة توضح – إن صحت – كيـف أن رئـيس الكنيسة بدلا من أن يطفئ نار الفتنة فإنه يضـرمها ويـنفخ فيها..

ولماذا هذا!؟

"... هو أن يموت عدد من الكهنة والشعب في احتكـاك مفتعل ومثير وعن طريق زبانيته القلائل المعتصـمين فـي الخارج يأخذونها ذريعة للدعاية ضد الوطن وإثـارة الـرأي العام العالم بدعوى أن المسلمين يقتلون المسيحيين".

إن الاستشهاد في العصور الأولـى للمسـيحية معنـى جميل، أن يموت المسيحي لأجل مبدأ أنه مسيحي في عـالم وثني لا يعترف بالمسيحية ويحظرها.. وقد انتشرت المسيحية وانتهى عهد الاستشهاد منذ زمن بعيد جدا بموت البطريـرك بطرس خاتم الشهداء قبل ظهور الإسلام..

"أما أن تأخذ فكرة الاستشهاد وسيلة الهدف منها الدعاية ضد الدولة والتشنيع بدين الدولة الرسمي الذي نعـيش فـي رحابه وسماحته في حب ووئام آلاف السنين، لأجل أن أخلق من نفسي "زعيما شعبيا" ذا صيت واسع في دنيـا السياسـة

وشاشات التليفزيون.. أبني نفسي بهلاك الآخرين، فهذه أنانية وذاتية مفرطة...".

"أحلام الأنبا شنودة بتكوين جبهة قبطية للـرأي العـام العالمي خارج مصر الهدف منها أن يكون زعيما شعبيا، هي سراب خادع أضر به وبالمسيحيين في مصر..."[١٤].

قد يشكك البعض أو يطعن في هـذه الروايـة، ولكـن تصوير الأستاذ محمد حسنين هيكل لها قريب مما جاء فيها. فقد قال:

"كان سبب الاحتكاك هو السبب التقليدي القديم: كنيسـة قامت بغير ترخيص في الخانكة (أحد ضـواحي القـاهرة). وكان قيامها بنفس الطريقة القديمـة: قطعـة مـن الأرض اشتريت وأحيطت بسور من الدكاكين، ثم أصـبحت الأرض الفضاء في قلبها ملعبا، ثم مدرسة ثم ملتقى دينيا، ثم جاءهـا المذبح ذات ليلة، ودشنها أحـد الأسـاقفة وفتحـت لإقامـة الصلوات فقامت وزارة الداخلية بواسـطة البـوليس بإزالـة بعض المنشآت، ومنعت استعمالها لغير الغرض الذي كـان

---

[١٤] الحقائق الخفية في الكنيسة القبطية للقمص اندرواس عزيزص٨-٩

مقررا لها، ولم يسكت شنودة، وإنما أصدر أمره فـي اليـوم التالي إلى مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكبا ضخما من القسس، ويسيروا صفا بعد صف في زحف شبه عسكري إلى ما بقى من مبنى "الكنيسة" ثم يقيموا قداس صلاة حتى بـين أطلاله، وكانت الأوامر لهم أن يواصلوا التقدم مهمـا كـان الأمر، حتى إذا أطلق البوليس عليهم نيران بنادقهم، وحـاول البوليس أن يتعرض لموكب الأساقفة والقسس ولكن الموكب مضى حتى النهاية، وكان المشهد مثيـرا، وكانـت عواقبـه المحتملة خطيرة ".

كانت التطورات تسير في اتجاه تصعيد الأزمة فإن البابا شنودة كان بعد أحداث الخانكة قد أحكم قبضته تمامـا علـى الكنيسة الأرثوذكسية ومضى بها في اتجاه التصعيد. وكانـت الهيئات الإسلامية الشاردة مثل التكفير والهجرة، والجماعات الإسلامية وجماعة الجهاد تقوى وتزداد وتمارس صورا من العنف توجه نحو الدولة أصلا ونحو الأقباط تبعا.

فى هذا الوقت قـدمت مشـروعات بقـوانين لتطبيـق الشريعة لمجلس الأمة وأعلـن المستشـار جمـال صـادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض في مصر الذي خرج عن

صمته فجأة منذ تولى منصـبة عـام ١٩٧٢ ليـدلي بعـده تصريحات مثيرة. قال إن اللجنة العليا لتطوير القـوانين قـد انتهت من مشروعات القوانين وإرسالها إلـى وزارة العـدل لتطبيقها على كل السكان من المصريين وغيـر المصـريين المسلمين وغير المسلمين عملا بإقليمية القوانين" وأوجز هذه القوانين فإذا بها لا تخرج عن مقترحات الأزهر. وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه "قانون الخروج عن الديانة الإسلامية". وقد "اشترط مشروع القانون أن يطلب إلى المرتد التوبة فإذا انقضت مدة ثلاثين يوما دون العودة إلى الإسـلام والإصرار على الردة عوقب المرتد بالإعدام شـنقا". كمـا تضمن مشروع القانون أنه يكفي أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم.

فى هذا الجو المتوتر قام الأقباط بما لم يقوموا به منـذ ١٩١١، إذ عقدوا في ١٩٧٧/١/١٧ مؤتمرا جاوزت مقرراته قرارات أي مؤتمر آخر سبقه. وقال البيان الذي صدر عـن المؤتمر "دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالإسكندرية مع الآباء الكهنة الرعـاة، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة، وتفضل قداسـة البابـا

المعظم الأنبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الأول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و٦ يوليو ١٩٧٦ ووضع الجميع نصب أعينهم – رعاة ورعية – اعتبارين لا ينفصل أحدهما عن الآخر: أولهما الإيمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر والتي كرستها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الأبرار على مر الأجيال، والأمر الثاني الأمانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الأقباط أقدم وأعرق سلالاته حتى أنه لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر. ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهي: حرية العقيدة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحماية الأسرة والزواج المسيحي، والمساواة وتكافؤ الفرص وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة.

وعرض المؤتمر لهذه المسائل كالآتي:

(١) حـرية العقيـدة

حرية العقيدة تعني أن يكون كل إنسان حرا في اعتنـاق العقيدة الدينية التي يؤمن بها، وألا يلحقـه إيـذاء أو معانـاة بسبب هذا الإيمان.

غير أنه قد انتشرت أخيرا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية، وشايعتها مع الأسف بعض الجهـات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل المدني ومكاتـب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك بما يتعلـق بحـالات اعتناق الإسلام من جهة، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الإسلام من جهة أخرى.

فبالنسبة لحالات اعتناق الإسلام، ننظر بقلق بـالغ إلـى التيارات الجارفة في مختلـف الأوسـاط سـواء الدينيـة أو الاجتماعية بالتعريض للمسيحية إلى حـد المجـاهرة بـدمغ الإيمان المسيحى بالشرك والكفر. ويصاحب ذلـك احتمـال طرق الإغراء واستغلال الحاجة لاصـطياد البسـطاء مـن المسيحيين إلى حظيرة الإسلام. وهذا دون مراعاة لما جرى

عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة أخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الإسلام قبل وقوعه. ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيـدة وفـتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح الفتنـة والتفرقة بين المواطنين.

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الإسلام، فإن الجهات الرسمية تدأب على أن ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية، بل والأدهى من ذلك أنها ترفض الاعتراف بعودة المسـيحي إلى ديانته الأصلية التي ولد فيها. إذ هي تأبى إثبـات واقـع الحال في الوثائق والسـجلات وفـي البطاقـات الشخصـية وجوازات السفر، كما يتعرض معتنقو المسيحية العائدون إلى مسيحيتهم الأولى – للمطاردة في حياتهم العائلية بالتفريق بين الأزواج وبين الأباء بغرض تشريدهم من الوظـائف بحجـة المجازاة التأديبية.

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيـدة التـي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان علـى الصـعيد العالمي، والتي نص عليها أيضا على الصعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السـابقة منـذ

فجر الاستقلال) بأن "تكفل الدولة حرية العقيدة" وأن لا تميز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

فضلا عن أن المشـرع المصـري نفسـه – بمناسـبة إصداره قانون المواريث في سنة ١٩٤٣ – قد أعلن صراحة رفض الأخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عن الردة لأنها "وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر أنها تخالف الدستور".

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية إيمان وممارسة، ومـن أسـس الإيمـان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين مـع طقوسـهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة.

وإنه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الأقباط من مشاق ومضايق، وتقييد، وتعقيد، بل وإيذاء بالغ في أحيان كثيرة حد الاعتداء وسفك الدماء – بمناسبة بناء الكنائس لأجل السجود فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء.

وغني عن البيان أن تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم بـه الأقباط على سبيل المباهاة أو ليكاثروا به غيرهم، كما وأنه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغـرض، وإنمـا تبنـى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطـي مـن

كبيرهم إلى صغيرهم، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبـادة، وغير خاف أمر زيادة السكان من مصر زيادة مضاعفة، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليا أكثر من سـبعة ملايـين نسمة، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديـدة لأن الكنائس القديمة – بداهة – لم تعد تتسع لعدد الأقباط الحـالي الذي كانت عليه منذ خمسين عاما.

ومع وضوح ذلك للمسئولين فلا يـزال بنـاء الكنـائس وترميمها وإصلاحها مشروطا بترخيص ومحددا بعدد معـين لا تتجاوزه، ولا تزال هناك أمام استصدار التراخيص – حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود – قيود وصـعوبات ومواصـفات أضعاف ما تشترطه الدولة لتـرخيص الملاهـي والمحـال العامة. ولا يزال الأقباط تحت نير قيود غابرة، وتحت وطأة قرار إداري صدر بأدنى مراتب القرارات الإدارية في عـام ١٩٣٤ من وكيل وزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التـاريخ الوطني بالظلم والاستبداد. ولقد بلغ الأمر أن صـدرت بعـد لأي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية.

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض فـي العواصـم والمدن، وفي الكفور والقرى، لاعتداءات وأعمال تخريبيـة، ولإيذاء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينيـة، وفي غمار الأحداث الأسيفة الغوغائية التي وقعـت خـلال السنوات القريبة الماضية، استشعرنا قصور وسـائل الأمـن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان أو بمنع وقوعه، وترتـب على تلك الأحداث التي لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الإساءة البالغة لهيبة الدولة وتشـويه سـمعة مصر في أنحاء العالم كله.

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصي الحقـائق التي شكلها مجلس الشعب وأثبتته في تقريرها الذي اعتمـده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٢ مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية. وعلى الـرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة بأحداث الاعتـداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلومة، وكل هذا يجـري علـى أرض مصرنا الحبيبة التي قدستها زيارة السيد المسـيح لـه المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا.

(٣) تطبيق الشرع الإسلامي

ظاهر أن في مصر الآن تيار جارف ينـادي باعتبـار الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب أن يطبق في البلاد. ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنـادين بهـذا الرأي سواء في الحال الرسمى أو المجـال الشـعبي، أنهـم يعنون بذلك شريعة الإسلام الدينية. وهم يؤسسـون وجـوب التطبيق والإلزام – على العقيدة الدينيـة بـأن أحكـام هـذه الشريعة أحكام إلهية وأنه لا طاعة لمخلـوق فـي معصـية التشريع الإلهي.

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الـرأي – مسـألة قواعد وأحكام أصول الفقه الإسلامي. فقـد سـبق للمشـرع المصري الأخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الأخرى المستمدة مـن التقنيات المقارنة أو تطبيقات القضاء والفقه المصري.

وإنما المسألة المطروحة حاليا هـي أن تؤخـذ أحكـام شرعة الإسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا، وذلـك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخـالص أي اعتبـار القرآن والسنة.

وليس هذا الرأي بجديد. فإننا نستطيع أن نتبع جـذوره إلى سنة ١٩٤٨ حين أعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الأستاذ حسن الهضيبي (وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلمـا يتولى زعامة جماعة الإخوان المسلمين خلفا للأستاذ حسـن البنا).

إذ قال: "إن لي رأيا معينا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير، وأرجو أن ألقى ا عليه.. اعتقادي أن التشريع فـي بلادنـا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائمـا علـى أحكـام القرآن. وإذ قلت القرآن، فإني أعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول لأن طاعته من طاعة ا .. (جلسة لجنـة القـانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨).

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولـدت فـي سـنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة أخرى سنة ١٩٧٦ – وأنهـا قائمـة على الأساس الديني الخالص، فيترتب على ذلك حتما استبعاد المواطنين الأقباط من تصور تطبيق شريعة الإسلام علـيهم بذلك المفهوم والاقتناع العقائدي الإسلامي. فالعقيدة هنا تتوفر

(أو يفترض توفرها) فيمن يدينون بالإسلام، دون غيرهم من أبناء المذاهب والديانات الأخرى في مصر.

ومن ثم أعلن – وبحق – سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الأخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الإسلامية كما ينادي أصحاب ذلك الرأي لن تطبق على المسيحيين في مصر.

وغنى عن البيان أنه ما دام الأمر متعلقا بتطبيق الأحكام الواردة في القرآن، وسنة نبي الإسلام، وبهذه المثابة الدينية الخالصة، فلا يتأتى أن يلزم بهذا التطبيق إلا من كان له الإسلام دينا. إذ إنه يعتنق القرآن شريعة إلهية بإيمانه، والحديث مثيله لأنه يؤمن أيضا أن طاعة النبي من طاعة ا كما قال الأستاذ الهضيبي فيما سلف ذكره.

ومن ثم لا يستغرب أحد – سواء على الصعيد العربي أو حتى على الصعيد العالمي – أن تكون شريعة الإسلام الدينية المطبقة بإطلاق في المملكة العربية السعودية. ذلك لأن جميع رعاياها – بغير استثناء – يدينون بالإسلام. فيتفق مع إيمان كافة المواطنين هناك أن يجرى عليهم حكم القرآن

والسنة النابعين من صـميم ضـميرهم الـديني وعقيـدتهم الإسلامية.

أما في مصر حيث يوجد أكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي (وكذلك في أية دولة عربية تضم مواطنين مختلفـي الديانة) فإن القول بتعميم تطبيق الشرع الإسلامي أي أحكـام والقرآن والسنة على سائر المواطنين، مؤداه في واقع الأمـر إلزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الإسلام مما يتعارض مع أقدس حقوق الإنسـان، وأولـى حريـات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة. بل وتأبى هذه تعاليم الإسلام ذاته حيث "لا إكراه في الدين".

ولقد استلهم الميثاق الوطني للأمة هذه المبادئ الأساسية حين سجل:

"إن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فـي حياتنا الجديدة الحرة.. إن الاقتناع الحر هو القاعدة الصـلبة للإيمان... والإيمان بغير الحرية هو التعصب، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عـن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان.

(٤) حماية الأسرة والزواج المسيحي

زواج الأقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية، وهو سر من أسرار الكنيسة المقدسة وفي هذا المجال يختلف الـزواج المسيحي عن النظرة إلى الزواج في شرائع أخـرى تعتبـره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات فيتم بالتراضي، وينحل بالتراضي و بالإرادة المنفردة وبحكم القاضي.

والصبغة الدينية التي يصـطبغ بهـا زواج الأقبـاط لا تتعارض مع النظام العام في المجتمع المصري – إن دستور مصر قد نص على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية".

فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامهـا إذن هو دينها المسيحي الذي أرسى دعامة الزواج بوصية السـيد المسيح له المجد أن "يكون الاثنان جسدا واحدا.. وما جمعـه ا لا يفرقه إنسان".

ولكن جد بعد صدور القانون رقـم ٤٦٢ لعـام ١٩٥٥ بإلغاء اختصاص المجالس الملية بنظـر مسـائل الأحـوال الشخصية أن نص على تطبيق الشـريعة الإسـلامية علـى

زيجات المسيحيين بمجرد تغيير أي من الـزوجين لمذهبـه أو ملته قبل رفع الدعوى أمام القضاء. وترتب على هـذا أن صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته. أما لو اعتنق أي الزوجين ديانة الإسـلام، وفـي أي وقت من الأوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي، فإن انطباق الشريعة الإسلامية يضحى وجوبيا وبكافة آثـاره سواء بالنسبة للزوجين أو للأبناء.

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية. ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام، كما ينطوي على افتئات صارخ من جانب طرف واحـد علـى حقوق الطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعـا، مما يجافى أبسط مبادئ العدالة والقانون.

وغير مقبول منطقًا وعقلا في أحوال تنازع الشرائع أنه إذا اختلف زوجان مسيحيان في الملـة أو الطائفـة تسـتبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا، وتطبق عليهما شريعة أخرى من ديانة لا يدينان بها على الإطلاق.

فضلا عن أن من شأن استمرار هـذا الوضـع غيـر المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجـل غـامض،

إيجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد.

(٥) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبد أساسـي، تحقيقًا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن، وقـد أكـده الدسـتور المصري بأن المواطنين لدى القانون سواء "وهم متسـاوون في الحقوق والواجبات العامة" كما أكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة، على أنه "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين".

أما أن المواطنين الأقباط يقفون على قدم المساواة مـع سائر أبناء مصر في أداء الواجبات فهذا أمر مسلم به. وقـد رفض القبط على مر الأجيال وفي أشد عصور الاسـتعمار الأجنبي إغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات أو امتيازات فيمـا يتعلق بالتكاليف العامة. وفي جميع مجالات الخدمـة العامـة أسهم الأقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفـان وإخـلاص، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال فـي أوائـل القرن العشرين.

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عـام ١٩١٩، وكتبت أسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الـوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلـول، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الأقباط مع رفقائهم فـي السلاح يبذلون الأرواح ببسالة وسماح تحت رايـات جـيش مصر، سواء في حرب عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧ وأخيـرا في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيـادة قائـد الـبلاد المظفر الرئيس أنور السادات.

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ أربعين عاما قدم الأقباط ثرواتهم وحلي نسـائهم لتكـون رؤوس أمـوال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصـرية، تـدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السـيطرة الأجنبيـة. ولمـا أعلنت ثورة ٢٣ يوليو – المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية، قدم الأقباط للدولة أطيانهم التي خضعت لقـوانين الإصلاح الزراعي، إذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار

الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تـأميم وسائل الإنتاج.

أما إذا نظرنا إلى كفة الحقوق في ميزان المساواة، فإننا نعاين مع شديد الأسف اختلال الموازين، فعلى مدى سـنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم فـي الترقيات في سلك الوظائف العامة، وفـي القطـاع العـام، وأصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة، ولـم تجـد للقضاء عليها كافة التصريحات بإعلان النوايا الطيبـة مـن جانب الجهات الرئاسية العليا، ولا التطلعات والاحتجاجـات من الأقباط أفرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسـية أو الرسمية أو الشعبية.

ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظـاهر للعيـان بـأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام – إحصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص إعداد ونوعيات الترقيات. فنجـد بيقـين أن نسبة الموظفين الأقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الإطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفـاءتهم فـي السـلم الوظيفي.

وقد بلغ الأمر أن الموظفين الأقباط كانوا لا ينالون الترقية إلا إذا أسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي، لترفعهم من الحضيض قليلا أو تسندهم في خطواتهم الأخيرة إلى المعاش.

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص أن هاجر للخارج كثيرون من الأقباط من نوابغ أبناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين أرزاقهم وحرصا على مستقبل أولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آباؤهم. ولا يخفى أنه ترتبت على هذه الهجرة أضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن. وهو أحوج ما يكون إليها في العصر الحاضر.

(٦) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر معبرة عن الأمة ناطقة بلسانها، وقوام الأمة المصرية كان على مر الأيام – باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصرية، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الأمة فـي الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية. كما كانت الأنظمة الحزبية تحرص كـل الحـرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا مـن جانـب الأحزاب المستندة إلى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من أبناء مصر دون أي تمييز بينهم دينيا أو مذهبيا.

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة، وهـو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبـة وآخرها دستور ١٩٧١، ولم يتخلف مسيحيو مصر عـن أن يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العامة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر، كما كان الاختيار يقـع بالتعيين على بعض الأسماء البارزة من الأقبـاط فـي هـذا المجال، سواء على مستوى الوزراء أو اللجـان المركزيـة العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢.

أما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر أن عدد الأقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو أقرب إلى العدم. ففي مجلس الشعب المنتخب عـام ١٩٧١ وعـدد أعضـائه

بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة أعضاء بالتعيين) كان الأعضاء الأقباط أقل من عدد أصابع اليد الواحدة. أما في مجلس الشعب المنتخب في أكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح أحد من الأقباط على الإطلاق في الانتخابات. وعلى نفس هذه الضآلة أو العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع أنحاء القطر المصري.

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي، وليس باستطاعتنا تقصي الحقائق لكي نصل إلى معرفة التيارات والدواعي التي أدت إلى ذلك، وخافيها أكثر من ظاهرها، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه ا والوطن:

الكلمة الأولى: أنه لا يمكن أن تكون نسبة الأقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ بينما كانت مشاركة الأقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان إجماع الأمة

المصرية طوال نصف قرن من الزمان، وإعجاب المحافـل الدولية في العالم أجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصرى الأمة.

الكلمة الثانية: أنه لا يمكن أن يكون هذا الوضع طبيعيا على الإطلاق، بملاحظة أن عدد الأقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين.

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين والوطن للجميع، وأن كل اتجاه ينحـرف عـن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافًا عن الديانـة الحقـة إلـى التعصب الممقوت، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وإنشاء مراكـز قُـوَى مسيطرة في داخل الدولة. وأخطر ما في مثل هذه الاتجاهات أنها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خـداع عامـة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية. كمـا تسـبب فـي النهاية الحرج الشديد للمسئولين القادرين.

(٨) حريـة النشـر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيـدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والإعـلام يواجـه النشـر

المسيحي للكتب والدوريات صعوبات جمـة متكـررة دون مبرر: حظر الطبع ومصادرة بعـض الكتـب والمؤلفـات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي مـن جهـة، ومن جهة أخرى أسقطت تماما من كتب ومنـاهج تـدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت سـتمائة سـنة، وهـي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القـرن الميلادي الأولى إلى منتصف القرن السابع حين حدث الفـتح الإسلامي.

قرارات المؤتمر

أولا: حرية العقيدة..

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين، وإلغاء جميع الأوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتـاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة، خصوصـا بالنسـبة لعـودة المسيحي إلى ديانته الأصلية، مما يوصف وصفا خاطئًا مـن قبيل الردة عن الإسلام.

ثانيا: حرية العبادة..

نطالب بإلغاء القيود العتيقة والقـرار الإداري الســابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس، كما نناشد أجهزة الأمن في الدولة أن تقوم بدورها الواجب بصورة رادعـة حازمـة حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس، وبخاصـة فـي القرى، سواء في نطاق الأمن الوقائي أو في نطـاق ضـبط وإدانة العدوان والإيذاء.

ثالثا: تطبيق الشرع الإسلامي

فيما ينادي به غـلاة الـدعوة الإسـلامية والتيـارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصري الأصـيل – نعلـن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر، كما ونعتبر أن أي محاولة في هذا الشأن للإلزام الجبري تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوي على إكراه المسيحيين علـى عقيدة أخرى مما يجافي مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان في حرية العقيدة.

رابعا: تشريعات الأحوال الشخصية.

نطالب بسرعة إصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة، وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين – على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الأولاد، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالأديان.

خامساً: عدم تكافؤ الفرص..

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة وأوسع سلطات التحقيق، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام، توطئة لإصدار القرارات الإدارية لتصويب الأوضاع وإعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة وليكون التعيين والترقية على أساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد

والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام.

سادسا: تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية.

نطالب بمعالجة الأمر على النحو الذي يكفـل تحقيـق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا، وليكون متفقـا مـع الإحصـاء الـواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الأمة.

سابعا: الاتجاهات الدينية المتطرفة..

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة فـي الدولـة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا علـى الوحـدة القومية. وأن تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم مـن التـدابير لتنقية الأوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة.

ثامنا: حرية النشر..

نطالب برفع الرقابة الرسمية أو المقنعة عن المؤلفـات والمنشورات المسيحية، ووضـع حـد للكتابـات الإلحاديـة

والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والأدبية والحضارية في مراحل التعليم المختلفة وفي الجامعات، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الإسلامي.

التوصيات التنفيذية

وفى ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفة الذكر، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية، وتوطيد الألفة واتحاد عنصري الأمة، وابتغاء صالح مصر أولا وآخرا، صالح مصر دائما أبدا، صالح مصر جهادا ومجدا.

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع، وبروح السلام الكامل وبالأمانة الخالصة أمام ا والناس – بما يأتي:

١- المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات إلى ا صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن السلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من أرض

مصر ولتدعيم عهد الحرية بإسعاد كافة أبناء الـوطن الواحد الخالد، تتميما للوعد الإلهي الصـادق "مبـارك شعبي مصر"..

٢- رفع هذه القرارات والتوصيات إلى قداسة البابا المعظم الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكـرازة المرقسية والرئيس الأعلى للمجمع المقـدس ولمجلـس الكنائس المسيحية في مصر، لاتخاذ ما يـراه مناسـبا تحقيقا للمطالب القبطية.

٣- تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات إلى رئـيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة والسيد أمـين عـام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمـل على تحقيق رغبات أبناء الشـعب القبطـي بالوسـائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السـلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الدولة.

٤- اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يـتم في مجال تنفيذ قراراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة..

ولربنا المجد دائما أبديا آمين...

إن مقارنة بيان هذا المؤتمر ببيان مؤتمر سـنة ١٩١١ يوضح أن القضية قد قطعت شوطًا طويلا في التـأزم، وأن صدر الأقباط قد ضاق ووضعوا الدولة أمام مطالب محـدده في أبرز القضايا، وأعلنوا احتجاجا واعتبروا المؤتمر منعقدا لمتابعة ما يتم، ونزعة التنديد اللاذعة وتصـوير المطالـب بالصورة التي صدرت بها، وأن البطريرك "المعظم" شـنودة بارك اجتماعه التأسيس وإن لم يحضره، والإشادة بالكنيسـة الخالدة والبطريرك باعتباره المرجع الأسمى الذي ترفع إليـه هذه الأمور. نقول إن هذا كله ما كان ليتم إلا بمباركة، إن لم يكن بإيعاز من البابا شنودة.

وكرد على هذا المؤتمر، عقد في شهر يوليـو مـؤتمر الهيئات والجماعات الإسلامية تحت رعايـة الـدكتور عبـد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر اشـتركت فيـه الهيئـات الإسلامية وجاء في البيان الختامي له.

- كل تشريع أو حكم مخالف ما جاء به الإسلام باطل، ويجب على المسلمين رده والاحتكام إلى شريعة ا التي لا يتحقق إيمانهم إلا بالاحتكام إليها.

- الأمر بتطبيق الشريعة الإسلامية، فليس لأحد أن يبدي فيها رأيا في وجوب ذلك، ولا نقبل مشورة بالتمهل أو التدرج أو التأجيل.
- إن التسويف في إقرار القوانين الإسلامية، معصية ورسوله، واتباع لغير سبيل المؤمنين. وعلى الهيئة التشريعية أن تبرئ ذمتها أمام ا والناس بإقرار مشروعات القوانين المقدمة إليها.
- ينظر المؤتمر بعين التقدير إلى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية عن عزمه على تطهير أجهزة الدولة من الملحدين ويناشده سرعة التنفيذ، حرصا على سلامة الأمة وقوة بنيانها.
- يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية إصدار أوامره بتطهير وسائل الأعلام.
- وجوب تربية النشء في جميع مراحل التعليم تربية دينية.
- تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التي تعبر عن إجماع الأمة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية.

وكان البيان حريصا على خاتمة تقـول "اشـترك فـي المؤتمر الأزهر وهيئاته". أي أنه كبيان مؤتمر الإسـكندرية المسيحي يستظل بالشرعية.

ومن الواضح أن البيان الأزهري، هو كالبيان القبطي له نظرة أحادية لا تلحظ أي اعتبارات أخرى..

ويجب – حتى لا نظلم الأقبـاط – أن نقـول إن هـذه العاصفة جاءت في الوقت الذي تقدم الأزهر لمجلس الشـعب بقانون عن تطبيق الشريعة ينقل نقلا حرفيا كلام الأسـلاف، كما لو كان هـو حكـم الإسـلام. مـع أن هـذه الأحكـام لا تمثل في الحقيقة إلا فكر عصر مغلق، مستبد فرض نفسه على الفقهاء فأصدروا أحكاما تجـافي القـرآن ومـا سـلكه الرسول عمليا، وكان مشروع القانون من الفجاجـة بحيـث جعلني أصدر كتابا عن حرية الاعتقاد رفض رفضا باتا مثل هذا القانون، ورأى أنه نكسة وأنه يحيل الإسـلام لمحكمـة تفتيش بابوية يضع قضائها العمائم.

وللبابا شنودة رأي قديم في رفض الشريعة عبـر عنـه عندما سألته الأستاذة سناء السعيد عـن رأيـه فـي تطبيـق الشريعة فقال:

بدوري أسأل ما هي الشريعة الإسلامية بالتفصيل؟.

أي هل المطلوب منا أن نبدي رأيا في شيء لم يعلن بعد وأمامنا أمور تحتاج إلى إيضاح، مثلا:

١- ما رأي الشريعة الإسلامية مثلا فيما يسمى "الأمير" هل يكون لكل مدينة أو لكل حي أو لكل جامعة أو لكل كلية أمير يبايعونه الآخرون بالطاعة المطلقة، كما حدث عندما أمر "صفوت عبد الغني" بقتل "فرج فودة" فقتل؟!.

٢- ما رأي الشريعة الإسلامية في الكفر؟ هل الكافر هو الشخص الذي لا يؤمن بوجود ا أو الذي لا يؤمن بأمور أساسية في الدين، أم أن كلمة كافر تنسحب على مسائل عديدة جدا، أو على كل من يخالف الرأي الآخر، كما حدث من أن أشخاصا كفّروا المجتمع كله في وقت من الأوقات؟.

٣- هل كل من يقول رأيا يظن أنه ضد الشريعة يكون كافرا؟ وإذا حكم بذلك يحل قتله فيحكم عليه بالإعدام؟.

٤- ما رأي الشريعة في المرأة مثلا؟ هل المرأة العاملة لون من الكفر، كما كتب البعض في إحدى المجلات؟

هل لابد للمرأة أن تكون حبيسة البيت ترعى أولادها وكفى دون أن يكون لها مشاركة في العمل العام أو في نهضة المجتمع كله؟!.

٥- ما رأي الشريعة في الأمور المالية وفوائد البنوك؟!.

٦- ما رأي الشريعة في الخمر؟ وما رأيها في الفن؟ وهل إذا تابت الفنانات يمتنعن عن الفن؟ هل الفن حرام؟

إنني أرى في الشريعة موضع تساؤلات، بل إن المسلمين أنفسهم مختلفون فيما بينهم حول نقاط أساسية في الشريعة، ولهذا قلت لمن حضر لجان الاستماع الخاصة بوضع الدستور عام ١٩٧١م عندما تتفقون على رأي حول الشريعة اعرضوه علينا، لكي نبدي رأينا فيه، لأن الإنسان لا يصم على مجهول[(١٥)].

نقول إن هذا التساؤل والتمحك ما كان ينبغي أن يصدر عن رأس الكنيسة، فهذه تساؤلات رجل قبطي عامي لا يعرف عن الإسلام إلا ما تقدمه جماعات التطرف الإسلامي،

---

(١٥) الأنبا شنودة الثالث: دنيا ودين. بقلم سناء السعيد "مكتبة الأسرة ص٣٢-٣٣".

وكان له مندوحة حتى وهو يحافظ على حقوق الأقبـاط، أن يعرض ذلك بهذه الصورة. كما كان يجب عليه أن يعلم أنه لا يعيش في "روما" ولكن في مصر قلب العالم الإسلامي.

ولكي نوضح الفرق بين طريقـة شـنودة فـي إثـارة التشكيك، وإعلان التحفظات نعرض هنا آراء بعض رجـال الكنيسة التي سألتهم مجلة الدعوة سؤالين:

١- إذا كان الإسلام والمسيحية ملتقيين في تحريم الزنـا – مثلا – ومحاربته فهل عندكم مانع في تطبيق حد الزنا وبقية الحدود الإسلامية الأخرى على مـن اسـتوجب إقامتها عليه في المجتمع المصري. وهل تـرون فـي تطبيقها ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم؟؟.

٢- من خلال دراستكم للتاريخ ماذا ترون في حكم الإسلام بالنسـبة للأقليـات مـن ناحيـة العبـادة والأمـوال والأعراض؟[١٦].

وعن السؤال الأول يجيـب الكاردينـال اصـطفانوس بطريرك الأقباط الكاثوليك:

---

(١٦) مجلة الدعوة عدد فبراير سنة ١٩٧٧م.

"الأديان السماوية تشير إلى تحريم القتل أو الزنا وإلـى المحبة، والمعروف أن من يحب ا يجب أن يحـب أخـاه، ومن يدعي أنه يحب ا ولا يحب أخاه كاذب، فالقتل والزنـا والسرقة إلى آخر المنكرات ضـد المحبـة، لأن ا خلـق الإنسان ليكون مستقيما غير منحرف ويستفيد مـن التعـاليم الإلهية، ولذلك فالذي يشذ عن نظام ا وتعاليمه بعد أن تكفل له أسباب العيش ومستلزماته يجب أن تطبـق عليـه حـدود شريعة ا ليرتدع ويكون عبرة لغيره، وحتى لا تعم الفوضى عندما يقتل أحد أخاه ولا يقتل، أو يسرق ولا تقطع يـده، أو يزني ولا يقام عليه حد الزنا وهذا ما وجدناه فـي القـوانين الوضعية التي تجامل الناس، وتلمس لهم مختلف الأعذار مما جعل المجتمع غير آمن على نفسه أو ماله أو عرضه، وأعود فأكرر أن تطبيق حدود الشريعة الإسلامية ضـروري علـى الشخص وعلى المجتمع حتى تستقيم الأمور وينصلح حـال الناس، وليس في تطبيقها أبدا ما يمس حقوق المسـيحيين أو يضايقهم".

كما يجيب غبطة الكاردينال عن السؤال الثاني فيقول:

"إن الذي يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء، وأي إنسان يسير علـى تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحدا أو يلقى بغضا من أحـد، ولقد وجدت الديانات الأخرى – والمسيحية بالذات – في كل العصور التي كان الحكم الإسلامي فيهـا قائمـا بصـورته الصادقة ما لم تلقه في ظل أي نظام آخر من حيـث الأمـان والاطمئنان في دينها ومالها وعرضها وحريتها".

أما الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمي والدراسات العليا اللاهوتية بالكنيسة القبطية وممثل الأقباط الأرثـوذكس فيجيب عن السؤال الأول السابق قائلا:

"إن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مصـر أمـر لاشك فيه ولا اعتراض عليه، فالشرائع السماوية نور وهداية للبشر، ونحن نؤمن بأن الدين لم يعط للناس إلا ليكون عونـا لهم لتصير حياتهم به أفضل مما تكون بغيره، والهدف مـن الوحي الإلهي تحديد الطريق الذي يساعد الإنسان علـى أن يعيش بمبادئ الدين سعيدا كريما".

وأضاف الأنبا غريغوريس قـائلا: "رغـم أن الديانـة المسيحية ليس في نصوصها قطع يد السارق أو قتل القاتـل

الخ... فإننا كمسيحيين لا نعارض في تطبيق حدود الشـريعة الإسلامية في مصر إذا كانت هذه رغبة إخواننا المسـلمين، وفي نظري أن هذا لن يتحقق كما يجب إلا إذ ضمنّا للقضاء سيادته الكاملة التي تعطي له حرية التحقيق الشامل والتقصي للجريمة وأسبابها".

أما السؤال الثاني فيجيب عنه أسقف البحث قائلا:

"لقد لقيت الأقليات غير المسلمة والمسيحيون بالذات في ظل الحكم الذي كانت تتجلى فيه روح الإسلام السمحة كـل حرية وسلام وأمن في دينها ومالها وعرضها".

أما القس برسوم شحاتة – وكيل الطائفة الإنجيلية فـي مصر – فكان رده على السؤال الأول: "إن الأديـان كافـة تحرم الجريمة، والنفس الإنسانية يجب أن تعالج من الوقـوع في الجريمة وقبل الوقوع بكل وسائل الإصـلاح والتربيـة الجادة القائمة على إحياء القيم الروحية وسريانها في النفوس والارتباط بالشرائع السماوية في إرشادها وهديها، أما النفوس المتحجرة والقلوب القاسية التـي لا يجـدي معهـا النصـح والإرشاد والتوجيه فهذه تعتبر شاذة وجرثومـة فـي جسـم المجتمع يجب إنقاذه منها، وهنا لابـد مـن تطبيـق حـدود

الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالـة والسـلام والحـب فـي المجتمع، ويطالب في نظري بدقة التنفيذ الجاد لهذه الحـدود وزير الداخلية، الذي يمثل سلطة الأمن شخصيا. مع ضرورة أن تعود للقضاء سيادته وحرمته التي تعطيه الحرية الكاملـة في البحث والتقصي عن كل حادثة أو جريمة".

ويضيف وكيل الطائفة الإنجيلية مجيبا عن السؤال الثاني بقوله: "في كل عهد أو حكم إسلامي التزم المسـلمون فيـه بمبادئ الدين الإسلامى كانوا يشملون رعايـاهم مـن غيـر المسلمين – والمسيحيين على وجه الخصوص – بكل أسباب الحرية والأمن والسلام. وكلما قامت الشـرائع الدينيـة فـي النفوس بصدق بعيدة عن شوائب التعصب الممقوت والريـاء الدخيلين على الدين سطعت شمس الحريات الدينية، والتقـى المسلم والمسيحي في العمل الإيجابي والوحدة والخلافة".

ومما يؤكد أن هذا الموقف موقف مبدئي وثابت أنه بعد مرور قرابة عشر سنوات ورغم ما أحاط بالفترة الأخيرة من حكم السادات من ظلمات وشبهات كان البطريرك شنودة قـد صرح في خطبته في قصر عابدين أمام السادات أن الأقبـاط في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالا وأكثر أمنـا، ولقـد

كانوا كذلك في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد، ويعقب الأستاذ عبد الرحمن الشـرقاوي الـذي روى هـذه الواقعة عن صديق صحفي جرى بينه وبين البابا حديث على انفراد يستبعد معه أي مجال للظن بالمزايدة، أن البابا قال له: "نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل: لهم مالنا وعليهم ما علينا "، وقال له: "إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتـى الآن وتطبقها علينا، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قـوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بحكـم الإسلام".

وتابع الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي الكتابة فـي هـذا الموضوع في مقاله بجريدة الأهرام فأشار إلى تأييد أعضـاء مجلس الشعب المسيحيين لتعديل النص الدستوري "الشـريعة الإسلامية مصـدر رئيسـي للتشـريع". لتكـون "الشـريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع". وإلى مـا قـرره العضو وليم نجيب سيفين من أن هذا التعديل مفخرة لمصر، والتأييد الحماسي له من العضو ألبرت برسوم سلامة، ممـا جعل هذا التعديل يمر بالإجماع، بل وبحماسة كبرى من كل الأعضاء.

وأشار الأستاذ الشرقاوي إلى استطلاع رأي قام به المركز القومي للعلوم الاجتماعية والجنائية عن تطبيق الشريعة، وأن هذا الاستطلاع عن تطبيق الحدود، وهل يكون فوريا أو تدريجيا، وأن الإجابة بالنسبة للفوري كانت ٣١% من المسلمين و٣٢% من المسيحيين، أما بالنسبة للتدريجي فقد كانت ٦٩% من المسلمين و٦٨% من المسيحيين، وعن السؤال هل تطبق على كل الناس مسلمين ومسيحيين؟ وافق على ذلك ٦٩% من المسلمين بينما زادت النسبة لدى المسيحيين فبلغت ٧١%[١٧].

على إننا نجد أن أفضل من كتب عن قضية تطبيق الشريعة وعالجها، بكل صراحة وقوة هو الكاتب الوطني والقبطي سامي داود الذي "عارض بقوة فكرة قصر تطبيق الحدود الإسلامية على المسلمين دون الأقباط، وكان سامي داود يعلق على تصريح نشرته صحيفة الأخبار في مايو ١٩٧٦ لوزير العدل وقتئذ قال فيه: "إن اللجنة المختصة بتطوير التشريعات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية تقوم

(١٧) الأهرام.. الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي ٨٥/٣/٢٠.

بتعديل القوانين الآن لتنتهي من هذه المهمة قريبا.. وأضـاف بأن تحريم شرب الخمر وقطع يد السارق مثلا سيطبقان على المسلمين دون المسيحيين، لأن المسيحيين سـتطبق علـيهم القوانين الوضعية"، وبعد أيام قلائل من نشر هذا التصـريح كتب الأستاذ سامي داود مقالا بجريدة الجمهورية وشاء القدر أن يكون هذا المقال هو كلمة الوداع الأخيرة لهـذا الكاتـب الوطني إذ قال متسائلا "أيصبح في البلـد قانونـان: واحـد للمسلمين وواحد للمسيحيين؟! نحن شعب واحـد ويجـب أن يطبق علينا قانون واحد، ما دام هذا القانون سيصـدر مـن مجلس الشعب، (سلطتنا التشريعية المنتخبة..).

وقال سامي داود:

"بأي ضمير قضائي سيحكم القاضـي "المسـلم" علـى السارق المسلم بإقامة الحد الإسلامي الذي يقضي بقطع يده.. ثم يحكم في اليوم التالى على سارق مسيحي بالسجن بضـعة أشهر أو بضع سنوات! وكيف سيتقبل الناس هـذا الوضـع، وماذا يمكن أن يكون له من آثار!!.

واستطرد سامي داود قائلا:

"إن ما يتضمنه القانون المدني والمصري من مـواد تستند إلى الشريعة الإسلامية – وأهمهـا وأخطرهـا علـى علاقات الأسر والأفراد – قانون المواريث مثلا.. إنه يطبـق على الجميع، فهل شكا أحد من ذلك، فلمـاذا فـي النـواحي الجنائية يصبح لنا قانونان.. وكأننا شـعبان؟!! هـذه أسـئلة أثيرها – وأنا طالب بوحدة التشريع أيا كان.. مع اعترافـي بأني لا أستطيع أن أجزم بسلامة ما أطالب به، وأكاد أطالب، بل أرجو أن يردنى من يسـتطيع أن يجـزم وأن يـوجهني بالرأي المقنع إلى الصواب.

وختم سامي داود مقاله هذا "فى سبيل مصـر، ووحـدة شعبها الوطنية، كتبت ما أكتب، وليغفـر لـي مـن يرانـي أخطأت.. وليجنبنا ا جميعا مسالك الخطأ وليرشـدنا إلـى طريق الصواب"..

وقد أحسن الأستاذ جمال بدوي عنـدما اسـتطلع رأي كاتب صحفي متخصص في الشئون الكنسية أن يبدي وجهـة نظره في قضية تطبيق الشريعة، هو الأستاذ صادق عزيز – وهو صحفي قبطي متخصص في الشئون الكنيسة – فكتـب هذا المقال:

هل هو حق موقف أقباط مصر من المطالبة بألا يتضمن الدستور نصا على أن "مصر دولة إسلامية؟". هل هو حـق موقفهم من ألا تكون الشريعة الإسلامية المصـدر الرئيسـي للتشريعات والقوانين في الدولة؟ هل هو حق مـوقفهم مـن المطالبة بألا تسري الأحكام الإسلام إلا على المسـلمين أمـا الأقباط فلا تسري عليهم؟.

أسئلة لا محل لها من الإعراب. وأجوبة بالتالي لا محل لها من التفكير أو حتى مجرد أن تخطر على البال.. أسـئلة تنقصها الحكمة وإجابة تفتقد إلى الصواب.. ولا أقول ذلـك مناوئا للمسيحية، ولا منافقًا للإسلام.. وإنما أقول من واقـع المنطلقات العقلانية.. والقانونية.. والأهم من ذلك المسيحية.

أولا: فالمطالبة بعدم النص في الدستور على أن مصـر دولة إسلامية هي مغالطة للواقع والتاريخ، فلا أحد يسـتطيع أن ينكر أن مصر فعلا مثلها مثل باقي الدول الإسلامية والتي أصبحت تمثل نحو ثلث العالم، دولة إسـلامية منـذ دخلهـا الإسلام ولم ترتد عنه سلما أو حربا منذ أكثر مـن (١٣٠٠) سنة، مصر إسلامية منذ أن دخلها عمرو بن العاص. يومهـا كان المسلمون هم الأقلية، وكان الأقباط هم الأغلبيـة، ومـع

ذلك كانت إسلامية، وكنا نعيش في ظل الإسلام وفـي أمنـه وإيمانه، ولعل البابا بنيامين لم يصـدر صـرخته المشـهور "استقبلوا عمرو" إلا بعد أن "كفر" بحكم الرومان المسـيحيين لمصر، لما لاقاه "الأقباط" على أيديهم من وسـائل التعـذيب والقتل والتشريد.

ولعلي أستطيع أن أقولها صريحة إن مصر في تاريخها لم تكن أبدا "قبطية" حتى من قبل الإسلام.. فهي تقـع دائمـا تحت الحكم الرومانى أو البيزنطي أو المقدوني. أما الحكـم القبطي فلم نسمع عنه أبدا.. إذن لماذا نأتي اليوم ونرفض أن يكون هناك نص على أن الدولة "إسلامية" ثم ماذا يضيرنا في هذا خاصة إذا كنا نعرف أن المسيحية عاشت في سلام مـع الإسلام وتعايشت معه أكثر من (١٣٠٠ عام).

وقد يقال إن معظم دول العالم – خاصة المسيحية منهـا – لم تعد تمزج بين الدين ونظام الحكم، أخذا بمبـدأ الـدين للديان والدولة للجميع، والرد على ذلك واضح علميا وعمليا، فكل الدول التي ابتعدت عن الدين في دسـاتيرها وقوانينهـا فقدت كل سماتها وصفاتها وأخلاقياتهـا.. وانتشـرت فيهـا الإباحية والإلحادية، وأصبحت معظم هذه الدول نفسها تتـوق

إلى العودة للدين وتقاليده وترنو إلى تطبيق شرائعه وتعاليمه حتى تستعيد توازنها.

- هل نريد من أجل إرضاء الأقلية المسيحية، أن تتنكـر الأغلبية إسلاميتها..؟ ولماذا؟ وإذا كان المسيحي تحت ضغط أو حتى إرهاب أو تخويف لا يمكن أن ينكر مسيحيته عمـلا بقول السيد المسيح "ولكن من ينكر قدام الناس أنكره أنا أيضا قدام أبي الذي في السموات". (ت ١٠: ٣٣).. فلماذا إذن نقبل لغيرنا ما لا نقبله لأنفسنا.؟ ولماذا لا نسمع قوله لـه المجـد "أقول لكم إن كثيرين سـيأتون مـن المشـارق والمغـارب ويتكئون مع إبراهيم وإسحق ويعقوب في ملكوت السـموات. وأما بنو الملكوت فيطرحون إلى الظلمـة الخارجيـة هنـاك يكون البكاء وصرير الأسنان". (ت ١١:٨- ١٢) وقوله "من يقبل نبيا باسم نبي.. فأجر نبي يأخذ، ومن يقبل بارا فـأجر بار يأخذ". (ت١٠ – ٤٠).

وننتقل الآن – يقول عزيز صادق – إلى النقطة الثانيـة وهي الاعتراض على أن تكون الشـريعة الإسـلامية هـي مصدر التشريعات والقوانيـن في الدولة.

والسؤال الآن: ماذا يخيفنا من ذلك؟ في رأيي الشخصي أنه فيما عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتعارض إطلاقًا مع المسيحية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- أنه إذا كانت الدولة إسلامية فالقوانين الوضعية يجب أن تكون إسلامية، وعلينا قبول ذلك بل والترحيب به عملا بقول السيد المسيح "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما ."

٢- أن أحكام الشريعة الإسلامية تنطبق في كثير من الأحيان مع شريعة العهد القديم، وهي ما جاء المسيح لا لينقضها.. بل ليكملها..

٣- أن المسيحية لم تأت بأحكام وقوانين وضعية عملا بقوله "مملكتي ليست في هذا العالم" ومن ثم ترك للحكام أو لقيصر وضع الأحكام الأرضية، وأمرنا بأن نعطي ما للحكام للحكام.

٤- أنه فيما عدا الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة المسيحية لا تصلح إطلاقًا لأن تكون أحكام قوانين وضعية ولا حتى في الفاتيكان نفسها، بل ولا في المقر

البابوي لبابا الإسكندرية نفسه، ولا أيضا في أعمـاق الأديرة الضاربة في أعماق الصحراء، فـلا يمكـن أن نضع قانونا وضعيا في أي دولة يسمح لمن ضرب بأن يحول لضاربه خده الآخر ليضربه مـرة أخـرى! ولا يمكن أن نضع قانونا وضـعيا يـدعو النـاس لأن لا يفكروا فيما يأكلون ولا ما يشربون ولا ما يلبسـون.. وأن يطلبوا ملكوت ا وبره فهنا كلها تزداد لهم!، ولا يمكن أن نضع قانونا يسمح بالمغفرة للقاتل والسـارق والزاني والزانية والمعتدي والنصاب والمحتال، عمـلا بقول السيد المسيح "لا تدينوا لكي لا تدانوا". أو عمـلا بقوله للزانية "هل أدانك أحد ولا أنا أيضا أدينك".

إذن فإذا سلمنا بأن المسيحية لم تضع أي أحكام وقوانين وضعية وأن أحكامها الروحية لا تصلح لأن تكـون أحكامـا تنظيمية على الأرض.. وإذا سلمنا بأن المسيح اعترف بذلك شخصيا في قوله "مملكتى ليست في هذا العالم".. وأنه أحـال هذا الأمر إلى الحكام في قوله "أعطوا ما لقيصر لقيصر". بل إنه قبل بأن يحاكم أمام الحاكم "بيلاطس البنطـي"، ويعلمنـا

الإنجيل أن الحاكم كان عادلا حتى أنه قال "إني برئ مـن دم هذا الرجل". وغسل يديه.

نقول إننا إذا سلمنا بكل هذا.. فأية شريعة نطالب نحـن أقباط مصر أن تسري في مصر، إذا كنا نـرفض الشـريعة الإسلامية كشريعة دين ودنيا؟ هل ننادي بنفس شريعة موسى التي قال عنها المسيح عشرات المرات إن "موسى ما قال هذا أو صنع إلا لقساوة قلوبكم"، فهل نريد أن نعود لعصر اليهود بقساوة قلوبهم وغلاظة رقابهم؟.

ثم فيم سنختلف حول أحكام الشريعة الإسلامية؟ يتساءل صادق عزيز ثم يجيب:

٦- هل في قواعد الإرث والتوزيع، وللـذكر مثـل حـظ الأنثيين؟.. إن المسيحية لم تأت بأي أحكام فـي هـذا الموضوع. فإذا بحثنا عـن أحكـام تتناسـب والـدين المسيحي فلن نجد أفضل مـن الشـريعة الإسـلامية.. فالمسيح أيضا فضل الذكر على الأنثى.. بدليل أنه أسلم أمه إلى "يوحنا" ليرعاها.. ولم يتركها حتـى لأختهـا مريم.. وبدليل أن المسيح أقام كنيسـة علـى صـخرة

"بطرس".. ونشر دعوته على معجـزات (١١ تلميـذا ولسان ٧٠ تلميذا آخرين).

وقد يقال إن الإسلام لا يحتـرم رغبـة المـوتى فـي الوصية.. وأن "الوصية" إذا تعارضت مع أحكـام الشـريعة الإسلامية لا يؤخذ بها. وهذا هو ما فعلـه السـيد المسـيح تماما.. فهو لم يحترم أبدا رغبة ميت.. بل إنه قـال "دعـوا الموتى يدفنون موتاهم".. ورفض أن يتخاف عنـه تلامذتـه ليشاركوا في دفن ميت!.. أكثر من ذلك نرى أن المسيح حين أحيا الموتى وأقامهم من القبور لم يقمهم حبا فـي المـوتى، ولكن من أجل إيمان أقاربهم وأهلهم "الأحيـاء".. والإنجيـل يعطي عشرات الأمثلة عن ذلك.

وقد يقال إن حد السرقة في الإسلام هـو قطـع اليـد، وأتساءل وهل هذا يتعارض مع المسيحية؟ انظروا إلى قـول السيد المسيح "إذا أعثرتك يدك فأقطعها، فإن تدخل ملكـوت السموات بيد واحدة خير من يلقى بجسدك كله في النار".

الأمثلة كثيرة.. ومن يقرأ الإنجيل ويقرأ القرآن والتوراة فسيجد فيها لنفسه حياة، وكلها تؤدى إلـى طريـق واحـد.. طريق الصواب والثواب..

فليثب الأقباط إن كانوا لا يعلمون[18]..

وإلى هنا ينتهي مقال الأستاذ صادق عزيز...

وهذه الكتابات من أفضل الكتـاب الأقبـاط وأكثـرهم إنصافًا واعتدالا وحكمة في معالجـة المواضـيع: القبطيـة/ الإسلامية، توضح تماما أنه كان هناك مندوحة للبابا شـنودة عن أن يسلك مسلكه، وأن يعرض تحفظاته وتمحكاتـه وأن يمارس التحدي بقدر ما تسمح له سلطاته الروحية.

نقول هذا، ونحن لسنا من المؤيدين تطبيق الشريعة، ولا حتى على النص "الإسلام دين ودولة" لأننا نؤمن أن أي تدخل للدولة في الدين، وأي دخل للدين في السلطة لن يتمخض إلا عن فساد الاثنين. وقد عالجنا هذه النقطة بإسهاب في كتـاب من ٤٠٠ صفحة بعنوان "الإسلام دين وأمـة ولـيس دينـا ودولة". إن مجال الإسلام هو الفرد، هـو الأمـة، وسـبيله الحكمة والموعظة الحسنة، وحصنه الحصـين هـو القلـب المؤمن وهذا وإن كان يحول بين أي خلط للإسلام بالسـلطة

(١٨) كتاب الوحدة الوطنية بديلا عن الفتنة الطائفية للأستاذ جمال بدوي – طبعة مكتبة الأسرة – من ص٢٩٣ إلى ص٢٩٨.

فإنه لا ينفي أبدا استلهام القيم التي وضعها الإسـلام للحكـم الرشيد، والذي يتجلى في الأمر بالشورى ومقاومته الاستبداد واستبعاد الظلم وكل صور الطاغوت، فهذه المبادئ هي مـن المبادئ التي أجمعت البشرية على أنها هـي التـي تؤسـس الحكم الرشيد، وأنها هي التي تحول دون ظهور الديكتاتورية بكل صورها، كما أنها هي التي تكبح جمـاح الديمقراطيـة الرأسمالية في الاستغلال وأنها باختصار تضم أفضل ما فـي الديمقراطية والاشتراكية على سواء.. ولكن بدون أن تتقلـد الحكم دعوة إسلامية، وبالطبع فليس هناك كنيسة إسلامية أو أكليروسية، وبهذا تستبعد الدولة "الثيولوجية" وتظهر الدولـة التي عندما تأخذ بما أوجبه الإسلام للحكم الرشيد، فإنها إنمـا تطبق قواعد أجمعت عليها البشرية، كما يجب أن تأتي كـل مطالبه بذلك من الشعب نفسه، وليس من الحكومة أو السلطة وأن تأتي بالطريقة الشرعية الإسلامية أي الحكمة والموعظة الحسنة، ولا حرج علينا إذا قلنا "الديمقراطية" بحيث يطالـب بها الشعب وحكومته، وأخيـرا فيجـب أن نسـتلهم فكـرة ومضمون "الشريعة" من القرآن نفسه، ومما يتفق مع القـرآن من أحاديث، ويمكن أيضا الاسـتئناس فـي هـذا المجـال

بسياسات أبي بكر وعمر بن الخطاب وعلي بن أبى طالـب الذين تقلدوا الخلافة. أما ما جاء به الفقهـاء مـن تعريفـات وتحديدات واصطلاحات الخ... فمن الخير أن يستبعد تمامـا لأنه إذا كان متفقا مع القرآن.. فاتباع القرآن أولى وإن كـان مخالفًا، وهو بالفعل في كثير من أحكامه – فإن اتباعه يضر ولا ينفع.

* * *

كانت الفترة التي عاصرت مؤتمر الإسكندرية سنة ٧٧ حافلة بالأحداث المأساوية فقد حدثت أحداث ١٨، ١٩ ينـاير سنة ٧٧ عندما رفعت الحكومة أسعار سلع تمثـل الحاجـات الأساسية للشعب. وحدث هذا في وقت كانت تبشـر بإقبـال الرخاء وتثبيت الأسعار وتوفير الغذاء والكسـاء والحـرص على محدودي الدخل، وبينما كان الشعب غارقًا فـي بحـار الأمل، إذا به على حين غره يفاجأ بقـرار رفـع الأسـعار فخرجت الجماهير في غضبة شعبية ووجـدت الجمـوع نفسها منساقة. ووصف حكم المحكمة هذه الحركـة فقالـت وبينما أفراد الشعب غارقون في بحار الأمل التي تبثها فـيهم أجهزة الإعلام صباح مساء إذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون

بقرارات تصدرها الحكومة ترفع بها أسعار عديد من السـلع الأساسية التي تمس حياتهم وأقواتهم اليومية وكـذا دون أي إعداد لها أو تمهيد، فأي انفعال زلزل قلوب هؤلاء النـاس، ومن أين بجل هذ الشعب ومعظمهـم محـدودي الـدخل أن يوائموا بين دخول ثابتة وبين أسعار أصيبت بـالجنون، وإذا بالأعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعة إلى الطرقـات والميادين، وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا محضا، وإذ بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها عن تلك القرارات التي أودت بالرخاء وحطمـت الآمـال، وحاولـت جهات الأمن أن تكبح الجماح وتسيطر على النظام ولكن أنى لها والغضب متأجج والآلام مهتاجة.

ونزل هذا الحدث على السادات نزول الصاعقة وعجـز عن أن يفهمه، وكان الانطباع عنده هو حب الشعب وتقـدير له؛ لما أحدث من تغييرات عميقة أخرج بها الشعب من الجب الناصري فجاءت قومة ١٧، ١٨ قاضية على هذا التصـور الذي وقر في قلبه، وأحدثت شرخًا في أعماق نفسـه وفـي نظرته للشعب، وعجز تماما عن أن يفهم السر فيه وسـماها

"انتفاضة الحرامية"، ولم يعد السادات بعدها إلى ما كان عليه قبلها.

وفي شهر أغسطس ١٩٧٧ وفي أعقاب نشر الصحف لما معناه أن الحكومة برئاسة ممدوح سالم تنوي تطبيق الشريعة الإسلامية على المرتد، عقد المجمع المقدس اجتماعا في ١٩٧٧/٨/١ برئاسة البابا شنودة، وأصدر قرارا بتقديم مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة وقانون الردة وضرورة حل مشاكل الطائفة، واقترح بعض الأعضاء قيام المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسفارات ووكالات الأنباء للتعبير عن استيائهم من اضطهاد المسئولين للمسيحيين؛ وفقا لمذكرة مساعد المدعي الاشتراكي لمحكمة القيم في ٣ يناير ١٩٧٧، إلا أنه أرجأ البت في هذا الاقتراح لحين مقابلة الرئيس لمندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت. وفي مطلع الشهر التالي التقى البابا شنودة بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض مشروع قانون الردة.

وحدثت في عام ٨٠ أحداث الزاوية الحمراء التي سقط فيها ١٧ قتيلا و١١٢ مصابا وأوجدت تـوترا بـين بعـض المسيحيين والإسلاميين، ودفعت هذه الأحداث بالسادات إلـى اتخاذ قرارات سبتمبر التي شملت بالإضـافة إلـى اعتقـال ١٣٦٥ من مختلف القوى الوطنية، وإلغاء الترخيص لصحف المعارضة وأهمها مجلة الدعوى وجريـدة الشـعب ومجلـة الاعتصام (قرار ٤٩٤ لسنة ١٩٨١)، ثم أصدر قرارا بحـل الجمعيات الخيرية مثل: جمعية الهداية الإسلامية بالسـويس، وجماعة أنصار السنة المحمدية ببورسعيد، وجمعية الخلفـاء الراشدين بمصر الجديدة (قرار ٤٩٢، ٤٩٥ لسـنة ١٩٨١)، وقرارا بنقل عدد من أساتذة الجامعات إلى وظائف أخـرى، وقرارا بنقل عدد من الصحفيين إلى وظائف أخرى. وعـددا آخر من القرارات.

وفى ليلة عيد الميلاد أي مساء ٦ يناير ١٩٨٠ وقعـت عدة أحداث طائفية، تسبب عنها بعض الحرائق فـي بعـض الكنائس وذلك قبل ساعات من إلقاء البابا شنودة لعظته فـي الاحتفال الذي سيقام مساء نفس اليوم بالكاتدرائية المرقسـية بالعباسية. وكان من نتيجة هذا التصعيد أن قامـت الكنيسـة

بأكبر مواجهاتها ضد النظام والدولة، مستخدمة في ذلك كـل عناصر القوة التي امتكلتها، وكان ذلك في عيد القيامة عندما قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات بالعيد، وإلقـاء البابـا شنودة لخطاب غاضب عارض فيه فكرة أن تكون الشـريعة الإسلامية أساسا لقوانين تطبق على غير المسلمين، وأبـدى مخاوفه من أن الدين يوشك أن يحل محل الوطنية، وأعلن في خطابه الذي ألقاه يوم ٢٦ مارس ١٩٨٠ أن صـلوات عيـد القيامة لهذه السنة لن تقام كنوع من الاحتجاج على إهمال ما تقدم به الأقباط من طلبات، وعوضا عـن حضـور قـداس الجمعة الحزينة، فقد قرر البابا أنهم سوف يذهبون إلى أحـد الأديرة في الصحراء يصلون من أجل الخلاص مما يعانونه من ضغط، وأصدر أمره إلى رجال الكنيسـة بـألا يتقبلـوا التهاني بعيد القيامة من أي مسئول رسمي تبعث بـه الدولـة لتهنئة الأقباط بهذا العيد كما جرت العادة.

وغضب السادات غضبا شديدا، ورأى فيه نوعـا مـن التحدي و"لي الذراع" كما كان متأثرا من اسـتقبالات سـيئة معارضة ومظاهرات غاضبة عندما ذهـب إلـى نيويـورك وواشنجتن ومنشورات معادية، فدعا إلى اجتمـاع لمجلـس

الشعب لمناسبة احتفالات ١٥ مايو وسرد فيه بإطالة وإسهاب تصرفات وسياسات البابا شنودة.

وذكر مظاهرات الاحتجاج والتنديد التي قابلته عندما زار كارتر في إبريل، ووزعت منشورات تندد باضطهاد الأقباط وقتلهم وحرق كنائسهم وحدث هذا أمام البيت الأبيض وأمام قصر ضيافته، ونداءات للعالم أجمع لكي يساعد في وقف المذابح لثمانية مليون مسيحي في مصر، واستعداء أمريكا والكونجرس ونص المادة الثانية من الدستور.

وأشار السادات إلى الدعوة التي ترددت في ذلك الوقت لعقد مؤتمر عالمي لبحث أوضاع الأقباط في مصر في ضوء تعديل الدستور والنص على الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للقوانين.

ويرد السادات بشكل واضح على كل الهجوم الذي وجه للمادة الثانية من الدستور بشكل حاد وواضح بقوله: "طب إذا كانت المادة الثانية هي سبب كل هذا فأنا أقول لأبنائي الأقباط يسمعوني الآن... **أقول لكم ولشعبنا إنني يوم أن توليت الحكم في مصر أحكم كرئيس مسلم. أنا قلت يجب أن نسمي الأشياء بمسمياتها مصر دولة إسلامية. ومش دولة إسلامية**

عادية.. لا.. ده لها مركز قيادي في عالمها الإسلامي، ومركز ريادة حيث حافظ الأزهر على الإسلام طوال ألف سنة بشهادة مسلمي العالم وكان يجب أن يعلم مثيرو الفتنة أن الضمانة الحقيقية للمسيحية في مصر هي الإسلام.

لما أقول رئيس مسلم لدولة إسلامية ليس معنى هذا أبدا أنني لا أؤدي حق المسيحي قبل المسلم، ولكن هذه دولة إسلامية من عهد البطريرك بنيامين وقت أن أرسل جميع المسيحيين لكي يعاونوا الجيوش العربية جيوش عمرو بن العاص.. أرسل أقباط مصر الأب بنيامين لمعاونة عمرو بن العاص لكي ينهي الاضطهاد الديني البيزنطي لأقباط مصر، وأنا أقول إنى رئيس مسلم لدولة إسلامية أعرف مسئوليتي.. الأقباط واليهود المصريين مسئوليتي كالمسلمين تماما بنص القرآن".

وفي نهاية الخطاب قال السادات إنه كان قد اعتزم إجراء عنيفًا لولا أن خطابا وصله من فتاة قبطية صغيرة تلتمس عطفه وتناشده صبره، وأخرج الخطاب من أوراقه وقرأ "يا أبي أشعر أنك غاضب، وأنا أقدم روحي فداءك وأتمنى لو استطعت أن أضيف كل ما تبقى من سنوات

عمرى لتعيش دائما لنا".. وقال "حينما قرأت هذا الخطاب من ابنتي القبطية غيرت رأيي وقررت العدول عما كنت أنتويه".

وأعقب هذا الخطاب صدور قرارات سبتمبر بإبعاد الكتاب السياسيين، كما تقرر إبعاد البابا عن كرسي البابوية، وتحديد إقامته الجبرية في دير وادي النطرون، وإلغاء القرار الجمهوري بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريكا للكرازة المرقسية، وتعيين لجنة للقيام بالمهام البابوية من الأساقفة: الأنبا وكسيموس أسقف القليوبية، والأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر، والأنبا غريغورس أسقف البحث العلمي والدراسات القبطية العليا، والأنبا أثناسيوس أسقف بني سويف والبهنسة، والأنبا يؤانس أسقف الغربية وسكرتير المجمع المقدس. والتقت اللجنة بعد تشكيلها بالرئيس السادات وقال الأنبا أثناسيوس بعد هذا اللقاء: "كلنا ملزمون بخط مصر القومي وأن هدفنا هو تدعيم وحدة الشعب المصري كله ودعم الاستقرار الكامل.

* * *

بعد أن ألغى الرئيس السادات القرار الجمهوري بتعيين الأنبا شنودة بطريركا، رفع البابا شنودة بواسطة وكيله

الأستاذ: حنا ناروز المحامي تظلما أمام محكمة القيم في قرار رئيس الجمهورية بإبعاد البابا وبشكيل لجنـة لإدارة شـئون الكنيسة واعتباره كأن لم يكن بناء على حيثيات وضحها، وأن المتظلم لم يكن له شأن بأحداث الفتنة الطائفية، وفي جلسـة المرافعة طلب مساعد المدعي الاشتراكي الحكم بعدم جـواز التظلم وقدم مذكرة مرفقا بها مذكرتين صـادرتين تضـمنتا مسوغات القرار. يستفاد من هذه الأوراق أن المتظلم "البابـا شنودة" منذ أن تقلد الكرسي البابوى عام ١٩٧١ عمـد إلـى الآتي:

أولا: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر.

فقد بدرت منه وقائع محددة تهدف إلى إحيـاء النعـرة الطائفية التي تنادي بأن مصـر دولـة قبطيـة اسـتعمرها المسلمون، ففي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٣ ألتقى فـي دير السريان بأسرة تحرير مجلة الكرازة التي يتولى رئاستها وطالبهم بأن يكون الهدف من إصدار الجريـدة هـو إحيـاء الكيان الطائفي واللغة القبطية، وإثارة مشاكل الأقبـاط علـى صفحاتها بصراحة وجرأة. وفي خلال شـهر ينـاير سـنة ١٩٧٥ أنشأ فصولا لتعليم اللغـة القبطيـة بالأنبـا رويـس

بالعباسية، كما أصدر تعليمات إلى الكنائس بإنشاء مثل هـذه الفصول؛ وذلك بهدف إحياء النعرة القديمة بأن مصر قبطية، وأن المسلمين دخلاء عليها. وفي خلال شهر سـبتمبر سـنة ١٩٧٥ أصدر تعليمات للكنائس بعدم الاحتفال بعيد النيـروز يوم ١٩٧٥/٩/١٢ وألقى كلمة في عظته الأسبوعية تضمنت أن الكنيسة حزينة جدا ولم يفسر البابا سبب ذلك. وعلى أثـر ذلك رددت قيادات مدارس الأحد أن السبب فـي ذلـك هـو مرور الأقباط بمحنة نتيجـة اضـطهادهم مـن المسـلمين، بالإضافة إلى رفض رئيس الجمهورية مقابلة الأنبـا شـنودة أكثر من مرة. وبتاريخ ١٩٧٧/١/١١ التقى بقساوسة محافظة المنوفية وناشدهم توعية أبناء الطائفة بزيادة النسـل، وحـث الشباب على الزواج انطلاقًا من أن مصر أساسا دولة قبطية استعمرها المسلمون مما ترتب عليه أن دين الدولة الرسـمي أصبح الإسلام، وأنه كان يجب النص فـي الدسـتور علـى الدينين الإسلامي والمسيحي معا، وناشدهم الاهتمام بالتبشير بالدين المسيحي والتحرك خارج الكنيسـة بالاشـتراك فـي المؤتمرات السياسية وزيارة المواقع الحكومية والجماهيريـة لإثبات الوجود المسيحي.

ثانيا: الحض على كراهية النظام القائم:

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣١ عقـد المجمـع المقـدس اجتماعا برئاسته وأصدر قـرارا بتقـديم مـذكرة لـرئيس الجمهورية تتضمن رفض الطوائف المسيحية تطبيق الشريعة الإسلامية وقانون الردة وضرورة حـل مشـاكل الطائفـة، واقترح قيام أعضاء المجمع بمسيرة تضم أبناء الطائفة تتوجه إلى مقر رئيس الجمهورية والسـفارات ووكـالات الأنبـاء للتعبير عن استيائهم من اضـطهاد المسـلمين والمسـئولين للمسيحيين، إلا أنه أرجأ البت فيه انتظـارا لنتـائج مقابلـة الرئيس لمندوبي المجمع المقدس في ذلك الوقت. كمـا أنـه استثمر حادث مقتل القس غبريال عبد المتجلي كاهن الكنيسة التوفيقية بالمنيا بتاريخ ١٩٧٨/٩/٣ وذلـك بإيفـاد القمـص انطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية إلى المؤتمرات والمطالبة بمطالب الأقباط والتشكيك فـي حيـدة الشـرطة والنيابة؛ لإثارة وتعبئة مشاعر أبناء الطائفة ومعاصرة ذلـك لمباحثات كامب ديفيد بهدف الضغط على المسئولين لتلبيـة مطالب الأقباط: وقام في خلال شهر أكتـوبر سـنة ١٩٧٩ بإيفاد الأنبا تادرس أسقف بورسعيد إلى قبرص مع عدد مـن

المطارنة بهدف تعبئة الرأي العام المسيحي الخارجي ضد السلطات والنظام في مصر، ومناشدة تجمعات الأقباط والهيئات القبطية في الخارج التدخل للضغط على المسئولين لمنع تطبيق الشريعة الإسلامية، كما قام باستثمار حادث الاعتداء على ثلاثة من الطلبة المسيحيين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٨ وأوعز للقمص أنطونيوس ثابت وكيل بطريركية الإسكندرية بعقد المؤتمرات مع الطلبة المسيحيين بهدف تعبئة مشاعرهم وإثارتهم ضد المسلمين والمسئولين، وكذا قيامه بدعوة المجمع المقدس للانعقاد وإصداره قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة وعدم تقبل التهاني من المسئولين ومعاصرة ذلك لزيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وحث تجمعات الأقباط في الخارج خاصة الهيئات القبطية باتخاذ مواقف معادية أثناء زيارة الرئيس؛ وذلك بهدف الضغط على المسئولين لتلبية مطالب الأقباط.

ثالثا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستغلاله الدين لتحقيق أهداف سياسية.

ذلك أنه بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤ رأس المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس وأصدر قرارا بأن تجتمع اللجنة القانونية بالمجلس لدراسة قانون الحكم المحلي للمطالبة بتمثيل الأقباط في المجالس المحلية ودراسة قانون الأحوال الشخصية للمطالبة بتنفيذ شريعة العقد وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية في حالة اختلاف الملة، واتفق على إرسال خطابات للمسئولين بالدولة للمطالبة بتمثيل الأقباط بالاتحاد الاشتراكي تمثيلا صحيحا، وفي ١٩٧٥/٧/١٩ عقد اجتماعا مع كهنة كنائس الإسكندرية بالكنيسة المرقسية وطالبهم بإجراء تعداد للمسيحيين في الإسكندرية لاستكمال السجل الخاص بالتعداد بالبطريركية، كما قام بتكليف الأنبا بيمن – الأسقف العام وقتئذ – بالمرور على أبرشيات الجمهورية للاجتماع بأبناء مدارس الأحد بها وتكليفهم بسرعة الانتهاء من إجراء إحصاء عددي للمسيحيين. وبتاريخ ١٩٧٧/١/٥ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة ببطريركية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية وألقى كلمة ناشدهم فيها سرعة الانتهاء من إعداد مشروع قانون الأحوال

الشخصية الموحد للطوائف المسيحية؛ لتقديمه للسلطة التشريعية للمطالبة بتطبيقه قبل الانتهاء من إعداد قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وانتقد رجال القانون المسيحيين لعدم استثمارهم للمناخ الديمقراطي السائد في التقدم بمقترحاتهم بشأن قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين. وفي خلال شهر أغسطس سنة ١٩٧٧ وبمناسبة ما نشرته الصحف حول تطبيق قانون الردة عقد عدة اجتماعات لكهنة القاهرة ورجال القانون المسيحيين والمجالس لدراسة أثار هذا القانون على المسيحيين، وضرورة التعبير إلى المسئولين بصورة جماهيرية رسمية بأن هذا القانون مرفوض. وبتاريخ ١٩٧٧/٩/١ عقد اجتماعا بأعضاء مجالس كنائس القاهرة وعدد من المطارنة بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية واتخذ قرارا بإعلان الصوم الانقطاعي ابتداء من يوم ١٩٧٧/٩/٥ تعبيرا عن رفض أبناء الطائفة لمشروع قانون الردة. وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٠ رأس اجتماع المجمع المقدس لمناقشة قانون الأحوال الشخصية الموجه للطوائف المسيحية، وأشار إلى أنه حصل على موافقة الأقباط الكاثوليك والإنجيليين على القانون، وأن ذلك حقق نصرا له وللطائفة حيث أكد

للمسئولين عدم وجود خلافـات بـين الطوائـف المسـيحية المختلفة، وطالب بتشكيل لجنة للـرد علـى نشـاط لجنـة المطبوعات الإسلامية ونقدها لبعض المعتقـدات المسـيحية. وبتاريخ ٧٩/١٠/٢٨ أوعز إلى القمص أنطونيـوس ثابـت وكيل بطريركية الإسكندرية بالدعوة لعقد مؤتمر عام بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية يوم ١٩٧٩/١١/١ لمناقشة موضـوع تعديل المادة الثانية من الدسـتور، وذلـك للضـغط علـى المسئولين وإشعارهم برفض الشعب المسيحي لذلك، وبتاريخ ٧٩/١١/٤ عقد اجتماعا بدير الأنبا بيشوي بوادى النطـرون مع عدد من المطارنة ورجال الدين المسيحي لإعداد مـذكرة تتضمن اعتراضهم على تطبيق الشريعة الإسلامية، وتوجيـه اللوم إلى وكيل بطريركية الإسكندرية لتأجيله عقد المـؤتمر الذي كان مقررا عقده بتاريخ ١٩٧٩/١١/١ مـع القيـادات المسيحية لموعد لاحق لمناقشات مجلس الشعب للموضـوع وتكليفه وكيل البطريركية بتوجيه الدعوة لإعلان رأي الأقباط قبل طرح الموضوع للمناقشة على مجلس الشعب.

وفى ١٩٧٩/١١/٧ عقد اجتماعا بالكاتدرائية المرقسـية بالعباسية حضره بعض المطارنة وعدد من أعضاء المجلس

الملي العام ومائة عضو من أعضاء المجالس الملية الفرعية لتقديم المقترحات المزمع إدخالها على المـادة الثانيـة مـن الدستور لحماية الأقباط حيث وقع الحاضـرون فـي نهايـة الاجتماع على مذكرة بموافقتهم على الإضافة المقترحة على المادة الثانية من الدستور، وهي عبارة "بما لا يتعارض مـع شرائع الأقباط"، وبتاريخ ٧٩/١١/٨ عقد اجتماعـا بـالمقر البابوي بالعباسية مع رؤساء الطوائف المسيحية ومنـدوبين عن الكنائس الكاثوليكية الأجنبية لمناقشة تعديل المادة الثانيـة من الدستور، كما أصدر تعليماته لمطرانية سوهاج بتكليـف المثقفين من أبناء الطائفة - خاصـة المحـامين - بتحريـر مذكرات تتضمن الاعتراض على تعديل المادة الثانيـة مـن الدستور. وفي نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ التقى بـبعض المطارنة بدير الأنبا بيشوي بوادى النطـرون، ودار بيـنهم حديث حول تعديل المادة الثانية من الدستور، وعلـق بأنـه ينتظر نتيجة لقاءاته مع المسئولين بشأن الضمانات التي طلب إدخالها على تعديل المادة الثانية من الدستور لحماية الأقباط، وأنه في حالة عدم تلبيتها ردد عبارة "حخليها دم للركب مـن الإسكندرية إلى أسوان".

رابعاً: الإثارة.

وفضلا عما تقدم فإنه في ١٩٧٢/٧/١٠ عقد اجتماعـا بكهنة الإسكندرية وطالبهم بالتحرك وإشعار الحكومة بهـم؛ للعمل على تحقيق مطالبهم، وبمداومـة الاتصـال بممثلـي الطوائف المسيحية الأخرى بالإسـكندرية وإحـاطتهم علمـا بمظاهر الاضطهاد لضمان تعاطفهم معهم وتأييدهم، وبتاريخ ١٩٧٢/٧/١٧ عقد مؤتمرا عاما لكهنة كنـائس الإسـكندرية لدراسة مشاكل الطائفة وذلك بدعوة منه، حيث قـام بعـض الكهنة للإعلان عن هذا المؤتمر ورفضه الاسـتجابة لطلـب وزارة الداخلية بتأجيل الاجتماع لدواعي الأمن بـدعوى أن أئمة المساجد بالإسكندرية يهاجمون القس أبشواي – راعـي كنيسة مارجرجس بالإسـكندرية ويهـددون بقتلـه، وفـي ٧٢/١١/١١ عقد اجتماعا لكهنة القاهرة علـى إثـر وقـوع حريق بجمعية "أصدقاء الكتاب المقدس" بالخانكـة، وأصـدر تعليمات لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وتأدية الصـلاة فيهـا وافتراش الأرض بأجسادهم حتـى الاستشـهاد فـي حالـة التعرض لهم ثم غادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهـور بمظهر البعيد عن الأحداث، ثم قام بدعوة المجمـع المقـدس

للانعقاد وإعلان الصوم الانقطاعي والحداد بالكنيسة احتجاجا على ذلك. وبتاريخ ١٩٧٢/١١/١٣ ألقى كلمة بالكاتدرائيـة المرقسية بالعباسية بمناسبة مرور عام على تقلـده الكرسـي البابوي، تناول خلالها التنديد بأحـداث الخانكـة، والادعـاء باضطهاد الأقباط في خـلال شـهر مـارس سـنة ١٩٧٣، وبمناسبة اهتمام الرأي العام في مصر بقضايا التهريب المتهم فيها رفلة غرباوي وصادق غبور وآخرون عقد اجتماعا مع بعض المسئولين بمدارس الأحد، وحثهم على نشر شائعة في أوساط أبناء الطائفة بالكنائس بأن هذه القضايا طائفية والقصد منها الإضرار بسمعة المسيحيين. كما قام بالاعتكاف بـدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون وعدم الاحتفال بـذكرى تقلـده الكرسي البابوي الذي كان مقـررا الاحتفـال بـه بتـاريخ ١٩٧٩/١١/١٤.

* * *

وفندت المحكمة الدفوع التي تقدم بهـا محـامي البابـا شنودة ثم قالت "وحيث إن المحكمة بتشكيلها الشعبي وطابعها السياسي، إذ تعبر عن ضمير الأمة جمعاء قد بان لها بمـا لا يدع مجالا للشك أن ما سلف بسطه من وقائع محددة قاطعـة

الدلالة على أن المتظلم قد فاته أن أرض مصر ضمت بين جنباتها وعلى مختلف العصور أخوة اتفقت كلمتهم على صيانة مصر والحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع المصري، ومن بينها الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، هذا ولو اختلفت ديانتهم، ولم يخرج من بينهم على خط الوطنية أحد، فكانوا مثار إعجاب كل الشعوب المعاصرة يشيدون بالسلام الذي ظلل أرض الكنانة، وتحطمت على صخرته كل محاولات الأعداء للفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وهكذا كانت مسيرة الوحدة والسلام والأمن والأمان بين أفراد الأمة بأسرها مهما تباينت عقيدتهم، زكاها كل سلفه بغير تمييز، ومجدها كل أبناء ملته في غابر الزمان ومختلف العصور. وظل الحال كذلك إلى أن جاءت به طائفة أقباط آملة فيه مواكبة المسيرة ودفعها إلى الإمام، وإذا به يخيب الآمال ويتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد، فيتخذ من الدين ستارا يخفي أطماعا سياسية، كل أقباط مصر براء منها، وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعا بديلا لها – على حد تعبيره – بحرا من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها، باذلا قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى

سرعة، وعلى غير هدى إلى كل أرجاء البلاد، غير عـابئ بوطن يأويه ودولة تحميه وأمه كانت في يـوم مـن الأيـام تزكيه، وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعتـه عليـه أقباط مصر من محبة ووئام، لما كان ما تقدم، فـإن القـرار المتظلم منه يكون صحيحا فيما جاء به، مبررا بما قام عليـه من إنسانية، مما يتعين معه القضاء فـي موضـوع الـتظلم برفضه.

(القضية رقم ٢٣ السنة ١١ ق قيم)

كان البابا شنودة في غنى عن هذا الحكم الـذي أدانـه، وكان سببا في إعلان كل ما قام به على رؤوس الأشهاد. لو أنه تقبل القرار الجمهوري بلا معارضة، وتعطينـا مقارنـة موقف البابا كيرلس الخامس بموقف البابا شنودة الفرق الكبير الذي ما بين الموقفين، فقد ضغط المجلـس الملـي برئاسـة بطرس باشا غالي على الخديوي عباس لإصدار قرار بإبعاد البطريرك كيرلس الخامس إلى دير البراموس؛ فوافقه وأبعد البطريرك ولكن المجلس عاد فندم ورجا الخديوى إعادتـه، فوافق. يقول مؤلف: **"الإيضاحات الجلية في تاريخ حـوادث المسألة القبطية": "ولما ذهب الوفد إلى البطريرك في ديـر**

البرموس قال لهم البطريرك: إني قد استبعدت من مركـزي بأمر من جناب خديوينا السامي العظيم، وأمرت من لدنه ألا أتكلم ولا كلمة واحدة، ولا أبدي أي عمل، فـلا يليـق بـي مخالفة مولانا.. فقالوا له: إننا مبعوثون من قبـل الجنـاب العالي.. فقال لهم أين المكاتبة التي بأيديكم بالتصريح لكـم بذلك؟ فإذا كان في أيديكم مكاتبة من الحكومة فلا أتأخر عن الإجابة وإطاعة لأمر أفندينا المعظم..."

إن موقف البطريرك كيرلس الخامس لم يكن عن ضعف ولكن عن تقدير سليم للأوضاع كاملة، وكذلك عـن تطبيـق لمبدأ المسيحية في الاعتراف بحق السلطة الزمنية لأن فـي هذا وذاك الخير كل الخير للكنيسة.

ومن أسوأ صور التحدي "التحدي الإيماني" أي ذلك الذي يضع المسيحية في مواجهة الإسلام، ويرى أن المسيحية هي الديانة الصادقة، وأن الإسلام ديانة كاذبة، ويقارن بين إله الإسلام وإله المسيحية.

ويقوم هذا التحدي على أساس دعوة الإنجيل للرسل لكي يتلمذوا كل الشعوب ويعمدوهم باسم الآب والابـن والـروح القدس، وهؤلاء فهموا فهما خاطئا للإنجيل فعندما قال ذلك لم يكن الإسلام قد ظهر وكانت ديانة الأمم التـي عناهـا هـي

الوثنية. ومن حق المسيحية وقتئذ أن تبشر بالمسـيحية بـين الوثنيين – وإن كان بعض هؤلاء الوثنيين من المنغمسين في الفلسفة الأثينية. ومن أفضل تلامذة أفلاطون وأرسطو. ولـو أكمل الرسول بولس كلمته بالكلمة التي جـاء بهـا القـرآن "بالحكمة والموعظة الحسنة". لما وقـع بعـض المهوسـين بالمسيحية في قتل الوثنيين والتمثيل بهم، حتى لو كان بعضهم مثل هباثيا التي استحقت المديح من كل تحدثوا عنها، وكـان من تلامذتها من أصبح من أساقفة الكنيسة، وحتى لـو جـاء الأمر بقتلها والتمثيل بها من بطريرك من أشـهر بطاركـة الكنيسة، ووصلت فظاعة التمثيل بها جرهـا مـن عربتهـا وتمزيق كل ثيابها ثم قطعها بالسكاكين حتى نال جسدها مـن التمزيق ما نال ثيابها من قبل، حدث هذا سنة ٤١٥م.

وعندما ظهر الإسلام قابلته المسـيحية شـر اسـتقبال وادعى كثير من أساقفتهم ورهبانهم أن محمدا راعي الجمال ما هو إلا أفاك وأنه مدمن خمر، يعبد المال والنساء أو أنـه راهب منشق حاز شيئًا من سقط المتاع وجعل منه الإسـلام وانتشر حتى نجد آثاره في مسرحية: جان دارك لبرنارد شو (وكانت تدرس في قسم اللغة الإنجليزية بكلية آداب جامعـة

القاهرة) إذ تضمنت إشارة الأسقف إلى الأساقفة الذين حاكموا جان دارك إلى الرسول باعتباره "راعي جمال". كما جاء في كتاب آخر كان يدرس في القسم نفسه بعنوان: محاورات من الخيال لكاتب إنجليزي يدعى ساقيح لاندور، وجاء في فصل منه بعنوان "الكونت جلايشيم والكونتيسة وولداهما"، وحـوار ولهلم بن الكونت جلايشيم مع أخته أنابيلا.. قال ولهلم: "لست طفلا حتى أتوهم أن يفر فارس مسيحي مـن وجـه متمـرد تركي (أي مسلم) في المعركة، ولكن النصارى قد يؤخـذون أحيانًا بحيلهم وبكلبه محمد"... فتقول أخته أنابيلا: "وأنـا وإن لم يكن بيني وبينك سوى سنة واحدة فليس يبلغ بي الحمق أن أصدق بوجود كلب يقال له محمد، وإذا صح أنـه موجـود فعندنا كلاب خير منه وأكثر أمانة وأشد قوة"... فيقول أخوها مخاطبا إياها: "لا أكاد أملك نفسي من الضحك إذا ما ذكرت ما يطوف في رءوس الفتيات من خيالات محمد... فنحن نعلم أن محمدا ما هو إلا كلب له ثلاثة ذيول كذيول الخيل..."!!

ولما انتصر الإسلام أخيرا وأثمر في الأندلس حضـارة رائعة حدث أن بعض المهووسيين من المبشـرين بالمسـيحية كان يذهب إلى عواصم الأندلس ويسب علنا في الرسول وفي

الإسلام وفي القرآن.. ويصر على ذلك عندما يقبض عليه لكي يقتل؛ فينال الشهادة، وكما نعلم فإن قديسا من أنبل القديسين – فرانسيس الأزسيسي جاء إلى مصر وقابل السلطان الكامل وحاول أن يقنعه باعتناق المسيحية، ولم يمسه السلطان بسوء، بل أكرمه حتى عاد إلى بلاده.

ولا أريد أن يأخذني السياق إلى استطرادات، وحسبي أن أقول إن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية لم يكن لها أي مساهمة في هذه الإساءات؛ لأنها كانت الوحيدة التي تعرفت على الإسلام حقا، وكان الإسلام لها إنقاذًا وتحريرا من الاضطهاد البيزنطي الذي أراد بكل طريقة تحويلها إلى مذهبه، فضلا عن أن الكنيسة الأرثوذكسية عاشت في رحاب الإسلام من الأيام الأولى لظهور الإسلام حتى الآن. فلم يكن طبيعيا أن تشترك في هذه المساخر. واقتصرت جهود التبشير على إرساليات بروتستنتية وكاثوليكية أرادت بالإضافة إلى تحويل المسلمين إلى نصارى تحويل الكنيسة الأرثوذكسية إلى بروتستنتية أو كاثوليكية(١٩) وقد وصلت هذه المحاولات

(١٩) وإن لم يحل ذلك دون وقوع استثناء، وبين يدي كتيب بعنوان "هيا للعمل"، وهو خلاصة مباحث ومحاضرات في نصيب الكنائس =

درجة من الإثارة دفعت بإحد كبار قادة حركة التنـوير فـي مصر وهو الدكتور: محمد حسين هيكل للالتحـاق بالشـبان المسلمين للمشاركة في جهودها لمناهضة التبشير.

=

الوطنية من التبشير (مطبعة النيل المسيحية سنة ١٩٣٠). وجاء في مقدمته "منذ الجيل الماضي كانت القبعة في طليعة جيش الخلاص والآن دقت الساعة ليأخذ الطربوش والعمامة مكانيهما في مقدمة الصفوف ليكون التبشير من المصريين، وبالمصريين وللمصريين، فالوقت إذًا هو وقت الكنائس الوطنية لتجد قواتها المكانة وتبرز مالها من أسلحة مختزنة الخ... كما جاء في كيفية تحويل المسلمين إلى نصارى "اعتقاد المسلمين في ا ينحصر في كونه إلها يطلب إلى الإنسان أن يحب أحباءه وأن يبغض أعداءه، ولكن المسيح أراده ا كما هو – إلها واسعا القلب غفورا رحيما يطلب من الإنسان أن يحب أعداءه وأن يضع نفسه لأجل الأخوة (ص١٠) أفلم يعرف الأخ آيات القرآن التي تحض على العفو والصفح؟ ألم يقل الرسول "صل من قطعك وأحسن إلى من أساء إليك". إن ا واحد أيها السادة وليس خاصا بالمسيحيين والمسلمين. إنه إله الجميع.

ولكن هذه السياسة تعرضت لتغيير سيء عندما ظهرت مجموعة من أقباط المهجر جعلت رسالتها تسـفيه الإسـلام والتشكيك في القرآن والأخذ ببعض ما جاء في كتب التـراث من سقط القول. وقد رأيت بنفسي على شاشـة التليفزيـون كاهنا قبطيا مصريا يرتدي ملابسه الكهنونية وهـو يحـاول إثبات وجود تلاعب في القرآن.

وأشارت صحيفة الدستور إلى برنـامج "بـاك تـوك" باعتباره أفضل برامج بث الكراهية في العالم. والتنديد بكـل الأديان وأن خُص الإسلام بالجزء الأكبر. ويقول "لو كنـت مسلما فاتكل على ا .. فادينا هنا باقة مـن أقـوى غـرف المسيحيين اتبعني إلى غرفة "إذا كان ا معنا فمـن علينـا". ستجد أنها غير معنية بـأي شـيء سـوى سـب الإسـلام والمسلمين، وتسفيه عقائدهم، والتطاول على مقدساتهم ونسف محاسن دينهم، عندما دخلنا كان مدير النقاش (غير مصري) يتباحث في أوضاع المسيحيين في مصر وكيفية "الفلفصـة" من قبضة المسلمين والقضاء والشرطة والنظام. يقول سيادته إن على المسيحي أن يتكلم ويذهب إلى القضاء ويشـكو؛ لأن يسوع سينصره، وليرى كيف اسـتطاع "سـي دي" مسـرحية

كنيسة مارجرجس أن يولع النار في قلوب المسلمين، وعليك يا مسيحي أن تكون قويا عنيفا كالمسيح (نص كلامه) حين قلب موائد الصيارفة. أما إذا كنت خارج مصر فهو يتبرع لك بشرح أنجح الطرق لضرب الإسلام!! لو كنت في دولة أوروبية فلتجلب لافتة وتكتب عليها المسلمون يضربوننا في مصر ويحرقون كنائسنا ويستبيحون نكاح الأطفال. ولتقف بها أمام السفارة.

وعرض موقع "إيلاف" في ٥ نوفمبر ٢٠٠٥ ثلاثة أو أربعة صفحات للأستاذ مجدي خليل الذي أطلق عليه البعض "أمير الجماعة" تحت عنوان لماذا بكي البابا شنودة. حشد فيه ركاما من الأكاذيب والادعاءات التي لا يصدقها أي واحد لديه أقل معرفة بوضع الأقباط، ولكنه يتوجه للأمريكيين أو الغرب الذين لا يعلمون شيئًا عن مصر.. ومما جاء في كلامه:

والسؤال لماذا بكى البابا شنودة؟

بكي البابا شنودة على العنف الموجه ضد الأقباط والذي كان هو شاهد عيان عليه منذ حادثة السويس في ٤ يناير ١٩٥٢، والذي قامت به جماعة الأخوان المسلمين، حيث تم

حرق عدد من الأقباط بشكل بربري والطـواف بهـم فـي الشوارع وإلقائهم في إحدى كنائس السويس وإشـعال النـار فيها[٢٠]، إلى حوادث التخريب والنهب التـي حـدثت فـي الإسكندرية في الحادي والعشرين من أكتوبر الماضي. **وقد قام مركز ابن خلدون برصد الاعتداءات على الأقبـاط مـن حـادث الخانكـة ٧٢/٩/٨ إلـى أحـداث الإسـكندرية ٢٠٠٥/١٠/٢١ في أكثر من ١٢٠ اعتداء، منهـا مـذابح مروعة مثل الزاوية الحمراء "قتل حوالي مـائتي قبطـي "، ديروط " قتل ٢٠ قبطيا"، " ٤٠ قبطيا رفضوا دفع الجزية في المنيـا فقتلـوا"، الكشـح "قتـل ٢١ قبطيـا"، كنيسـة أبو قرقاص "قتل ١٣ قبطيا" ... الخ من الاعتداءات الآثمة.**

لقد دفـع الأقبـاط المسـالمون حـوالى ٤٠٠٠ قتيـل وجريح خلال العقود الثلاثة الماضية بـدون سـبب سـوى لكونهم مسيحيين، هذا بالإضافة إلى تخريب ونهب ممتلكـات بعشرات الملايين وممارسة التهجير القسري لخلخلة الصعيد

(٢٠) لو كان هذا المخلوق يعرف التاريخ لعلم أن هذا هو ما فعله الرهبان – بأمر البطريرك – في الفيلسوفة اليونانية هيباتا سنة ٤١٥م.

من الكثافة القبطية، بالإضافة إلى تطفيش مئات الألوف للهجرة للغرب حيث الحريات والفرص المتكافئة.

وطوال هذه العقود كان التضليل والتدليس هو سيد الموقف فيما يتعلق بوصف الأحداث في الإعلام المصري، مثل: فتنة طائفية، احتقان طائفي، أحداث مؤسفة، اشتباكات متبادلة، نزاع وشجار، صدامات بين المسلمين والأقباط، أحداث عنف، التحريض من الطرفين، المتطرفين من الجانبين، وذلك رغم الوضوح الكامل أن هذه الاعتداءات من طرف واحد، وأنها تمثل جرائم ضد القانون تصل إلى حد الفعل الإرهابي الجماعي".

ويمضي الكاتب في أكاذيبه طوال ثلاثة صفحات، ليس فيها كلمة واحدة صحيحة بما في ذلك الإحصاء الذي قام به مركز ابن خلدون، ولم يرد به هذه الأرقام المفزعة، بل إن الإحصاء الذي أورده هو نفسه لا يجاوز ثلثمائة من أين جاء بـ "٤٠٠٠؟!" ولا يمكن لأي مصري، مسلما كان أو يهوديا، أن يفعل ما ادعاه من حرق أقباط والطواف بهم في الشوارع في السويس.

إن جريدة الدستور (٢٠٠٥/١٠/١٦ ص٧) في صـدد تنديدها بالفتنة الطائفية قالت: "الدنيا مولعة بـين المسـيحيين والمسلمين بسبب مسرحية، وقبلها ولعت في المـرج بسـبب سور (تقصد الخانكة)، في خمس سنوات سقط ٩٧ قتيلا فـي معارك بين مسيحيين ومسلمين وبيقولوا الوحدة الوطنية لسه بخير، فالجريدة استعظمت أن يسقط من المسلمين والأقبـاط ٩٧ في خمس سنوات.. وهو رقم بعيد عـن المئـات التـي رصها الكاتب رصا ثم جعلها أربعة آلاف.

ولا يمكن تعليل إصدار مثل هذه الافتراءات إلا بالرغبة في تعميق الخلاف واستعداء القوى الأجنبية التي يعيش هـو وبضعة من أمثاله في ظلها، ويجعلهم فـي منزلـة العمـلاء الجهلة الذين يتصورون الدفاع عن الأقباط وهم يسيئون إليهم وإلى بلادهم، وإلى أنفسهم لو كانوا يعقلون.

* * *

ونشرت مجلة ليمان laymam مقالا بقلم بـاركر. ت. وليمسون في العددين ٢٣ و٢٤ يوليو لسنة ٢٠٠٢ اسـتفتى معلوماته من أحد مهاويس الأقباط يدعى وحيد مرقس كما لو كان مصدرا لا يرمى له الشك. فنقل مـا قالـه "إن العـرب

اكتسحوا شعبنا كسحابة من الجراد وأن ما حدث للأقباط عند الفتح الإسلامي يشبه ما تعرضت له الإمبراطورية الرومانية على يد البرابرة.

وظل هذا الوحيد مرقص يكرر أن أسرته تعـود إلـى الفراعنة ولا تقولوا إنى أتكلم العربية. إنى أتكلم المصرية!.

وقال بعض الناس يظنون الإسلام ديـن سـلام، فـلا تصدقوهم وانظروا إلى ما فعـل الإسـلام فـي إندونيسـيا وباكستان والسودان والفليبين. إنهم يقتلون المسيحيين حيثمـا كانوا وسيقتلوننا في مصر لو توفرت لهم القوة لأن القـرآن يقول "اقتلوا الكفار".

وفي قرية الكشح في يناير ٢٠٠٠ قتل ٢١ قبطيا لأنهـم قرعوا أجراس الكنيسة يوم الأحد، وفي طرقات الصـعيد لا يأمن أي قبطي يركب سيارة من أن ينتـزع مـن سـيارته ويضرب ويسلب أو يقتل الخ...

ومن حسن الحظ أن رد على هذه المؤتفكات عدد مـن أكبر رجال الدين المسيحي في مصر، وقالوا لو أن المسلمين يقتلون المسيحيين فكيف تبرر وجود الجاليات الكبيرة في كل الدول الإسلامية.

وآخر ما وافتنا به الأنباء من هجوم على الإسلام هو ما قامت به صحيفة دنمركية يمينية من إجراءات مسابقة لرسـم "محمد"، وأشارت جريدة الأهرام يوم ٢٠٠٥/١٢/١٣ ص٢٤ إلى "حملة مسمومة للنيل من الإسلام بدأتها صحيفة دنمركية حكومية برسوم عابثة جسدت خيالا مريضا لعقول خاوية من معنى العقيدة، وقد وصل بها الأمر لدرجة تخيل شكل خـاتم الأنبياء وسيد المرسلين في صورة غيـر بشـرية، لأحـط الحيوانات وأقذرها، وتقول الأهرام إن رئيس الوزراء التركي رفض مقابلة ١١ سفيرا عربيا وإسلاميا للتباحث معه في هذا الأمر.

* * *

فى المدة القصيرة ما بين خطـاب السـادات المـدوي، وإجراءات سبتمبر كان السادات فيها مشغولا – مهمومـا – يضع خططه لما بعد سبتمبر دون أن يعلم أن الموت يترصد له.. ليخطف روحه وهو يضع ملابسه ونياشينه ويجلس فـي صدارة المنصة ليشهد الاحتفال بعيد النصر يـوم ٦ أكتـوبر سنة ١٩٨١م، وليتم هذا بصورة ما كان ليتصـورها أكثـر المخرجين السينمائيين "براعة".

ذهب السادات.. وجاء مبارك وتهيأ الجو لعهد جديـد، وأصدر مبارك قراراته بـالإفراج عـن معتقلـي سـبتمبر واستقبلهم في قصر الرئاسة، ثم بعد فترة أصدر قرارا بإلغاء استبعاد البابا وإعادته.

ويبدو أن البابا في سنوات خلوته في الدير قد تبـين أن سياسة التحدي ليست هي المثلى، أو أنـه لـن يسـتطيع أن يتحدى مبارك كما تحدى السـادات فلجـأ إلـى نـوع مـن الاعتدال، وتقدير الأمور تقديرا قوميا، موضوعيا..

ولكن من المؤسف أن الجماعات الإسلامية نشطت فـي هذه الفترة وضربت السياحة في مقتل، وحاولت اغتيال وزير الداخلية بعد أن اغتالت رفعت المحجـوب رئـيس مجلـس الشعب، ثم دارت على الأقباط...

وجاء في تقرير أصدرته المنظمة المصـرية لحقـوق الإنسان في الفترة من ٩١ حتى ٩٧ "وصل عـدد ضـحايا الإرهاب إلى ١١٧٥ شخصا كان الأبرياء مـنهم، ممـن لا يمثلون طرفًا مباشرا في الصراع بين الإرهـاب والدولـة، ٣٣٦ مواطنا مصريا بنسبة ٢٩% من جملة الضحايا..

وكان من بين الضحايا البالغ عددهم ١١٧٥ عـدد ٩٦ مواطنًا قبطيا بنسبة ٨,٢% من إجمالي ضحايا العنف وبنسبة ٢٨,٦% من إجمالى الضحايا الأبرياء. بما يعنـي أن نسـبة الضحايا الأبرياء من المسلمين كانت هي الأعلى فـي هـذه الأرقام.

وفى أغسطس ١٩٩٨ وصل بلاغ إلى مركـز شـرطة "دار السلام" في سوهاج يقول "تم العثور على جثة كل مـن" سمير عويضه حكيم وكرم تامر سـليمان أرسـل، مصـابة بأعيرة نارية في قطعة أرض زراعية بقرية "الكشح" التابعـة للمركز، وحولهما أعيرة نارية فارغـة وأوراق كوتشـينة، والقتيلان "مسيحيان" استدعت الشرطة عددا كبيرا من الناس لتسألهم "بلغوا حسب إحصاء الشرطة ٢٥ شخصـا، بيـنهم ثمانية مسلمين، اعترف الشاهدان عبده ميخائيل ملك وياسـر شهيد بما وقع من أحداث، ورويا مـا جـرى حيـث كانـا موجودين في موقع الحادث، فالقتيلان كان يلعبـان القمـار "كوتشينة" مع القاتل شيبوب وليم سليمان أرسل... وقد حدث خلاف بين شيبوب والقتيل الأول "سـمير عويضـه حكـيم" فأخرج شيبوب طبنجة كان يحملها بين طيات ملابسه وأطلق

النار تجاه سمير فأخطأ الطلق وأصاب ابن عمـه، وواصـل الضرب حتى قتل سمير.... وشـيبوب لـه ملـف ملـيء بالجرائم... حتى الآن لا توجد قضية اضـطهاد للأقبـاط أو فتنة طائفية.. لكن الأنبا ويصا أسقف البلينا خرج بالأحـداث إلى خارج مصر، ثم أثار موريس صادق الأمر لدى بعـض السفارات الأجنبية، وأعدت المنظمة المصرية تقريرا حـول الحادث كان مثار جدل واسع بعد ذلك، جاء فيه بالنص "قرية الكشح بل الإبراشية كلها لا توجـد بهـا أي خلافـات بـين المسلمين والمسيحيين نهائيا، وهذه القريـة بالـذات تعـداد المسيحيين بها كبير جدا، ويعيشون في سلم كامل مع إخوانهم المسلمين، أي أن القتل جريمة عادية وليست سياسية". وكان تقرير المنظمة بناء على فاكس وصل إليهـا مـن مـوريس صادق - رئيس مركز الوحدة الوطنية لحقـوق الإنسـان - والذي نشر تقرير المنظمة بعد ذلك على شـبكة الانترنـت باللغتين العربية والإنجليزية يوم ٩٨/٩/٢٨ وتلقفت التقريـر الصحف العالمية ونشرته في صورة مثيرة رغم المعلومـات التي تخالف الحقيقة في هذا التقرير.

وأحداث الكشح لا تختلف عن غيرها من الأحداث التي تتلقفها الصحافة الغربية لإثارة الفتنة الطائفية فـي مصـر، وكمثال فقد تحول هذا الحادث العادي الذي وقع في الكشـح إلى موضوع اضطهاد للأقباط، وذلك بعد وقوعـه بفتـرة – ليست قصيرة – تجاوزت الشهر حيث وقـع الحـادث فـي ١٩٩٨/٨/١٤ وتم الترويج للحادث أنه فتنة طائفية في أكتوبر ١٩٩٨م من خلال موضوع كتبته كريستين لامب، الصحفية بالصنداي تلجراف البريطانية، وقد لعب مـوريس صـادق المحامي دورا في إثارة القضية بناء على شكوى للأنبا ويصا دون أن يتحرى الحقيقة، وتم الاتصـال بوسـائل الأعـلام الغربية التي استمدت معلوماتها من موريس صادق وأمثاله، دون أن يتحققوا؛ لأن هذه المعلومات تضمنت أسماء القتلـى وما لجأ إليه البوليس من تعذيب الشهود، وفي هذه المعلومات شيء من الحقيقة، كما أن فيها أيضا مبالغات عديدة.

ويبدو أن الشرطة خلال استجوابهم للشهود والمتهمـين لجأوا إلى الأساليب المعهودة التي يمارسونها مع مـن يلقـي الحظ التعس به بين أيديهم، وأن هذا عرف وأدى إلى إعطاء هذا الحادث أهمية خاصة، لأنه كان السبب في تدخل خارجي

فريد ومبتكر، فهناك تقرير من مكتب نتينياهو – الذي كـان وقتئذ رئيس حزب الليكود الحاكم، وهناك مقاله في صـحيفة الصنداي تلجراف المملوكة لليهـودي المعـروف "مـردخ"، وهناك تدخل صريح لم يسبق له مثيل أخذ شكل ثلاث رسائل من أحد أعضاء مجلس اللوردات إلى محافظ سوهاج مباشرة لا يقتصر على إبداء القلق أو الأسف المعهود في المراسلات الدبلوماسية، بل هو يتقدم بأوامر معينة من تحقيق أو إفـراج أو معاقبة، ويهدد بشن حملة دولية ضد السياحة في مصـر، وهو ما ينم عن صلته بالعناصر القبطية التي وجهتـه هـذه الوجهة، ويخاطب محافظ سوهاج مباشـرة ويصـدر إليـه الأوامر كما لو كان رئيسه.

وفيما يلي نص الخطابات الثلاثة(٢١):

(٢١) نقلا عن كتاب: أقباط مصر في ثلاثة عصور. تأليف: شعبان خليفة. دار أخناتون. من ص٦٢ إلى ص٨٨. وقد اعتمدنا عليه فيما يتعلق بحادثة الكشح، وهناك روايات أخرى لها.

(١)

من البروفسور لورد ألتون أف ليفربول

إلى السيد محافظ سوهاج

٢٣ سبتمبر ١٩٩٨م

اكتب إليك عن القبض والتحفظ على ألف قبطي بواسطة البوليس في قرية الكشح – دار السلام وكان سبب ذلك مقتل اثنين من الشبان المسيحيين سمير عويضه حكيم ٢٥ سـنة – كرم تامر أرسل ٢٧ سنة – ولقد أخبرت بأن القتلة معروفين للشرطة... وهم مسلمون وأسماؤهم عبد ا دسـوقي حسـن وحسن دسوقي حسن وممدوح فاروق إسماعيل وعادل عبـد الظاهر صديق وبهاء كحول سيد.

وقد عذب كثير من المسيحيين في محاولـة لإجبـارهم على الاعتراف بالقتل الذي لم يرتكبوه... وأنا مـن جـانبي مهتم جدا بأن الجهاز لديك لم يأخذ خطوات فعالـة لمعاقبـة ضباط الشرطة المسئولين عـن هـذا الاضـطهاد الخطيـر للمسيحيين.

وفى هذه الأثناء، في محاولتهم لتغطيـة الخطـأ الـذي ارتكبوه – فلقد قامت الشرطة بإلقاء القبض على المسـيحي شيبوب وليم واتهمته بقتل كرم تامر – ولقد أخبرت بأنه حول

إلى المحامى العام بعد تعذيبه بقسوة حتى يعترف بجريمة قتل لم يرتكبها – وبرفض شيبوب الاعتراف تم الـتحفظ عليـه لأربعة أيام لمزيد من الاستجواب، وعندما بـدأ الاسـتجواب مرة ثانية – لم يسمح له بوجود محامي أثنـاء الاسـتجواب. ولقد ألقى البوليس القبض على ثلاثة شبان آخـرين ليـدلوا بشهادة مزورة ضد شيبوب... ولقد ربط السيد/ عبده ميخائيل ملك بالنافذة بثلاث سلاسل في الأقدام وعرضوه لعذاب شديد حتى يدلي بشهادته ضد شيبوب، والشخص الثالـث السـيد/ أيوب حنا، قبض عليه وتعرض لنفس نوع العذاب ورفض أن يدلي بشهادة مزورة ضد شيبوب.

وإني أطالبك أن تتدخل سريعا في هذا الموقف الحزبـي قبل أن يضار أناس أكثر، ولتأكيد أن كل ضـباط الشـرطة الذين اشتركوا في التعذيب قد عوقبوا – وأن القتلة الحقيقيين للاثنين الأقباط قد تم القبض عليهم.

وأي محاولات أخرى من جانب الشرطة لتغطية أنفسهم سيؤدي إلى مزيد من السلبيات في المجتمـع الـدولي تجـاه مصر – وتزايد كبير في مقاطعة السياحة المصرية.

لورد التون أوف ليفربول

(٢)

من البروفسور اللورد أوف ليفربول

إلى محافظ إقليم سوهاج

١٩٩٨/١٠/١٤

سيادة المحافظ

أكتب لسيادتكم مرة ثانية بخصوص احتجاز وتعذيب حوالي ألف مسيحي بقرية الكشح في إقليم سوهاج... وإنني أخص بهذا البوليس الذي تقع عليه مسئولية إهدار حقوق الإنسان، وعدم معاقبة المسئولين الحقيقيين بل لقد تجاوزوا واتهموا... ويصا – مطران البلينا، والأب انطونيوس، والأب شنودة تحت بند ١٤٥،٢٠١،١٧١،٩٨،٨٦ قانون العقوبات، ولقد كان هؤلاء القساوسة يحاولون أن يقولوا الحقيقة ويبحثوا عن العدالة، فما كان من السلطات المصرية إلا أن تتهم هؤلاء القساوسة بأعمال إجرامية وأنها لدلالة واضحة على أن الحكومة المصرية نفسها تتجه للتفرقة واضطهاد المسيحيين، ولم يكن اضطهاد المسيحيين في قرية الكشح من قبل بعض رجال البوليس ولكن بمساعدة الحكومة المصرية – وبهذا التصرف فإن الحكومة المصرية تحاول تهديد رجال الدين المسيحي، وذلك باتهاماتها ضد القساوسة وتحاول أن

تمنعهم من التعبير عن رأيهم ضد الاضطهاد الديني والتفرقة العنصرية.

ولو كانت الحكومة المصرية تهتم حقًا بالمساواة في المعاملة لكل المواطنين بغض النظر عن دياناتهم فيجب أن تؤكد أن الخطوات التالية ستؤخذ بجدية وبصفة عاجلة، وهذه الخطوات هي:

١- إطلاق شيبوب وليم أرسل من السجن وإسقاط الاتهامات الباطلة ضده بالقتل.

٢- القبض على قتلة سمير عويضه حكيم وكرم تامر أرسل الحقيقيين وهؤلاء القتلة يزعم أن يكونوا مسلمين مصريين.

٣- يعاقب جميع ضباط البوليس المسئولين عن احتجاز وتعذيب المسيحيين.

٤- يعوض كل المسيحيين الذين أسيء معاملتهم بواسطة البوليس.

أشكركم لاهتمامكم – وأتمنى أن تنتهي هذه المظالم.

المخلص التون

(٣)

سيادة المحافظ

لقد علمت بأنكم ضغطتم على الكـاهن ويصـا بسـبب رغبته للإفصاح عن الظلم الذي يواجهه شعبه – والأكثر من ذلك أنه قد وقع عليه اللوم لإشارتي أن السياحة في مصر قد تأثرت بسبب حادثة الاضطهاد الديني – وأريد أن أؤكـد أن المطران ويصا لم يثر أبدا موضوع السياحة – وأؤكد بجدية أنني سأقوم بمتابعة حملة ممتدة ضد السياحة في مصر إن لم تتحقق العدالة للمسيحيين بسوهاج سريعا... وكـذلك فـإنني استشير زملائي في الكونجرس الأمريكي عن إمكانية انضمام الولايات المتحدة وبريطانيا لحملة ضد السياحة في مصر.

وعن فكرتي بالنسبة للسياحة لم تكن لتحدث، ولكن خاب أملي في تصرف الحكومة في شئون سوهاج – فبـدلا مـن معاقبة رجال الشرطة الذين كانوا مسـئولين عـن تعـذيب المسيحيين في سوهاج فإن السلطات المصرية قد ألقت الـتهم على ثلاثة من القساوسة بما فيهم المطران ويصـا، وحاليـا تحتجز ثلاثة أقباط في الحجز – والثلاثة أقباط المحتجـزون هم: شيبوب وليم أرسل، عبده ميخائيل ملاك، ياسـر شـهيد

علام... ولقد عذبوا عبده ميخائيل ملاك، وياسر شهيد علام؛ ليجبروهما على إقرار بأن شيبوب قد قتل اثنين من الأقبـاط، وعند محاولتهم سحب إقرار التهم بعد إطلاق سـراحهم تـم احتجازهم ثانية.

وأؤكد لكم بأنني أتابع الموقف عن قرب وتبينت قلـيلا من الصدق والإخلاص من جانب السلطات المصـرية فـي الحصول على العدالة للمسيحيين المضطهدين، بل لقد أساءت السلطات المصرية معاملة أقباط أكثر وهددت المطران ويصا وقساوسته في محاولة لإخفـاء أخطـائهم. وإننـى لأحـث السلطات المصرية بالآتي:

١- إطلاق سراح شايبوب وليم أرسل.
٢- القبض على القتلة الحقيقيين للأقباط الاثنين.
٣- إطلاق سراح عبده ميخائيل ملاك – وياسر شهيد علام اللذين عذبا ليدلوا بأقوال ضد شايبوب.
٤- معاقبة كل ضباط البوليس المسئولين عن اضطهاد المسيحيين في سوهاج.

٥- تعويض كل المسيحيين الذين احتجزوا وعذبوا في هذه الحادثة وإننى أعلم بأنه إذا كان لدى حكومتكم الرغبة السياسية... فسوف تؤكدوا وبسهولة على تنفيذ هذه المطالب. وإنني أؤكد أنه كلما طال انتظار العدالة للمسيحيين في سوهاج كلما كان الأكثر احتمالا أن يكون هناك حملة دولية ضد السياحة في مصر.

المخلص

ديفيد التون (٩٨/١٠/٣)

Professor the Lord Alton of Liverpool

House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE

October 14th 1998

Your Excellency,

I write to you once more regarding the mass detention and torture of about 1000 Christians in El-Kosheh village, Sohag province. I am deeply concerned that not only have the police officers responsible for this grave abuse of human rights not been punished but instead Bishop Wisa of Baliana, Father Antonius and Father Shenouda have been charged. They have been charged under Articles 86, 98, 171, 187, 201 and 145 of the penal code.

All that these priests were trying to do was tell the truth and seek justice for their own people and **If the best that the Egyptian authorities can do is charge these priests with criminal offences it is a clear indication that the Egyptian government is itself committed to discrimination and persecution against its country's Christians and that the persecution of Christians in El-Kosheh village was not simply the actions of some biased police officers but has been carried out with the full support of the Egyptian government.** It is clear from these charges against the priests that the Egyptian government is trying to intimidate the Christian clergy and stop them speaking out against religious persecution and discrimination.

If the Egyptian government is truly concerned about equal treatment for all its citizens, regardless of their religion, then it should ensure that the following action is taken as a matter of urgency: 1) Release Shaiboob William Arsal from detention and drop the false charges of murder against him. 2) Arrest the real murderers of Samir Oweda Hakim and Karam Tamer Arsal. These murderers are alleged to be some local Egyptian Muslims. 3) Punish all the police officers responsible for the detention and torture of the Christians. 4) Compensate all the Christians who were mistreated by the police.

Thank you for your attention. I do hope you will intervene and end this grave injustice.

Yours sincerely,

David

Professor the Lord Alton of Liverpool

النص الإنجليزى لرسالة التون الأولى لمحافظ سوهاج

Professor the Lord Alton of Liverpool

House of Lords
London SW1A OPW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE

OCTOBER 30TH 1998

Your Excellency,

I am extremely concerned to learn that you have been putting pressure on Bishop Wissa because of his willingness to speak out against the injustices which his people have been facing. Furthermore you have blamed him for my reference to Egyptian tourism being affected by this incident of religious persecution. I want to stress to you that Bishop Wissa never raised the issue of tourism. that was my idea **and I am seriously considering pursuing an extensive campaign against Egyptian tourism if justice is not done for the Christians of Sohag soon.** I am also consulting with my colleague in the United States Congress about the possibility of a joint U.S-British campaign against Egyptian tourism.

This idea of mine regarding tourism is not one I have come to lightly. But I am extremely disappointed with the Egyptian government's conduct in the Sohag affair so far. Instead of punishing the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag the Egyptian authorities have charged 3 priests including Bishop Wissa and presently keep 3 Copts in detention. The 3 detained Copts are Shaiboob William Arsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam were tortured to make them make statements accusing Shaiboob of the murder of the 2 Copts. When they tried to withdraw their statements after they were released they were simply detained again. I can assure you that I am monitoring the situation very closely and have so far seen little sincerity on the part of the Egyptian authorities in obtaining justice for the persecuted Christians. Instead the Egyptian authorities are mistreating more Copts and threatening Bishop Wissa and his priests in an attempt to cover up their mistakes.

I urge that the Egyptian authorities: 1) Release Shaiboob William Arsal. 2) Apprehend the real murderers of the 2 Copts. 3) Release Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam, both of whom were tortured to make them give statements against Shaiboob. 4) Punish all the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag. 5) Compensate all the Christians who were detained and tortured in this incident.

I know that if your government has the political will, they could easily ensure that the above measures are taken. Let me assure you that the longer that we have to wait for justice for the Christians of Sohag, the more likely that there will be a strong international campaign against Egyptian tourism.

Yours sincerely,

David

Professor The Lord Alton of Liverpool

النص الإنجليزي لرسالة اللورد الثانية لمحافظ سوهاج

فى هذا الفصل الحزين من فصـول "الفتنـة الطائفيـة" يحتمل أن تكون المبادأة فيه من بعض عامة المسلمين، رغم أن الحادث تم بين قبطيين، أما المعاملة السيئة من البـوليس فهو الأسلوب العادي بكل أسف وقد عانى المسجونون مـن الإخوان المسلمين أضعافه.

إن هذا الحدث رغم أنـه أدى إلـى قتـل مسـيحيين، واضطهاد كاهن اتسم بدلالات إيجابية للغاية، فالبابا شـنودة الذي حرك أقباط المهجر في عـام ١٩٧٧ ضـد السـادات وحاول تحديه، نشر مقالا في الأهرام في ١٩٩٨/٥/٦ تحت عنوان "**لا أحد يمنع إقامة الكنائس في مصر، ونحن لا نقبل تدخلا خارجيا في شئون بلادنا**" نفى فيه بشدة وجود اضطهاد من الحكومة، وأن عملية بناء الكنـائس قائمـة، وأن الـذين يقومون بمهاجمة الأقباط هم أصلا متمردون خارجون علـى الدولة، وقد اغتالوا رفعت المحجوب رئيس مجلس الوزارة، وحاولوا اغتيال نجيب محفوظ، وكل هؤلاء مسـلمون، كمـا اغتالوا كاتبا مسلما هو د. فرج فـوده. وقـال: "ونحـن لا نعتبرهم جماعات دينية وإنما مجرد خونـه وقتلـه يقـدمون

للمحاكمة على جرائمهم ويعاقب بعضهم بالإعدام. وبهذا أقول: إنهم لا يمثلون المسلمين.

وكتب الأستاذ سعيد سنبل في الأخبار ١٩٩٨/٥/٤ كلمة تحدث فيها صديق له من رجال الأعمال يدعى يونس بشارة وجده يحتفظ بخطاب من القس كالفن باتس بتاريخ ٩٨/٣/٣١ يعبر فيها عن سروره بلقائه مع وفد ممثلي كنائس نيويورك الذي زار القاهرة لمعرفة حقيقة العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وروى له أن هذا القس كان جاره في حفل عشاء فسأله: هل صحيح أن هناك مصنعا يملكه رجل أعمال مسيحي اسمه منير غبور احترق منذ شهور؟ أجبت نعم.

وعاد يسألني: وهل صحيح أن شركات التأمين في مصر ترفض التأمين على مصانع المسيحيين! قلت له بدهشة: من قال لك هذا الكلام السخيف؟ إن هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق، والدليل أن منير غبور يرأس شركة تأمين ويملك فيها نصيبا كبيرا، وهنا ظهرت الدهشة على وجه جاري وقال هذا ما قيل لنا في نيورريول قبل مجيئنا إلى القاهرة، إنني أشكرك لأنك صححت لي مفاهيم خاطئة!.

وأثناء العشاء علم لويس بشارة أن الوفد عقـد لقـاءات مختلفة مع بعض المسئولين وغير المسئولين، ولكنه لم يلتـق بالناس العاديين.. واقترح عليهم زيـارة مصـانعه فـي ١٠ رمضان حيث يعمل المئات من العمال والموظفين المسـلمين والمسيحيين... ورحب وفد الكنائس بالاقتراح.

وفي اليوم التالي توجه أعضاء الوفد إلى مدينة العاشـر من رمضان وتجولوا في المصنع وتحدثوا مع العاملين، ثـم زاروا دار الحضانة المخصصة لأبناء وبنات العاملات، ثـم تفقدوا الوحدة الصحية، وفي كل موقع كانوا يقفون ويسألون، وفي نهاية الجولة أدركوا أن الجميع مسلمين ومسيحيين لهـم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات بغـض النظـر عـن انتماءاتهم الدينية، والعقائدية وأن الادعاء باضطهاد الأقبـاط في مصر هو ادعاء كاذب!.

وأقول: من المؤكد أن مصر تتعرض في هـذه الأيـام لحملة مغرضة من الافتراءات والادعاءات الكاذبة التي تدعي اضطهاد الأقباط، وهي حملة تروج لها الدوائر الصهيونية في أمريكا بالاشتراك مع بعض الجماعات الضالة، التي تطلـق

على نفسها وصف أقباط المهجر، وهي أبعد ما تكون عن تمثيل أقباط المهجر.

وكتب القبطي البارز: سعد فخري عبد النور مقالا في جريدة الوفد في ١٩٩٨/٤/٢٠ بعنوان "**نرفض التدخل الأجنبي في شئوننا**" جاء فيه "إن أقباط المهجر الذين غادروا البلاد منذ أكثر من ٣٠ عاما، وتجنسوا بجنسيات الدول التي يعيشون فيها لا يمثلون أبناء الوطن من الأقباط في مصر.

فضلا عن أن بعض الجمعيات التي أنشئت في الوطن الجديد سواء من قبيل الحنين أو التعاطف مع باقي أفراد أسرهم تستغل سياسيا، ومعروف أن ولاءها فضلا عن انتمائها أضحى للوطن الذي يعيشون فيه، إضافة إلى أن أحداث الإرهاب التي تقع في بعض بلاد الريف تقع على المسلمين والأقباط سواسية، والجميع ضحايا على قدم المساواة... وبالتالي ليس لأحد أن يتدخل في شئون مصر الداخلية على الإطلاق، إذ أن مصر استقلت بفضل كفاح أبنائها وهي حريصة على هذا الاستقلال وهي لن تخضع لأي مؤثر خارجي يحرك شئونها ويثير شجونها..

وكتب الأستاذ: سمير حنا صادق - الـرئيس الأسـبق لأقسام التحاليل الطبية بكلية الطب جامعة عين شمس - فـي إبريل سنة ١٩٩٨ مقالا جاء فيه "إذا كـان مـا يقـال فـي الكونجرس الأمريكي صفاقة ما بعدها صفاقة، فـإن الـدور الذي يلعبه عدد ضئيل من الأفراد الأقباط في المهجر يتراوح بين البلاهة والخيانة.

ولقد ترددت كثيرا قبل أن أدخل في معتـرك الحـوار حول "مشاكل الأقليات" أو اضطهاد الأقباط "أو الفتنة الطائفية" وهي جميعا أجزاء من نسيج واحد له درجات مختلفـة مـن الألوان، والسبب في ترددي هو ثقتي بأن مجمع هذه المشاكل هو حالة ذهنية يفتعلها مستغِل (بكسر الغين) لتحويل صـراع المستغلين (بفتح الغين) عنه إلى صـراعات داخليـة بـين بعضهم البعض، وأن كثرة الحوارات حول الموضـوع قـد توفر أحيانا وقودا يزيد من حدة اشتعال هذه المشكلة المفتعلة.

ولكن المشكلة عندنا قد اشتعلت فعلا، ووصـلت إلـى درجة لجوء بعض الأقباط في الخارج إلى مـا يقـرب مـن الخيانة الوطنية بطلب العون من قوى خارجية، هي في حقيقة

الأمر المنتفع الرئيسي من الفتنة الطائفية، بل وهي المسـئول على مدى التاريخ القديم، بل والحديث عن اشتعال هذه الفتنة.

ومن ناحية أخرى فإن الكاتـب الصـحفي الإسـلامي المعروف، الأستاذ: فهمي هويدي نشر فـي الأهـرام كلمـة بعنوان **"اعتذار إلى كل قبطي".**

* * *

كان من الممكن أن تكون تلك نهاية سعيدة لفترة محزنة، لولا أن "الرواية لم تتم فصولا"..

فقد ثارت قضية السيدة وفاء قسطنطين التـي أوصـلت التحدي إلى أقصى درجاته، ونجحت الكنيسة ليس فحسب في أن تلوي ذراع الحكومة، بـل أن تجبرهـا علـى تحطـيم المشروعية المصرية والمشروعية الدوليـة أيضـا وتظفـر بانتصار مشئوم.

لقد تحير المستشار طارق البشري في أي خانة يمكن أن يضع تصرف الحكومة. إنه وهو الفقيه القانوني الضليع لـم يجد خانة مشروعة يضع فيها هذا التصرف وهو يقول: "فهذه السيدة أسلمت، والشواهد توقن بأنها صحيحة الإسلام، فبـأي

شريعة وبأي قانون وضعي تسلم هذه السيدة الفاضلة الجليلـة للمؤسسة الكنسية؟!!.

نحن فعلا نريد أن نعرف بأي قانون جرى هذا الأمر!..

إن القانون الوضعي الذي نطبقه يعرف الحـبس. ويعـرف الحبس الاحتياطي بل والاعتقال في ظروف حالة الطـوارئ ولكنه لم يعرف أبدا أن يمسك بإنسان ويسلم لآخر ليس وليـا عليه ولا قيما!.. بهذا الوضع "صيرت الإدارة الكنسية نفسها واسطة بين الدولة وبين مواطنيها فلا تصل الدولـة لـبعض مواطنيها تعاملا ومخاطبة إلا عن طريق الإدارة الكنسية التي تستطيع أن تحجب رعاياها عن الدولة.. وهذا وضع لا أقول إنه غير قانوني فقط ولكني أقول إنه غير دستوري أيضا لما به من تمييز بين المواطنين علـى أسـاس طـائفي.. أي أن الدولة لا تملك أن تتنازل عن سيادتها وتقبله".

النقطة الأكثر خطورة أن الإدارة الكنسية هي من طلب، أي هي من أصدر القرار الأصلي، وأن أجهزة الدولة قامـت بالتنفيذ، وأن المؤسسة الكنسـية أعلنـت أن هـذا الوضـع سيستمر، فأي قبطي يريد أن يغير دينه يكون على الدولة أن تقبض عليه وتسلمه للكنيسة ثم لا نعلم من بعد عنه شـيئا!..

من هنا نفهم سر الهجوم الكثيف الذي يشنه بعـض رجـال المؤسسة الكنسية على أجهزة الأمن والإدارة المحلية وأجهزة أخرى في الدولة.. قد يكون في ممارسـات هـذه الأجهـزة سلبيات نعلمها، ولكن سياق الأحداث يظهر أن هناك نوعا من صراع الإرادات وراء هذا الهجوم المتتابع المسـتمر لتلـين أجهزة الدولة.. والحال أن إرادة الدولة لم تلن لأحد في مصر حتى الآن إلا للمؤسسة الكنسية!.. إن الشائعات ذكرت فـي البداية أن هذه السيدة الجليلة مخطوفة رغم أنها كانـت قـد ذهبت إلى صديقتها تقيم عندها بإرادتها الحرة، ويقـال الآن إنها تحررت، رغم إنها في الواقـع خطفـت يـوم سـلمت للمؤسسة الكنسية رغما عنها، ولا تزال على وضـعها هـذا فهل مطلوب منا أن نقتنع إنها عنـدما كانـت حـرة كانـت مخطوفة، وعندما خطفت فعلا ورسميا وأمامنا جميعا صارت حرة؟!!.".

إن أي سياسي انتهازي لا يمكن أن يفخر بمثـل هـذا الانتصار وما يعنيه من نتائج وما يجره مـن عواقـب. إن تدمير الشرعية – ليس فحسـب شـرعية الدولـة - ولكـن الشرعية الدولية التي تقرر حرية الاعتقاد دون قيد أو شـرط

هو ما لا يقبله أي واحد يعمل فـي المجـال العـام. ولـولا الارتباك الذي تملك أجهزة الحكومة لما كان يجوز أبـدا أن يحصل ما حصل بالفعل.

في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة ٢٠٠٥ الـذي كان يصادف الأسبوع الأخير أيضا من شـهر رمضـان – سرت بين أهالي حي محرم بك في الإسكندرية شائعة، هـي أن مسرحية تمس الإسلام مثلت في كنيسة مار جرجس، ومع أن المسرحية مثلت منذ عامين وليلة واحدة إلا أنها صـورت بالفيديو ثم سجلت بعد ذلك على اسطوانات C.D، وظهـرت – بقدرة قادر – هذه الاسطوانات بين الناس، ووزعت عليهم بحيث تأكد أن الموضوع حقيقة وليس شائعة، فثار المسلمون وتجمع الآلاف منهم في أحد المساجد القريب مـن الكنيسـة، وبدءوا زحفهم طالبين الاعتذار عن هذا العمـل القمـيء.. وأسفر هذا الصدام عن قتل ثلاثة أشخاص وإصابة آخـرين، وحدث هذا بينما كان البابا شنودة يحضر إفطارا أقامه شـيخ الأزهر دعما للوحدة القومية، ويبدو أن البابا علم بما يـدور فلم يطل البقاء على غير عادته في مثـل هـذه المناسـبات وخرج بسرعة.

واستأثر هذا الحدث بالصفحات الأولى في أخبـار كـل الصحف ونشرت صحيفة العربي في صدر صفحتها الأولـى للعدد ٩٨٤ بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥م مانشـت (الرعـب الطائفي يجتاح الإسكندرية).

كما نشرت في العدد نفسه في الصفحات الأخيرة تحـت عنوان (عن مواجع وطن.. في المسألة القبطيـة). "تحـدث الدكتور علاء الأسوان قال: لقد قرأت نص المسرحية التـي أثارت الضجة مؤخرا في الإسكندرية فوجدتها تحمـل فعـلا إساءة بالغة للعقيدة الإسلامية، ولو أنها كتبـت فـي دولـة أوروبية لوقع صانعوها بلا شـك تحـت طائلـة القـانون.. والغريب أن البابا أكبر رمز في مصر للمسيحية التي علمت العالم أجمع قيمة التسامح.. قد رفض أن يعتذر أو حتى يوجه كلمة محبة لملايين المسلمين الذين أهينت عقيـدتهم ببشـاعة بواسطة مسرحية صنعت وعرضت في الكنيسة التي يرأسها، إن الكراهية تنتشر لتحرق مصر، ولن ينقذنا منها إلا العـدل والحقيقة.

بقى أقباط المهجر، وهؤلاء هاجروا من مصر واجتهدوا ونجحوا في أعمالهم حتى صار صوتهم مسموعا في الغـرب

فبدأوا يطالبون بحقوق إخوانهم في مصر.. ولأن النظام في مصر، بقدر القمع الذي يمارسه على مواطنيه حريص على إرضاء الولايات المتحدة بأي ثمن، فقد أصابه فزع بالغ من أقباط المهجر، مما أدى إلى ارتباكه وتخبطه في معالجة أحداث الفتنة. فمرة يمارس النظام عادته الأثيرة في ظلم الأقباط ويقصر في حمايتهم كمواطنين كما حدث في مذبحة الكشح البشعة.. ومرة أخرى يجامل النظام الأقباط كما حدث مع المواطنة وفاء قسطنطين التي أعلنت إسلامها ولجأت إلى الدولة لتحميها فقامت أجهزة الأمن بتسليمها إلى الكنيسة في خرق واضح لمبدأ حرية العقيدة، وفي أحداث الإسكندرية الأخيرة لم يمنع الأمن المظاهرات في بدايتها برغم قدرته على ذلك، وقيل إنه حرض المتظاهرين، ثم صدرت الأوامر فجأة باعتقال مئات المسلمين الذين مازالوا محتجزين حتى الآن، ربما بغرض إرضاء الكنيسة أو خوفا من الإدارة الأمريكية.. ووصل التخبط إلى ذروته عندما خرج كبار المسئولين ليؤكدوا أن المسرحية التي شاهدها آلاف الناس وأقرت الكنيسة بعرضها لم تحدث أصلا، وأن الأمر كله لا يعدو مجرد تهيؤات أصابت الصائمين في رمضان".

وجاء في موقع "المصريون" علـى الإنترنـت بتـاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٢ تصدرت أحـداث العنـف التـي شـهدتها الإسكندرية أمس الجمعة عناوين الصحف المصرية الصادرة يوم (السبت).. وكانت مظاهرات عنيفة اندلعت بسبب رفض الكنيسة القبطية الاعتذار عن عـرض المسـرحية المسـيئة للإسلام داخل إحدى كنائس منطقة غبريـال بالإسـكندرية.. ونجم عنها سقوط قتلى وجرحى في اشتباكات مع الأمن فـي شوارع الإسكندرية.. الأزمة الطائفية المتصـاعدة فرضـت نفسها على الصحف التي أبرزت أخبار وتقـارير ومقـالات تعلق على الحدث الساخن.. وأفردت مجلة روز اليوسف ملفا كاملا عن الأزمة في عددها الصادر اليوم... ، قـدمت فيـه رؤية متوازنة للقضية، حملت فيها جميع الأطراف (الحكومة والأمن والكنيسة والأزهر) المسئولية عن تفاقم هذه الأزمـة والأزمات المماثلة لها من قبل.. وفيما أقرت أصوات قبطيـة بخطأ الكنيسة هذه المرة بسماحها بعرض المسرحية داخـل جدران الكنيسة، طالب الدكتور "جرجس كامل" فـي مقـال بضرورة تجديد الخطاب الديني المسيحي ومقاومة التطـرف المسيحي.

فى جريدة المصري اليوم (نقلا عن "موقع المصـريون" على الإنترنت يوم ١٠/٢٢) انتقد "حمـدي رزق" الكنيسـة القبطية في عموده اليومي - فصل الخطاب - بقوله: حادثة الكنيسة يجب ألا تمر هكذا بسهولة، فالمسلمون هذه المرة هم الذين يشكون ويغضبون ويطالبون بالثأر مع إحساس مريـر بتجبر مزعوم من الجانب القبطي، ورضوخ من جانب الدولة لمشيئة البابا فخرجوا للثأر لرسولهم بأيديهم متجاوزين الدولة لأن في العقل البـاطن والظـاهر للمسـلم البسـيط الآن أن الحكومة لن تنصف مسلما ولو كان صاحب حـق، وتعطـي القبطي وإن لم يكن له أي حق، فقط لإرضـاء الغـرب! لا يجب إهمال حادث تجييش ثلاثة آلاف مسلم من أمام مسـجد واحد بصيحة مسلم متحمس للثأر والتفكير في الهجوم علـى دار عبادة يذكر فيها اسم ا ، وهي حرام علـى المسـلمين حرمة هذا الشهر الكريم، وهكذا أوصانا النبي الكـريم ﷺ لا يجوز الاكتفاء ببيان المجلس الملي بالإسكندرية الـذي يـتهم الصحف بالإثارة فهذا رمي بالباطل، وغير كاف للدفاع عـن كنيسة مارجرجس، وليس كافيا بأي حال لإطفاء حرائق الفتنة الطائفية التي تهدد عموم الإسكندرية، والمعلومات تشير إلى

إحباط مظاهرة أخرى أمنيا قبل الوصول إلى الكنيسة المتهمة بعرض المسرحية.

في تصوري لا بد من بيان بابوي يزيل غصة المسلمين وليصحح بعضا من الذهنيات المتعلقة بدور البابا نفسه في القضية. اعتقد أن هذه الطلة البابوية ستوفر أجواء مناسبة لاحتواء آثار مظاهرة الكنيسة خاصة أن الـ C.D الخاص بالمسرحية تتصدره صورة البابا رغم عدم علمه بما تحويه الاسطوانة، وطلبه التحقيق مع الكهنة المتورطين في صناعة الأزمة مع الأخذ في الاعتبار بأن المسرحية وإن كانت قديمة فالـ C.D صدر حديثا وكذب البعض على البابا بشأن محتواه.

وفي روز اليوسف كتب "أسامة سلامة" مقالا عن هذا الموضوع بعنوان: (الفتنة قائمة لعن ا من يتجاهلها) قال فيه: "الجميع في مصر متهم ومدان بنسيان أو تناسي الفتنة التي أصبحت تطل علينا كل عدة شهور.. وفي كل مرة ينتفض المجتمع ويطالب بإطفاء النار والبحث عن أسباب اشتعالها، وبعد أيام تهدأ الفتنة وينسى الجميع القضية دون أن ينتبهوا أن النار مازالت مشتعلة تحت الرماد وتنذر بحريق

قادم ربما يكون أقوى من سابقه. والخوف أن يأتي وقـت لا يستطيع أحد السيطرة على الأحداث، وأن تمتد من مكان إلى آخر ووقتها لن ينفع الندم. أحداث الإسكندرية الأخيرة أكبـر دليل على تجاهل ونسيان قضية الفتنة الطائفية وتعاملنا معها بطريقة عشوائية. فالجميع متهم ومدان.. الحكومة المعارضة والكنيسة والأزهر ومنظمات المجتمع المـدني والمثقفـون.. فالحكومة تعاملت مع الأمر وكأنه قضية جنائية، واكتفت بأن الشرطة استطاعت السيطرة على الموقف، ولم تكلف نفسـها بإصدار بيان تشرح حقيقة ما حدث أمام الكنيسـة، وبعـض الأقباط حاولوا إلقاء اللوم على إمام مسجد واتهامه بأنه وراء إثارة المصلين، رغم أن أقباطا آخرين قالوا إن الشيخ لعـب دورا في تهدئة المتظاهرين، وبعضهم أشار بأصابع الاتهـام إلى وزارة الداخلية، وأنها المحرك للأحداث للحصول علـى مكاسب سياسية للنظام، وقالت الكنيسة والمجلس الملي فـي بيان أن المسرحية تم تمثيلها منذ عامين، وتتساءل: ما الـذي ذكرهم بها الآن؟ في محاولة لإلقاء اللـوم علـى الآخـرين وتتناسى وتتجاهل وجود "سي. دي" يتم توزيعها وإذاعتهـا.. وحتى إذا اعترف بعض المقربين من الكنيسة بوجـود الـ ـ

"سي. دي" فإنهم يقولون: إن المسرحية تتعـرض للتطـرف الإسلامي، ولا تمس العقيدة الإسلامية في شـيء، وينسـى هؤلاء أن الكنيسة وبعض المسيحيين يرفضون أي عمل فني يمس المسيحية أو التطرف المسيحي . ومنذ وقت قريب قـام ١٢ قسيسا بإبلاغ النائب العام ضد فيلم "بحب السينما" لأنه - من وجهة نظرهم - يمس العقيدة المسيحية، رغم أن الفـيلم يتطرق لعائلة متطرفة، كما أن مؤلـف الفـيلم مسـيحي ولا أدري ماذا سيكون موقف الكنيسة أو هؤلاء القساوسة إذا قام مسجد أو هيئة إسلامية بإعداد فيلم عن التطرف المسيحي أو أزمة الطلاق بين الأقباط، وكان يجب على الكنيسة الاعتراف بخطأ الكهنة المشرفين على المسرحية، ومعاقبتهم وإعـلان ذلك وعدم الاكتفاء ببيان المجلس الملي الذي لم يتعرض من بعيد أو قريب لخطأ كهنة كنيسة الإسكندرية.

وخصصت الأهرام على مدار أسـبوعين ٢٢-١٠/٢٩ صفحتين كاملتين عرض فيها الأستاذ: عزت السعدني كـلام مندوبي البابا، وفي التحقيق الأول سـأل الأسـتاذ: عـزت مندوبي البابا لماذا لا يعتذر البابا؟ فقال هؤلاء كيف يعتـذر

وهو رمز!! وقالوا في الثانيـة نحـب أن نطمـئن إخواننـا المسلمين بالآتي:

١- البابا لم يعلم بالمسرحية إلا من الصحف.
٢- الكنيسة المرقسية لم تأمر بتصويرها ولم تباركها.
٣- عبارة "بمباركة البطريرك" في أول الشريط من صنع المؤلف والمخرج والكاهن.. وهم هاربون ومختفون عن الأنظار ولم يأمر سيدنا بإرسالهم إلى دير السوريان كما نشرت صحف مغرضة!.
٤- هناك أيد خفية تلعب في الظلام وسوف تكشف عنها التحقيقات.
٥- لا يمكن أن يعبث أحد في العلاقة الأبدية بين الهلال والصليب.

وفى النهاية نسأل سؤالا واحدا ومحددا: إذا كانت كنيسة واحدة قد أخطأت من بين ثلاث آلاف كنيسة.. فلماذا نعاقـب كل الكنائس ونضع الوزر كله حول رقبة أقباط مصر.

وذهبت (أي الأستاذ عزت السعدني) إلى الدكتور علـى جمعة - مفتي الديار المصرية.. أسأله لعلـي أجـد عنـده ملاذا..

قلت له: هل رأيت مسرحية "كنت أعمى وأصبحت مبصرا" التي عرضت في كنيسة محرم بك وتتداول الآن على شرائط C.D ؟

يقول فضيلة المفتي: نعم شاهدتها..

أسأله: وما رأيكم دام فضلكم؟.

يقول فضيلة المفتي: عمل سيء يسيء للإسلام والمسلمين، ويجب محاكمة كل من قام به وشجعه وصوره ووزعه على الناس" انتهى تحقيق الأستاذ عزت السعدني..

ونشرت جريدة الغد في عددها يوم ٢٦ أكتوبر سنة ٢٠٠٥ تحت عنوان "لماذا لا يعتذر البابا" أكد المستشار دكتور: نجيب جبرائيل - رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان ونائب رئيس حزب الغد ومحامي الكنيسة - صعوبة تنفيذ مطالب الإسلاميين المتشددين باعتذار قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية عن عرض مسرحية "كنت أعمى والآن أصبحت بصيرا" داخل كنيسة مار جرجس بمحرم بك بالإسكندرية قبل أكثر من عامين. وأشار الدكتور جبرائيل إلى أن اعتذار البابا سيفتح البابا أمام المتطرفين من المسلمين والأقباط

لاستغلال أي واقعة أو موقف غير مقصود لمطالبـة البابـا شنودة أو فضيلة شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي بالاعتذار.

وأوضح أن الخطأ غير شخصي للبابا وقام به مجموعة من المسيحيين دون الرجوع للكنيسة الأرثوذكسية.

واتهم جبرائيل المتطرفين بنسخ الـ ـ "C.D" الأزمـة وتوزيعها على المسلمين لإشعال الموقف واستغلال الأحداث لصالح التيار الإسلامى في الانتخابات البرلمانية.

ولا يحتاج القارئ إلى ذكاء خارق، فإذا كانـت كنيسـة واحدة قد أخطأت فلماذا لا تعاقب، ولماذا لا تصدر البابويـة المسئولة عن الكنائس بيانا بذلك حتى ينال المسـيء عقابـه وتهدأ نيزان الفتنة، والمفروض أن الاعتذار المطلوب إنمـا ينصب على خطأ الذين قاموا بهذا العمل والوعـد بـالتحقيق ومجازاة المسئولين، وواضح بالطبع أن الخطأ غير شخصي للبابا، ولا أحد يطالبه باعتذار شخصي، ولكـن البابـا هـو المسئول عن كل ما يحدث في الكنائس، وإلا فإنـه لا يقـوم بمسئوليته. وبدلا من ذلك يصدر البابا بيانا نشره الأهرام يوم ١٠/٢٣ يقول "كشف بيان المجلس الذي يرأسه البابا شـنودة الثالث ويضم ثمانية من رجـال الـدين المسـيحي وكبـار

الشخصيات القبطية العامة، أن المسرحية المشار إليهـا فـي الصحف المذكورة عرضت منذ عامين لمدة يوم واحد داخل أسوار الكنيسة ولم يرها مسلم واحد، وكانت تتحـدث عـن التطرف ولم تتحدث عن المقدسات الدينية، مشيرا إلى أنها لم تثر شيئًا حين عرضت، ومحاولة إثارتها الآن يهـدف إلـى تفتيت الوحدة الوطنية. ويسأل البيان، هل تترك الصحف التي تثير الفتنة ويؤاخذ المسيحيون على مجرد الشـائعات التـي تروجها تلك الصحف بأن هناك إساءة للإسلام، بينما لم يـر أحد شيئا؟ وعاتب البيان على المتجمهرين إحاطتهم الكنيسـة والطرق على الأبواب بعنف وترديد شعارات معادية، ممـا ألقى الرعب في قلوب المصلين متمنيا ألا يكون للانتخابـات القادمة دور في إثارة واستغلال تلك الأحداث.

وهذا المعنى هو الذي أصدره المجلس الملـي للأقبـاط الأرثوذكس بالإسكندرية ونشرة الأهرام يوم ١٠/٢١ وهـو يقول بأن الكنيسة تحققت من أن المسـرحية المشـار إليهـا عرضت داخل أسوار الكنيسة فقط في مكان مغلق منذ عامين ولمدة يوم واحد فقط في إطار محاربة الإرهاب فـي ذلـك الوقت، وأن أثارتها حاليا محاولة لتفتيت الوحدة الوطنية، وأن

ادعاء بعض الصحف بأنها تسيء للإسلام ليس صحيحا وإنما هو إثارة للفتنة، فالكنيسة حريصة على احترام جميع الأديان ومحبة الجميع.

الغريب أن تقول الكنيسة إن المسرحية لا تسـيء إلـى الإسلام فهل هي أعرف بالإسلام من المفتي الذي قال عنهـا "عمل سيء يسيء للإسلام والمسلمين، تستحق محاكمة كـل من قام به ومن شجعه". وإصرار الكنيسة يعني أنها لا تـرى فيما جاء في المسرحية إساءة للإسلام في حـين أن اسـمها وحده يكفي "كنت أعمى وأصبحت مبصرا" أي أنه كان أعمى عندما اعتنق الإسلام وأصبح مبصـرا عنـدما عـاد إلـى المسيحية.

وإذا كان لنا أن نلوم الذين تجمهروا وثاروا فعلينـا أن نلوم الذين كانوا هم السبب.

لقد أشار الأسـتاذ فهمـي هويـدي فـي مقالـه فـي ٢٠٠٥/١١/٨ بالأهرام إلى أن الاعتذار إلى الآخر من القـيم النبيلة التي استقرت في المجتمعات المتحضـرة، وضـرب أمثالا عديدة لاعتذارات تقدمت بها الكنيسة الإنجيليـة منـه، وقال إنه عندما وقعت أحداث الكشـح وبـدا لـي أن خطـأ

المسلمين أكبر، كتب مقالا في ٢٠٠٠/١/١١ تحـت عنـوان "اعتذار إلى كل قبطي" وعبر عن إعجابه بما كتبه الأسـتاذ: يوسف سيدهم - رئيس تحرير جريدة وطني - في ١٠/٣١ تحت عنوان (اعتذار لكل مسلم) وقال ما خلاصته إنـه أيـا كانت الملاحظات "على مسرحية الفتنة بالإسـكندرية" فإنـه يعتذر بصفته الشخصية لكل مسلم ومسلمة عـن أي جـراح تكون قد لحقت بمشاعرهم من جراء ما حدث. &&&& **

وحال المستشار طارق البشري في مقالة بمجلة الأسبوع (٢٠٠٥/١١/٢١) مضمون ودلالات المسـرحية وسـكوت البابا، فقال: "والمسرحية تتصدرها عبارة أن "نال هذا العمل بركة صوت البابا الأنبا شنودة الثالث.." ثم عبارة "تـم هـذا العمل تحت رعاية كل من أبونا أوغسطينوس فـؤاد وأبونـا أنطونيوس فهمي". ثم أسماء كل من شارك فيه وهم يعـدون بالعشرات، فنحن هنا أمام عمل صادر عن الإدارة الكنسية أو وافقت عليه.. ولا نقول إنها كانت ذات موقف سلبي منه؛ لأن الموقف السلبي لا يتيح بذاته فرصة إعداد عمـل مسـرحي تأليفًا وإخراجا وإتاحة لمكان تدريب على التمثيل، ثم التمثيل وحشد لعشرات الأفراد، وإدارة لهذا الأمـر ثـم تصـويره

وتسجيله وإذاعته، نحن أمام عمل جماعي، ويستحيل أن تنتهك عقول الناس بزعم أنه مجرد خطأ فردي من شخص لا نعرفه.

ثم يرد بعد ذلك زعم مسجلي العمل ومذيعيه بأنه نال "بركة صوت" الأنبا شنودة، وغبطة الأنبا شنودة سكت وامتنع عن التعقيب وعن التعليق، وأوكل إلى من دونه أن يثيروا الشكوك في الأمر كله، حول علمه بالعمل أو علم غيره من رجال الكنيسة، وحول نص العمل ذاته وحول تأويل معانيه وحول حسن القصد من إثارته بزعم أنه عمل ضد الإرهاب فقط، وقيل في تبرير سكوته إنه لم يعرف بهذا العمل ولا شاهده، وهذا إنكار ليس في إمكاننا أن نعرف الصواب بشأنه، إنما أهم ما يهم هو أن هذا العمل الذي ينسب إلى غبطة الأنبا شنودة أنه "نال بركة صوت" كما أنه مورس وصور بالكنيسة التابع له، وبحكم كونه مطران كنيسة الإسكندرية، هذا العمل هل نال "بركة صوته" أم لا؟ ولا يملك نفي ذلك إلا هو، ولا يجوز أن يتشامخ ويتعالى على سؤال مواطنيه.

ولكن غبطته سكت ورفض مقابلة من طلب ذلك وأوكل الأمر إلى غيره ونحن إذا كنا نعرف أنه لا ينسـب لسـاكت قول، فإننا نعرف أيضا بذات الدرجة من الإدراك المطمـئن أن السكوت بأوضاع وملابسات كان لابد معها مـن الكـلام وعمل المطلوب منه وأصر على السكوت، رغم قدرته على البيان، لكان ذلك منه إفصاحا عن موقفه وعن إرادة معينـة، فإذا كان العمل منسوبا لأحد أنه نال رضاه ثم ووجـه بـذلك وطلب إليه الإفصاح عن رفضه فلم يفعل، فمن السائغ للسائل هنا أن يفهم من هذا السكوت أنه على الأقل سكوت مقصـود به الامتناع عن التبرؤ عن هذا الموقف أو هذا العمل الـذي صدر من كنيسته، وتقول كنيسته أنه نال بركته.

في ظني أن المسرحية عندما يقال إنها نالت بركته فقـد صارت عملا مباركًا بدليل أن العمل مكتوب في مقدمته أنـه نال بركة الأنبا شنودة، ثم يرد بعد ذلك "نـال بركـة هـذا العمل.. كل من.." ثم ترد أسماء العشرات الذين ساهموا فيه، ولعل غبطة الأنبا شنودة آثر الخروج بالصمت عن لا ونعـم بالنسبة لهذه المسرحية، حتى لا يكون إنكاره لها بعد أن نسب إليه تبريكها هو مما تنجرح به قداسته بـين أتباعـه، وهـذا

التفسير هو ما به يمكن استبقاء حسن الظن في تأويل موقف غبطته، ولكنه حتى مع هذا التفسير يكون غبطته قد رجح كبرياءه الشخصي عما ينفع الجماعة الوطنية عامة". انتهى..

***

وحاول البابا شنودة أن يدافع عن موقفه في أزمة الخانكة بأن بيتنا للعبادة انتهك، وأقباطاً اضطهدوا فهل المطلوب من الأقباط أن يكونوا ميتين، ومرة أخرى هل من المطلوب أن يكون الأقباط من النوع الذي لا يتأثر ولا تتحرك مشاعرهم إذا حرقت كنيسة أو قتل كاهن.

كلا يا سيدي، رغم المبالغة في التصوير. يمكن العمل للإصلاح ولكن ليس بطريق التحدي والمواجهة، خاصة وأن الرئيس السادات كان رجلا منفتحا، وكان يمكن للبابا شنودة أن يكسبه لو سلك الطرق الدبلوماسية ولكنه أراد أن يلعب دورا بطوليا وأن يحول الأزمة إلى معركة.

كان يجب على البابا أن يلحظ أن القضية الرئيسية ليست قضية حوادث عابرة، ولا حتى مطالب، ولكنها العلاقة الأبدية بين الأقلية القبطية والأغلبية المسلمة، وأن تكون علاقة مودة ومحبة واتفاق وتفاهم، وليست علاقة توتر

وعداوة لأن هذا هو ما سيبقى دائما وما يؤثر في المسـتقبل، وقد حافظ أباء الكنيسة القبطية السابقين على ذلك وحالوا دون حدوث أي توتر وكفلوا اعترافًا ووجودا للأقباط في المجتمع المصري ومع الرئاسة السياسية حتى جاء شنودة فقضى على كل هذا.

والبابا شنودة يكرر دائما أنه راعي، ومن شأن الراعي أن يتقدم الرعية التي تسير وراءه، الراعي عمليا يسير خلف أغنامه، ويلم شعتها ولهذا يمسك بعصا، أما أنه يسير أمامهـا فليس هو الراعي ولا فائدة للعصا، ولكنه القائـد.. وعصـا الراعي رفيعة، مرنة، "يهش" بها على غنمه، ولكن العصـا التي يتمسك بها البابا شنودة غليظة، قوية طويلة، كأنما هـي صولجان يرمز إلى القوة..

يماثل هذا البعد عـن القصـد والاعتـدال والاحتفـال بالأضواء وارتداء الأثواب الملونة واللامعة ووضـع التـاج الكبير.

ولماذا لا يأتَم البابا بالسيد المسيح في سياساته وتصرفاته ولبسه ومسلكه وتعامله مع العدو والصديق.

إن خطورة هذا الحدث هو أنه كشف عن أن مشاعر المسئولين عن الكنيسة – وليس البطريرك وحده – تجاه إخوانهم المسلمين وتجاه الإسلام – باردة إن لم تكن مجافية، وأنها لم تستوعب حقيقة وضعها ولا دورها كأقلية وسط أغلبية كاسحة من المسلمين. وتُري هل استرد البابا شنودة عافيته الأولى أيام التحدي ليقف موقفًا غثًا باردا جافًا بعيدا - ليس فحسب عن المسئولية - بل أيضا عن العاطفة.. هل لم يتعلم بعد الدرس.. سواء من روح المسيحية أو من سلامة القيام بدوره. إن سياسة التحدي بمختلف صورها ودرجاتها، سواء أكانت ضغطًا أو سلبية لا تفيد، بل تضر بمن يمارسها، لأنها لا تصدر عمن يملك قوة الحقيقة وقوة الدافع، والحقيقة والواقع أن الأقباط أقلية وسط أكثرية كاسحة مسلمة، فلا يمكن لها أن تتحداها، ومن الخير لها أن تقلع عن موقف التحدي..

الفصل السابع

خيار هدم المعبد

إذا كان خيار التعايش الإيماني هو أفضل الخيارات لكي تحقق المواطنة فإن خيار هدم المعابد هو أسوأها جميعا، وهو يعني إطراح القيم الدينية كلها – مسيحية أو إسلامية وإقامـة المجتمع على أساس "علماني" مدني يدور حـول المصـلحة كالمجتمع الأوروبي وبهذا يخلصون من الإسلام والمسـيحية أيضا أخذًا بمبدأ..

اقتلانـي ومالكا
واقتلا مالكا معي(٢٢).

وقد يكون عدد من يراودهم هذا الخيار أكثر مما يبـدو؛ لأنهم قد لا يصارحون بذلك ولكنهم يتمنونه.

---

(٢٢) قيل إن قائل هذا هو عبد ا بن الزبير عندما دخل في مبارزة مع مالك الأشتر، وكل منهما فارس مغوار.

وقد لا يقتصر على أنه خيار "بعض" الأقبـاط ولكنـه أيضا يمكن أن يضم "بعض المسـلمين" والقاسـم المشـترك بينهما هو ضعف أو انعدام الإيمان الديني، ويغلب أن يكـون ذلك بتأثير الماركسية، أو الانغماس في الحضارة الأوروبية، أو سوء تكييفهم للموقف ورغبتهم في الخلاص بأي ثمن.

ولكن هذا الخيار – بالإضافة إلى أنه سيء فهو أيضـا غير ممكن – ولو في سبيل الـتخلص مـن الإسـلام – لأن الإسلام أعمق لدى المسلمين من "الوحدة القومية" المزعومة، كما أن المجتمع المدني قد يخسر الأقباط حقوقًا يتمتعون بهـا في المجتمع الإسلامي بحكم القرآن والسنة ويضـعهم تحـت رحمة الأغلبية.

فهي صفقة خاسرة في كل الأحـوال، وكصـورة مـن المعالجة الخاطئة التي تمثل هذا الاتجاه، وتنتهي إلى النتيجـة نفسها ما نشرته مجلة الأهالي يوم ٩٣/١٢/٢٩ ص١٢ بقلـم الدكتور: عبد القادر خليفه "أمـين لجنـة الوحـدة الوطنيـة بأسيوط" تحت عنـوان "**فـي جـذور الإرهـاب والتطـرف والتعصب**" والكاتب يبدأ من مقولة هي وجود صور شائنة لما سماه التطرف الإسلامي والتعصب القبطي. وقد دلـل علـى

وجودهما بوقائع لمسها هو نفسه وحققها خلال حياته الوظيفية الطويلة كمدير لمستشفيات جامعة أسيوط، وكأستاذ جـامعي، منها ما قاله له صديق قبطي من أنه لا يوجد قبطـي واحـد يرحب بجلاء الإنجليز "لأننـا لا ننسـى عـدوان الإخـوان المسلمين على كنائسنا"، ومنها إنكار طبيب قبطي مسئول عن وحدة نقل الدم بالمستشفى وجود دم لمريض مسلم، كما قـام طبيب مسلم بنفس التصرف حين كانت حاجة الدم لمـريض قبطي. كما أنه أوضح لطلبته أسباب التمييز في كليات الطب بأن الأطباء الإنجليز – في فترة الاستعمار – قربوا الأطبـاء الأقباط ومنحوهم الأستاذية، ليكيدوا المسلمين وليفرقوا وحدة الأمة. "وأذاق هؤلاء الأساتذة الأقباط زملاءهـم المسـلمين العذاب والمهانة؛ مما دعا في مستقبل لاحق إلى الرد بتعصب الأغلبية، وتفاقم التعصب بين الجانبين يصبح إحدى السـمات الكئيبة لكليات الطب في مصر".

وليست هذه هي كل الحالات، ولكنهـا أهمهـا، ومنهـا انتهى الكاتب إلى **وجود تطرف إسلامي.. وتعصب قبطي..**

ومن هذه "الأرضية" انتقل لمحاولة العلاج، ولما كانت تجارب الحياة قد علمته أن اتخاذ القرار السليم في

المشاكل الصعبة يحتاج لأن يضع نفسه موضع الغير صاحب المشكلة "أرى بعينه، وأفكر بعقله، وأحس بقلبه" فقد وضع نفسه مرة موضع المتطرفين الإسلاميين والمنطق الذي يحكمهم، ووضع نفسه مرة أخرى موضع المتعصبين الأقباط وما يحسونه ويستشعرونه.. ووجد نفسه في الحالين أمام باب مسدود لا انفتاح له..

ولما كان يخاف أن ينتهي هذا إلى صدام، تصبح مأساة لبنان بجانبه كلعبة أطفال، فإنه انتهى إلى هذه النتيجة:

"اقتلاع المشكلة من جذورها في حسم لا سبيل فيه إلـى أي تردد، وذلك بتنحية الدين عن حركة المجتمـع ليصـبح الدين والوطن للجميع قولا وفعلا، وليكن ذلك هو شـعار الدولة وأساس دستورها – دولة تؤمن با وترعـى العقائـد الدينية(!) وحرية ممارستها للجميع. والتخلي عـن الموقـف الغامض بأن تعلن رسميا بأن تطبيـق الشـريعة الإسـلامية السلفية غير ممكن لعدم ملاءمته لظروف المجتمع والنـاس، كما تعلن عن فصل الدين عن الدولة كما فعلت أمم الغـرب في القرن السادس عشر؛ لتتخذ من ذلك الموقف طريقها نحو التقدم والتحضر.

ويبقى للدين طريقان: الإيمان والفطرة، وللدولة طريقها: العلم والعقل والسعي بلا هوادة لإصلاح وتعديل المسـارات التي اختلت بالتعصب في جميع المجالات في إدراك عميـق ومسـئول بأننـا نواجـه مسـئولية مصـير، أن تكـون أو لا تكون، انتهى.

ونحن نشكر للكاتب صراحته وواقعيته وإيراده لوقـائع بشعة يتجاهلها أو ينكرها البعض، ولكننا نقـول إن النتيجـة التي انتهى إليها نتيجة خاطئة تماما لأنها بنيت على وقـائع، وإن كانت موجودة، إلا أنها تمثل انحرافًا ولا يمكن أن نبني أوضاعنا على التسليم للانحراف، وإنما المفروض أن نبحث عن سبب هذا الانحراف ونعالجه، وليس أن نتجاهلـه أو أن نبني أوضاعنا على وجوده؛ فنضـع أنفسـنا آونـة لوضـع التطرف الإسلامى وآونة لوضع التعصب الإسـلامى فهـذا خطأ، وما يبنى عليه سيكون خطأ..

إن وجود التعصب القبطي والتطرف الإسـلامي إنمـا يعود إلى أسباب من سوء الفهم أو غلبة المصالح أو استغلال الفساد المستشري إلخ.. وهذه الأسباب هي التـي يجـب أن تعالج ومعالجتها هي التي ستقتلع جذور المشكلة.

إن فكرة أن يضع الإنسان نفسه موضع الطرف الآخر، إنما يراد بها التعرف على نفسيته والعوامل التي دفعته لما انساق فيه، بهدف معالجته، أما أن نقف أنفسنا موقفه لنسلم له فهذا يكون كمن أراد معالجة ظاهرة تفشي السرقة، فيضع نفسه موضع السارق ليعرف الأسباب التي دفعته للسرقة، وهل هي الحاجة، أو البطالة، أو الاحتجاج على الفارق الطبقي ما بين أغلبية جائعة وأقلية متخمة. ويكون الإجراء التالي هو معالجة الأسباب. أما الموقف الذي اتخذه الكاتب فهو كمن يقول إن السارق معذور، وكان لابد أن يسرق وعلينا أن نسلم بذلك ونتقبله.

وافتراض أن تكون مصر كلبنان قياس ركيك وسخيف ومن الخطأ البالغ التلويح به؛ لأن المارونيين في لبنان يقاربون عددا الطوائف الإسلامية، ويتخذون اللغة الفرنسية وثقافتها ويلوذون بحماية فرنسا إلخ.. وهذه فروق لا توجد لدى الأقلية القبطية التي لم تنكر انتماءها المصري، ولا تسمح لها نسبتها العددية بأن تكون عنصرا مرجحا، أو حتى مؤثرا، فلا داعي للتخويف والتزييف، ومن الخطأ أيضا قياس ما فعلته أوروبا من الفصل ما بين الدين والدولة على

مصر، لأن الهدف الأول لذلك كـان درء تـدخل الكنيسـة، والإسلام لا يعرف الكنيسة..

والمقال في جملته يصور المأزق الذي يقع فيه الكاتـب عندما يعالج مشكلة عميقة معالجة ظاهرية وسطحية؛ لعـدم توفر المعرفة بالأسباب العميقة، وبطرق علاجهـا، ويبـرز خطورة أن تعالج هذا الموضوع الحيوي صحف لها اتجـاه معين كالأهالي، أو كتاب أو صحفيون لا يلمون بكل أبعـاد الموضوع، ولا أعماقه ولا يتوفر لهم النضج الضروري عند معالجة هذه القضية.

وقد تدفع العاطفة بهذه القضية والحيرة أمامها كاتبا نابها مثل الدكتور: ميلاد حنا لأن يقف الموقف نفسـه فيـرى أن "وقف تدريس حصص الدين في المدارس واجـب وطنـي، ويرى أنه بداية الانصهار الوطني الحقيقى، مشيرا إلـى أن القضاء على قضايا مثل قضايا الفتن الطائفية قد يبدأ من هنا، وقال فيما هو نصه لرؤية له أخيرة نشرت قبل أيـام علـى هامش مظاهرات الإسكندرية التـي خرجـت تحـتج ضـد مسرحية مسيحية تسب الإسلام والمسـلمين: إن المقـررات الدراسية مازالت في المدارس الحكومية وغيـر الحكوميـة

تدرس الديانة، كما يعقد لها امتحانات ولا تضاف درجاتهـا إلى المجموع الكلي. (مستطردا) أود أن أكون صريحا مـع نفسي ومع الجميع: إن تدريس الدين بالمدارس هو أول شرخ ثقافي ووجداني يحفر في ذاكرة كل طفل.. فالأولاد والبنـات مثلا يلعبون سويا ويتسامرون ولا يـتم التقـارب بيـنهم أو التباعد إلا على أساس شخصي، أو ثمة استلطافات عامـة أو ربما خلافات طفولية، وإذا بهم يفاجأون بحصة الدين حيـث يخرج الأقباط من الفصل كأقلية حسب تنبيه المشرف.

ومن هنا يأتي أول درس عملي للطفل غير مبرر فـي انتزاع زميله وصديقه من جواره إلى فصـل آخـر بسـبب العقيدة الدينية، ومن هنا أيضا والكلام لميلاد حنا.. سبق وأن طالبت بضرورة أن يوقف تعليم الدين فـي المـدارس، وأن يترك تعليم الدين حرية لمن يرغـب مـن خـلال الأسـرة أو المؤسسات الدينية التي تنتمي إليها العائلة على حسب دينه أو درجة تدينه أو توجهاته في تنشئة أولاده، مؤكدا أن قرار إيقاف تعليم الدين في المدارس قرار جوهري وأساسي، وإن كان هناك صعوبة في تحقيقه لكنه قطعا أمـر وارد وقـادم قائلا: إذا حدث هذا وتم تنفيذ القرار فقد يكون اللبنة الأولـى

في الاتجاه الصحيح للانصهار الوطني.. انتهى كلام الدكتور: ميلاد حنا.. لكن الذي لم ينتبه هو المعنى الباطن في مطلبـه الذي يرمي إلى ضرورة إلغاء حصص الدين مـن المنـاهج الدراسية نهائيا، ولا مانع أيضا من إيقـاف تـدريس اللغـة العربية ليصل الأمر إلى تخريج طالب فاقد الهويـة الدينيـة الإسلامية والعربية، وفاقد أيضا انتماءه لبلد من المفترض أنه يطبق الشريعة الإسلامية وديانته الأولى الديانة الإسلامية.

والدكتور ميلاد يبني النتيجة التي انتهى إليها على مقدمة خاطئة تلك هي: في الأديان ما يفرق وما يثيـر التعصـب، وهذا غير صحيح بالنسبة للمسيحية وللإسـلام فهمـا معـا يدعوان إلى قيم الخير، والمساواة والمعرفة والعدل والحريـة وتكريم الإنسان. وكان حريا به أن يدعو إلى تنقية المنـاهج من ضلالتها وغشاواتها، وما وضعه القسيسـون والأحبـار والفقهاء والمفسرون والعودة إلى روح الأديان. وعندئذ كـان يجد في الدين دعما للوحدة الوطنية على أساس له قداسـته. وهذا الإصلاح الديني وإن كان صعبا، إلا أنـه أهـون مـن اجتثاث الدين..

والذي يعدل بهؤلاء الكتاب عن سلوك هذا السبيل الصائب للإصلاح أن لدى هؤلاء الكتاب عزوف عن الدين أصلا يعود إلى عوامل عده لعل بعضها التأثر بالفكر الماركسي أو الناصري أو غيرهما أو مقتضيات نظام الحكم الخ... أو عدم الالتزام بالآداب والضوابط التي تضعها الأديان بضبط المجتمع، والحيلولة دون شيوع الفوضى وتصادم الآراء الفردية.

ويجب على هؤلاء السادة أن يفهموا تماما أن قياس مصر على الدول الأوروبية والأفريقية قياس خاطئ؛ فلكل دولة قدرها، وقدر المنطقة كلها هو الدين، ولا يمكن التخاص منه لأن التخاص يعني فقد أبرز مقوم من مقومات المصري، فالقبطي المصري لابد أن يعترف كما اعترف سلامة موسى وفيليب جلاب وعدد آخر من مثقفي الأقباط أن الحضارة الإسلامية جزء من مكونات تاريخه، وهويته المتميزة عن بقية الجنسيات. وأنه لا يمكن استبعاد المسيحية والإسلام لادعاءات لا محل لصحتها ويمكن دفعها وامتلاكها إذا كانت موجودة بأهون سبب، فضلا عن أن ما اقترحه الدكتور ميلاد حنا لا يؤدي للنتيجة التي تصورها، لأن ما دام تعليم الدين

سيقع على عاتق الأسرة، فإن هـذا يعنـي وجـود الـدين، والخلاف هو هل تقدمه المدرسة أو الأسرة، ويمكن في بعض الحالات أن تكون الأسرة أكثر تشددا وضيقًا وتحيـزا مـن المدرسة. فيأتي ذلك بنتيجة عكسية.

الفصل الثامن

التعايش الإيماني

هذا هو - فيما نري - أفضل الخيارات وأقربهـا إلـي المسيحية والإسلام وما يتسم بطابع حضاري رفيع، وهو يقوم علي حقيقة رئيسية بالنسبة للإسلام والمسيحية، وعلي حقيقـة أعم وهي رابطة الإيمان التي تضم كل المؤمنين بالديانات في مواجهة الموجة الكاسحة التي تريد أن تمحو خصائص الدول وتوهن دور الحكومة، وتجعل العامل المادي - الفردي الذي يستهدف الاستمتاع هو الهدف الأسمى.

إن الحقيقة الأولي وهي العلاقـة الخاصـة مـا بـين المسيحية والإسلام، وبوجه أخص أقباط مصر، هي ما تؤكده النصوص التي جاءت في القرآن الكريم وقررت﴿ **ولَتَجِـدن أَقْربهم مودةً للذِين آمنُوا الذِين قَالُوا إِنا نَصارى ذَلِـك بِـأَن مِنْهم قِسيسِين ورهبانًا وأَنهم لاَ يستَكْبِرون** ﴾ [المائدة ٨٢].. وقد قامت في الأيام الأولي لدعوة الإسلام علاقـة مـا بـين

المسلمين الذين تعرضوا لاضطهاد مشركي مكة، فهـاجروا إلي الحبشة لأن بها - علي ما قال النبي - ملك لا يظلم عنده أحد، وقد تقبل "النجاشي" المسـلمين اللاجئـين ورفـض أن يعيدهم إلي مكة كما طلب ذلك وفد مشركي مكة، وكان علي رأسهم عمرو ابن العاص.. كما نشأت علاقة خاصة ما بـين الرسول وبين "المقوقس" حاكم مصر، وأهدى إلي الرسـول جاريتين إحداهما مريم التي أنجبت للرسول ابنه "إبـراهيم"، ولو عاش إبراهيم لأعاد قصة جده الأكبر إبراهيم الذي تزوج هاجر المصرية وأنجبت له إسماعيل - أبو العرب.

وأعم وأهم من هذا أن كل النصوص القرآنية أعلت من شأن المسيح وتحدثت عنه بتعبيرات تكاد تكون مسيحية فهـو "روح ا " وكلمته ﴿**إنما الْمسِيح عِيسى ابن مريم رسولُ اللهِ وكَلِمتُه أَلْقَاها إِلى مريم وروح مِنْه فَآمِنُوا بِاللهِ ورسـلِهِ**﴾. {النساء ١٧١}.. وهو الذي ولد عندما نفخ جبريل في جيـب مريم، كما تحدث القرآن عن مريم حديثًا عـاطرا وتضـمن القرآن سورة من السور الكبار عـن مـريم وأخـرى عـن "المائدة"..

إن هذه الصلة الوثيقة لم تفت المنصفين من الأقباط وبين يدي كتاب صدر سنة ٣٨ تأليف: الايغومانس إبراهيم لوقا - راعي الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمصر الجديـدة - وقـد قدمه الأسقف عرفورش ونشرته مجلـة الهـلال سـنة ٨١، وبحث آخر قدمه غريغوريوس- أسـقف عـام الدراسـات اللاهوتية العليا - وما بين الكتاب الأول والبحث أكثـر مـن خمسين سنة، وهما يتحدثان عن العلاقة الحميمة بين القـرآن والمسيحية..

جاء في كتاب الأب إبراهيم لوقا..

يظن الكثيرون أن الإسلام يطعن في المسيحية ويحارب عقائدها، وهذا الظن منشؤه - في الحقيقة - عدم الإلمام بما يذكره الإسلام عن المسيحية.

وإن الباحث المدقق في جميع الأقـوال التـي أوردهـا القرآن عن النصرانية والنصارى ليتضح أمران:

وإن الباحث المدقق في جميع الأقـوال التـي أوردهـا القرآن عن النصرانية والنصاري ليتضح له أمران:

أولهما: أن نبي الإسلام قد حفـظ للديانـة المسـيحية مركزها، وأيد جلالها، وأثبت صحة الكثير مـن تعاليمهـا،

ونادى بوجوب تقديس أوامرها والعمل بها، واحترام كتبهـا المنزلة، فكان بذلك شاهدا لها، ومؤيدا لصدقها، وسيأتي بيان ذلك تفصيلا، وحسبنا هنا أن نورد بعض آيات تصرح بذلك:

جاء في سورة يونس: ﴿**وما كان هذَا الْقُرآن أَن يفْتَرى مِن دون اللهِ ولَكِن تَصدِيقَ الَذِي بين يديهِ وتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لا ريب فِيهِ مِن رب الْعالَمِين**﴾. ويقول البيضاوي في تفسير هذه الآية: إن القرآن جاء (مطابقًا لما تقدمه من الكتب الإلهيـة.. وتفصيل ما حقق وأثبت من العقائد والشرائع).

وجاء في سورة فاطر: ﴿**والَذِي أَوحينَا إِلَيك مِن الْكِتَابِ هو الْحق مصدقًا لِما بين يديهِ**﴾. ويقـول البيضـاوي فـي تفسيره: (حقه مصدقًا لما تقدمه من الكتب السماوية).

وجاء في سورة المائدة: ﴿**وقَفينَا علَى آثَارِهِم بِعِيسـى ابن مريم مصدقًا لِما بين يديهِ مِن التوراةِ وآتَينَاه الإِنجِيـلَ فِيهِ هدى ونُور ومصدقًا لِما بين يديهِ مِن التـوراةِ وهـدى وموعِظَةً لِلْمتقِين**﴾. ويقول البيضاوي أيضا فـي تفسـيره: والآية تدل علي أن الإنجيل يشتمل علي الأحكام..، ﴿**وأنزلنا إليك الكتاب بالحق**﴾ أي: القرآن، ﴿**ومصدقا لما بين يديه من**

الكتاب ومهيمنًا عليه﴾. ورقيبا علي سائر الكتب يحفظها عن التغيير ويشهد لها بالصحة.

ثانيهما: أن القرآن لم يهاجم المسـيحية التـي أسسـها المسيح ونشرها رسله القديسون، ولكنه هاجم بدعا خاصـة، كانت قد ظهرت عند ظهـوره، ونـادت بتعـاليم لا تقرهـا المسيحية، فحاربها كما حاربتها المسيحية من قبل ومن بعد.

وكلنا يعلم أن الشرق - وقت ظهور الإسـلام - كـان مرتعا خصيبا للاضطرابات الدينية والخلافات المذهبية، فقـد كانت الحرب لا تزال مستعرة نارها بين اليهودية والمسيحية من جهة، وكانت الفرق المبتدعة الخارجة عـن النصـرانية تتناوأ مع بعضها من جهة ثانية، كما كانت الوثنيـة تنـازع هاتين الديانتين - اليهودية والمسيحية - من جهة ثالثة، وكل من يطل علي تاريخ الهرطقات يقف متحيرا إزاء ما كان بين هذه الديانات والمذاهب من تطاحن وعداوة وبغضاء، أشـار إليها القرآن بقوله من سورة المائـدة: ﴿ **فَأَغْرَينَـا بيـنَهم الْعداوةَ والْبغْضاء إِلى يومِ الْقِيامة**﴾ فقد كانت كل فرقة تُكَذب الأخرى وتُكَفرها.

ومن ثم نشأ الإسلام: يحارب الوثنية، ويجاهد اليهودية، ويؤاخذ المسيحية في مذاهبها المبتدعة التي كانـت تتنـافي تعاليمها مع العقيدة الصحيحة في ا تعالي، منكرا عليها مـا كان يثير الجدل والنقاش حولها.

هاتان هما الحقيقتان اللتان جعلنا هذا الكتاب موضـوعا لبحثهما والكشف عنهما، وغايتنا التي نتوخاها من هذا البحث هي التوفيق لا الجدال والتفريق، وإنا لنرجو أن يتقبل أخوتنا المسلمون رسالتنا هذه كرسالة محبة وإخـلاص، وفقنـا ا جميعا إلي سواء السبيل.. وحسبنا ا ونعم الوكيل.

يقول القس إبراهيم لوقا:

جاء في سورة النساء ﴿ **يا أَهلَ الْكِتَـابِ لا تَغْلُـوا فِـي دِينِكُم ولا تَقُولُوا علَى اللهِ إِلا الْحق إِنما الْمسِيح عِيسى ابن مريم رسولُ اللهِ وكَلِمتُه أَلْقَاها إِلَى مريم وروح مِنْه فَآمِنُوا بِاللهِ ورسلِهِ ولا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انتَهوا خَيرا لَكُم إِنما الله إِلَـه واحِد سبحانَه أَن يكُون له ولَد له ما فِي السماواتِ وما فِـي الأَرض وكَفَى بِاللهِ وكِيلا** ﴾. {النساء ١٧١}..

وفي هذه الآية ست نقاط نحب أن نلم بها إلمامه وجيزة.

الأولي: النهي عن الغلو في الدين.

الثانية: إن المسيح رسول ا .

الثالثة: إن المسيح كلمة ا وروح منه - وقـد سـبق لنـا القول في هذه النقطة.

الرابعة: النهي عن القول بثلاثة آلهة.

الخامسة: التعليم بوحدانية ا تعالى.

السادسة: التعليم بأن ا ليس له ولد.

ونحن نعلن هنا إننا نوافق القرآن في كل ما ذكره فـي هذه الآية نقطة نقطة.

والكتاب كله وهو في ٢٢٤ يفصل ما أوجزه في تمهيده، وهو في الوقت نفسه خبر دعاية للمسيحية وقد ضمته مقارنة بين ما جاء في الأناجيل وما جاء في القرآن عـن العقيـدة وتشابههما، وختم المقارنة "أليست هذه المقارنة تنطق بصورة واضحة بالتشابه الكلي بين ما صرحت به المسيحية عن مجد المسيح ككل، كلمة ا الأزلي، وبين ما صرح بـه الإسـلام عن شخصه المبارك، وهل تثبت هذه المقارنة دعوانـا بـأن الإسلام ما حارب المسيحية قط بل علي العكس كان مؤيـدا لتعاليمها مصدقًا علي عقائدها في المسيح مؤسسها، ذاك الذي له المجد إلى الأبد آمين.

وجاء في مقال الأنبـا غريغوريـوس - أسـقف عـام الدراسات اللاهوتية العليا والثقاة القبطية والبحث العلمـي - لعله مما يخدم قضـية الوحـدة الوطنيـة بـين المسـلمين والمسيحيين، وهم أبناء بلـد واحـد، مصـر الحبيبـة ذات الحضارة التليدة، بل منبع الحضارات وملتقى الـديانات، أن يتبين أبناء هذا البلد الأمور التي تجمع بينهم روحيا وعقائديا مما يدعم المحبة بينهم ويوطد وشائج المودة، ويقوي أواصر الوحدة فيجعل منهم أمة لا تدحر، صلبة لا تقهر.

ليست هذه دعوة إلي نبذ الخصائص المميزة للإسلام أو للمسيحية، ولا هي مناداة بنوع من الميوعة الدينية العقائديـة معاذ ا فما قصدنا إلي شيء من هذا!

إنما جل قصدنا أن نهدئ من حرارة حمـى الخلافـات العقائدية بين الإسلام والمسيحية حتى لا يتصاعد منها بخـار خانق لمحبتنا، ونحن أبناء عائلة واحدة، ويتحول إلي غمـام قاتم يحجب رؤيتنا لما يجمع بيننا في الواقع من أصول واحدة مشتركة عزيزة على جميعنا.

فهل هناك من شك في أن المسيحية والإسلام يـدعوان إلي عبادة ا الواحد الأحد الصمد، الذي لم يكن له كفوا أحد،

والذي ليس كمثله شيء، السميع البصير الغفور الرحمن الرحيم، القوي العزيز رب العرش الكريم، وهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم، وأنهما يأمران بالخير والمعروف وإقام الصلاة، وينهيان عن الفحشاء والمنكر والبغي والأثم والعدوان؟

أليس الإسلام والمسيحية يأمران بإكرام الوالدين وينادبان أن اعبدوا ا ولا تشركوا به شيئًا وبالوالدين إحسانا؟

في كل أولئك يلتقي المسلمون والمسيحيون، يؤمنون با واليوم الآخر، يدعون إلي الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة، ويرجون ا واليوم الآخر.

والمعروف أن الإسلام دين توحيد، والدعوة الإسلامية دعوة للإيمان با الواحد، وعبادته وعدم الإشراك به، وما أكثر النصوص القرآنية التي تدعو إلي التوحيد صراحة، كذلك المسيحية دين توحيد.

فقانون الإيمان الذي يردده جميع المسيحيين في صلواتهم الخاصة والعامة ويتلونه في كل خدمة دينية وفي كل قداس، وفي كل صلاة من الصلوات اليومية، باكرا

ونهارا وعشية، ويرنمونه ترنيما، ومنذ القديم، واليوم، وإلـى الأبد، فيقولون في مطلعه "بالحقيقة نؤمن بإله واحد".

والمسيحيون يؤمنون وينادون بأن ا واحد، ولا يمكـن إلا أن يكون واحدا، ويقولون: إذا كان هناك إله آخـر غيـر ا ، فما عمل هذا الآخر، وما هو اختصاصه؟ لأنه ما دام ا غير محدود وغير متناه فلا مجال لإله آخر، لأن وجود هـذا الآخر يتعارض مع صفة اللانهائية واللامحدودية، فوجـوده إذن يملأ كل مكان، ولا يخلو منه مكان.. فكيـف، ولمـاذا، وأين يوجد الإله الآخر؟ وهل هذا الآخر هو فـي الكـون أم خارج الكون؟ فإذا كان في الكون، فهل هو في مكـان فـي الكون، أم في مكان دون مكان؟ فإذا كان في كل مكان فهـو شريك مع ا في وجوده.. وبذلك يصبح وجود الواحد منهما فضلة زائدة مع الآخر.. فإذا كان الآخر كائنا في مكان دون مكان، فيترتب عليه أن يكون كل منهما محدودا في المكـان، وهذا يتعارض مع كونه الإله الحقيقي الكائن في كل مكـان ولا يخلو منه مكان.

ثم لما كان ا قادرا علي كل شيء فلماذا يكون ثمة إله آخر، وما هو إذن عمل هذا الآخر؟.. هل يأخذ هذا شيئًا من اختصاص ا ؟..

لو كان الأمر كذلك لترتب عليه أن يكون ا غير قادر على كل شيء، أو يكون قادرا على أشياء دون أشـياء؛ لأن هذه الأشياء تدخل في اختصاص الإله الآخر المزعوم..

وهكذا يمكن منطقيا وعقليا رفض القول بأكثر من إلـه واحد.. واعتباره محالا، لا يقبله ولا يسيغه..

ولقد كتب آباء الكنيسة المسيحية إلى الـوثنيين قـديما، يثبتون لهم بالدليل العقلي أن ا واحد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدا، وأن القول بأكثر من إله أمر لا يقبله العقل.. وكـان لابد لآباء الكنيسة أن يكتبوا للوثنيين مـدافعين عـن عقيـدة التوحيد، بالدليل العقلي والمنطقي ولا يكتفون بالأدلة النقليـة المقتبسة من نصوص الكتب المقدسة، لأن الوثنيين لا يؤمنون بالكتب المقدسة.

وقال المسيحيون إن "الواحد" هو أصل الوجـود، عليـه يقوم كل شيء، وإليه يرتد كل شيء، ومنه يتركب ويتكـون كل الوجود.. ولا يوجد قبل "الواحد" شيء، فهو الأصـل، أو

هو أصل الوجود.. وإذن فالواحد هـو ا وا واحـد، ولا يمكن إلا أن يكون واحدا، ولا يوجد غير إله واحد.

وأضاف المسيحيون إلى الأدلة العقلية والمنطقية التـي واجهوا بها الوثنيين أدلة أخـرى اقتبسـوها مـن أسـفارهم المقدسة، وكانوا – وما زالوا – يبرزونهـا للمـؤمنين مـن المسيحيين، ولغير المسيحيين ممن يسألونهم عن أسانيدهم في اعتقادهم بوحدانية ا .

فقد قال الإنجيل المقدس:

(**للرب إلهك تسجد وإياه وحده تعبد**). "متـى ٤: ١٠"، "لوقا ٤:٨" (**فمن يقـدر أن يغفـر الخطايـا إلا ا الواحـد وحده**؟). "مرقس ٢:٧"، "لوقا ٥:٢١".

(**ليس صالحا إلا واحد هو ا**) "مرقس ١٢:٢٩"، "متى ٢٢:٣٧، ٣٨"، "لوقا ١٠:٢٧".

(**أن ا واحد، ليس آخر سواه**) "مرقس ١٢:٣٢".

(**كيف يمكنكم أن تؤمنوا وأنتم تقبلون المجد بعضكم من بعض وأما المجد الذي من ا الواحد وحده، فلا تبتغونـه**) "يوحنا ٥:٤٤".

(**وهذه هي الحياة الأبدية أن يعرفوك أنت الإله الحقيقي وحدك)** "**يوحنا ١٧:٣**".

(**لأن ا   واحد**) "رومية ٣:٣٠".

(للجميع رب واحد) "رومية ١٠:١٢".

(لا إله إلا واحد) "١. كورنثوس ٨:٤".

(لنا إله واحد) "١. كورنثوس ٨:٦".

(ا   واحد الذي يعمل الكل في الكـل) "١. كورنثـوس ١٢:٦".

(اهتديتم إلى ا ، وتركتم الأوثان، لتعبـدوا ا   الحـي الحقيقي) "١. تسالونيكي ١:٩".

أما التثليث المسيحي فلا يتعارض مع الإيمان والتوحيد.

فالمسيحيون يؤمنون بإله واحد، إحادي الـذات، مثلـث الأقانيم والخاصيات.

فالتوحيد للذات الإلهية، وأما التثليث فللأقانيم. والأقـانيم خاصيات وصفات ذاتية بها تقوم الذات الإلهية.

فا   الواحد هو "أصل" الوجود، ولذلك فهو "الأب" والأب لفظة سامية بمعنى "الأصل".

وا الواحد هو "العقل" الأعظم، ولما كانت المسـيحية تنادي بأن ا قد ظهر وتجلى في المسيح، على نظيـر مـا ظهر للنبي موسى في العليقة وتجلى فـي المكـان دون أن يحدده المكان، لذلك كان المسيح هو "الكلمة"، قال الإنجيـل: "في البدء كان الكلمة"، والكلمة تجسيد "للعقل"، فـإن "العقـل" غير منظور، ولكنه يظهر في "الكلمة"، وهو أيضا "الابن" لا بمعنى الولادة في عالم الإنسان بل إنـه "صـورة ا غيـر المنظور" "كولوسي ١٥:١".

وا الواحد هو "الروح" الأعظم، وهـو "أبـو جميـع الأرواح" ولهذا فهو "الروح القدس"، لأن ا قدوس.

وعلى ذلك فإيمان المسيحيين بالتثليث لا يتعارض مـع إيمانهم بالتوحيد، لأن التثليث ليس تثليث ذوات ولكنه تثليـث أقانيم، والأقانيم صفات نسبية، والصفات والخاصيات الذاتيـة ما تقوم به الذات.

وعندهم أن ا الواحد كائن بذاته ناطق بكلمتـه، حـي بروحه.

ولذلك يقولون في البسملة "باسم الأب والابن والـروح القدس، الإله الواحد".

انتهى بحث الأسقف غريغوريوس.

* * *

نعتقد بعد هذا الكلام أنه لا يمكن الشك فـي العلاقـة الوثيقة والخاصة بين الإسلام والمسيحية.

وجاء التاريخ ليؤكد ذلك ويصدقه، فمعروف بالطبع أن البيزنطيين الذين كانوا يحكمون مصر قد اضطهدوا الأقبـاط اضطهادا مستمرا ودائما وعندما دخل عمرو بن العاص فإن دخوله بالنسبة للأقباط كان دخول محرر لا فاتح، وقد أعانـه الأقباط من جانبهم، واستدعى هو البابا بنيامين الـذي كـان هاربا في الصحراء من اضطهاد البيزنطيين وسلمه شـئون الكنيسة كاملة. ومن النادر أن نجد مثـالا لهـذا. إن دخـول الإسلام كان ميلادا جديدا للكنيسة القبطية وتحريرها.

وخلال الحكم الإسلامى الطويـل بالأقبـاط مـا مـر بالمسلمين من رخاء أو شدة، عدل أو عسف، ووصلوا فـي عهد الفاطميين إلى أعلا المناصب حتى اشتكى المسـلمون.

ولم يتعرضوا لاضطهاد خاص إلا على أيدي قلة من الحكام الذين عرفوا بالشذوذ.

إن كل شيء مما قدمناه يدعو إلـى "الجمـع" لا إلـى "الفرق"، الاتحاد والتعاون لا الانفراد والتخاصم. وهذا هـو فعلا ما كان في سحابة التاريخ وحرص أباء الكنيسة على أن يكون علاقتهم بحكام مصر علاقة ممتازة، تقوم على التقدير، وبادلهم حكام مصر هذه العاطفة وتبرعوا لبنـاء المـدارس والكنائس.

أليس من البطش والحماقة تعريض هذا التراث الجميـل لانحراف آحاد من المسلمين أو آحاد من الأقباط؟.

لقد كان يمكن أن تتم مثل هذه العلاقة ما بين المسـلمين واليهود الذين رفعهم القرآن إلى أعلا المنازل، ولكـنهم فـي علاقتهم بالدين الجديد وبرسوله كانوا كعلاقاتهم القديمة مـع بقية الرسل والعقائد. استعلاء وأثره وفكرة مؤصلة أن الجنس اليهودي هو وحده أصل الرسالات والأديان جميعا. ومـع أن الإسلام يشترك مع اليهودية في الأب الأعلى – إبراهيم، وأن الرسول هو من نسل ابن إبراهيم وبكره إسماعيل، فإن هذا لم يشفع لهم أو يكفكف عن غلوائهم، فساءت العلاقة مـا بـين

الإسلام واليهودية لهذا السبب، وهى إساءة لا تلحق الـدين، ولكن تلحق الذين تدينوا بهذا الدين وأرادوا احتكار الرسالات السماوية..

قلنا في مستهل الفصل إن هناك حقيقتين تعملان علـى دعم خيار التعايش الإيماني، وقد عرضنا للأولى، أما الثانية فهي أن العالم يعيش في الفترة الماثلة فـي أحـد منعطفـات التاريخ عندما بلغت الرأسمالية الأوج وورثت بقيـة الـنظم الاقتصادية، وظن أنها هي "نهاية التاريخ"، وأرادت أن تبسط فكرتها وفلسفتها على العالم أجمع فيما سمى بالعولمـة التـي تستهدف أن تجعل العالم "سوقا" تنتقـي منـه، أو تـنطمس المقومات التاريخية والدينية لكل دولة وتستبعد كل الفلسـفات والمذاهب التي تعلي من قيم الخير، والحب، والإيثـار التـي تتمثل أقوى ما تتمثل في الأديان؛ لتسـود شـرعة الأنانيـة، والقوة الأثرة وأن يزداد الأغنياء غنى، ويزداد الفقراء فقرا.. وأن تكون الثروة والسبق الاقتصادى هي رموز التقدم وهـي روح العصر، وأن يكون الهدف هو الاستمتاع والاسـتمتاع والمزيد من الاستمتاع.

إن هذه الحقيقة التي تزحف فيما يشبه الطوفان تهدد كل المؤمنين بالدين، ليس فحسب بالأديـان السـماوية، ولكـن بالأديان قاطبة من زرادشتية أو كونفوشية أو بوذية، وهـي تعمل جاهدة لطمس هذه الأديان، أو حتى القضاء عليها.

أفلا يدعو هذا المصير كل المـؤمنين للاجتمـاع معـا والتعاون معا على صد هذه الجائحة المدمرة التي تجعلهـم – رغم الاختلافات البعيدة – ضحية لمصير واحد.

إننى أتصور أن تنشأ في المستقبل "أممية" إيمانية تقـف في وجه الأممية الرأسمالية وتحول دون أن تذوب، وتحد من طغيانها بحيث تحتفظ لشـعوبها بـآرائهم وخصوصـياتهم، وحقوقهم، وأديانهم، وموروثاتهم، وعناصـر الخصوصـية فيهم.

وحتى يتم هذا فلا أقـل مـن أن يتعـايش المسـلمون والمسيحيون تعايشًا إيمانيا يجمعهم ويسـتبعد الفـروق؛ لأن الأمر أهم وأخطر.. وما المانع أن يحس القبطي نحو المسلم بعاطفة أخوه، وهما معا يؤمنان بأنه واحد ودينين يتفقان فـي الأهداف وإن اختلفا في اللاهوت..

أعرف أقباطا عديدين يؤمنون بالماركسية ويرفضون الإسلام، وأعجب كيف وهم أقباط يؤمنون بمذهب يرى أن الأديان أفيون للشعوب ويرفضون دينا يعترف بالمسيح ومريم، ويجعلها سيدة نساء العالمين؟ أفلا يعد هذا من المفارقات القادحة، الفادحة.

إن خيار التعايش الإيماني هو أنبل صور للتعايش، وفي الوقت نفسه هو أمسها وأكثرها أهمية لمواجهة العولمة.

الباب الثالث

مؤثرات ترتفق على الاختيارات

الفصل الأول

اللبس التاريخي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على الأقلية في تحديد اختياراتها وفي طريقة التعامل نفسها وهـى تختلـف قـوة وضعفا، ولكن يمكن القول إن كل واحد منهم أسهم في طريقة تعامل الأقلية للخيار الذي انتهت إليه، أو حتى فهمهـا العـام للقضية القبطية.

من هذه المؤثرات اللبس التاريخي..

من الأفكار الشائعة لدى الأقباط أنهم هم السلالة العريقة للجنس المصري وبقايا وورثه الشعب الفرعوني الذي أسـس الحضارة المصرية العريقة، وتجد هذه الإشارات في كثيـر من الكتابات، وأن مصر كانت قبطية حكومة وشـعبا ولغـة حتى جاء الحكم الإسلامي فأفقدها هذا وألحقها بالإسلام.

"وهذا الظن يخالف الوقائع التاريخية، فإن جيش عمـرو بن العاص والهجرات الوافدة ما كان يمكن أن تكّون أغلبيـة

الشعب المصري.. والذي حدث هو أن أعدادا غفيـرة مـن الأقباط على امتداد ألف عام اعتنقت الإسلام لأسباب معروفة نشأت عن السياق التاريخي خلال هـذه الحقبـة الطويلـة، ما بين رغبة في الوصول إلى المناصب الكبرى والبارزة في المجتمع، أو الخلاص من صور المظالم التي كـان بعـض الولاة الجهلة يوقعونها على الأقباط، مما لا يخلـو منـه أي تاريخ، ومنها بساطة العقيدة الإسـلامية، والمثـل الجذابـة للشخصيات الإسلامية الكبرى من الرسـول والخلفـاء ومـا عرف عنهم من عدل، ومنها روح المساواة الإسلامية التـي كانت تسوي بين كل من يدخل الإسلام مهما كان جنسـه أو لونه أو وضعه الطبقي، أو حتى ماضيه، ومـا بـين بقيـة المسلمين دون حساسية، وأن فكرة الإسلام عن المسيح، وأنه رسول وليس إلها كانت موجودة في مصر قبل الإسلام، وأن الأريوسية، التي ظللت الأفق المسيحي قرونًا عدة نشأت فـي الإسكندرية، كما أن فكرة عدم صلب المسيح ورفعـه إلـى السماء وجدت في مصر.. ونقـرأ فـي كتـاب: "**المنـارة التاريخية**" في الحديث عن عهـد الإمبراطـور الرومـاني كومودوس سنة ١٨١ – ١٩٤ "**ومن هذا الحين بدأ الانقسام**

والخلاف بين المسيحيين، وذلك لأن أمزجـة القـبط أهـل الصعيد نسل عباد ثيبة الورعين، كانت غير أمزجة الأغريق المرحين نسل عباد فيريس وبروزربين أو برسوفين، فأولئك تعبدوا وتقشفوا ونسكوا وقالوا حاشا للمسيح أن يصاب بل شبه ذلك للناظرين وإن ا   رفعه سالما حيـا، وأولاء رأوا بالدين الجديد ما يشحذ قريحتهم على الفلسفة فقالوا بخلاف ما قاله القبط.. وقد عد الاختلاف بينهم كفرا من الطـرفين (ص ١٠٣)[٢٣] .

كما نقرأ في الحديث عن عهد الإمبراطور يوستن الأول (٥١٨ – ٥٢٧) أن أسقف كنيسة سوريا سويروس هرب إلى الإسكندرية؛ لأنه أخذ بمذهب مصر اليعقوبي، "وإنما بوصوله لها وجد أنه لا يمكنه أن يصادق على مـذهب المصـريين برمته أيضا، وأن مذهبهم كان بأن يسوع لم يصاب بل شـبه للناظرين كما جاء فيما بعد بالقرآن، ومذهبه لم يكن كـذلك" (ص ١٨٩)، وأخيرا فنحن نقرأ عند الحـديث عـن هرقـل (ص٦١٠) من أن "أسقف الإسكندرية يوحنـا ابـن حـاكم

(٢٣) المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية، تأليف: إسكندر صيفي، المطبعة العصرية، ص ١٠٣.

قبرص ظفر برضا المصريين حين أبـدى مـن الإحسـان والرأفة بالفقراء ما أكسبه لقب المحسن، وخلال الخمس سنين الأولى من أسقفيته بنى عدة مستشـفيات للمرضـى وتوليـد النساء ونزلا للبائسين، وكان مذهبه بالمسيح أنه لم يصاب بل شبه لهم".

فهذه النصوص كلها توضح أن ما جاء به الإسـلام لـم يكن غريبا عن الفكر القبطي؛ إلى درجـة دفعـت بمؤلـف "المنارة التاريخية" لأن يقول "الإسلام دينًا هو ديـن التـوراة والإنجيل، ومذهبا وشريعة هـو أحـد المـذاهب المسـيحية الجدلية" (ص٢١٣).. مما سهل على الأقباط اعتناق الإسلام، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي أشرنا إليها.

وكما هو معروف، فإن الفاتح الإسلامي لمصـر كـان عمرو بن العاص، وهو رجل دولة وسياسة قدر ما هو رجل دين وشريعة، ولهذا قرب إليه البابا بنيامين، ووضـع مبـدأ تقريب الأقباط، وهو المبدأ الذي أدى بعد ذلك إلى الاسـتعانة بهم في أجهزة الدولة، خاصة ما يتعلـق بالمـال وتحصـيل الضرائب، مما كان لهم خبرة خاصة فيـه ليسـت للعـرب،

واستمر هذا التقليد من عمرو بن العـاص حتـى الخـديوي إسماعيل، والسادات، ومبارك..

وقد كانت سياسة الحكام المسلمين هـي دعـم الأقبـاط والاستعانة بهم ما أمكن ذلك... وقد كان المهندس الذي أقـام مسجد ابن طولون الشهير هو: ابن كاتب الفرغاني، المهندس القبطي الذي كافأه ابن طولون بعشرة آلاف دينار، وأجـرى عليه الرزق طيلة حياته.

وكان للأقباط خلال عهد الفاطميين صلة وثيقة بالحكام، وولى العزيز با (ابن المعز لدين ا) ابن مينا الملقب بأبي اليمن حكم فلسطين، وكان هذا القبطي أمينًا على أموال الدولة التي تعرضت للضياع وكافأه بأموال كثيرة أعطاهـا للبابـا إبرام بن زرعة لينفقها على الكنائس والأديرة.. وكان الشيخ المكين أبو البركات - الكاتب المعروف بابن كتامـة - هـو كاتب الدولة في عهد خلافة الفائز بنصر ا الفاطمي، وجدد وأقام عددا كبيرا من الكنائس.. وكان أبو القـديس برسـوم العريان كاتبا لشجرة الدر، وترك له أموالا طائلة فزهد فيهـا وانصرف إلى العبادة.. وظهر أبناء العسال الثلاثـة الـذين

سجلوا بالعربية القوانين والعقائد القبطية، وكانـت معـرفتهم بالشريعة الإسلامية لا تقل عن معرفتهم بالشريعة القبطية.

وتعرض عامة الأقباط لما تعرض لـه عامـة الشـعب لعسف المماليك..، ولكن كبراء الأقباط تعاونوا مع المماليـك في عمليات جباية الضرائب؛ وظفروا منهم برعايـة كبيـرة خاصة في الأيام الأخيرة لهم التي عاصرت الحملة الفرنسية، وظهر المعلم إبراهيم الجوهري، والمعلم جرجس الجوهري، والمعلم رزق، والمعلم غالي وهو أول من منح رتبة البكوية من الأقباط.. ونقرأ في الجبرتي عن ثراء ومنزلـة هـؤلاء وأنهم كانوا من الشخصيات الكبرى البارزة في الدولة حتـى نصل إلى إسماعيل باشا الذي وهب الأقبـاط ١٥٠٠ فـدان لتخصص ريعها على المدارس القبطيـة (ص ٢١٦ عصـر إسماعيل، جزء١)، وحتى نصل إلى عبد الناصر والسـادات ومشاركتهما في بناء الكاتدرائية الكبرى في العباسية.

بل إننا نجد أن أحد الأقباط الذين أسلموا وصـل إلـى درجة المشيخة للأزهر، وأنه كان واحدا من خمسة أو سـتة من الشيوخ الكبار الذين تصدروا مسرح الأحـداث، وتولـوا إصدار القرار في تلك السنوات الحاسمة مـا بـين خـروج

الفرنسيين وتولية محمد علي، وأن أحد القراء السبعة وهـو "ورش" من أصل قبطي.

وهذا السجل الطويل من التسامح بقدر ما شجع أعـدادا كبيرة منهم للتحول إلى الإسلام، بقـدر مـا حفـظ للأقبـاط كيانهم..

وهكذا يتضح من هذا العـرض أن أغلبيـة المسـلمين المصريين تعود إلى الأقباط، فهم أبناء الأقباط الذين أسـلموا على امتداد ألف عام، وأن ما جاءت به الهجرات العربية تعد قلة بالنسبة لهم، وليس أدل على أن المسلمين والأقباط جنس واحد، هو أنك لا تجد فرقًا بيولوجيا أو أثنينيـا بـين مسـلم وقبطي، فهم جميعا لهم ملامح واحدة، وقد أدرك هذه الحقيقة ببداهة الفنان الشاعر شوقي، ووضعها موضعها السليم:

ألستم بني القوم الذين تجبروا

على الضربات السبع في الأبد الخالي

رددتم إلى فرعون جدا وربما

رجعتم لعم في القبائل أو خـ ـ ـال

وهذه الحقيقة هي ما تتفق مع دعوى الأقباط أنفسهم عن الشعب المصري الواحد الذي لا يختلف فيـه المسـلم عـن

القبطي، ويتفق مع الظاهرة الجغرافية/ التاريخية المعروفة عن مصر جيدا، ألا وهي أن مصر بوتقة تصهر الأجناس، وأن الأجناس السودانية والحبشية والشركسية والأرمينية... إلخ كلها انصهرت في بوتقة مصر، ولم يعد هناك فرق بعد عدة أجيال بين أبنائهم والمصريين الأصل.

ويعرض بعض الأقباط تاريخ مصر كما لو كانت قبل الفتح الإسلامي قبطية لغة وحكما، حتى جاء الفتح فأفقدها هذا كله وغير مسارها وأنزلها منزلة التبعية للإسلام.

ويتطلب تمحيص هذه الدعوى المترسبة في أذهان كثير من الأقباط، أو التي نجدها في بعض كتابات الأوروبيين، الرجوع إلى التاريخ وحقائقه الصلبة.

فعندما ظهرت المسيحية كان الشعب المصري يعتنق الديانة المصرية القديمة بعد أن تأثرت ببعض المؤثرات اليونانية خلال حكم البطالمة، حتى وقعت في يد الرومان إثر هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبل الميلاد، وكان الرومان وثنيين، وكانوا يتقبلون الديانات الوثنية.

ودخلت المسيحية مصر عام ٥١ بعد الميلاد على يدي القديس مرقص الإنجيلي تلميذ بطرس الرسول.

وتعرضت المسيحية الوافـدة لثلاثـة عوامـل عوقـت مسيرتها ولبدت سماءها:

الأول – مقاومة اليهود والإغريق والمصريين القدماء.

الثاني – الإرهاب الروماني.

الثالث – الصراعات المذهبية.

وفيما يلي فقرة موجزة عن كل عامل من هذه العوامل:

العامل الأول:

عندما دخلت المسيحية كانت الغلبة والسيطرة الفكريـة لليهود والإغريق بينما كان الشعب متمسـكًا بديانـة آبائـه وأجداده، وقاوم الجميع الديانة الجديدة وظلت لهم الغلبة حتى أصدر الإمبراطور تيودوسـيس أوامـره بتـدمير الهياكـل والمعابد المصرية سنة ٣٧٩، وعندئذ هرب كهنة هذه المعابد إلى الصعيد وأقاموا به، وفي عهد الإمبراطور ترقيان سـنة ٤٥٠، نسمع أن المسيحية تلاشت مـن الصـعيد، وعـادت

الوثنية إلى ما كانت عليه، وأن بعض الذين تنصروا رجعوا يصلون لإيزيس وسيرابيس [٢٤].

ولم تكن مقاومة الإغريق بأقـل مـن مقاومـة كهنـة المصريين القدماء، ونحن نعلم أن ثقافة اليونان انتقلت إلـى الإسكندرية وإلى أثينا، وبعثت في الإسكندرية بعد أن ماتـت في اليونان، وأن أعاظم العلمـاء والفلاسـفة عاشـوا فـي الإسكندرية منذ أن أحياها البطالمة (الذين كـانوا يونـانيين) وأسسوا فيها مكتبتها الكبيرة العظيمة (سبعمائة ألف كتاب)... ولهذا لم يكن من السهل أن تستسلم الفلسفة اليونانية العريقـة والمؤهلة للثقافة المسيحية الجديدة الوافـدة، وظلـت الثقافـة اليونانية هي سيدة الموقف ردحا طويلا... ونقرأ في المنارة التاريخية أنه خلال حكم الإمبراطور ثيودوسـيوس الثـاني (٤٠٨ – ٤٥٠) زار الإسكندرية بعض شبان الأرمن لدرس اللغة اليونانية وتصحيح ترجمة الكتاب المقدس، فلم يجـدوا أستاذًا مسيحيا، واضطروا لدخول المدرسة الأفلاطونية التي كان رئيسها سيراقوس (ص ١٧٣). بل نقرأ أن معبد إيزيس

(٢٤) المنارة التاريخية في مصر الوثنية والمسيحية ص ١٨١.

في جزيرة فيلة ظل حتى عهد مرقيان ٤٥٠ – ٤٥٧ ملجـأ للوثنيين وأن المسيحية لم تدخلها إلا في عهـد الإمبراطـور ريوستن الثاني ٥٦٦ – ٥٧٨. كما نعلم في مرحلة لاحقة تلك الحادثة المشهورة عن "هيباثيا" ابنة ثيون التي كانت تـدرس العلوم والفلسفة اليونانية، وهاجمها أتباع البطريـرك كيريـل واستلوها من عجلتها، وجروها وراءهم، ثم جردوهـا مـن ثيابها ورجموها ومزقوها إربا إربا، وكان ذلك في الصـوم الكبير سنة ٤١٥ مما يوضح أن نفوذ الإغريق الوثنيين كـان قائما ومؤثرا حتى أوائل القرن السادس أي قبل دخول العرب بقرن واحد...

والعامل الثاني:

الذي أثر على تاريخ الأقباط منذ ظهور المسيحية حتـى دخول العرب هو الإرهاب الروماني، فمصر كانت قد وقعت فريسة للاحتلال الروماني عقب هزيمة أكتيوم سنة ٣١ قبـل الميلاد، وعندما ظهرت المسيحية تعرضـت لنوبـات مـن الاضطهاد من أباطرة الرومان الذين كانوا وثنيـين، وكـان أبرز نوبات هذه الاضطهادات اضطهاد نيـرون سـنة ٦٤ واضطهاد تراجان سنة ١٠٥، ولم يصب قبط مصر من هذه

الاضطهادات إلا نذر يسير لجدة المسيحية، ولكن اضـطهاد ديقيوس (وقد يكتب ديسيوس) من سـنة ٢٤٩ – ٢٥١ نـال الأقباط وأدى إلى نفي أسقفها ديونسيوس وأريجانوس وهرب عدد كبير من المسيحيين إلى الصحراء وكان مـنهم شـاب اسمه بولا وهو الذي صار الناسك الأول في الصحراء.

ووصلت نوبة الاضطهاد خلال عهد دقلـديانوس سـنة ٣٠٣ ذروة الاضطهاد، وأمر بهدم الكنائس وإحراق الكتـب وقتل المسيحيين إذا لم يرجعوا عن ديـنهم، وتبـالغ بعـض المصادر القبطية فتصل بعدد شهداء الأقباط إلى ثمانمائة ألف أو مائة وأربعين ألفًا، منهم معظم الذين تحتفل بهم الكنيسـة القبطية مثل القديس يوحنا الشهير بالعجائبي والقديس تادرس والقديس يوليوس والقديسة دميانة.

وقد جعل الأقباط تقويمهم يبدأ بسنة ٢٨٤ التي ارتقـى فيها دقلديانوس عرش الملـك واعتبروهـا السـنة الأولـى للشهداء.

وفي سنة ٣٢٣ اعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين المسيحية وانتهى اضطهاد المسيحيين من قبل الوثنيين، ولكنه بدأ في صورة جديدة، ذلك أن مذهب قسطنطينية كان يختلف

عن مذهب الإسكندرية، وكان هذا يؤدي إلى صور عديدة من الاضطهاد.

وهذه الصور من الاضطهاد أدخلت في بـاب **العامـل الثالث** أي الصراع المذهبي الذي شغل سحابة العهد القبطـي للبلاد والذي ظهر بشكل حاد ما بين أريـوس وأثناسـيوس. وكلاهما من الإسكندرية.. ووصلت حدة النزاع أن آثر أتباع أثناسيوس في إحدى جولات الصراع حرق كنيسة الإسكندرية على أن تقع في يد الآريوسيين.

والحقيقة أنه ما أن اعتنق قسطنطين المسيحية وأصبحت ديانة المملكة، حتى انتهت الوحدة التـي كـان الاضـطهاد يعمقها، وبدأت الأهواء والمطامع التي تصطحب بالسلطة من عهد قسطنطين حتى الفتح الإسلامي، فكان الفتح الإسـلامي وحده هو الذي أراح الكنيسة القبطية، ومكنها من أن تعمـل دون مقاومة أو اضطهاد المذاهب الأخرى، ولما تكرر – في الفترة المعاصرة – وصول بعثات بروتستنتية مـن أمريكـا استنجدت الكنيسة بالحكومة التي نصرتها على هذه الطوائف.

ولا يتسع المجال للحديث عن هذه الصراعات ولا عـن السبب اللاهوتي فيها الذي أدى إلى عقد المجمعات المسكونية

الأربعة التي صال وجال فيها أساقفة الإسكندرية وكانوا هـم أبطالها، وهي مجمع نيقية سنة ٣٢٥، ومجمع القسـطنطينية سنة ٣٨١، ومجمع أفسس الأول سنة ٤٣١ ومجمع أفسـس الثاني ٤٤٩، ومجمع خلقيدونية سنة ٤٥١.. وكانـت هـذه المجامع تقر مبدأ ثم تعود فتنفيه وتنقضه في مجمع آخر، أو تضع تقليدا يكمله مجمع آخر وكانت كلها تدور حـول نقـط لاهوتية تتعلق بالثالوث والأقانيم وطبيعة المسيح... إلخ.

على أن هذه الخلافات النظرية كانت تنتهي بمذابح مـا بين الفرق المختلفة والمتناحرة، وفتن لا يصرفها إلا تـدخل السلطة!

ويكفي فحسب أن نأخذ إحدى صور الاضـطهاد التـي حدثت خلال حكم الإمبراطور يوستنيان (٥٢٧ – ٥٦٦) أي قبل الفتح الإسلامي ببضعة عقود من السـنين، نقـلا عـن "المنارة التاريخية":

"لما آل الحكم إلـى يوسـتنيان دعـا الأسـقفين مـن الإسكندرية للعاصمة، ثم أبعدهما وأقام بولس أسـقفًا واحـدا عوضهما؛ ليعمل بقانون مجمع خلقيدونيا، وبعد سنتين أبدلـه بالأسقف زويلوس بالرغم عن إرادة المصـريين، فـاحتملوه

ست سنوات ثم طردوه وطـردوا كافـة أسـاقفة المـذهب الإغريقي...

وإذ بلغ الإمبراطور مـا أجـراه اليعقوبيـون، بعـث أبوليناريوس أسقفًا وحاكما على الإسكندرية فدخلها على رأس الجنود بزيه العسكري، ولما وصـل للكنيسـة خلـع ثوبـه العسكري ولبس بدلته الأسقفية، وباشر تلاوة الصلاة ولكنه لم يفتح فاه حتى أتاه الرجم من كل مكان واضطر إلى الفـرار من الكنيسة، فمكث ثلاثة أيام، ثم أرسل مناديا بالأسواق يدعو الناس إلى الكنيسة لاستماع قراءة كتاب الإمبراطور الأحـد المقبل.. فاجتمعوا، وإذ افتتح خطابه يتهددهم بالقتل، والنساء بالسبي، رجموه كالأول، لكن بإشارة منـه دخلـت الجنـود الكنيسة شارعة سيوفها فوقعت على القوم تضـربهم حتـى جرى الدم للركب، وانصرف منهم من سلم.. وبعد ذلك لـم يجترئ أحد على مقاومة الأسقف الإغريقي الملكي.. وهـذا كان أصل الروم الملكيين، (ص ١٩٠ – ١٩١).

وكان المشهد الأخير هـو توليـة الأسـقف تيـروس الماروني الذي كان على مذهبه بالقول بالطبيعتين والمشـيئة الواحدة، خلافًـا لمـذهب الملكيـين القـائلين بـالطبيعتين

والمشيئتين، والمذهب اليعقوبي القائـل بالطبيعـة والمشـيئة الواحدة.. فازداد هؤلاء نفورا من الإغريقي وكرها له. وهكذا لما دخل عمرو ابن العاص مصر وجدهم من أنصاره ضـد الروم ..." (ص ٢٠٥) المنارة التاريخية.

* * *

من هذا العرض يتضح أن:

١- الأغلبية الإسلامية في مصر تعود، أصلا، إلى اعتناق معظم الأقباط للإسلام على امتداد ألف عام، وأنه ليس هناك تفرقة عرقية بين المسلمين والأقباط، فهم جميعـا يعودون إلى أصل واحد، فضلا عـن أن الفئـة التـي جاءت بها الهجرات تكفلـت بهـا البوتقـة المصـرية فصهرتها تماما.

٢- الفترة القبطية في تاريخ مصر تعرضت لمقاومة شديدة من المصريين الذين احتفظوا بديانتهم القديمـة، ومـن الوثنيين الإغريق ومن اليهود الذين كانوا سـادة فـي الإسكندرية، وأن هذا الوجود الوثني زاحم المسـيحيين واستمر حتى العقد الأول من القرن الخامس الذي حدث

فيه حادث هيباثيا ذو الدلالة (٤١٥) بحيث أن المسيحية لم تكن دين مصر الوحيد إلا أقل من مائتي عام.

٣- الديانة القبطية تعرضت لاضطهاد منذ أن آمن القبط بها. ففي القرون الثلاثة الأولى كان الاضطهاد الروماني الوثني من أباطرة روما، وفي القرون الثلاثة التالية كان الاضطهاد من أباطرة القسطنطينية (بيزنطة) لاختلاف المذاهب.

٤- خلال هذه الفترة كلها لم يل الأقباط الحكم الذي كان في يد الرومان، ولم يكن لهم جيش، ولم تكن لهم سيادة، ولم تكن لهم لغة[25]، وكانت قوتهم في الحقيقة تعود إلى إيمانهم،

---

(٢٥) كانت اللغة اليونانية هي اللغة الرسمية خلال عصر البطالسة والعهد البيزنطي وقد كتب بها جميع آباء وعلماء الكنيسة في الإسكندرية، وكانت اللغة القبطية مقصورة على حاجة الكنيسة لتعليم الشعب أصول الدين خاصة في الأرياف.. وقد قامت اللغة القبطية على حروف يونانية عدتها ٢٥ حرفًا أضيفت إليها سبعة حروف من المصرية القديمة في آخر مراحلها وهو الخط الديموتيكي، وأضيفت إليها ألفاظ يونانية وعبرية ولاتينية، وكان لها عدة لهجات، منها: اللهجة المنفية نسبة إلى منف وهي لهجة
=

هذا الإيمان الذي نجد مفاتيحه في الشخصية المصرية، ومـا أشرنا إليه من أنها شخصية "إيمانيـة" يمثـل الـدين جـزء عضويا في تركيبها.

٥- أن الكنيسة المصرية تدين بحريتها واستقلاليتها ووجودها، إلى الحكم الإسلامي الذي كف عنها عدوان المذاهب الأخرى، ومكّنها من أن تنمو في جو من السماحة والسلام.

=

القاهرة وغرب الدلتا، واللهجة الصعيدية، واللهجة الفيومية، واللهجة الأخميمية، واللهجة اليشمورية نسبة إلى يشمور التي كانت جهات عامرة في الدقهلية.. وبعد الفتح الإسلامي علا شأن اللغة القبطية حينًا، ولكنها تدهورت وحلت محلها العربية واعتمدها لغة رسمية في الطقوس البطريرك غبريال باتريك (١١٣١ – ١١٤٥).

الفصل الثاني

ظهور جماعات العنف الشاردة الإسلامية

لم تعرف مصر خلال مرحلتها الليبرالية أي من سـنة ٢٣ إلى سنة ٥٢ ظهور جماعات إسلامية شاردة، متطرفـة تلجأ إلى العنف. كانت الهيئة الإسلامية الكبرى التي ظهرت خلال هذه الحقبة وازدهرت في الأربعينات هـي الإخـوان المسلمون التي قامت على أسس تربوية واسـتهدفت تقـديم الإسلام كمنهج حياة، ولم تصل طموحاتها السياسية لأكثر من ترشيح مرشدها مرتين للبرلمان. في المـرة الأولـى سـقط بالتزوير، وفي المرة الثانية اقنع رئيس الوزراء النحاس باشا الأستاذ حسن البنا بالتنازل نفيا للحرج، وتقبل الأسـتاذ البنـا لقاء وعد من النحاس باشا بعدم مضايقته في نشـر دعوتـه. واستغل الرجل هذا الوعد أحسن استغلال فنشر دعوته مـن أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب. ولم يعـرف عنهـا أي شذوذ عن سياق المجتمع، وعندما كتب الأستاذ البنا رسـالته

عن مشكلاتنا السياسية في ضوء النظـام الإسـلامى تقبـل دستور ٢٣ الليبرالي، واستشهد بكلام مريت غـالي واسـتند على آراء الفقيه الدستوري الدكتور سيد صبري واقتـرح أن تكون الانتخابات بالقائمة. وانتقد نظام للأحزاب لا يقوم على المبادئ ولكن لمجرد تولي الحكم.

لم تظهر طوال هذه الفترة هيئات تنادي بمصادرة كتب خارجية،أو تحاكم مؤلفا ملحدا أو ترفع دعوى للتفريق بينـه وبين زوجته، وعندما أصدر الكاتب إسماعيل أدهـم كتابـه: "لماذا أنا ملحد". لم يتعرض له القضاء أو السـلطة. وإنمـا أصدر أحد الكتاب كتابا "لماذا هو ملحد" وأصدر آخر "لمـاذا أنا ملحد".

في السنوات الأخيرة من الأربعينـات ترهـل النظـام الحزبي الذي انتقده الأستاذ البنا، وتولى الحكم أحزاب الأقلية وعلى رأسها رجل اشتهر بعناده وضيق أفقه قدر ما اشـتهر بنزاهته المالية وهو: محمود فهمي النقراشـي الـذي كـان عضوا في الوفد، فكان صداعا دائما حتى استراح منه عندما استقال وكون مع أحمد ماهر حزبا باسم الحـزب السـعدي، وجاءت الساعة الفاصلة عندما تورطت مصر فـي الحـرب

ضد إسرائيل التي كانت قد قامت رسميا في ١٥ مايو سـنة ٤٨، وكان إعلان الحرب يعني إعلان الأحكام العرفية، وكان إعلان الأحكام العرفية يعد نهاية الحقبة الليبرالية بحرياتهـا وضماناتها، وبدء عهد القيود والسدود، واسـتغل النقراشـي الفرصة فأصدر أمرا عسكريا في ٨ ديسـمبر بحـل هيئـة الإخوان المسلمين ومصادرة دورهـا وصـحفها وشـركاتها الخ... وكان هذا قرارا في منتهى الحماقة والتعسف؛ لأن حل الهيئات هو كإعدام الأفراد، وأشد القضاة قسوة يتردد طويلا قبل النطق بحكم الإعدام، فضلا عـن أن القـانون يوجـب استئناف الحكم حتى أعلا المراحل. فإصدار النقراشي قرارا بحل الإخوان كان حكما بالإعدام على هيئة تضم خمسـمائة ألف عضو، ولها شعبة في كل قرية وحارة، وحدث هذا كله بقرار عسكري، أي لم يعرض على برلمان. وأصر النقراشي على قراره رغم الجهود المستميتة التي بذلها المرشد حسـن البنا للتوصل إلى تسوية، فأدى هذا إلى اغتيـال النقراشـي، وأدى اغتيال النقراشي إلى اغتيال حسن البنا، وكان اغتيـال حسن البنا هو العد التنازلي لنهاية العهـد ولقيـام الانقـلاب العسكري الذي قام بمباركة الإخوان والذي قبض على قتلـة

الإمام البنا وحاكمهم، ولكن العهـد العسـكري هـو العهـد العسكري لهذا قام صراع عنيف بين حلفاء الأمس وصل إلى ذروته في محاولة اغتيال عبد الناصر في مـؤامرة المنشـية التي لم تكشف كل حقائقها، وإن ألصقت بالإخوان، وأدى هذا إلى بداية الإرهاب الحكومي والاعتقالات الوبائية وتكرر سنة ٦٥ عندما مورست أخطر وأدنا أساليب التعـذيب فعرفـت أسماء حمزة البسيوني، وصلاح نصر، وصـفوت الروبـي أمراء تعذيب السجن الحربي.

وكان من المعتقلين شباب أبرياء كل جريمتهم أن دفعوا تبرعا، أو وجدت أسماؤهم في أوراق بعـض الإخـوان، أو كانوا جيرانا لمعتقل، ومورس عليهم التعذيب الوحشي.

وكانت النتيجة أن هؤلاء الشـباب آمنـوا أن حكومـة تمارس هذه الصور من التعذيب ليست من الإسلام في شيء. إنها كافرة. فبدأت بذرة التكفير تظهر في سجون عبد الناصر وكرد فعل للتعذيب، ورزقت هذه الفكرة دعما نظريا ومظلـة عقيديه في آراء سيد قطب، الذي لم يكن إخوانيا في الأصـل ولكنه انضم إلى الإخوان سنة ٥١، ثم دخل السجن وتعرض للتعذيب فوضع طابعا عنيفا وحادا.. و تنظيرا إسلاميا ثوريا

لقلب نظام الحكم عن طريق الجهاد لإقامة "الحاكمية الإلهية"، وكان قد سبقه إلى مثل هذا التفكير أبو الأعلى المودودي عند قيام دولة باكستان، على أساس إسلامي، وحتى لا تستبد بها الأغلبية الهندوكية التي كانت تمقت الإسلام والمسلمين، وترجم بعض شباب الإخوان كتيبات للمودودي في أواخر الأربعينات. ولكنها لم تجد رواجا لمناخ الليبرالية. فلما طوي المناخ الليبرالي وقام العهد العسكري، ومورس التعذيب تهيأ المناخ لقبول فكر سيد قطب وأبي الأعلا المودودي عن أن كل نظم الحكم القائمة في الدول الإسلامية ليست إسلامية؛ لأنها لا تحكم بما أنزل ا ، ولا تطبق الشريعة، فهي في حقيقة الحال جاهلية جديدة. أما الحكم الإسلامي حقا فهو "الحاكمية الإلهية" التي يجب إقامتها بالقوة والجهاد.

انتشر هذا الفكر عن العنف بين شباب المعتقلين في سجون عبد الناصر وحاول الإخوان أن يوضحوا لهذه المجموعات من الشباب خطأ هذه الفكرة، وكان الإخوان أعمق إيمانًا وأكثر تحملا ومصابرة من هؤلاء الشباب. وكان لديهم فكر مستقر يرفض أفكار قطب والمودودي. وفي محاولة لهداية هؤلاء وتعريفهم على خطأهم كتب الأستاذ:

حسن الهضيبي كتابة "دعاة لا قضاة". بمعنى أن الإخوان المسلمين ليسوا قضاة على الناس يحكمون على بعضهم بالإيمان وعلى بعضهم بالكفر، وإنما هم دعاة يعتمدون على الحكمة والموعظة الحسنة.

لم يتقبل هؤلاء الشباب هذا المنطق، لأن المناخ كان مناخ عنف وقسوة ومجابهة، كان تصرفهم في الحقيقة رد فعل لحكم عبد الناصر وتعذيبه، ولما كان الفعل الذي صدر عنه هذا الرد سيئًا، فإن الرد اكتسب نفس الصفة؛ لأن هناك رابطة وثيقة بين الفعل ورد الفعل.

ولما أفرج عن أول هؤلاء الشباب – وهو شكري مصطفى أسس أول جمعية من جماعات العنف، والرفض وهى الجماعة التي أطلق عليها "المسلمون" وأطلقت عليهما الصحافة "جمعية التكفير والهجرة".

ومن أبرز ما اتسمت به "جماعة المسلمين" كما أطلق عليها شكري مصطفى من واقع أقواله أمام هيئة محكمة أمن الدولة العسكرية العليا (القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧) والتي نشرت في الصحف يوم ١٩٧٩/١٠/٢١.

- إن كل المجتمعات القائمة مجتمعات جاهلية وكافرة قطعا.

- إننا نرفض ما يأخذون من أقوال الأئمة والإجماع وسائر ما تسميه الأصنام الأخرى كالقياس.

- إن الالتزام بجماعة المسلمين ركن أساسي كي يكون المسلم مسلما، ونرفض ما ابتدعوه من تقاليد، وما رخصوا لأنفسهم فيه، وقد اسلموا أمرهم إلى الطاغوت وهو: الحكم بغير ما أنزل ا ، واعتبروا كل من ينطق بالشهادتين مسلما.

- إن الإسلام ليس بالتلفظ بالشهادتين، ولكنه إقرار وعمل، ومن هنا كان المسلم الذي يفارق جماعة المسلمين كافرا.

- الإسلام الحق وهو الذي تتبناه "جماعة المسلمين"، وهو ما كان عليه الرسول وصحابته وعهد الخلافة الراشدة فقط – وبعد هذا لم يكن ثمة إسلام صحيح على وجه الأرض حتى الآن.

وهذه السطور تكفي لإيضاح مدى غرور وتحكم هـذه الجماعة، وليس من الغريب أن يكون أول أعمالها اختطـاف شيخ جليل من شيوخ الأزهر هو: الشيخ محمد حسين الذهبي

- وزير الأوقاف الأسبق - ومطالبة الحكومة بـدفع مبلـغ مائتي ألف جنية للإفراج عنه، وعندما رفضـت الدولـة أن تخضع لهذا الابتزاز لم تتردد في قتله.

وقبضت السلطات على شكري مصطفى وحكـم عليـه القضاء بالإعدام، ونفذ في ٢٨ مارس ١٩٧٨م.

وطويت صفحة جماعة المسلمين التي رأت أنهـا دون بقية الهيئات، هي التي تمثل الإسلام، والحقيقة أن كـل هـذه الهيئات أقرب منها إلى الإسلام.

وظهرت مجموعة حملت اسم "الجهاد" وكانت مجموعة صغيرة مغمورة، ولكن الحظ قدم لها أعظـم هديـة عنـدما نجحت في اغتيال الرئيس السادات بصـورة دراماتيكيـة لا يتأتى لأي مخرج سينمائي أن يتصورها.

وجعلت هذه الجماعة مبدأها الرئيسى هو الجهاد، وأنـه "الفريضة الغائبة"، وهو العنوان الذي أعطته لكتـاب بلـور فكرها الذي يدور حول فكرة أساسية هـي أن الجهـاد هـو السبيل الوحيد لبناء صرح الإسلام من جديد، وأن طواغيـت الأرض لن تزول إلا بقوة السيف، وأن الإسلام مقبـل وأنـه سيفتح روما كما فتح القسطنطينية، وهو يقطع بأن الأحكـام

المطبقة في العالم الإسلامي أحكام كفر، وأن حكام المسلمين في ردة عن الإسلام ويرى الكتاب أن أمة الإسلام تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال، ومفتاح الفصل أن "هذه الأمـة تختلف عن الأمم الأخرى في أمر القتال. ففي الأمم السـابقة كان ا سبحانه وتعالى ينزل عذابه على الكفار. وأعداء دينه بالسنن الكونية، كالخسف والغرق والصيحة والريح. وهـذا الوضع يختلف مع أمه محمد صلى ا عليـه وسـلم، فـا سبحانه وتعالى يخاطبهم قائلا لهم ﴿**قَـاتِلُوهم يعـذبهم اللـه بِأَيدِيكُم ويخْزِهِم وينْصركُم علَـيهم ويشْـفِ صـدور قَـومٍ مؤْمِنين**﴾. أي إنه على المسلم أولا أن ينفذ الأمر بالقتال بيده، ثم بعد ذلك يتدخل ا سبحانه وتعالى بالسنن الكونية، وبذلك يتحقق النصر على أيدي المؤمنين مـن عنـد ا سـبحانه وتعالى.

وبصدد تفصيل ذلك. يشير الكتاب إلى "الخروج علـى الحاكم" وهو يستشهد بما ذهب إليه ابن تيميـة "كـل طائفـة خرجت عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين، وإن تكلمت بالشهادتين.

هذا العرض لأفكار هذه الجماعات يوضح مدى ضـيق أفقها، وشدة تعصبها وأنها تكفر كل المسلمين وترى أن كـل الحكومات حكومات كافرة يجب الثورة عليها بكل الطـرق. فلجأت إلى الاغتيال واغتالت بالفعل عددا من المسئولين مثل: رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وفشلت محاولاتها في اغتيال عدد من وزراء الداخلية، واغتالت الكاتب: فرج فودة، وحاولت اغتيال نجيب محفوظ، ولما لمست حاجتها إلى المال وجدت في الفقه الساقط رأيـا يبـرر سـرقة محـال غيـر المسلمين؛ فبدأت سرقات محال الصاغة الأقباط، للاسـتيلاء عليها، ثم عمدت إلى السياحة فقامت بمجزرة في الأقصـر. لكي تلحق بالحكومة أعظم الخسائر ولكي تؤلب عليها الدول الأوروبية.

وهذا الطابع الدموي التدميري ينم تماما عن أنها رد فعل وحشي لفعل وحشي، وأنها لا تقوم على منطق أو عقـل أو فكر إسلامي.

وكان يفترض أن تطوى صفحتها عند نهاية آثار الفعـل الذي أوجدها، ولكن الملابسات التاريخية قضت بأن يتـولى السادات رئاسة الجمهورية في وقت كانت كل السلطات فـي

أيدي الحرس الناصري القديم الذي كـان يريـد أن يسـتأثر بالسلطة وراء ظهره، ولكي يتخلص منهم لجأ إلـى مهادنـة الجماعات الإسلامية في جامعات الصعيد، وسمح لهم بحرية العمل فانقضت على الناصريين وحلفائهم الشيوعيين وكادت أن تريح السادات منهم، ولكنها وقد ذاقـت طعـم السـلطة استمرأت الأسلوب وأخذت تعربد فـي الجامعـات وتبسـط نفوذها حتى على الأساتذة، ثم مدت عملها إلـى "النصـارى" وكان ظهورها وممارساتها من أهم الأسباب التي ضـاعفت وعقّدت الفتنة الطائفية، وأوجدت تصورا سيئًا عن الإسـلام لدى الأقباط، تصور لا يحتمل الآخـر، ولا يقبـل الحـوار، وبالتالي فإنه فاقم في المشكلة، ومن سوء الحظ أن حدث هذا في الوقت الذي رأس الكنيسة القبطية بابا طموح وجـد مـن حقه أن يلوذ بكل صور الاحتجاج التي يستطيعها، وإن كـان من المعروف أن هذه الجماعات لا تستهدف الأقبـاط بوجـه خاص؛ لأنها ضد الحكومات والمجتمع الـذي لا يشـاركها إيمانها البغيض.

وتتمثل مسئولية الجماعات الإسلامية في توتير العلاقات بين المسلمين والقبط وإثارة الفتنة بينهما فى:

أولا: إعطاء مفهوم سيء ومغلوط عن الإسلام يثير مخاوف الأقلية القبطية؛ لأنه يقوم على فكر لبعض الفقهاء يتناقض مع القرآن والممارسة النبوية، وما تقوم عليه من حرية الفكر والاعتقاد، وإعطاء ضمانات تامة للأقليات فضلا عن تطبيق مبدأ "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

ثانيا: ممارسة بعض الأساليب المشتقة من هذا المفهوم السقيم للإسلام مثل: إجازة سرقة محال مسيحية، واستقضاء الجزية من بعضهم، واغتيال الخصوم وإثارة الاضطراب في جهاز الدولة..

الفصل الثالث

سلطان الهوى و"الحساسية"

علينا أن نعترف أننا – ككائنات بشرية – يحدث كثيرا، أن يغلبنا الضعف والهوى على أمرنا.. ونحن بعد أبنـاء آدم الذي ﴿**نَسِي ولم نَجِد له عزما**﴾ و ﴿**عصى آدم ربه فَغَوى* ثُم اجتَباه ربه فتَاب عليهِ وهدى**﴾.. ﴿**خلق الإنسان ضعيفاً**﴾. وقد أشار القرآن في آيات أخرى عديدة إلى أثر الهوى على النفوس.. وحذر الرسول من أن يتبع "أهواءهم" ونص علـى أن اتباع الهوى من أكبر أسـباب الانحـراف والضـلال.. وصور القرآن الكريم في آية بلغت الغاية من الإعجاز قـوة الهوى الطاغية التي تستبد بالإنسان فتجعله عبدا لها، وتعميه عن أي شيء آخـر، فلا يفيـد معه علـم، أو بصـر، أو أذن.. ﴿**أفَرأيتَ من اتخَذَ إلهه هواه وأضله الله على عِلْـمٍ وخَتَم على سمعِهِ وقَلْبِهِ وجعلَ على بصـرهِ غِشَـاوةً فَمـن يهدِيهِ مِن بعدِ الله أفَلا تَذَكرون**﴾.

وحقيقة الحال أنه إذا لم تكبح النفس الإنسانية قيم ومبادئ أكبر وأعظم من هواها، فلا شيء يمكن أن يقف أمام الهوى إلا الحدود المادية، ولا يمكن أن نجد المبادئ التي هي أكبر من الهوى إلا في الأديان، لأن كل القيم والمبادئ الأخرى التي يصنعها الإنسان لابد وأن تكون مشوبة بالهوى نفسه.

ولا يمكن أن نبرر التصرف الذي سلكه بعض باباوات الكنيسة القبطية، وأدى إلى عزلهم، كما لا يمكن أن نفهم السياسة التي اتخذها البابا كيرلس نحو المجلس الملي التي أدت إلى شل عمل المجلس، إلا بغلبة الهوى: هوى السلطة، وهوى القناطير المقنطرة من الذهب والفضة من الحاشية التي أحاطت بالبابا.

ويحدث أن يفرض الهوى نفسه على فهم الدين بحيث يحوله إلى تعصب.. وقد بلغ من الحساسية مداها بحيث تصبح مرهفة، وفي بعض الحالات مرضِية..

والحساسية في الموضوعات العامة كالغيرة في العلاقات الزوجية.. تخرب البيوت وتصبح وحشا يتغذى على لحوم البشر على ما يقول شيكسبير.

والحساسية تصور الأوهام حقـائق، والظنـون وقـائع وتجعل صاحبها يقع في صورة الشاعر:

إذا ساء ظن المرء ساءت ظنونه

وصـدق ما يعتـاده من توهم

وعـادى محـبيه بقول عـداته

وأصبح في ليل من الشك مظلم

وقد لمست لجنة التحقيق البرلمانية التي ألفت في أعقاب حادث الخانكة ورأسها الأستاذ جمال يحيى العطيفـي هـذه الحساسية لدى الطرفين، وجاء فيها:

"وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتهـا بالبابـا شنودة من ناحية، وبالإمام الأكبـر شـيخ الجـامع الأزهـر وفضيلة وزير الأوقاف من ناحية أخرى، الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقًا بالموضوعات الدينية، حتى وصـلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أي عبارة قد ترد عرضا في سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه، وهى حساسية يجـب علـى المسـئولين الـدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأي والتعليق والاسـتدلال محفوف بالمخاطر".

وهناك شواهد عديدة تثبت أن الحساسية قد وصلت لدى بعض الأقباط إلى درجة مرضية بحيث أصبح كل مدح في الإسلام يعني غضا من المسيحية، وأن كل كسب للإسلام يكون على حساب المسيحية، وقد لا يخلص من هذا الأثر كثير من المسيحيين النابهين الذين يعملون في التقريب بين المسلمين والأقباط، ووصلت هذه الحساسية درجة أصبح إبراز اسم محمد قبل اسم أنور السادات محل ملاحظة وتعليق ودلالة..

وجاء فى كلمة للأب أنسطانس غبريال في جريدة الشعب (١٧ سبتمبر ٩٣): "بل ما هو أكثر من ذلك، فمحاضر اجتماعات مجالس الشعب منذ عهد ليس ببعيد انتهت إلى زيادة الجرعة الدينية الإسلامية في التليفزيون واقترح إنشاء جامعة للقرآن، حتى كاد القبطي يستشعر بأن الوطن لم يعد له، بل للمسلمين..."![٢٦] .

وجاء في جريدة الأهالي ص٩، يوم: ٨٩/٤/١٢

---

[٢٦] جريدة الشعب ١٧ سبتمبر ٩٣ ص. وقد عقب الأستاذ مجدي أحمد حسين في نفس العدد ورد ردا قويا. ورد الأب أنسطاس في عدد تال على الرد.

أرجو أن تتصفح جريدة الأهرام صفحة الوفيات، ألم تلاحظ أن نعي المتوفى إذا كان مسلما ينشر في أعلى الصفحة. أما الأقباط فينشر في أسفل الصفحة مهما كانت شخصية المتوفى أليس هذا تطرفًا حتى مع الموتى.

القبطي المتألم د. م.م.ع

ونشرت الأهالى هذه الرسالة تحت عنوان "متعصب بالسليقة" وردت "من ذا يخطر بباله البحث في سجلات الموتى ليرى نصيب المسلمين والمسيحيين في صفحة الوفيات إلا متعصب بالسليقة، لقد أجبرتنا رسالتك على النظر إلى صفحة الوفيات يومين متتالين والحمد ا أن نصيب الأقباط في أعلى الصفحة وأسفلها هو نصيب الأسد فهل يمكن أن تتفضل بالتدقيق أو الكف عن هذه العادة السيئة".

وجاء في مقال للدكتور ميلاد حنا: "وعندما أعلن الرئيس السادات في خطابه الشهير في ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ أنه "رئيس مسلم لدولة مسلمة أدركت أنه قد آثر توازن المصالح. (مجلة الأهالي ٥ إبريل ١٩٨٩).

ومما يصور هذه الحساسية مـا دار علـى صـفحات الأهرام (بريد القراء) لعدة أيام بدأت برسالة نشرتها الأهرام تحت عنوان "هذا الحرج" ٨٩/٥/٩ جاء فيها:

إننى استفتي علماء الإسلام من خلال نافذتكم في مـدى تمسك واضعي المناهج في رغبتهم المستمرة لأن تحفظ إبنتي المسيحية آيات قرآنية وأحاديث في كتاب القراءة.

إننى متأكد أن الإسلاميين لا يحبذون ذلك ويعترضـون عليه مثلى لأننى أعرف أنهم ذوو طبيعة نقيـة متحمسـون لدينهم وتعليمه لأبنائهم لا لأبناء الملل الأخـرى ومتأكـد أن الإسلاميين لو وضعوا مناهج التعلـيم لنقلـوا تلـك الآيـات والأحاديث من كتاب القراءة إلى كتاب التربيـة الإسـلامية، وهو المكان الشرعي لتعلـيم القـرآن الكـريم والأحاديـث الشريفة، ولن يفرضوها على الأطفال المسيحيين ويمتحنوهم فيها، وقد تعجبت من تبرير السيد الوزير حين منع تدريسـها مؤخرا بحجة أنها فوق مستوى الأطفال في الابتـدائي مـن حيث اللغة – رغم احترامنا لسيادته وحماسه لتقـدم العمليـة التعليمية – فالأولى أن يأمر بنقلها لكتب التربيـة الدينيـة لا إلغائها تماما، فأنا لا أنتقدها أو أعترض إلا على إلزام غيـر

المسلمين بحفظها، أما بالنسبة للتلاميذ المسلمين فحفظها ودراستها واجب عليهم. أريحونا من هذا الحرج الذي تدفعوننا إليه وجازاكم ا خيرا..

سمير بنايوتى – المحلة الكبرى..

وفى ٨٩/٥/١٣ نشرت الأهرام تعقيبا تحت عنوان "بلا حرج"..

ردا على ما نشره الأخ سمير بنايوتي في بريدكم تحت عنوان "هذا الحرج" أحب أن أبلغ سيادته وأبلغ كل الآباء الذين يجدون حرجا من تدريس بعض النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية لأبنائهم في كتاب القراءة ويطالبون بنقلها إلى كتاب التربية الدينية:

أولا: أن القرآن هو الكتاب السماوي الوحيد الذي برأ السيدة مريم العذراء مما نسبه إليها اليهود، خاصة مع يوسف النجار، فشهد لها القرآن بقوله ﴿ **إِن ا ~~ اصطَفَاكِ وطَهرِكِ واصطَفَاكِ علَى نِساءِ الْعالَمِين** ﴾. صدق ا العظيم كما أنه أفرد لها سورة باسمها (سورة مريم) وبذلك تفرد في رد اعتبارها.

ثانياً: أن القرآن ينقسم إلى أربعة أجزاء: (أ) إلاهيات. (ب) قصص أنبياء. (ج) تشريع. (ميـراث شخصـية). (د) سلوكيات.

فالجزء الأول من الإلهيات خاص بإثبات وحدانيـة ا وقدرته وأنه خالق.. وهو خاص بالمسلمين ومقرر في كتـب الدين الإسلامى فقط.

والثاني: من قصص الأنبياء وقد ورد في كـل الكتـب السماوية وقد درسته أنا من خلال مقارنة الأديان واطلعـت على كل الأناجيل بما فيها إنجيل (برنابا) الذي يتحرج منـه الشرقيون، وأتممت دراستي على أيدي أساتذة من القساوسـة الأفاضل ولم نتحرج من ذلك كمسلمين.

جزء التشريع وقد أخذ وعمل به كل الخلق من مسلمين ومسيحيين ويهود دونما فرض من أحد في الميراث والأحوال الشخصية التي عادت إليها الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا، فقد أباحوا الطلاق بعد تفشي الزنا والأبناء غيـر الشـرعيين الخ...

ثالثا: أن النصوص المدرسية مـا هـي إلا سـلوكيات ولكنها بلغة القـرآن أي بلغـة راقيـة مـن بلاغـة وأدب

وغيرهما.. وهذا النوع هو ما تسميه أوروبا إتيكيـت، مـن مثال ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم** ﴾. ﴿ **وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها** ﴾ "**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**".. إلى آخره مـن الآيـات والأحاديث التي تعلم السلوك الراقي والخلق المهـذب، فمـن أين إذن يتعلمها الطلاب إذا لم تفـرض علـيهم فـي نـص يمتحنون فيه؟؟؟.

رابعا: إذا كان مستوى هذه الآيات فوق مستوى الأطفال في الابتدائي فإن العيب يكون في بعـض الأطفـال سـواء بالتعلثم أو (التهتهة) أو غيره، لأننا من جهة نسعى للمدارس الأجنبية فكيف إذن يتعلمونها؟ ومن جهة أخرى فقد شـاهدنا جميعا أطفال الأزهر وهم دون العاشرة من حافظي القـرآن وكلهم ثقة بأنفسهم أمام الوزراء ورئيس الجمهوريـة نفسـه يتلون القرآن ويناقشون في ثبات ومقدرة (حماهم ا) وعقبال أولادنا، فهل اللغات الأجنبية أسهل على أطفالنا مـن لغـتهم العربية؟؟.

وفى ختام الرد أعرف سيادته أن القراءة لا تحفظ، وإنما الحفظ يكون في مادة النصوص وهي فرع واحد من فـروع

اللغة العربية. وأما ما أبلغته ابنته بذلك ربمـا لأن مسـتواها ضعيف جدا فتتعلل بأعذار واهيـة صـدقها ولـي الأمـر المسكين، فإذا أراد أن يقطع الشك باليقين فليتصـفح مـنهج اللغة العربية ليتأكد مما أقول، علما بأن الكليـات الإسـلامية المتخصصة تدرس المسيحية واليهودية وتلك مـواد مسـتقلة بذاتها وليست فرعا من مادة.

ولم نتحرج أثناء دراستنا لليهودية ولا للمسـيحية بـل نطالب بالمزيد من آيات السلوكيات؛ لأن الأجيال لا تجد من يعلمها أولويات الأدمية. وشكرا...

نظلة إبراهيم حسن بالتربية والتعليم.

محرر بريد الأهرام: كانت الرسالة الأولى تعبيرا عـن وجهة نظر من حقها أن تعبر عن نفسها.. وهذه الرسالة تمثل وجهة النظر الأخرى في نفس الموضوع، وبـذلك اسـتوفى الموضوع التعبير عن وجهتي النظر، وقد نشرناهما بلا حرج إيمانا بأن كل شيء قابل للمناقشة الهادئة الموضوعية، لهـذا فإني أرجو اعتبار الموضوع مغلقا.. وأعتذر عن عدم نشـر أية رسائل أخرى حول نفس الموضوع.. وشكرا..

ولكن في ٨٩/٥/١٧ نشر الأهرام تعليقين جاء أولهما تحت عنوان "قد تبين الرشد". بتوقيع الدكتور: عبد الرحمن العدوي، كلية الدعوة الإسلامية جامعة الأزهر، جاء فيه:

"اطلعت على الكلمة المنشورة في بريد الأهـرام تحـت عنوان "هذا الحرج" والتي يستفتي كاتبها علماء الإسلام فـي مدى جواز إلزام غير المسلمين بحفظ آيات القـرآن الكـريم والأحاديث الشريفة وامتحـانهم فيهـا فـي دروس القـراءة بالمدارس الابتدائية.. وإجابة على هذا أقول لسيادته ما يلي:

١- ليس في تعاليم الإسلام ما يـدعو إلـى إكـراه غيـر المسلمين على الدخول في الإسلام أو حفظ آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وهم لا يؤمنون بهـا. وقـد صرح القرآن الكريم بذلك في قول الله تعالى ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** ﴾..

٢- يدعو القرآن الكريم أتباعه إلى البر والعدل مـع غيـر المسلمين الذي لم يعتدوا ولم يحالفوا المعتدين، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ **لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَـنِ الَّـذِينَ لَـمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَـمْ يُخْرِجُـوكُم مِّـن دِيَـارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾.

٣- من البر والعدل مع غير المسلمين ألا نوقعهم في حرج تضيق به صدورهم، وعلى هذا فليس من تعاليم الإسلام إلزام غير المسلمين بدراسة وحفظ آيات القرآن وأحاديث رسول ا ﷺ وامتحانهم فيها.

٤- واقترح لدفع هذا الحرج أن يسمح للطالب المسيحي بألا يقرأ ما في كتب القراءة من الآيات والأحاديث. وأن تشتمل هذه الكتب على الآيات التي أنزلها ا في اصطفاء آل عمران وتكريمه لامرأة عمران ومريم ابنتها الطاهرة البتول وولدها عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، والآيات التي تتناول دعوته، والمعجزات التي أيده ا بها، وهى آيات كثيرة يؤمن بها المسلم ويتعمق بها إيمان المسيحي بدينه وكتابه.

٥- وعند الامتحان في موضوعات القراءة يوضع سؤال اختياري يعطي فرصة متكافئة في الإجابة للجميع.

٦- وأخيرا فإن المسيحي المتدين الملتزم بأخلاقيات دينه كالمسلم المتدين الملتزم بأخلاقيات دينه كلاهما نموذج طيب للمواطن الصالح الذي يقيم علاقاته مع الآخرين على المحبة والود والتعاون ومكارم الأخلاق التي تأمر

بها جميع الأديان السماوية والتي تسعد الأمة وتـنهض وترتقي بتحقيقها في نفوس المؤمنين".

وكذلك نشر كلمة أخـرى تحـت عنـوان "حمانـا ا وإياكم"..

تحية طيبة من قارئ دائم لبابكم المحبب إلى نفسي مـن سنوات، وللأسف لم اشترك في كتابة أو تعليق طيلـة هـذه السنوات سوى بالإعجاب أو الضيق في صمت. وأنا أتـابع أحوال مجتمعنا من خلال ما أقرؤه فيه.

ولم يخرجني من صمتي سوى رسالة (هـذا الحـرج) لكاتبها القارئ سمير بنايوتي من المحلة الكبرى شاكيا فيهـا من إلزام ابنته بدراسة بعض آيات القرآن الكريم والأحاديث الشريفة في كتاب القراءة بالمدرسة الابتدائية، وقد ضـايقني حين قرأتها سطحية رأيه، ولست ألومه في ذلك لكني أخـذت على سيادته أنه اختار وقتا سيئًا للغاية فـي الخـوض بـلا حرص في قضية هي أساسا تربوية مطلقة لا دخل فيها للمال (على حد تعبيره) والخوض في الإسلام والمسيحية، وأقـول لسيادته: "إذا كانت ثقافته أجنبية" فإن لغـة القـرآن الكـريم والأحاديث الشريفة هي قمة البلاغة لدارس اللغـة العربيـة،

وهي لغتنا الأصيلة، وإننا ونحن ندين بالمسيحية كان أسـاس موضوعات الإنشاء وقمة البلاغة في كتاباتنا، وسر تميزنـا في لغتنا العربية الرفيعة هو الاستشهاد ببيت شعر أو حـديث شريف أو آية قرآنية كريمة ولم يكن على أيامنا – وليسـت بعيدة كثيرا عما نراه اليوم من تزمت وفرقة، بل كان هنـاك الحب والإخاء والتعاون والمشاركة والترابط والمحبة، لم يكن هناك التعصب والتخلاف كما نرى هذه الأيام من بعض إثارة النزعات والمتطرفين من الطرفين، والحمد أنهم قلة جاهلة أصفها بالسطحية تتمسك بالقشور بعيدا عن المعرفة الحقيقية لمعاني الحياة، وأعوذ با إذا وصفتها بأنها بعيدة كل البعـد عن معرفة ا سبحانه وتعالى، وا محبة، والأديان السماوية تدعو للسماح والمجادلة بالحسنى ولكـل حريـة الاختيـار والعبادة، واقسم إننى كنـت أحضـر اجتماعـات الإخـوان المسلمين بدارهم بالزقازيق بعلمهم وبترحيب الأخوة الزملاء، وكانت الاجتماعات كلها سماحة وحضا على التمسك بالـدين دون المساس بشعور أحد، وكان الحب رائدا للجميع، وحدث ذلك عام ١٩٥٠ فلنعد إلى أخلاقنا وترابطنا ليعـود الحـب والوئام والخير يوم كان راعى الكنيسة حين ينصح يستشـهد

بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة بجانب ضربه للأمثال والحكم من الكتاب المقدس – كلها كتب مقدسة ومنزلة من عند ا سبحانه وتعالى وهدفها الأكبر ترسيخ الحب والتراحم والتقدم والاستقرار.

حمانا ا وإياكم وبلادنا العزيزة شر الجهل وضعف العقول – وتحيا مصر، ويحيا راعي الوحدة الوطنية رئيسنا الإنسان المتزن الإنسان الفاضل وعاش الهلال مع الصليب.

إميل بشاي مجلي، موجه بالتعليم الثانوى بالزقازيق

من شواهد الحساسية ما ذكره الدكتور طارق البشري في جريدة الأسبوع العدد الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ٢٠٠٥م (ص ٥) "أن الدكتور محمد عمارة استشهد في أحد كتبه بفقرة من كتاب مونتجمري، وأنه الذي ترجمه، ونشرته مكتبة الأسرة، عما تقوله اليهودية والمسيحية عن أن القرآن مسبوق بأفكارهما، ومايشير إليه القرآن من تغيير وقع في اليهودية والمسيحية". فلما نشر المقال كتب عدد من الكتاب المسلمين والمسيحيين بيانا تضمن الاعتراض على إثارة الخلافات العقائدية، ولما عرف الدكتور محمد عمارة ذلك قال: في مقال ثانٍ له إنه يوقّع مع الموقعين؛ لأن حديثه كان

موجها للسياسات الغربية قديمها وحديثها وليس للمسـيحيين الشرقيين.

ومع هذا تقدم البعض بشكوى للنائب العام ضد الدكتور محمد عمارة طالبين التحقيق معه؛ بزعم أن حديثـه يمثـل اعتداء على عقائدهم، واستدعت النيابة الدكتور عمـارة ثـم حفظت الشكوى في أدراجها في ٢ سبتمبر ٢٠٠٤".

ويماثل هذا أن اثني عشر قسيسا احتجـوا علـى فـيلم "بابحب السينما"؛ لانه يمس الأقباط، رغم أن مؤلفـه قبطـي، وطالبوا بإيقاف عرضه.

لكن هذه "الحساسيات" تهون أمام ماحدث للأنبا يوحنـا قلته نائب البطريرك الكاثوليكي عندما كتب مقالاً عن الرسول بمناسبة رمضان بعنوان "**رمضان كريم.. تأمل مسيحي**".. وجاء في هذا المقال..

أحاول أن أخترق الحاجز التاريخي. حـاجز الصـمت والخوف، حاجز الجهل وثماره التعصب والخصام. أغـامر لكي أعبر فوق أوهام لا تمت للحقيقة بصلة سكنت في وعى أو في لا وعي الشرق وفي الغرب، واستوطنت أعماقه، ولا يزال وجدان البشر، شرقا وغربا، مزدحما بما يشبه صـراع

العواطف. وممزقا بأصوات تناقلها التـاريخ عبـر القـرون الطوال، ويالالأحمال الثقال من المغالطات، والـتهم الباطلـة، والتفسيرات الغبية القاصرة وزيف الشروحات والتحامل على الإنسان الآخر، أحمال ناءت بها عقول المفكرين، وأجهـدت ضمائر ذوي الإرادة الصالحة.

وما زال القلق، والخوف، والحساسية والتحفز السـلبي أمورا تحكم رؤية المسلم للمسيحي، ورؤية المسيحي للمسلم، وبنوع خاص ما زالت شخصية "الإنسان العظيم" محمد بـن عبد ا نبي الإسلام ورسول الحضارة العربية ما زالت أكبر من اكتشاف جوانب عظمتها.

أتجاسر وأنا المسيحي العربي أن اقترب في تهيب وفي خشوع من شخصية "الرسول العربي" لا أتمنى أن يظن بـي أحد إنى أتنكر لإيمانى وعقيدتي، أو رد يلصـق بـي تهمـة النفاق والعياذ با . وا – سبحانه وتعالى – فاحص القلوب والضمائر والذي لا تأخذه سنة من النوم. فكلماتي ليسـت إلا دعوة إلى الحب والمودة والتفاهم وإقامة حوار إنساني رفيـع بين الإنسان والإنسان المختلف عنه.

من أعماق الصحراء العربيـة الصـامتة منـذ مئـات القرون، فوق الرمال الحارقة، والجفاف القاتل والظمأ الحاد. والجوع الذي يدفع بالقبائل إلى التنقل والتقاتل. من قلب قرية كبيرة، أو مدينة صغيرة أقيمت في قلب الصحراء، أحاطـت بها الأساطير واختلطت بالتاريخ والسير.

من أعماق الصمت خرج صوت يؤذن: لا إلـه إلا ا محمد رسول ا ، حدث ذلك في بداية القرن السابع الميلادي، ولاد الميلاد الهجري، كانت الصرخة قوية، زلزلـت عـرش كسرى وعرش قيصر، والتفت العـالم الفارسـي، والعـالم البيزنطي، الشرق والغرب، في غير اكتراث، لـم تنصـت فارس إلى صوت قادم من القبائل العربية المتشرذمة، لم تهتم بيزنطة فقد أتاها قبل ذلك أصوات كثيرة من عمق الصحراء العربية. وعرفت كيف تكبتها وتمحو أصداءها.

لم يسمع الشرق أو الغرب، الشمال أو الجنـوب عـن محمد إلا حين دقت وفوده أبواب الشعوب والملوك لتعلن لهم: جاء دين جديد يقول إنه امتداد وتكمله لمن سبقه، عقيدتـه أن محمدا بن عبد ا بعث للناس نبيا، يحمل دينا جديدا، ويحمل وحيا منزلا، لم يكن الأمر مفاجأة، فقـد تعـودت المنطقـة

العربية على ظهور مدعين وأنبياء كذبه، لم يكن الأمر يثير هما للغرب المطحون تحت حكم أباطرة بيزنطة، أو للشرق المطحون تحت صدمات التمزق الديني واعتقد أن هذه الشخصية النبوية لم تزل مجهولة شرقا وغربا، بل لعلها لم تزل مجهولة لدى المسلمين أنفسهم. فكم بالأحرى عند غير المسلمين.

محمد بن عبد ا (ﷺ) من أنت ياذا المهابة والجلال بالنسبة لي أنا المسيحي؟ من أنت يا صانع حضارة نقلت البشرية من عالم إلى عالم وأرست قواعد للدول والشعوب؟.

من أنت أيها الآتي من الصحراء من قلب الأمية والجهل؟ من القاع. من سخط الشعوب القديمة، من أسرة فقدت الوالد، من قبيلة عبدت المال والتجارة.

من أنت يا إنسان؟؟

يا رجل؟؟

يا رسول؟؟

أنا مسيحي أومن بأن المسيح كلمة ا – الذاتية الناطقة – هو الوحي الكامل، وكمال الوحي، تعلمت هذا وملأ وجداني، لكن أمام "إنسانيتك" أمام رسالتك، أمام كتاب ربك

الذي حملته، أمام تاريخك، أمام ذلك كله لا أجد حرجـا، أو قلقا، أن أحني الرأس إجلالا واحتراما، حبا وانبهارا، لا يـا سيدي، لا ينكر من فضلك وسموك إلا جاحد أو جاهل، دعني يا سيدي في شهر رمضان، أرفع إلى مقامك السـامي، حبـا وإكراما، لأنك إنسان، حملت كل سمو إنسانية الإنسان، لأنك رسول بعثت لتنقل المجتمع من حال إلى حال، لأنك صاحب حضارة، لأنك قدوة للحكـم، للمنتصـر وللمنهـزم، للقـوي والضعيف، لأنك إمام المؤمنين با الواحد وباليوم الآخر.

سيدي نبي الإسلام، رسول الحضارة تقبل حبا وإجـلالا من مسيحي في الشهر المبارك.

وعلقت روز اليوسف على هذا الخبر بعنـوان "أقبـاط يكفرون أقباط". قالت الجريدة (العدد الصادر في ١٩٩٨/٢/٩ ص٧٠).

بدأ الهجوم على المقال وعلى الدكتور الأنبا يوحنا قلتـه في قبرص، حيث كان يعقد في مجلس كنائس الشرق الوسط الذي كان يحضره هو أيضا.. وهناك قام أحد أساقفة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقيادة كبيرة تتـولى منصـبا هامـا.. بتصوير المقال عشرات المرات وتوزيعه على الحاضرين..

ثم قام بإعداد بيان يطالب فيه بعزل الأنبا يوحنا فـي صـيغة تصفه بـ "الخارج على المسيحية"، إلا أنه فشل في إقناع أي من الأساقفة الحاضرين في التوقيع على مثل هـذا البيـان.. الذي أعاد إلى أذهانهم عصور الانشقاق الأول في المسيحية، والتي لا تزال تعاني منها المسيحية حتى الآن.

على الرغم من كل ذلك لم يمنع هذا الرفض مـن قبـل الأساقفة أن يثور هذا الأسقف ويتهم الأنبا يوحنا قلته بـالكفر والخروج عن المسيحية.

وبالطبع لم يكن هو الوحيد الذي صدر منه هـذا. ففـي نفس الوقت كانت هناك معركة أخرى مشتعلة داخل مصر ما بين التيار المسيحي السلفي المتعصب الرافض للمقـال مـن جانب، والتيار المستنير الذي لا يجد أي مساس بالعقيـدة أو الإيمان المسيحي في نفس المقال من جانب آخر.

ومن ثم أصبح المقال موضوع عظات يوم الأحد التالي لنشره في معظم كنائس مصر، حيث استغل بعـض رمـوز التيار المتعصب هذا المقال لإشعال الحرب ضد الأنبا يوحنا قلته.. بينما قام التيار المستنير بشرح ما جاء به لعامة الشعب

الذي اختلط عليه الأمر بسبب بعض التفسيرات سيئة النية من قبل المتشنجين.

بذلك انتقلت المعركة إلى الرجل القبطي البسيط في الشارع.. فازدادت الخلافات ما بين مؤيد ومعارض داخل قاعات الكنائس وخارجها..

وكعادتهم لم يشأ أقباط المهجر أن يكونوا بعيدين عن الساحة خاصة بعد انحسارهم الأخير بسبب طلبهم التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية لمصر بحجة الدفاع عن الأقباط!!.. فجاءتهم الفرصة للعودة مرة أخرى لفرض وصايتهم على الأقباط في مصر.. وانهالت الفاكسات التي تكفر الأنبا يوحنا قلته إلى كل الهيئات والمؤسسات القبطية في مصر، وكذلك إلى الأنبا يوحنا قلته نفسه.. وقادت هذا الهجوم إحدى هيئات أقباط المهجر في إنجلترا من ناحية، والدكتور سليم نجيب أحد قيادات أقباط المهجر في كندا من ناحية أخرى.. في اتهام علنى له بالخروج على العقيدة المسيحية.. بل وصل الأمر إلى اتهامه بأنه ارتد عن المسيحية إلى الإسلام!!.

أدى ذلك بالطبع إلى توتر داخل الكنيسة الكاثوليكية نفسها، خاصة أن بعض رجال الدين الكاثوليكي أبدوا تحفظهم تجاه المقال بأنه على الرغم من عدم وجود أي مساس فيه بالعقيدة المسيحية إلا أن نشره في جريدة يومية تقرؤها فئات مختلفة من الشعب، جعل البسطاء منهم يفاجأون بعبارات التبجيل للرسول (ﷺ) فظنوا أن الأنبا يوحنا يخون عقيدته.

نعود إلى المقال نفسه. حيث لا نجد ما يفسر كل هذه الضجة.

لقد بدا واضحا منذ بداية المقال تحفظ الأنبا يوحنا قلته الشديد، فهو يعلن إيمانه المسيحي ويؤكده أكثر من مرة بعبارات لا تقبل الشك، والتي كانت أقواها قوله: "إنني مسيحي أومن أن المسيح كلمة ا – الذاتية الناطقة – الوحي الكامل وكمال الوحي".

ويعلن أيضا بأنه لا يتمنى أن تفسر كلمات بأمور مستهلكة في مجتمعنا الشرقي الذي يصف من يختلفون معه بالخيانة والنفاق وأحيانا بالكفر أو شابه ذلك.

ويؤكد في معرض حديثه أنه يتناول شخصية سيدنا محمد (ﷺ) من الناحية الإنسانية والتاريخية التي حاول خلالها

إتباع منهج جديد للكشف عن الجوانب الشخصية التي لم تزل مجهولة شرقًا وغربا، بل ولدى المسلمين أنفسهم – على حد قوله.

ويطرح بعد ذلك عدة تساؤلات فيقول: من أنت (يقصـد الرسول ﷺ) يا ذا المهابة والجلال بالنسبة لي أنا المسـيحي! من أنت يا صانع حضارة نقلت البشرية من عالم إلى عـالم وأرست قواعد للدول وللشعوب؟ ويستطرد متسائلا: من أنت أيها الآتي من قلب الصحراء.. من قلب الأمية والجهل.. من القاع، من سقط الشعوب القديمة.. من أسرة فقدت الوالد.. من قبيلة عبدت المال والتجارة.. من أنت يا إنسان.. يا رجل.. يا رسول؟!.

كل ما سبق لم يكن سببا في هذه الضجة لكنها حـدثت بسبب الفقرة الأخيرة من المقال.. والتي بدأها بقولـه: "أنـا مسيحي أومن بأن المسيح كلمة ا – الذاتية الناطقة – هـو الوحي الكامل وكمال الوحي.. تعلمت هذا وملأ وجداني، لكن أمام إنسانيتك (يقصد سيدنا محمد ﷺ) أمام رسـالتك، وأمـام تاريخك.. أمام كل ذلك لا أجد حرجا أو قلقًا أن أحني رأسي إجلالا واحتراما حبا وانبهارا.. لا يا سيدي، لا ينكر فضـلك

وسموك إلا جاحد أو جاهل، دعني يـا سـيدي فـي شـهر رمضان أرفع إلى مقامك السامي حبا وإكراما؛ لأنك إنسـان حملت كل سمو إنسانية الإنسان؛ لأنك رسول بعثـت لتنقـل المجتمع من حال إلى حال. لأنك صاحب حضـارة.. لأنـك قدوة للحكم المنتصر وللمنهزم.. للقوي وللضـعيف.. لأنـك أمام المؤمنين با الواحد وباليوم الآخر..".

ويختتم قائلا: "سيدي نبي الإسلام رسول الحضارة تقبل حبا وإجلالا من مسيحي في الشهر المبارك".

كان هذا الجزء هو موضوع الأزمة..

ولكن هل كان ما جاء بالمقال هو السبب الوحيـد لكـل هذه الضجة؟!.

بالتأكيد لم يكن كذلك.. فالنص يحتوي علـى عبـارات إجلال وانحناء.. إعجاب وانبهار.. وتحية في عيد رمضـان قام الكاتب بتوجيهها إلى سيدنا محمد (ﷺ) بصفته شخصـية إنسانية غيرت مجرى تاريخ المنطقة العربية، بل الكثير مـن مناطق العالم.. إلا أن هذه الكلمات رغم كـل ذلـك كانـت الفرصة المناسبة في إرسال سيل من الخطابات والفاكسـات وتليفونات التكفير كأنه خان عقيدته.

فأين هنا خيانة العقيدة أو مخالفة الإيمان المسـيحي؟!.. فهو يقول: "الرسول العربي نبي الإسلام صانع حضـارة".. ومن ينكر ذلك ولازال مليار مـن البشـر يصـلون عليـه ويسلمون ليل نهار.

فهل يعتبر اختراق الكاتب لحاجز التاريخ – كما يقـول هو في مقدمة المقال – في محاولة للعبور فوق أوهام لا تمت للحقيقة بصلة، سكنت في وعي أو لا وعي الشرق أو الغرب واستوطنت أعماقه وخاصة في وجدان البشر شرقًا وغربا لا يزال مزدحما بما يشبه صراع العواطف.. ممزقًا بأصـوات تناقلها التاريخ عبر القرون الطويلة ومحملا بالإثقـال مـن المغالطات والتهم الباطلة والتفسيرات الغيبية والتحامل علـى الإنسان الآخر.. فأصبح الخوف والحساسية والتحفز السـلبي أمورا تحكم رؤية المسلم للمسيحي ورؤية المسيحي للمسلم".

وهنا نجد أن الأنبا يوحنا قلته حـاول تغييـر النظـرة الإنسانية دون المساس بأي لغم عقائدي ودون تفجير قنابـل تعصب أو كراهية في محاولة لزرع الحب والمودة.. فهـل هذا كثير ونحن الآن في بداية القرن الواحد والعشرين!!

لقد أراد الكاتب أن "يخترق حاجز التاريخ" فكان جديرا بالتشجيع لأنه أراد العودة إلى الحقيقة وإزالة الأكاذيب التي نالت من الرسول وكانت سببا في التاريخ القديم – في الحروب الصليبية – كما كانت في التاريخ الحديث سببا في الجفاء ما بين المسلمين والمسيحيين.

والأغرب أن يتولى دعوى التكفير أحد رجال الكنيسة الأرثوذكسية المصرية التي يعيش الأقباط فيها في ظل الإسلام الذي حرر الأقباط من الاضطهاد البيزنطي وأعاد الكنيسة استقلالها وكيانها.

فهل هناك فجاجة أو حماقة مثل هذه، وبماذا تفسرها إلا بحساسية قاتلة مدمرة تحيق الضرر أول ما تحيق بالكنيسة والأقباط..

المشكلة أن هذه الحساسية المرهفة، الحادة، قد طالت الحكام والمسئولين وكثير من الكتاب بحيث أصبحوا يتجنبون كلمة "الإسلامي" ويلوذون بكلمة "الديني"، وعندما يتحدثون عن الحضارة الإسلامية يتحدثون عن الحضارة العربية، علما بأن إسهام غير العرب من فارسيين وإيرانيين وغيرهم يفوق مساهمة العرب. وأصبحت الحساسية الدينية إحدى ورقات

اللعب والضغط، وأصبحت تحجـب المصـارحة بالحقـائق وتعترض اللواذ بالمندوحات، وتفتح بابا للتأويل المغـرض، فكل إشادة بالإسلام، وأنه قوام الحياة العربية المسلمة يؤخـذ ويعالج باستحياء حتى لا يسيء إلى مشاعر الأقليات الدينيـة ويكون من الخير تجنبه.

والنتيجة أنه في العصر الذي أصبح "الجـنس" يـدرس وينشر وتخرج به على الناس شاشات التليفزيـون، أصـبح الحديث عن الإسلام يثير الخجل والحياء ويتوارى كأنه شيء "مكسف".

ودفع ذلك المسئولون لأن يكرروا الحديث الممل عـن الهلال مع الصليب – الشيخ مع القديس، المسجد والكنيسـة، ورجال الدين من الأقباط والمسلمين. وزج بشـيخ الأزهـر وبالبابا شنودة ليظهرا في كل المناسبات الرسمية متجاورين، وكثر الحديث عن "عنصري الأمة".

فهل فكر المسئولون في أن هذه الظاهرة تسـيء إلـى وحدة الأمة. وتكرس وجود عنصرين وتوحي كمـا لـو أن مصر مثل قبرص ولبنان، وكما لو أن الأقلية القبطية تعـدل الأغلبية المسلمة، وأنهم في حرصهم على العدالـة للأقليـة

أوقعوا الظلم بالأكثرية؛ لأنهم يساوها بالأقلية.. هل فكروا في أنهم في حرصهم على الوحدة يعمقون مشاعر الطائفية.

إن تجارب التاريخ توضح أن الممـالأة والمجاملـة أو التنازل من جانب الأغلبية في حقوقها المشروعة يمكـن أن يوجد مشكلة مستعصية في المستقبل تبوء بأوزارها الأقليـة التي أريد مجاملتها..

الفصل الرابع

طموح القيادة

الطموح وإن كان من المكونات الرئيسية لكـل زعـيم وقائد – فإنه ما لم يقترن بالحكمـة، والحـذر، والشـورى، وملاحظة العديد من الاعتبارات، والأبعاد، ومقاومة الإغراء بحيث يقف القائد عند نقطة معينة لا يتعداها.. فإن الطمـوح يمكن أن يؤدي إلى عكس ما استهدفه.. ففي الطموح طبيعـة المقامرة، والمغامرة، والمقامر الحكيم وحده – إذا وجد – هو الذي يستطيع مقاومة الإغراء الذي يمكن أن يودي بكل مـا ربحه!

ويتعرض القائد الطموح لعملية نفسية/ اجتماعية دقيقـة يتداخل فيها الطموح الذاتي بالهدف العام ويتمازجـان حتـى يصبحا شيئًا واحدا، وقد يمثل ذلك قولة لويس الرابع عشـر (أنا الدولة)، أو كلمة سعد زغلول "لا تحرج سعدا، فتحـرج الأمة!" كما قد يصوره انحراف لينين عن الخط الموضوعي والأصيل لكل أدبيات الاشتراكية وتـداعياتها مـن حريـة،

ومساواة جماهيريـة، وعدالـة.. إلـى سياسـة المركزيـة الديمقراطية في السياسة والأخذ بالتيلورية في سياسة العمل، وقمع المعارضة العمالية.. إلخ. وإذا كانت هذه الاتجاهـات التي نبعت من الإيمان الشخصي للينـين قـد قهـرت روح الاشتراكية وطبيعتها، فهذا ما يعطينا مثالا حيـا عـن قـوة الطموح، وكيف يجعل القائد يرى نفسه ممثل الدعوة، وكيف يدفعه للسير قدما حتى يوقفه على حافة الهاوية، وفي معظـم الحالات يوقعه فيها...

وقد لا نجد كتابا عني بمثل هذه النقطة وفصل فيها ونوه بها ونبه عليها مثل القرآن الكريم... فالقرآن يسلم بضـرورة وجود القائد والإمام، ولكنه يجعله "رسولا".. ومعنى هـذا أن يستبعد كل المعاني الذاتية ﴿**ليس لك مِـن الأمـرِ شَـيء أو يتُوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالِمون**﴾ (آل عمران ١٢٨)، وهو يؤكد أن دور الرسول هو البلاغ، ويسوقه فـي صـيغة الحصر ﴿**إن أنتَ إلا نَذِير**﴾، ﴿**ومـا أرسـلْنَاك إلا مبشـرا ونَذِيرا**﴾ وأنه ليس جبارا، ولا حفيظًا، ولا حتى وكيلا عـن الناس، وهو يوجهه لكي لا تستبد به الرغبة في الهداية إلـى الدرجة التي قد يغلب فيها المعنى الخاص المعنى العام، رغم

أن دور الرسول هو بالطبع أن يهدي الناس، وبقدر ما ينجح في هداية أكبر عدد بقدر ما يعد مؤديا لرسالته، ولكن الأمـر ليس بهذه البساطة لاحتمال تداخل المعنى الخاص بـالمعنى العام، ولأن هناك أناسا لا يمكن هـدايتهم لأسـباب عديـدة، وليس من دور الرسول أن يهديهم قسرا، ﴿**ومـا عليـك ألا يزكى**﴾.. ﴿**فلعلك باخِع نفْسك على آثارِهِم إِن لم يؤْمِنُوا بِهذَا الْحدِيثِ أسفًا**﴾.. ﴿**إِنك لاَ تهدِي من أحببتَ ولَكِن ا يهدِي من يشَاء**﴾.. ﴿**وإِن كان كبر عليك إِعراضهم فَإِن استَطَعتَ أن تبتَغِي نَفَقًا فِي الأرضِ أو سلما فِي السماءِ فَتأْتِيهم بِآيـةٍ ولو شَاء ا لجمعهـم علـى الْهـدى فَـلاَ تكُـونَن مِـن الْجاهِلِين**﴾.. ﴿**ولو شَاء ربك لجعلَ الناس أُمـةً واحِـدةً ولاَ يزالُون مخْتَلِفِين* إِلا من رحِم ربك ولِذَلِك خَلَقَهـم وتَمـتْ كَلِمةُ ربك لأملأن جهنم مِن الْجِنةِ والناسِ أجمعِـين**﴾.. ﴿**إِن تحرِص على هداهم فَإِن ا لاَ يهدِي من يضِل وما لهم من ناصِرِين**﴾ .

وهو يوجب طاعته على المؤمنين، بل يصل إلى آخـر مدى فيقرن طاعته بطاعة ا .. ﴿**من يطِعِ الرسولَ فَقَد أطَاع ا**﴾.. وهذا طبيعي ما دام الرسول يبلغ رسالات ا .. ولكن

أي انحراف عن ذلك يعرض الدعوة لخطر كبيـر، ولـذلك يخاطب القرآن – بلهجة حازمة لا تدع أثارة مـن شـك – الرسول: ﴿**وإن كادوا ليفْتِنُونَك عن الذِي أَوحينَا إِليك لِتفْتَري علينَا غَيره وإِذًا لاتخَذُوك خَلِيلا * ولولاَ أن ثَبتْنَاك لقَد كِدت تَركَن إِليهم شيَئًا قَلِيلا* إِذًا لأذَقْنَاك ضِعفَ الْحيـاةِ وضِـعفَ الْمماتِ ثُم لاَ تَجِد لك علينَا نَصِيرا﴾.**

وإلحاح القرآن الكريم على هذه النقطة ومعالجته لها من كافة نواحيها وما يتسم حديثه عنها من حسم وقوة، يوضـح خطورتها.. وإذا كانت بمثل هذه الخطورة، حتى على الأنبياء والمرسلين، الذين تحوطهم هداية ا ورحمته، ويتنزل عليهم الوحي من السماء، فمـا بالـك بخطورتهـا علـى القـادة العاديين؟.. إن سجلات التاريخ حافلة بمصـارع الطـامحين والويلات التي ألحقوها بشعوبهم.

* * *

ومن الدلالات التي تنم عن أن الطموح قد جاوز منطقة السلامة وشارف منطقة الخطر، أن يحاول القادة التوسع ومد سلطانهم إلى مناطق جديدة، وأن يعنوا بالسياسـة الخارجيـة مثل أو أكثر مما يعنوا بالسياسة الداخلية، إذ مجـال العمـل

الحقيقي هو "الداخل" وأي "خارج" يمثل طموحا، وقد يمكن المقارنة ما بين بسمارك وكافور اللذين حققا الوحدة الألمانية والإيطالية بوسائل وسياسات حكيمة ومتأنية ووقفا عند ذلك، وما بين هتلر وموسوليني اللذين استهدفا التوسع فباءا بالفشل وجرا الهزيمة على بلاديهما.

وقد بلغ البطريرك شنودة هذه الدرجة عندما استدرج لأن يكون رئيسا لمجلس الكنائس العالمية ذي العلاقات المشبوهة بالمخابرات المركزية الأمريكية (س. آي. إيه) وأخذ يرسي ركائز له في أستراليا والولايات المتحدة، وهذا كله – فيما نرى – طموح دنيوي وسياسي، ليس فحسب بعيدا عن روح الأب المسيحي، بل يمكن أن يسيء إلى صفته كمرشد روحي للأقباط المصريين، ويربط ما بين مواقفهم ومواقف الجاليات التي تتعرض لمؤثرات أخرى غير مصرية!

* * *

لم يقتصر نقد سياسة الأنبا شنودة على الدوائر الوطنية التي رأت أن سياسته تضرم نار التعصب الفئوي وتناقض وحدة الأمة، والتي أشرنا إليها في خيار التحدي، فهناك

معارضة قوية لهذه السياسة نشأت بين عـدد مـن الأقبـاط النابهين الذين أدركوا المغبة السيئة لسياسة الأنبا شنودة، وما تتمخض عنه من هدم الألفة والثقة التـي أقامهـا البطاركـة السابقون بحكمتهم والخطوط التي سـارت عليهـا الكنيسـة القبطية ومثلت تقاليدها وخلاصة تجربتها في معايشة المجتمع المصري، وظهر عدد كبير من الكتاب الأقباط مثل الأستاذ: جمال سعد عبد الملاك، مؤلف كتاب: "من يمثل الأقباط" وهي نقطة من أهم النقاط وفي صميم الموضوع، والفكرة الرئيسية للمؤلف أنه إذا كان البابا هو الذي يمثل الأقباط – كمـا هـو الظن السائد – فإن هذا تركيز للمعنى الفئوي وفصم لوحـدة الأمة؛ فالأقباط كمواطنين مصريين تمثلهم انتماءاتهم المختلفة داخل الأحزاب أو النقابات، شأنهم في هـذا شـأن إخـوانهم المسلمين، أما البابا فإن سلطته يجب أن تكون مقصورة على النواحي الروحية الخالصة دون أي ناحيـة دنيويـة، ومـن الواضح أن هذا يناقض سياسة الأنبا شنودة.

كما ظهر تيار قوي يعارض الطريقة التي يـدير بهـا الأنبا شنودة شئون الطائفة، وطريقة تعامله مـع الكهنـة، أو

تصرفه في الأموال، وهي نواح كنا نود لو نُعفى من الإشارة إليها لولا دلالتها فيما نحن بصدده.

ونشرت مجلة روزا اليوسف [العدد ٣٤١٣ في ١٩٩٣/١١/٨] ص٨ تحت عنوان "منشورات المعارضة في الكنيسة المصرية" تقريرا صحفيا أشار إلى صدور ١٣٦ منشورا تنتقد أوضاع الكنيسة، و٦٧ كاهنًا تمت معاقبتهم منذ تولي البابا، وأشار إلى أن "المعارضة لا تمثل الجماهير، ولكنها تحظى برضا المثقفين"، وأبرز التقرير أن بعض أشد المعارضين كان في يوم ما من أشد أنصار البابا مثل الأستاذ: جمال أسعد عبد الملاك، ومثل بعض ممن وقف مع البابا أيام أزمته مع السادات عام ١٩٨١. وأن حجم المعارضة وإن لم يكن كبيرا فإنه يتصاعد بشدة. ومعظم المعارضة تأتي من كندا وأستراليا وأمريكا.

ويستطرد التقرير.

كما شكل بعض رجال القانون من الأقباط لجنة تحت اسم "جبهة الإصلاح الكنسي القبطي" مهمتها الدفاع عما أسموه المبادئ الكنسية.

ونددوا ما أسموه بدكتاتورية البابا حيث يرون أنه انفرد بحكم الكنيسة واستطاع فرض آرائه على الجميع، وحسب ما قاله جمال أسعد: إن البابا تخلى عن مبادئ الديمقراطية التي كان ينادي بها قبل توليه المنصب البابوي، وذلـك بعـد أن أحكم سيطرته على المجلسين اللذين يقودان الكنيسة، **وأولهما** المجلس الملي الذي يقود الكنيسة إداريا وماليا، ويضـم فـي عضويته ٢٤ شخصا من المـدنيين ورجـال الـدين، ويـتم اختيارهم بالانتخاب الحر المباشر من قبل الأقباط المقيـدين في جداول الانتخابات العامة. أما **الثاني** فهو المجمع المقدس الذي يضم جميع المطارنة والأساقفة على مستوى الجمهورية وهو يختص بمحاكمة البابا ومحاكمة من يهرطق في الدين.

ويوضح جمال أسعد كيفية سيطرة البابا على المجلسين بقوله: "إن البابا أصر على عمل قائمة بأسـماء المرشـحين الذين يرغب في نجاحهم في انتخابات المجلس الملي، والتـي تجرى كل خمس سنوات. ومن الطبيعي أن يختـار الأقبـاط قائمة البابا في ظل تقديسهم له، وبالتـالي أصـبح أعضـاء المجلس الأربعـة والعشـرون تـابعين لـه لا يسـتطيعون معارضته، خاصة بعد أن جعلهم شمامسـة، وهـي: رتبـة

كهنوتية، وبذلك أصبحوا خاضعين له بحكم الوضع الكهنوتي الجديد.

أما بالنسبة للمجمع المقدس الذي يعتبر أعلـى سـلطة روحية في الكنيسة فقد سيطر عليه من خلال زيـادة عـدد أعضائه وتعيين عدد من الأساقفة الموالين له، وذلك من أجل القضاء على سلطة الحرس القديم من الأساقفة الذين عينـوا ورسموا في عهود سابقة عليه.

وقد استطاع البابا زيادة عدد الأعضاء عن طريق إنشاء أبرشيات جديدة يرأسها أساقفة جدد، حيث كانت كل محافظة بها أبرشية واحدة، فقام البابا بتقسيمها إلى عـدة أبرشـيات؛ حتى وصل عددها في محافظات أسيوط والمنيا وسوهاج إلى سبعة في كل محافظة على سبيل المثال، ومن الطبيعـي أن يخضع الأساقفة الجدد لسلطة البابا، خاصة أنه يختارهم مـن الموالين له.

وهو الأمر الذي يؤكد البعض أنه لهـذا السـبب فقـد المجمع المقدس أية صلاحية في مناقشـته فـي أي مشـاكل روحية أو عقائدية تمس الكنيسة والأقباط، فالـذي يعـارض البابا داخل المجمع يحاصر من الأغلبية ويتجنبـوه، مثلمـا

حدث مع الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمـي - كمـا يروي جمال أسعد - الذي كانت له آراء في جوانب عقائدية تمس التطور مثل: قضايا الطلاق والـزواج، حيـث ينـادي بإباحة الزواج من أخت الزوجة المتوفاة، وهو الأمر الـذي يرفضه البابا شنودة، ولذلك أصبح الأنبا غرغوريوس معزولا من الجميع، حتى أن أحدا من الأساقفة لا يجـرؤ أن يـدعوه للصلاة في أبرشيته، رغم أنه أسقف البحث العلمي؛ حتـى لا يغضب البابا شنودة.

وسجل أحد كهنة الكنيسة، وهو القمص أندراوس عزيز سليمان المآخذ التي يأخذها لفيف من الكهنة على سياسة الأنبا شنودة، وبعضها يتعلق بإضرام التعصب وتعميـق المعـاني الفئوية وإيجاد حساسية ما بين الأقباط والمسلمين، وانتقد بشدة أن تكون الوظائف في يد البطريرك أو في يد الأسـقف دون أي ضمان للكهنة، فكل الذين يعملون في الكنيسة هم تحـت رحمة إرادة البطريرك أو الأسقف دون أي حماية، كمـا أن الأموال التي ترد للكنيسة لا رقابة عليها!

ونسب الكتيب إلى البابا ما لم ينسب إلى الملوك من بناء القصور، واقتناء الكلاب البوليسية التي تأكل قطعا غالية من

الشيكولاته المستوردة، وكذلك السيارات المرسيدس الفخمـة، هذه العدوى التي بليت بها الكنيسة هذا العصر.

ويغلب أن يكون لهذه الإشارة أصل، إن لم تكـن هـي الحقيقة، وعلى كل حال، فأسوأ ما يقال فيها: "ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل"!

على أن التفاصيل الدقيقة التي أوردهـا الكتيـب عـن معاملة البطريرك لأعداد كبيرة من رجالات الكنيسة بعضهم في مثل مستوى الأنبا غريغورس أسقف الدراسات والبحـث العلمي، والأنبا مينا مطران جرجا ونجع حمادي، والأرخـن الشهير المرحوم يونان خلة المدور، والأب متى المسـكين، إلى بقية القسس مثل القس بطرس شـحاته كـاهن كنيسـة مارجرجس، والقس أيوب فام، والقـس يوسـف مـرقص، وأربعة عشر قسا كان المؤلف أحدهم.. كل هؤلاء أبعدوا عن مناصبهم أو حرموا حقوقهم الوظيفية التي يتمتع بحمايتها أقل موظف في الدولة، وبعضهم مات من شدة الأسى والحسرة!

نقول إن هذه وقائع حقيقية، وقد صدرت عن كاهن يلـم بخفايا الأمور، وليس أدل على صدقها مما نشره أقباط شبرا في مجلة الشعب سائلين إعادة القس إبراهيم عبده في رسـالة

تصور المأزق المؤلم الذي وضعته سياسة الكنيسة وبطشـها وما في يديها من سلطة مطلقة، وكيف أنها أحوجت الأقبـاط إلى التماس العدالة فيما يشبه الشحاذة الوضيعة، وبعد إزجاء آيات الثناء على من أوقع بهم الجزاء الظالم.!

تقول رسالة أقباط شبرا:

حضرة صاحب القداسة والغبطة رئيس الأحبار الأعظم/ البابا شنودة الثالث.

بكل خضوع نرفع لسدتكم الرسولية أسمى آيات الطاعة والولاء سائلين ا أن يديم لنا رعايتكم حتى تنعم الكنيسة بما تحقق لها من امتداد وازدهار، إذ علا شأنها وتجـدد شـبابها وأصبحت تعيش في صحوة روحية مباركة قل أن تكون لهـا سابقة في التاريخ المعاصر؛ وذلك بفضل يقظتكم وتعـاليمكم وما خص ا به قداستكم من ثقافة وعلم غزير، ونحن نؤمن بأن ا في سابق تدبيره قد وفرك لهذا العهد بالـذات ربانـا حكيما جديرا بالقيادة الروحية لشعب يضمر لكم حبا يتسامى فوق كل تعبير.

مقدمو هذا التوسل لغبطتكم أبناؤكم "أبناء مصـر" وقـد فزعت قلوبنا وحل بها الأسى حينما علمنا بالقرار التـأديبي

الذي صدر بإدانة الأب الورع القس إبـراهيم عبـده الـذي بموجبه تم استبعاده وعزله في دير الأنبا باخميوس بالصعيد. لو كانت عقولنا - بحكم معايشتها لهذا الأب زمنًـا طـويلا يمكن أن يتطرق إليها أي نزر من الشك الذي يـؤدي إلـى تبرير المؤاخذة أو الملامة في شيء من تصرفاته – لاستقبل الشعب هذا الإجراء كأمر عـادي لا يوجـب التعليـق؛ لأن العرف الجاري يقضي أن يكون "الجزاء من صنف العمـل"، ولكن باعث الحزن الذي ألم بنا لفراقه مخذولا وحرماننا من أبوته الحانية، هو القناعة اليقينية بأن أبانا يتميـز بالوداعـة والتواضع ورحابة الصدر والقدوة الحسنة في كل تصرفاته، وفي كل الأحوال نرى فيه رسالة المسيح الصادقة التي نتمنى أن يحتذي بها الكثيرون.

نحن إذ نذكر ما يلاقيه هذا الأب من المطاردة والتعقب بين الحين والآخر نعزوها إلى طبيعة العالم منذ البدء، ومـا يلاقيه الناجحون في حياتهم، ولعل التجربة الماثلـة أمامنـا تذكرنا بالكثير الوارد في كتابنا المقدس ومنها قصة يوسـف الصديق وما جره عليه حسد إخوته من ضيقات ومتاعب (تك

٣٧ : ١١). ولكن عناية الله كانت معه وسخرت كل التجارب للخير.

واعلم يا سيدنا أن قلوبنا أمام الله تعترف لقداستكم أن أبانا القس/ إبراهيم عبده ليس محبوبا من شعب كنيسته فحسب، بل هو موضع إعزاز وتقدير من كل الذين سعدوا بمعرفته على امتداد الكرازة، وإن كانت ألسنة الناس هي أقلام الحق فإن الجموع الموقعة على هذا الرجاء، وهي جزء من كل، تناشدكم بدالة البنوة لتحقق رجاءهم، فلا يطول حرمانهم من أبيهم وتعيده إليهم، أدام الرب حياتكم سنين عديدة وأزمنة سلامية مديدة.

ممدوح بشري ويصا

(وعدد من التوقيعات)[٢٧]

ولا جدال في أن تصرف الكنيسة تجاه كاهن يتمتع بهذه الثقة ينافي ما سطرته آيات الثناء في القسم الأول من البيان، ويدل على أن هناك أحكاما فردية تطبق بصورة بعيدة كل

---

(٢٧) جريدة الشعب عدد ١٩٩٣/١١/٢٦.

البعد عن الديمقراطية أو ما تتطلبه أوليات العدالة من ضمانات.

وأثار هذا أزمة استمرت فترة طويلة..

وتقصى القس إبراهيم عبد السيد نقط القصور في المحاكمات والقرارات التي أصدرها البطريرك شنودة في:

١- عدم وجود لائحة تتضمن القواعد الإجرائية والموضوعية لهذه التحقيقات والمحاكمات التي تمس في الصميم آدمية الإنسان وكرامته وحقوقه المشروعة التي كفلتها شرائع السماء ودساتير البشر، وكذا مواثيق حقوق الإنسان العالمية والموقع عليها بين الدول بمعاهدات دولية لها احترامها.

٢- عدم تحديد نوعية ومدة العقوبات غير المنطقية الصادرة عن أمزجة سادية متقلبة، ومشورات شريرة من بطانات سوء خبيثة، وحاشية مغرضة، وقضاة ومحققين لا تتوافر فيهم أدنى المواصفات اللازمة لممارسة مهامهم الخطيرة.

٣- صدور الكثير من العقوبات بمنع المغضوب عليهم من الصلاة، أو الاقتراب من الأسرار المقدسة، أو الامتناع

عن الصلاة على أجساد بعض المحكوم علـيهم بعـد وفاتهم.

٤- استكتاب بعض المحكوم عليهم تحت الضغط والإكراه على إقرارات بإرتكابهم لما هو منسوب إليهم من مخالفات صحيحة أو وهمية تحت زعم التثبت من توبتهم وضمانا لأبديتهم (!!) رغم عدم ابتكار جهاز يمكن بواسطته القطع بتوبتهم أو استمراريتهم في خطاياهم.

٥- عدم إجراء المواجهة بين الشاكي والمشكو في حقه رغم مجافاة ذلك للنصوص الكتابية المقدسة وأحكام القوانين الكنسية (الباب ٨ من كتاب "الدسقولية" قوانين الرسل ص١١٦) التي توجب ذلك، حتى ولو كانت الدعوى عن تجديف على ا تعالى، وطبقًا لأبسط القواعد القانونية المتعارف عليها في جميع التشريعات الوضعية.

٦- إعداد قرارات الإدانة مسبقا قبل بداية التحقيقات معهم ومحاكمتهم.

٧- إطالة الإجراءات لساعات طويلة ومتأخرة من الليل وحتى طلوع ساعات الفجر – ولعدة جلسات في بعض

الحالات، ولعدة شهور وسنوات قد تصل إلى نهاية حياة المحكوم عليهم فيموتون مغضوبا عليهم.

٨- ما يردده قضاة هذه المحاكم من أكاذيب عمن توقعهم أقدارهم تحت أيديهم للوقيعة بينهم وبين رعيتهم وعائلاتهم، وتلويث سمعتهم، أو تسريب ما تتضمنه ملفاتهم من أخطاء حقيقية أو وهمية منسوبة إليهم لجهات مختلفة، ونشر قرارات الوقف والتجريد والحرم بوسائل الإعلام الخاصة والعامة بطرق مباشرة وغير مباشرة، على نحو ما حدث في شأن القمص يعقوب سوريال، والقمص زكريا بطرس، والقمص دانيال وديع الرهبان، القمامصة شنودة أنبا بيشوي، ودانيال البراموسي، وأغاثون أنبا بيشوي، والأحاديث التي تم الإدلاء بها للصحفيين والكتاب بمناسبة وبغير مناسبة، لا سيما الكتب التي صدرت خلال السنوات السبع الأخيرة (١٩٨٧ – ١٩٩٤) للكاتب الصحفى: محمود فوزي والتي يعاد طبعها مرارا بعد صدورها من القيادة الدينية، وما تضمنته من أسرار وفضائح ما كان أحد يعلمها إلا عن طريق هذه المطبوعات، وغيرها من الأحاديث المسهبة التي تم الإدلاء بها للإذاعيين في

مصر والخارج بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الكنسي كله [٢٨].

وسجل كتيب "السلطان الكنسي إبوة لا إرهاب" الذي وضعه القس إبراهيم السيد حالات عديدة جدا أصدر فيها البابا شنودة قرارات تجريد وحرمان وتشريد كهنة، وأن جبروت البابا دفعت بوقوع "حدث نادر في تاريخ الكنيسة" هو أن يمسك البابا بإجراءات ارتأى الأنبا مطران جرجا أنها تخالف الأعراف الكنسية، واحتدم النقاش بينهما وارتفعت الأصوات حتى سمعت خارج المكتب، وعندما أصر البابا على موقفه، وقال للمطران "أنا كان لازم أحاكمك". رد هذا أمام الأنبا صموئيل أسقف الخدمات العامة وعلى مسمع الآخرين – أنت موقوف ومحروم – وغادر مكتب البابا وعاد إلى جرجا [٢٩].

لقد تضمن كتاب "الحقائق الخفية في الكنيسـة القبطيـة" قصة تعيد إلى الذهن قصص إذلال السجن الحربي وصـلاح نصر... إلخ، فقد أوقف مرتـب القـس يوسـف مـرقص،

---

[٢٨] السلطان الكنسي إبوة لا إرهاب، للقس: إبراهيم عبد السيد، ص ٣٩، ٤٠.

[٢٩] المرجع أعلاه ص ٣٥.

واستدرج لدير الأنبا بشوي فلما حضر مع زوجته تاركًا بناته الأربع الكبار في منزل متواضع جدا جدا ما يزال يقطنه في دير الملاك، أعاد البطريرك زوجته للقاهرة مع أحد الرهبان لينفرد بهذا الكاهن ويغدر به نكاية في الأنبـا غريغـورس، فطلب منه أن يحلق ذقنه ويخلع الزي الكهنوتي، فرفض فـي إباء مهما كان الثمن، فصدرت التعليمـات للأنبـا أغـاثون "عشماوي" بتنفيذ هذا الحكم، الذي أحضر له جلبابـا أبـيض وطاقية بيضاء ألبسه إياهما وأخذ ينصـحه بالوعيـد تـارة وبالتهديد تارة أخرى. فلما لم ينصع هجم عليه اثنان أشـداء من الرهبان وكتفوه كما للذبح وأخذوا يقصون لحيته بالإكراه وحبسوه لمدة ٢٣ يوما في قصر الأنبا بولا بالعزباوية وقـد عرفت السلطات بالجريمة وتدخلت وحرر محضر أمام النيابة بناء على بلاغ وصل إلى هذه السلطات فـي قسـم شـرطة الأزبكية!

ولكن هذا الكاهن المسـكين المتواضـع تنـازل عـن المحضر إجلالا لرئاسته الدينية وأبعد عـنهم التهمـة، ولاء وحبا وتسامحا بعد أن توسلوا إليه أن ينقذهم من جريمة ثابتة،

ووعدوه بسخاء ثم بعد تنازله كالوا له الاتهامـات وتناسـوا الوعود...

ويبدو أن أنصار الأنبا شنودة أحسوا بهذه المعارضـة، فنشروا صفحة كاملة في جريدة الأهرام تحت عنوان "البابـا شنودة: ٢٢ عاما بطريركا"[٣٠] تحدثوا عن إنجازاته كرجـل علم وفكر، وأنه (أول من أرسى مبـدأ ديمقراطيـة العمـل الكنسي، وامتدت رعايته إلى المهاجرين في أمريكا وأستراليا ودول أوروبا.. وأنه أصدر أول لائحة للمجمع المقدس، وأول من أسس أديرة المهجر... إلخ). [٣١]

ويظهر أن الذين وضعوا مادة هـذه الصـفحة اهتمـوا بإبراز ما يعد تفنيدا للاتهامات التي تتـردد فيهـا المعارضـة القبطية بطريقة مباشرة البابا لسلطاته، الأمـر الـذي دفـع الأستاذ: جمال أسعد عبد الملاك لأن ينشر في جريدة الشعب تعليقًا لاذعا وطويلا تحت عنوان: "مكانة قداسة البابا أعلـى من الإعلانات مدفوعة الأجر!"[**] قضى قضاء مبرما علـى

[٣٠] الأهرام ١٦/ ١١/ ١٩٩٣ ص ١٧.

[٣١] الأهرام ١٦/١١/١٩٩٣ ص ١٧.

[**] الشعب ٢٣/١١/١٩٩٣.

كل ما جاء في الصفحة الكاملة وكشف عما كان البابـا فـي غنى عنه – وجاء فيه:

خرجـت علينـا جريـدة الأهـرام يـوم الثلاثـاء ١٩٩٣/١١/١٦ بصفحة كاملة مدفوعة الأجر تتكلف عشرات الآلاف من الجنيهات بعنوان "البابا شنودة: ٢٢ عاما بطريركًا رجل علم وفكر: شاعر وعضو نقابـة الصـحفيين وأسـتاذ بالكلية اللاهوتية".

ورغم إدراكي أن هذا الإعلان المدفوع الأجر الهـدف منه هو الرد على مقالات المعارضة التي تعلن الرأي الآخر في الكنيسة، والتي تنتقد بعض تصرفات قداسة البابا، والتـي من حقنا أن ننتقدها، أقول رغم إدراكي هذا، فقد هالني هـذا الشكل الإعلاني الذي لا يليق ولا يجب ولا يصح أن يتبعـه قداسته وهو في موقعه الروحي هذا، حتى ظننت أن قداسـته قد قرر أن يخوض معركة انتخابية من النوع الثقيـل بتـاع إخواننا الانفتاحيين واللي "بيرشوا فيه تمام"، ولكن لعلمي أن زفة انتخابات رئاسة الجمهورية آخر الزفات ولا يوجد أيـة انتخابات الآن. قلت لا سمح ا هو فيه منافس لقداسة البابـا على كرسي البابوية، حيث إن صفحة الإعلان الأهرامية هذه

قد حوت نشاط وإنجازات وأعمال ومواهب قداسته موضـحة في بعض المواقع من الإعلان الفرق بين عهد قداسته والعهد السابق عليه، وكأن القصد هو المقارنة بينه وبين الآخـرين (عموما هذه سمة لكل ملوك مصر منذ الفراعنة) مع العلـم بأن ما جاء بالإعلان عن الإنجازات فهو مكرر للمرة الألف. فقد سبق الإعلان عنه في مجلة الكرازة التي يرأس تحريرها البابا، والتي لا عمل لها سـوى الإعـلان عـن مقابلاتـه وسفرياته وإنجازاته!. كما لا أعلم هل قداسة البابا نشر هـذا الإعلان متصورا أن الأقباط سيقولون إن الأهرام هو الـذي نشر. وبهذا الوهم يكون البابا في نظر الأقباط مثـل رئـيس الدولة وأكثر، ناسيا أن أي قارئ سيعلم أن هذا إعلان مدفوع الأجر مثل أي إعلان عن أية سلعة استهلاكية، فهل يليق هذا الوضع مع موقع البابا وهو الأب الروحي لكل الأقباط فـي العالم؟! حيث إن هذا الموقع يجب أن يكون عند ثقة الجميـع أقباطا وغير أقباط لما للكنيسة من احترام على مدى التاريخ، فهل موقع البابا وهو بهذا القدر - وهو كذلك - يحتاج إلـى نوع من الدعاية؟! إنه رجل علم وفكر وشاعر.. إلـخ، ومـا قيمة هذه المواقع؟ وهل يمكن لهذه المواقع المادية الدنيوية أن

تعطي موقع البابا الروحي الأبوي أية مميزات؟ وهـل هـو صراع بين المذاهب المادية الدنيوية وبين الموقع الروحـي؟ وهل يعلم قداسة البابا أن قديسي الكنيسة على مدى التـاريخ كانوا قديسين نتيجة لمستواهم الروحي ولتقشـفهم وزهـدهم وليس بالأبهة والإعلانات والفخفخـة، وكـذلك لمـاذا هـذا الإسراف والإنفاق الذي لا يقبله ا ، فإذا كان مبلغ الإعـلان – وهو عشرات الآلاف من أموال الكنيسة – فكيف يسـمح قداسة البابا بإهدار أموال الكنيسة وهي أموال الشـعب بهـذا المستوى الذي لا يليق؟ وكيف يقبل أن يبعثر أموال الكنيسـة في الدعاية لشخصه التي لا تبرير ولا مبرر لها، والتي يجب أن ينأى بنفسه عن مثل هذه التصرفات.. وإذا كـان المبلـغ مدفوعا من كبار المستثمرين الأقباط الذين سـيقولون إنهـم يحبون البابا ويقدسونه. نقول: هل قال لكم ا ذلك؟ وهل هذه الأموال تعتبر مقدمة وللكنيسة؟ وهل ستنالون عـن هـذا التبذير أية بركة؟ وهل لو كان هذا المبلغ من نصيب الفقراء ألا يكون أنفع وأجدى - مثل ما قال الرب - إن من أعطـى فقيرا فقد أعطى ا ، فهل المجاملة والنفاق وصلا إلـى حـد مجاملة البشر على حساب ا (سبحان ا)؟ وهل قبول البابا

لهذا الإعلان الذي لا يليق أو يتسق مع روحانية موقع البابـا الذي نتمناه، ألا يعتبر هذا تبذيرا في غير موضعه وإنفاقًا لا مبرر له، وهل فاقد الشيء يعطيه؟ فكيف نقول ونعظ ونكتب عن الاهتمام بالروحيات وبالحياة الآخرة، وألا نجـري وراء شهوة الجسد؟ كيف نقول ذلك وتصرفاتنا لا تدل على ذلـك، بل تدل على الاهتمام بالماديات على حساب الروحيات.. فهل سكن القصور وركوب السيارات الشبح والفخفخة والمنظرة.. هل هذه هي روحيات الكنيسة في مشارف القـرن الحـادي والعشرين؟ وهل الاهتمام بالملابس المزركشة والمدندشـة، والتي لم يلبسها أي بابا في تاريخ الكنيسة، هـل هـذه هـي الروحيات؟! وهل بناء قصر في منطقـة أبـو تـلات فـي الاسكندرية تكلف ٢ مليون جنيه كاستراحة، مـع القصـور الأخرى في الداخل والخارج هل هذه هي الروحيات؟ وهـل هذه المعيشة المترفة في الوقت الذي توجد فيه كنائس وكهنة لا يجدون إلا القليل لسد احتياجاتهم؟ هل هذه هـي العدالـة المسيحية..؟ وكيف نقول مع هذا إن المسيحية عطاء وبـذل وانصياع؟ وهل هذه هي حياة الرهبنة التي تركتم العالم مـن

أجلها وأقيمت عليكم صلاة الموتى، فأين انصياع المسـيحي وأين تقشف الراهب؟؟

أما ما جاء في الإعلان مدفوع الأجر عـن إنجـازات البابا من ناحية تأسيس المعاهد اللاهوتية والأديرة والكنـائس بالمهجر، فنحن لا ننكر على قداسته هذا بـل نؤيـده عليـه ونشكره. ويستطرد حتى يصل إلى علاقة البابـا بـالطوائف المسيحية، وهنا نقول للبابا: ما هي حقيقة العلاقة بينك وبـين الطوائف المسيحية؟ وهل مهاجمتك للطوائف مثل ما حـدث في اجتماع كهنة القاهرة في ١٩٩٣/٩/٣٠ دليل على حسـن العلاقة؟ وهل قطعك للحوار بين الكنيسة القبطيـة والكنيسـة الإنجيلية بسبب كتاب للدكتور: رفيق حبيـب، ابـن رئـيس الطائفة الإنجيلية فهل هذه هي العلاقة الحسنة؟ وهل يتم تقييم العلاقة بين الطوائف المسيحية بناء على مواقف خاصـة أو وجهة نظر خاصة؟ وهل رأي دكتور رفيق يجعلـك تقطـع الحوار؟ وهل هذا هو نوع من التهديد لمن يريد أن يعبر عن آرائه وأفكاره؟

أليس هذا هو نوعا من محاكم التفتيش ونوعا من التهديد الذي لا يليق؟ ولا أعلم بعد ذلك أية علاقة حسنة تلك التـي تتحدث عنها؟

أما ما جاء بالإعلان بخصوص ما يسمى بالديمقراطيـة في الممارسة الكنسية، والتشدق بشعار "على الشعب أن يختار راعيـ ـ ـ ـــه"، أقـ ـ ـ ـــول هـ ـ ـ ـــل يحـ ـ ـ ـ ـــدث يا قداسة البابا أنك تجتمع مع الشعب في الأيبراشية الخاليـة وتسمع آراءهم؛ حيث يقومون بتسمية اسم الشـخص الـذي يريدون رسامته أسقفًا، هل يحدث هذا؟ على العموم أأذكـرك برسامة أسقف القوصية، والتي كنت مشاركًا فيها منذ البداية، أأذكرك وأقول إن الشعب قد جاء بناء على أوامرك مـرتين: مرة سمع فيها منك النقد والتقريع بأنهم شعب لا يسـتحق أن يرسم له أسقف، حيث لم يقوموا ببناء قصر فخيم للأسـقف، لكي يستقبل فيه بعد الرسامة، فهل الذي يشغل قداستكم هـو المنظر والترف، وأن يكون الأسقف زعيما بدلا من أن يكون أبا.. وكل ما يعنيك هو أن يكون الأسقف ذا وضع رسـمي اجتماعي لا ديني روحي. أما المرة الثانية التي قابلت فيهـا شعب القوصية فكانت المقابلة التي سبقت رسـامة الأسـقف

بأسبوع وفيها تكرمت وأعلنت أنك ستقوم برسامة الأسـقف، ولكن لم يختر الشعب اسما ولا أنت، لم تذكر أيضـا اسـما. ولكن لم نعرف الشخص المزمع أن يكـون أسـقفًا إلا يـوم الرسامة. فكيف نقول إن الشعب يختار راعيه كيف؟ وكيـف تسمح لنفسك أن تقول في التقليد، وهو المرسوم الذي يعلـن رسامة الأسقف، والذي يتصدر صالون قصر الأسـقف فـي الأيبارشية، تقول في التقليد: إن الشعب بطوائفه جـاء إليـك واختار فلانًا لكي يكون أسقفًا. وهذا لم ولن يحدث، وبعد كل ذلك تقول إن الشعب يختار راعيه! كيف هذا ولماذا يا أبي؟

أما فيما يخص المحاكمات الكنسية فأتركها للآباء الكهنة الذين يكتبون في هذا الموضوع. أما الموضوع الأخير الذي جاء في الإعلان وهو دور العلمـانيين وأنهـم يريـدون أن يسيطروا على الأكليروس، فنقول إن الخدمة فـي الكنيسـة بالمفهوم المسيحي هي بذل وعطاء ونصيحة لا كسب وتسلط وسيطرة. فالعلماني الذي يخدم يريد أن يكمل دور الأكليروس لا أن يسيطر عليه وهذا يقال للعلمانيين، كما يقال للأكليروس أيضا لكي لا يكون هناك طرف مسيطر على الطرف الآخر، أما غير ذلك فسيكون سلوكًا بعيدا عن المسيحية، وهذه بعض

الملاحظات والآراء نقولها لصالح الكنيسة التي نرجـو لهـا التقدم والازدهار كمؤسسة دينيـة مصـرية وطنيـة، وهنـا يحضرني قول الكاتب المسرحي الفرنسي موليير عندما يقول في إحدى مسرحياته: "سأصير قسيسا وأطلق لحيتي وأتحدث عن الفضيلة. سأمنح نفسي حرية واسعة وأهـدد خصـومي بالحرمان! وسأعلن أنني صوت السماء.. فمن أطاعني فقـد أطاع الرب. ومن خالفني فلا مكان له علـى الأرض، إنهـا السلطة المطلقة التي أحلم بها وويل للمعارضين". انتهى مقال الأستاذ: جمال أسعد عبد الملاك.

إن هذه الوقائع تدل دلالة قاطعة على أن البابا اسـتطاع أن يحكِم هيمنته على الكنيسة وأجهزتها ويديرها بيـد مـن حديد، ويفرض جوا من الإرهاب على الجميع، وهـي يثيـر التساؤل عن السلطات التي تتمتع بها الرئاسات الكنسية ومدى توافقها مع حقوق الإنسان وضمانات الديمقراطية: لقد كـان الذي نفر أوروبا من المسيحية هو استبداد سلطات الكنيسـة واستئثارها بالأمور واستهدافها الحكم والنفـوذ، وهـذا مـا تمارسه السلطات الكنسية هنا. إن التستر وراء الدين لا يبرر

أبدا إلحاق ظلم بأحد، فإنما جاءت الأديـان جميعـا لتحقيـق العدالة وتوفير الكرامة.

وكل هذه الكتابات الموثقة من كُتـاب أقبـاط تؤكـد أن الكنيسة قد وقعت في خطأ جسيم عرضها لنقد لاذع لم يسبق أن وجه مثله لأحد من الذين حملوا دعـوة واسـم القـديس مرقص الشهيد المتقشف، ولابد أن هناك سـببا سـيكولوجيا عميقًا يحمل البطريرك على أن تظهر صوره مثل "شارلمان" تماما، مع فارق واحد هو أن شارلمان يمسك بسيف عريض، بينما البابا يمسك بعصا طويلة، باستثناء هـذا فـإن صـورة شارلمان وصورة شنودة تنطقان بالجبروت والسلطة والقوة، وهذا إذا صح بالنسبة لشارلمان فإنه لا يجوز لرمز المسـيح ومخلص النفوس.

وكل الكتابات التي لدينا سواء بأقلام مسلمين أو أقبـاط تؤكد أن الكنيسة المصرية بدأت عهدا جديدا بتـولي الأنبـا شنودة كرسي الرسول مـرقص. وأن نظمهـا وسياسـاتها ومواقفها كلها تغيرت تغييرا جذريا، وأن هذا التغيير إنما جاء بسبب ما اتسم به الأنبا شنودة من طمـوح، ومـن مواهـب سخرها كلها للنهضة بالكنيسة وربط هذه النهضة بشخصـه،

وأن هذا التطور كان هو سبب العداوة التي قامت بينه وبين السادات.

* * *

وقد يلقي الضوء أن نستقصي بعض الكتابات التي أشارت إلى نشأة وتطور فكر البابا شنودة.

لنبدأ بما كتبه زميل الأنبا شنودة هو الدكتور: ميلاد حنا، ففي مجلة روزا اليوسف العدد الصادر في ١٩٩٥/١٠/٣٠ ص٢٠ كتب د. ميلاد حنا تحت عنوان: **انتخابات المجلس الملي فضيحة بجلاجل.** فبعد مقدمة عن رحلات بابا الكاثوليك قارن بينها وبين رحلات الأنبا شنودة، وأنها "كانت مقرونة ببعض الصراعات والاعتراضات هنا وهناك، وكلها أمور داخلية لدعم السلطة الكنيسية وقيادة رجال الأكليروس وزيادة حصيلة مواردها المالية.

"هناك إجماع على أن الحقبة الليبرالية من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ هي أزهى العصور قاطبة بالنسبة للأقباط. وفي عهد الرئيس عبد الناصر كان البابا كيرلس السادس يمارس ذات الفهم للتراث ولم يكن يشتغل بالسياسة بل لعله بالفعل لم يكن يشغل نفسه بها، وكان له مكانة خاصة عند

عبد الناصر، وفي لقائه معه - ونادرا ما كانا يلتقيان - لـم يكن الحديث عن الصراع العربى الإسرائيلي، ولا عن تمثيل الأقباط في البرلمان، وعرف أيضا عن عبد الناصر أنه كان يقول له. "صل لنا يا أبونا" وهى عبارة قبطية تماما، وكـان عبد الناصر في ذلك صادقا مع نفسه وحاملا لتراث بني مر. واستمر البابا كيرلس في ضمير النـاس لروحانيتـه وتجـد صورة في كثير من بيوت مصر، فالحكام في مصـر حتـى وإن كانوا يطلبون من الرؤساء الدينين البركة والرضا، ومن هنا كان يشار إليهم في المراسيم بالرؤساء الـروحيين، لأن عملهم في الأساس روحى لأنه يتعامل مع الـنفس الداخليـة بتقديم مظلة ربانية فوقية تعطي البشر الراحـة والإحسـاس بالأمان من السماء، ثـم بالرضـا والصـفاء مـن الـداخل فيتحركون في أمور الدنيا والحياة بما فيهـا السياسـة وفـق معطيات العصر، وكان البابا كيرلس رمـزا لهـذا التوجـه المصري الخالص، فرغم مضي نحو ربع قرن على رحيله، ولكن وجوده يفرض نفسه على الحياة الروحية كتجسيد للبديل المناسب عن السياسة الحالية.

أخلص من كل هذا إلى أن الميزة الكبرى التي حافظت على تواجد الأقباط بشكل سلس وطبيعي كانت في الانتشـار والمشاركة وليس في وجود مؤسسة دينيـة مسـيطرة علـى الشعب، تُصدر له الأوامر والحرمانات وتتحدث باسمه فـي كافة المجالات، وهو الأمر الذي يحـاول البابـا شـنودة أن يكونه، بل لعله بالفعل كانه، وصـارت المؤسسـة الدينيـة متماسكة ومنظمة ومنضبطة حتـى صـارت هـي الممثـل الرسمي للأقباط. ولم يعد هناك قبطي له وجود على السـاحة العامة إلا من خلال القيادة الدينية، وهذا الأمر لـه جوانـب "موضوعية" ربما نعرض لها في موضوع قادم، كما أن لـه جوانب "ذاتية" مرتبطة بشخص وشخصية البابا، فقد تصادف أن كانت تربطني به علاقة فريدة من نوعها ربما ليس لهـا "نظير" لأنني في كل مرة كنت أنساه أو أتناساه، كـان هـو البادئ بطرح اسمى ضمن أحاديثه المتعاقبة، وكان آخرها هو حديثه إلى المصور في العدد الماضي مما دفعني لكتابة هـذه الرسالة الأولى، فمنذ أن كتبت مقالي الذي أخذ شهرة واسعة في أبريل عام ١٩٩٥ اتشفع في هذا المقال لدى قداسته (بمـا تبقى لي من عشم لديه) أن لا يصدر أوامره لمطران القـدس

بحرمان الأقباط من التناول من الأسرار الإلهية عند زيارتهم لقبر المسيح، وكان الرجاء إنسانيا عاطفيا نتيجة ضغط بعض أقاربي وبالذات كبار السن من السـيدات (إحـداهن كانـت مريضة بالمرض الخبيث وكانت ستجد راحة في التناول في كنيسة القيامة بالقدس، وعادت حزينة مكسـورة الخـاطر)، أقول عقب هذا المقال كلف البابـا رجالـه بكتابـة مقـالات وآخرين تفضلوا بكتابة تحليلات كلها علقم ومرارة، ولكننـي آثرت الصمت إلى أن أرسل إلي قداسة البابـا أحـد كبـار رجالات الأقباط سنا ومقاما وأهمية، وكان إلى وقت قريـب من مريديه ومؤيديـه، وطالـب منـي عـدم الإدلاء بـأي تصريحات أو كتابة أي مقالات وبالذات فـي الفتـرة التـي سيسافر فيها إلى رحلته "المسكونية" التـي دار فيهـا حـول الكوكب بالفعل، وقد آثرت السلامة واستجبت لهذا الرجـاء، بل زدت عليه إنني لم أذهب لأقيد اسمي في قائمة النـاخبين بالمجلس الملي إمعانا مني في أن أبلغه بالفعل أنه قد صـار الزعيم "الأوحد" وأن لا شريك له في هذه الزعامة التي سعى إليها وحققها بنجاح منقطع النظيـر، ولكـن مـا أن انتهـت انتخابات المجلس الملي على هذا النحو الذي يرقى إلـى أن

يسمى "فضيحة بجلاجل". فإذا بالبابا المعظم بكل الوقار، يفتح النيران بسلسلة من الأحاديث الصحفية بكل ما اسـتطاع أن يصل إليه نفوذه المادي والمعنوي جرائد ومجـلات، وكلهـا تتضمن – إما صراحة أو ضمنيا – إنني من "المعارضـين" وأنه لا سبيل لي إلا التوبة، ولا توبة إلا بطـرق بابـه مـن خلال إعلان الخطأ عن طريق جريدة "الأهـرام" وهـا أنـا أستجيب لما وصلني من رجاءات.

ولقد حاولت أن أفسر تلك الظاهرة غير العادية، فأخذت أتصل بأصدقائي القدامى الذين يعرفونه أكثر مني، فجـاءتني الإجابة "المقنعة": "أي التي تقنع أو تلك التي تلبس القناع، من الأخ والصديق د. مراد وهبة أستاذ الفلسفة المعروف وكـان قريبا من "نظير جيد" الذي أصبح اسمه الأنبا شـنودة لنحـو ربع قرن، بل لعله كان مستشاره الخاص في القضايا الكليـة وأخيرا – على حد قوله – لقد جـرش (أى اعتـزل ودخـل الجراج).

قال مراد وهبة: كنا في مدارس الأحد بشبرا نحـو ٢٠ شخصا نمثل قيادات الحركة منذ أواخـر الثلاثينـات، ولـم يستطع إيماننا أن يكون البابا إلا "نظير جيد"، وقد اسـتطاع أن

يزيح عن طريقه أو يستوعب كل تلك القيادات، ثم أسماهم لي مراد وهبة ابتداء من وهيب عطا (الأنبا أغريغوريـوس) إلى متى المسكين والأنبا صموئيل إلـى د. جـورج ببـاوي وغيرهم معروفون، ثم أضاف: الوحيد الـذي لازال لامعـا وخارج إطار أن يستوعب هو: "ميلاد حنا" فهذا قـدرك ولا سبيل لك إلا أن تقدم للناس تفسيرا لما جرى ولمـا يجـري، ولكنه تنبأ لي بأني لن أكون "استثناء" ومصيري إلى الجراج، اللهم إلا لو تكون مع الزمن تيار تنويري داخـل الكنيسـة.. وهو أمر صعب.

وقد جاءت هذه الكلمات لتستخرج من وجداني شـريط الذكريات والذي يعود لعام ١٩٣٩، وكان واضحا أن كلا منا (قداسة البابا وأنا) منبهر بشخصية الزعيم الوفـدي القبطـي مكرم عبيد، ولأن البابا أكثر ذكاء ويملـك ناصـية الكلمـة وأدوات البلاغة فقد حفظ عن ظهر قلب الكثير مـن خطـب ومقولات مكرم عبيد.

وكلانا (البابا وأنا) قد انفعل بكل من مشـاكل الـوطن ومشاكل الأقباط، فأحوال البلاد كانت سيئة والصراعات بين الأحزاب لا تمزقها وحدها، ولكن تمزقنا معهـا، والأثريـاء

والعائلة المالكة (والأميرات) تنعم في الثراء والفجور، بينمـا نعيش نحن أهالي حي شبرا غير بعيدين عن واقـع غالبيـة بسطاء مصر المطحونين فـي الفقـر والجهـل والمـرض. وتوهمنا أنه لابد أن نعمل شيئًا من أجل الوطن، حتـى ولـو بالحلم والأمل في المستقبل.

ولم تكن أحوال الكنيسة القبطية أسعد حالا فهي – على أي حال – جزء من المجتمع يتأثر بواقعه، كما أن المجتمـع المصري يتأثر بالأقباط لو كانوا نشطين.. ويؤثر في مصـر كلها، وكنا ممزقين من خلال ما نسمع من صـراعات بـين الأكليروس (أي رجال الدين في مجموعهم من رتبـة البابـا علوا إلى أصغر الرتب وهي القس والشماس)، وبين رجالات المجلس الملي "الباشوات" من جانب أخر، وكل طرف يـود السيطرة على أموال الأوقاف الخيرية ممثلة في شكل أراض زراعية أو عقارات.

لابد أن يكون الشاب "نظير جيد" قد تأثر كثيـرا بهـذا الصراع؛ ولذلك ضمر في قاع وجدانه – إن هو وصل إلـى قمة السلطة – أن لا يتكرر معه هذا الأمر، (وهو يشير إلـى ذلك) كثيرا، وربما كان أحد أسباب رغبته في كـبح جمـاح

المجلس الملي بتلجيمه أو تحجيمه من خلال السيطرة علـى أعضائه، وكم كنت أود أن البابا الأقـوى يسـمح بهـامش ديمقراطي أكبر، تطبيقًا لشعاره "كلهم أولادي".

وكنا – كشباب – نفكر في المستقبل وكيفية الخروج من الأزمة لكل من الوطن والكنيسة وكانت رؤيتي – من وقتهـا حتى الآن – متطلعة إلى الخـارج **Extrovert** وأن إصـلاح حال الأقباط يتم من خلال إصلاح حال المجتمع ككـل. وأن مستقبل الأقباط هو من خلال مزيد المشاركة في كل ألـوان النشاط الإنساني: في العلم والجامعات والثقافة والأدب والفن والسياسة والاقتصاد وغيرها، ويشهد على ذلك بعض من هم على قيد الحياة، وبدأت بنفسي فسافرت إلى بعثة إلى انجلترا – وكنت أول من سافر للخارج من شباب مدارس الأحـد – وتبدلت مفاهيم كانت تتوهم أن التفوق في العلم يكون علـى حساب الاهتمام بالجوانب الروحية و"بالأبدية"، وكـان ذلـك حدثا سجل في وقتها صورا ومقالات، وعدل بعض المفـاهيم التقشفية، ثم اندمجت في العلـم والتعلـيم وممارسـة مهنـة الهندسة، وانتقلت إلى مجال السياسة ثم الثقافـة كمـا هـو معروف، في نهاية رحلة العمر زادت قناعتي بأهميـة دور

الأقباط في المكون الثقافي المصري وأن في عزلتهم ما يزيد من التطرف ويقلل من فاعلية الإسلام المصري.

أما رؤية (نظير جيـد) فقـد كانـت داخليـة باطنيـة Inbrovert، والإصلاح يبدأ بالإنسان ومن داخله، وفي تقديري فإن تصرفاته الحالية تدور حول ذات الفلسفة، ولـذا طـرح فكرة دعانا إليها، نحن شباب مدارس الأحد، فلنقتحم ظلمـات الأديرة المغلقة ولنصبح رهبانا، ومع الوقت سيصير أحـدنا بطريركا، وعندما ينصلح حال الأكليروس ويصيرون أنقيـاء من المتعلمين، سينصلح حال الأقباط فيكونون مواطنين أفضل لمصر.

وفى عام ١٩٤٧ سافرت إلى انجلترا في بعثة حكومية، ولكن ظلت علاقتي مع شريان الحياة من الأصدقاء في حركة مدارس الأحد لا تنقطع، وكانت تصـلني أخبـارهم تباعـا بالخطابات – والتي لازلـت أحـتفظ ببعضـها، ولازالـت خطاباتي عند كثير منهم: سليمان نسيم – وبالفعـل عرفـت أخبار كثيرة، فقد أصبح أبونا متى المسكين أول من ترهبن، ثم أقنع كثيرين فسلكوا ذات الطريق حتـى صـار صـاحب مدرسة فكرية، منهم أبونا مكاري (وكان زمـيلا لـي فـي

المدرسة التوفيقية، واسمه سعد عزيـز، ثـم صـار الأنبـا صموئيل وكان خطه الفكري يميل أساسا لتحسـين أحـوال الناس؛ بمحو أميتهم وتدريبهم مهنيا، وصار بالفعل مؤسسـا لأسقفية الخدمات، وأول وزير خارجية للكنيسة القبطية). ثـم عرفت أن (نظير جيد) قد اقنعه متى المسكين وصار أيضـا راهبا باسم أبونا أنطونيوس، وعرف عنه التقشف وأنه عاكف في قلايته على القراءة والإطلاع بشراهة في كل المجـالات: اللاهوت – التاريخ – علم النفس – اللغات القديمة – الآثار، والبعض الآخر أصبح كاهنا (أى أنه تزوج وعاش في الحياة المدنية، ولم يذهب إلى الدير). ومنهم كثيرون قـد صـاروا قيادات لامعة في الكنيسة القبطية، وبدأ الحلم القديم يتحقـق، واقتنع البابا كيرلس بهؤلاء الشبان وابتكر لقب "أسقف عام"، وصار رجال الأكليروس من خريجي الجامعة يتحدثون لغات أجنبية ويجهزون عظاتهم بأنفسهم، بعد أن كانت تكتب لهـم، وسرت في الكنيسة نهضة روحية ممزوجة بالثقافـة الدينيـة غير مسبوقة، ومهد كل ذلـك لحقبـة حكـم البابـا شـنودة فاستثمرها إلى أبعد الحدود.

وليس هذا مجال ذكر تفاصيل ما جرى، فهو أمر يهـتم به المؤرخون ولكنني ابتعدت تماما عن متابعة أخبار "نظيـر جيد" ولم تكن تصلني عنه إلا شـكوى زملائـه مـن قـوة شخصيته وعناده، وأذكر أن أحد الأصدقاء كتب إلي يبشرني بأن "نظير جيد" قد صار رئيس تحرير مجلة مدارس الأحـد، ولكنه ذكر حوارا وقصصا ساخرة؛ إذ قال له مازحا: كلكـم في هذه الحقبة، مشيرا إلى أن جميع المقالات في حوزتـه.. وهي قصة يرونها الآن لي ويـذكرونني بهـا، وكيـف أن تركيبته العقلية والشخصية لم تتغير..

سلك كل منا طريقه في الحياة وابتعدنا عن بعض ربمـا لنحو ربع قرن، وشكرا للرئيس السادات الذي جمعنـا مـرة أخرى، ففي سبتمبر ١٩٨١ وجد البابا شنودة نفسه محجـوزا حجزا قسريا "مهذبا" في الدير الذي قضى فيه سنوات الرهبنة فصار بالفعل وكأنه في بيته، وفي وادي النطرون، وكانـت تصلني أخباره عندما كنت مع ثمانية أساقفة و٢٤ قسا وكاهنا معتقلين في "ليمان" وادي النطرون.

كان من ترتيب السماء أن أكون ضمن أول فـوج تـم الإفراج عنه.

وخرجت من السجن إلى القصر الجمهوري في أواخـر نوفمبر ١٩٨١ وتوطدت العلاقات مـع الـرئيس مبـارك، واختارني لأن أكون رئيسا للجنة الإسكان بمجلس الشـعب، واسترجعت صلاتي التاريخيـة مـع كـل مـن د. رفعـت المحجوب ود. صبحي عبد الحكيم فقد كنا نحن الأربعـة د. رفعت ود. صبحي والبابا وأنا من سكان أهالي شبرا، ولنـا علاقات قديمة ونعيش ونحيا مناخ الوحدة الوطنية. اقترحـت على د. رفعت كرئيس لمجلس الشعب أن يلتقـي مـع كـل الجهات البرلمانية فتكرم وفعل، وقد أثار ذلك على حقد كـل من أبادير وسيدهم وناروز وتوهموا أن لي خطوة تسـبقهم، فكان طبيعيا أن يتطرق الحديث عن البابا وضرورة عودتـه إلى كرسيه، ومع متابعتي وإلحاحي، دعاني د. رفعـت فـي أحد الأيام خلال شهر أكتوبر ١٩٨٤ لينبئني بأن البابا سيعود إلى كرسيه، وأننا (د. رفعت وأنا) سنذهب لزيارته في مقره ليلة عيد الميلاد القادم، واستأذنت د. رفعت في أن أسافر إلى وادي النطرون لإبلاغ البابا بهذا الخبر، وكان لقـاء حـارا ممتعا، فرح هو به كما فرحت، وخـلال الحـوار المتـدفق الضاحك، كان الحديث يدور ويدور منطلقًا بغير قيود، ولكنه

كان في كل مرة يعود ليذكر لي قصته مع المجلس الملي، فقد كان يتصور أن وزارة الداخلية تخطـط لإجـراء انتخابـات للمجلس الملي – في موعدها القانوني – وكـان ذلـك قبـل الموعد الذي أعلمته به لخروجه، وكان مصدر تخوفه هو أنه إذا تم ذلك قبل عودته، فإنه يخشى أن يتحالف المجلس الجديد مع اللجنة البابوية ويتخذا معا قرارا مشتركا يمس كرسيه فقد كان داخل كواليس الأكليروس من يضمر له سواء.

ونقلت الرغبـة البابويـة والتخـوف إلـى د. رفعـت المحجوب – والذي كان خالي الـذهن بالنسـبة لانتخابـات المجلس الملي أول الأمـر، ولكـن ومـن خـلال سـلطاته واتصالاته أعلمني بأنه لا انتخابات إلا بعد العودة وقد كان.

أذكر أو أتذكر هذه التفاصيل الآن، ليس لكـي أعطـي البابا شنودة مزيدا من المبررات التي جعلته يعمـل "بكـل الطرق الممكنة وغير الممكنة، المعلنة وغير المعلنـة، لكـي يكون المجلس الملي "فى جيبه"، فهذا أمر كان لدي يقين بـه، وقد أقر هو نفسه في تصريحاته المتكررة – ولديه هذه الأيام فيض منها حتى يصعب ملاحقتها – وإنما ما يعنينـي هـو إلحاحه في تصريحاته ما يعني أنه بصدد تكـوين دولـة أو

"كيان" ديني ثيوقراطي ففي حديثه إلى المصور جاء ما نصه: "أي أن الحكومة أخذت الكثير مـن اختصاصـات المجلـس الملي، فإذا سعى الآن إلى توسيع اختصاصاته لتعويض مـا أخذ منه سينتقص من اختصاصات الكنيسة ولا تقبل به، بـل ستوقف من يسعى إلى ذلك عند حده".

هذه عبارات ما كان ينبغي أن تصـدر مـن الـرئيس الروحي للكنيسة القبطية التي تكمن قوتها في أنها جزء مـن الشعب تمنح البركة والسلام وتنشر الحب والطمأنينة، وليس بكونها كيانا له اختصاصاته لا يسمح لأحد بأن ينتقص منها، وكل الممارسات تدل على أننا أمام حكم بـابوات العصـور الوسطى ومـن خـلال الحرمانـات، ولا أود أن أتعـرض للعبارات التي خرجت من فمه الطاهر وتخصني في حديثـه "الشامل" مع الأستاذة: سناء السعيد في ذات العدد الماضـي من المصور، لأنه يتوهم أن هناك معارضة وأن المعارضين "قلة ويعدون على الأصابع"، ولكن نصيحتي له – كصـديق وزميل عمر – ولم يعد في العمر بقيـة تـذكر – هـي أن المعارضين يكمنون داخلك وفي وجدانكم، ولو أنك عدت إلى الممارسات القديمة مثلما كان الأنبا كيرلس السادس والأنبـا

إبرام مطران الفيوم في القرن الماضي، فإن السلام سـيعود إلى الكنيسة ويعوق فوق كل ذلك وقبله إلى وجدانكم فترتـاح وتريح.

إن مقال الدكتور ميلاد حنا يلقي ضوءا علـى التطـور النفسي والفكري لشنودة الشاب، وقد يفيدنا أيضا أن نعـرض للنشأة الأولى، ولعمله الأكليركي الذي انتهى به ليكون البابا.

ولد (نظير جديد) في ١٣ أغسطس ١٩٢٣ فـي قريـة سلامة بأسيوط، وماتت أمه بحمى النفاس، وتولـت شـقيقته الكبرى المتزوجة إرضاعه واشترك فـي هـذا مرضـعات مسيحيات ومسلمات، وكان والده غنيا يملك ١٣٥ فدانا..

وخلال دراسته الابتدائية أخذ يعنى بالمسـائل الدينيـة بتأييد مطران أسيوط الأنبا مكاريوس (الذى أصبح فيما بعـد البطريرك والواعظ إسكندر يوحنا). وكان هذا سببا فـي أن تحول أخوه الأكبر روفائيل إلى الدراسة في الكلية اللاهوتية، أما نظير فبعد إتمام دراسته الابتدائية تعرض لمشكلة عوقت دخوله الثانوية، وهي عدم حصوله على شهادة ميلاد. وأخذه جاره للعرض على طبيب "سننه" السن الطبيعـي مستضـيئًا بواقعة وفاة والدته الميته بتاريخه بعد ولادته، كان من طفولته

مولعا بالقراءة خاصة في الفترة ما بين الابتدائية والثانويـة، ولما دخل الدراسة الثانوية كان مستواه الثـاني، يعلـم نظـم الشعر وأقبل على الدواوين يحفظها، وفي السنة الرابعة كـان يحفظ عشرة آلاف بيت، ووقف أمام لجنـة الامتحـان فـي امتحان الثقافة العامة (الرابعة الثانوية) بحيث عندما طلب إليه أن يتلو قصيدة. فقال: من أي عهد، ولما سأله الممتحن أتحفظ من كل العهود، قال: أجل، قال: من العصر الحديث، وقـال: ولأي شاعر. قال: أتحفظ لكل شعراء العصر الحديث، قـال: نعم وأنظم الشعر أيضا، فقال إذا أسمعنى قصيدة من شعرك، فأسمعه قصيدة، فأعطوه ٤٨٠ مـن ٥٠٠، وذكرنـي هـذا الموقف بموقف الإمام حسن البنا عندما امتحن في دار العلوم وسأله ممتحنة أن يتلو قصيدة، فقال من الشعر الجـاهلى أو العباسى أو الحديث، فناوله كراس ضخمة بها محفوظاته من الشعر، وكانت قرابة سبعة عشر ألف حـديث.. كمـا فـتن (نظير) الشاب بخطب مكرم عبيد الذي كان له ملكة خاصـة في تقديم "سجع" محبوب ومحكم، وكان مكرم يحفظ كثيرا من القرآن أما (نظير) ففي بدايته قرأه كاملا..

دخل (نظير) الجامعة بمجموع جعلـه يحصـل علـى المجانية وانكب على دراساته والتحق بشعبة التاريخ حيـث عنى بدراسة التاريخ الفرعوني والإسلامي، ويصف هو الجو الجامعي وقتئذ فيقول: "لم تكن هناك أبدا مشكلة دينيـة كنـا طلبه نعيش في محبة ومودة، وكانت تربطنا علاقة اجتماعية قوية". وكان (نظير) هو الذي يتولى إعـداد الإفطـار فـي رمضان لزملائه وهو الذي يوقظهم للسحور.

وعرف عنه الهمة والنشاط والإقبال على العمل. فعنـد السنة النهاية بكلية الآداب التحق بالكلية الأكليروكية (السـنة الأولى بالقسم الليلي) وعمل في التوقيت نفسه معلمـا للغـة العربية في مدرسة إنجليزية، وكـذلك تـولى تعلـيم اللغـة الإنجليزية لتلاميذ مدرسة ابتدائية. كما كان محرر في مجلة مدارس الأحد. والتحق بالقوات المسلحة في مدرسة ضـباط الاحتياط..

هذه الحياة الثرية، الخصبة، المتعددة الاهتمامات ما كان يمكن أن يتحقق لولا أن صاحبها بقدر غير عادي من الذكاء والهمة والنشاط الدأب.

يقول الأستاذ المناوي في كتابه أن (نظيـر) بـدأ يهـتم بالرهبنة خلال سنوات دراسته الجامعية، وأن هذا اسـتغرق بضع سنوات ورأس تحرير مجلة مدارس الأحد وقربه ذلـك من الكنيسة، كما أنه بعد أن تخرج من الكلية اللاهوتية أصبح يدرس فيها، وفي ١٨ يوليو ١٩٥٤ ودع (نظير جيد) اسـمه وأصبح اسمه أنطونيوس السرياني وترهبن في دير السريان بوادي النطرون، وصور (نظير) الحقبة الأولى عن رهبنته: إنني بقيت بعيدا أريد أن أحيا حياة الرهبنـة الأولـى، **غيـر معروف من الناس لأكون معروفا من ا .** كل ما كنت أقوم به في الدير هو المكتبة والمطبعة، وكان يصدر باسم الـدير، سواء كان مترجمات أو مؤلفات أو مخطوطات محققة، وأول كتاب قمت بتأليفه في الدير هو **"الزوجة الواحـدة".** بـدأت أدرب نفسي على الوحدة الجزئية، ثم سكنت في مغارة قريبة من الدير على بعد ٣٫٥ كيلو متر ثم انتقلـت إلـى مغـارة أخرى أبعد تقع على مبعدة ١٠ إلى ١٢ كيلو مترا. وكنـت أقضي أسابيع طويلة لا أرى فيها وجه إنسان. وكنت أشـبه الفرق بين سكن المغارة وسكن الدير بأن المغـارة بالنسـبة للدير مثل الدير بالنسبة للعالم. صحيح أن الدير منقطع عـن

الحياة في العالم ومشكلاته وضجيجه، ولكن الدير في النهاية مجتمع صغير بما فيه من رهبان وكنيسة وعمل وزوار، أما في المغارة فيمكن أن يكون وحدة مطلقة. فلا اتصال بإنسان حتى لو كان راهبا. لم أكن أحضر إلى الدير إلا في الأعيـاد للصلاة.

فى سنة ١٩٩٥ طلبه البابا ميـركس السـادس ليعمـل سكرتيرا في بعض أعماله لفترة قصيرة، ولكنه استدعاه مرة أخرى ١٩٦٢ وأخذ يجري معه أحاديث طويلة عن المطارنة والقديسين، وفي نهاية المجلس أمسك برأسـه بقـوة وقـال رسمتك يا شنودة أسقفا على الكليـة الأكليريكـة والمعاهـد الدينية، ووجه الحديث إلى رئيس الدير "اذهب وجهـز لـه الثياب. إن الرسامة هي بوضع اليد". وقد تمت بقـول الأب لشنودة "أسقفا على الكلية الأكليركية والمعاهد الدينية". ولـم أستطع الإفلات فقد كان يتمتع ببنية قويـة ثـم وجـه إلـي الحديث: لن تستطيع مغادرة هذا المكان. ثم وجه الحديث إلى رئيس الدير: إذهب وجهز له ثياب الرسامة، وقد تمـت. ولا يبقى سوى الإجراءات الاحتفالية في الكنيسة. وظهر الخبـر في مانشيت جريدة "مصر".

ونصحه البعض أن لا يهدر هيبة الأسقفية فـي دروس ومحاضرات، ولكن هذا بالذات هو ما فعله، لقد وقف أمـام السبورة يكتب ويشرح للطلاب.. فازداد العدد من عشـرين إلى ١٥٠ ولم يتسع المدرج؛ فانتقلوا إلى القائمة الكبيرة التي تسع ألف شخص، وازداد العدد حتى انتقلنا إلى الكاتدرائيـة، حتى امتلأت على آخرها وأصبح الاجتماع هو أكبر اجتماع مسيحي في الشرق الأوسط يحضره أسـبوعيا خمسـة آلاف يزداد إلى ثمانية آلاف ثم يتجاوزه إلى العشرة آلاف[٣٣].

نلحظ أن هذا النشاط الشعبي المحموم يتنافى مع ما كان يذكره عن كراهيته للعمل فـي المجتمـع وحبـه للعزلـة، فالخطيب الذي يحظى بالقبول من الجماهير يغلب أن تكون له ملكات تناقض ما يوجد في الراهب المتمرد المعتزل السـيد بوحدته كما يقول الأنبا شنودة عن نفسه، وأن هـذا الاتجـاه الجديد يتفق مع ما أشار إليه الدكتور ميلاد حنا وأوردناها من قبل، ولذا طرح فكرة دعانا إليها نحن شباب مدارس الأحـد، فلنقتحم ظلمات الأديرة المغلقة ونصبح رهبانا ومـع الوقـت

---

[٣٣] عبد اللطيف المناوي. الأقباط الكنيسة أم الوطن (قصة البابا شنودة الثالث). ص١٠٨.

سيصبح أحدنا بطريركا، وعندما يصلح حـال الأكليـروس ويصيرون أنقياء أتقياء من المتعلمين سينصلح حال الأقبـاط ليكونوا مواطنين أفضل لمصر، لاشك في أن هـذه الفكـرة فكرة جديدة وتستهدف النهضة والإصلاح، وكانت في ذهـن شنودة قبل أن يدخل الدير، وقد طبقها على نفسه وليس مـن الغريب أن يصبح هو البطريرك المنشود.

بل يمكن أن نضيف أن مثل هذه الفكرة ليسـت سـيئة، وأن إرادة الإصلاح كانت في أصلها، ولكنهـا تتنـافى مـع النغمة السائدة في أقوال الأنبا شنودة عن حبه للعزلة وسعادته بالوحدة، وغرامة بحياة الرهبنة..

بل يمكن أن نضيف أن مثل هذه الفكرة طرأت للشـيخ محمد عبده والسيد رشيد رضا عندما شاهدا طغيان التصوف، وما يظفر به من جماهيرية وشعبية، فأرادا إصـلاحه بـأن يزجوا في صفوفه بعدد من أفضل تلاميذهما، وعندما يشـغل هؤلاء مراكز القيادة فـإنهم سـوف يصـلحون التصـوف ويكسبون هذه الجماهير التغيير للرشد والخير. ولكن النتيجة لم تأت بما تصور محمد عبده ورشـيد رضـا، فقـد فُـتن تلاميذهما المخلصون عندما وصلوا إلـى القيـادة بطاعـة

الجماهير، فاستسلموا للأوضاع التي حققت لهما السـيادة... وتلك عاقبة اللعب مع "السلطة" كاللعب بالنار، تحرقك قبل أن تطفئها، أو كما تقول الأغنية "تيجي تصيده يصيدك".

ويبدو أن نشاط الأسقف الجديد الشـاب أثـار ضـيق القيادات الكنسية القديمة، وربما نشـأ صـراع بـين القـديم والجديد، ولكن أيضا ربما تنسم البطريرك المحنك كيـرلس السادس رائحة دخيلة على العمـل الكنسـي وتلمـس فـي تضاعيف أحاديث صفة دنيويـة؛ فقـرر نقلـه إلـى وادي النطرون، ولكن هذا أثار عاصفة من الاحتجاج؛ فأعاده مرة أخرى.

إن الأستاذ المناوي الذي لمس ما لمسناه وتساءل "هـل كان الأنبا شنودة واعيا لما يفعل؟ بمعنى أخـر، هـل كـان يخطط لأن يصل إلى مكانة معينة في نفوس الأقباط؟ وهـل كان يسعى إلى أن يخلق مـن نفسـه شخصـية كارزميـة (زعامية)؟ الأمر الأكيد أنه كانت هناك رغبة حقيقيـة لـدى الجيل الذي مثله البابا شنودة في أن يصل بفكره وأهدافه إلى حد التنفيذ، وقد بدا هذا واضحا في تلك المرات التي حـدث صدام فيها وقت أن كان البابا كيرلس السادس موجودا.

وعندما أطرح على البابا شنودة هذه التساؤلات حـول وعيه بقضية الزعامة يؤكد أنه لـم يكـن مقصـودا علـى الأطلاق، مثل هذه الأشياء لا تكون هدفا بل تكون نتيجة.

لم يقنع الأستاذ المناوي بهذا الرد وأن من المؤكد أنـه كان يوجه جمهوره، وإن لم يكن لأغراض السياسة، ولكـن التوجيه الجديد موجود.. ولهذا عاد يسأل كيف تفسـر هـذا التجمع الذي أصبح حولك وقتها كأسقف؟ ويجيب لا أفسره إلا بأنه نوع من التعليم، حيث يجذبهم إنسان عاش في المغـارة سنوات طويلة في مجال التأمل، ولذا أصبح ممكنا أن يعطي عمقا روحيا فيما يقول ربما لم يكن موجودا من قبل، إنسـان كانت عنده فترة طويلة للوحدة، ومجال كبير جـدا للقـراءة ولمعرفة أقوال الأباء القدامى، فأصبح التعليم له قيمته لـيس فقط من جهة الفكر والتأمل، وإنما من جهة التـراث أيضـا والتاريخ، إنسان كانت لديه فرصة قـراءة سـيرة القديسـين وتاريخ الأوائل يمكن أن يزود كلامه بكثير من القصص التي تجذب الناس. هذا بالإضافة إلى تلك النقطة الهامة التي سبق أن ذكرتها الخاصة بتخصيص جزء قبل كل عظـه للإجابـة عن استفسارات الناس ومشاكلهم..

مرة أخرى يقدم إجابة مراوغة، وفي مثل هذه الحالات لندع العمل يلقي الضوء الكاشف على حقيقة نوايا الأسـقف وما كان يقصده: هل هو بناء شعبية وقاعدة له؟، هـل هـو الخروج بالكنيسة من الإطار الروحي التقليدي إلـى إطـار دنيوي فسيح يعالج كل مشاكل الأقباط؟..

وفي ٩ مارس سنة ١٩٧١ مـات البطريـرك العتيـد كيرلس السادس وانفسح الطريق أمـام الأسـقف الصـاعد ليحصد ثمار عمله.. ولكن كان عليه أن يمر بتجربة صـعبة أخيرة هي عملية انتخاب البطريرك التـي تمـت. وكانـت الانتخابات في يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ فأسفرت عـن اختيار ثلاثة من الخمسة، كانوا حسب الأصوات هـم الأنبـا صموئيل (٤٤٠ صوتا)، الأنبا شنودة (٤٣٤ صوتا) والقمص تيموثاوس المقاري (٣١٢ صوتا) ثم أجريت القرعة الهيكلية (الطفل داخل الحجرة المظلمة) يوم الأحد التالي ودخل طفـل صغير عمرة ست سنوات اسمه أيمن وعصبت عيناه بمنديل أحمر وحمل الأنبا انطونيوس صندوقا فضيا بـه الورقـات الثلاث التي تحمل أسماء الرهبان الثلاثة المرشـحين وفـتح

الصندوق، ومد الطفل يده واختار إحدى الورقـات الـثلاث وكانت اسم الأنبا شنودة [٣٤].

وعاد البابا شنودة إلى القاهرة مساء نفس اليـوم، عـاد وهو على رأس كنيسة، كانت الكنيسة أشبه بمملكـة تنتظـر ملكتها، وكانت مملكة واسعة لها جمهور عريض ولها تاريخ ولديها موارد ضخمة، ولها حصانة تحميها من التدخل والنقد، كان ملكها هو في الوقت نفسه ملكها ومرشدها، أي أنه جمع السلطة الزمنية والروحية، ومثل هذه المملكة عندما يتولاهـا رجل مثل شنودة لا ينقصه الذكاء ولا الطمـوح.. لابـد وأن يصل إلى النهاية التي ينتهي إليها الطموح والتي أشرنا إليها في مستهل هذه الفقرة..

عندما ولي محمد على شئون مصر كانت خرابا عاثـت فيها فسادا المماليك، ولكنه استطاع بمقدرة إداريـة عبقريـة وهمة لا تعرف الملل وذكاء نادر أن ينتهي بها لتصبح دولة

---

[٣٤] بفضل هذه القرعة الهيكلية أصبح الأنبا شنودة بابا رغم أنه لم يكن الذي نال أغلبية الأصوات - انظر ملاحظة على القرعة الهيكلية ص ٩٥ من هذه النسخة الإلكترونية، أو ص ٨٦ من النسخة الورقية الصادرة عن دار الفكر الإسلامي.

ناهضة، ويدفع بها مرة واحدة من ظلمات القرون الوسـطى لأن تكون الثانية في العالم في الأخذ بـبعض المختر عـات الحديثة، وأن يكون لها جيش يهزم جيش السلطان، وكان لابد لهزيمته من أن تتعاون أساطيل أوروبا.

كان يمكن للأب شنودة أن يصل بالكنيسة إلى ما وصل إليه محمد علي بمصر، ولكن كان لابد في الحالين من دفـع الثمن الذي يذهب بالكثير مما جاء به الطموح..

إن سياسات الأنبا شنودة فـي حكـم مملكتـه لا تقـل صرامة، ودهاء عن حكم أي فعل قوي، لقـد قضـى علـى خصومه، وقرب اتباعه، ولوح "بالحرمان" بل ومارسه، وتابع المعارضين بلا رحمة وموقفه من القس: إبراهيم عبد السـيد الذي عارض بقوة سياسات الكنيسة مثال على ذلك. فعنـدما مات الرجل أصدر البابا قرارا بعدم الصلاة عليه، ودار أهله على كل الكنائس فرفضت الصلاة عليه. ولفتت تلـك نظـر الصحفية الذكية سناء السعيد وحاورت البابا(٣٥). أفلا يقـول

(٣٥) انظر كتاب: البابا شنودة الثالث، سناء السعيد، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣، ص٦٥ - ٧٠.

المسيح "باركوا لأعينكم" "ا غفور رحيم وإذا كان ا يغفـر لعبده أفلا يمكن للكنيسة أن تغفر لأحد أبنائها ما أقدم عليه، " فقد رد البابا بصلابة وقوة أن من يخطئ في العقيدة لا تجوز المسامحة معه، علما بأن القس إبراهيم لم يعالج أبدا صـلب العقيدة، وكل انتقاداته كانت على سياسات البابا شـنودة، أو تأويله لبعض النصوص في قضايا حيويـة. وهـذه الواقعـة تكشف عن صلابة لا تعرف الرحمة لكل من يخالفه(٣٦).

من الغريب أن القس إبراهيم عبد السيد نشر في جريدة الميدان بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٩٩ كلمة بعنوان "للتعزية لا للإذلال" يندد فيها بتحريم البابا الصلاة علـى رجـل ديـن مسيحي مغضوب عليه أوشك على الموت؛ فطلبت عائلته من القيادة الدينية انتداب من يصلي له طلبا لشفائه، وبعد انتظار دام تسع ساعات قوبل طلبها بالرفض بزعم عدم توبته؛ ومن ثم فلا يستحق الصلاة، وعند عودة أقربائه بعد منتصف الليل وجدوه قد انتقل إلى رحمه مولاه، وسعوا لدى الرئاسة الدينية

---

(٣٦) أنظر كتاب الباب شنودة الثالث سناء السعيد مكتبة الأسرة ٢٠٠٣ ص ٦٥- ٧٠

للسماح بالصلاة على جثمانه بعد أن انتهت خصومته معهـا بوفاته، وانتظروا الموافقة لكنهم صدموا بالرفض مرة أخرى واضطروا إلى نقله إلى منطقة رعوية في الوجـه البحـري ووافق مطرانها على إتمام مراسم صلاة الجنازة عليه، وقبل أن تبدأ تلقى المطران "فاكسا" من رئاسـته بالقـاهرة بمنـع الصلاة وتهديده، وكل من يسمح له من القساوسـة بالصـلاة بمحاكمتهم ومعاقبتهم! مما أضطر أسرته بدفنه بغير صـلاة، مما أثار الشعب لما آلت إليه أمور الهيئات الدينية من تحكـم في مصائر الناس أثناء حياتهم وبعـد وفـاتهم، ممـا يعـد استرجاعا إليما لصكوك الغفران، ومحاكم تفتـيش العصـور الوسطى.

بأية شريعة تحكم الكنيسة بعدم الصلاة؟ وهل صـارت قلوب رئاستها أقسى من قلوب واضـعي القـوانين المدنيـة والجنائية الذين لا يمانعون في الصلاة على المحكوم عليهم؟ إن كانت الصلاة لا تفيـد المـوتى إلا قلـيلا فتبـرئتهم، أو دينيوتهم هي وحده وحسب أعمالهم التي اقترفوهـا حـال حياتهم، وقد رتبت الصلاة كطقس لتعزية أهل الراحـل فمـا ذنب هؤلاء في حرمانهم من الصلاة؟ أليس مـن العـار أن

يكذب رجل الدين وينكر وقائع حدثت ثم يعود ليعترف بها أمام مواجهته بالحقائق؛ فكيف نثق بعد ذلك في كل ما يعظ به من مبادئ؟.

لقد أوصيت أسرتي بعد رحيلي حتى لا تستغل حاجتهم للتعزية لإذلالهم بعدم حاجتي للصلاة علي وقد أقرتني بأنهم ليسوا في حاجة إلى هذه الصلاة فأعمالي هي التي تبرزني أمام ا وكتاباتي تشهد لي أمام الناس.

وتوضح هذه الكلمة أن القس إبراهيم عبد السيد رحمه ا تنبأ بما سيفعله البابا شنودة، فأوصى بعدم حاجته للصلاة على جسده حتى لا يستغل ذلك لإذلالهم، وبرهن بهذا على أن أفقه فوق الطقوس والشكليات. ولكن أهله لم يكونوا بمثل هذه الدرجة من التحرر وتعرضوا لما أراد أن يوفره عليهم.

ولم يكن إبراهيم السيد هو الوحيد الذي كتب عن هذه المأساة، بل ولا الأول، لأن جريدة روزاليوسف نشرت هذا الخبر تحت عنوان "البابا يمنع كاهنًا من الأسرار المقدسة والصلاة على جثمانه في العدد الذي صدر في ٩٨/٣/٢٣ في حين أن القس إبراهيم عبد السيد كتب كلمته في مجلة الميدان

في ١٩٩٩/٢/١٦ أي أن كلمة روزاليوسف سـبقته بقرابـة عام.

وجاءت في كلمة روزاليوسف..

"لأول مرة في تاريخ الكنيسة القبطية الحديثة.. قام البابا شنودة بحرمان أحد الكهنة من تناول الأسرار المقدسة قبيـل وفاته، وكذلك منع إقامة شعائر الصلاة علـى جثمانـه بعـد وفاته، وتحريم نشر أي نص فـي الصـحف عـن الكـاهن المتوفى.

بدأت القصة، عندما غضـب البابـا علـى الكـاهن، لمعارضته للقيادة الكنسية، وكان ذلك في عام ١٩٨٩ وكـان لهذا الكاهن صلة قرابة بأسقف سابق لإحدى مناطق القاهرة. وبالفعل تم عزل الكاهن. ونشر خبر العـزل فـي جريـدة الأهرام في ذلك الوقت.

وفي الفترة الأخيرة تعرض الكاهن للإصابة بجلطة في المخ أدت إلى إصابته بشلل نصفي، نقل على أثرها إلى أحد المستشفيات الكبرى بالقاهرة يوم الإثنين قبل الماضي..

وعندما ساءت حالته الصحية، واقترب مـن المـوت.. وذهب ابن الكاهن مع أحد أقاربه إلـى المقـر البطريركـي

بالعباسية يوم الأربعاء قبل الماضي، يطلبان التصـريح مـن البابا لكي يتناول والده من الأسرار المقدسة قبـل وفاتـه.. وكان هذا في الساعة الخامسة مساء. وبعد انتظارهما حتـى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل.. قوبـل طلـبهم بالرفض بحجة أن الكاهن لم يتب عن شروره؟!!. على الرغم من أن قوانين الكنيسة، تقضـي بحتميـة تنـاول الشـخص المقترب من الموت مهما كانت خطاياه، وأيا كانت العقوبـة الموقعة عليه..

وعند عودة الابن إلى المستشفى صباح اليـوم التـالي، فوجئ بوفاة والده الكاهن.. فعاد مرة أخـرى إلـى المقـر البابوي بالعباسية، ولكن هذه المرة يطلـب فيهـا التصـريح بالصلاة على جثمان والده واختيار الكنيسة التي سـيتم فيهـا إجراء مراسم الصلاة.. وظل منتظرا الرد من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الواحدة ظهـرا.. ولكنـه لـم يسـتطع الحصول على الموافقة بالصلاة على جثمان والده..

بعد هذا التصرف من قبل البطريركية، اضـطر الابـن للذهاب بجثمان أبيه إلى محافظات الوجه البحري، وحصـل على تصريح بالصلاة من أسقف المحافظة، وقـام الأسـقف

بتكليف أحد الكهنة لأداء شعائر الصلاة على الكاهن المتوفى، ولكن بعد حضور جميع أفراد الأسرة والأقارب دار الكنيسة ووضع جثمان الكاهن أمامهم.. وقبيل أداء مراسم الصلاة بدقائق.. جاء فاكس من البطريركية إلى الأسقف يأمره فيه بعدم الصلاة على الجثمان..

أمام هذا الإصرار من قبل القيادة الكنسية، لم تجد أسرة هذا الكاهن شيئًا أمامها سوى دفن الجثمان دون أداء مراسم الصلاة الأخيرة.. ولكن لم يكن هذا كافيا من وجهة نظر القيادة الكنسية، فجاء قرار آخر بمنع الأسرة من نشر أي نعي بالصحف!!..

المعروف أن هذا الكاهن كان يبلغ من العمر خمسة وستين عاما وعمل كاهنًا لمدة ستة وثلاثين عاما".

وهذه الكلمة تثبت أن القس إبراهيم عبد السيد لم يكن متحاملا على الكنيسة، أو أنه أورد خبرا مكذوبا، بل إن رواية روزاليوسف تزيد على رواية منع أسرته من نشر أي نعي لفقيدها.. فإلى هذه الدرجة يصل التجبر والتكبر والاستعلاء.. ويكون هذا باسم المسيح! الذي درأ العقوبة عن الزانية..

في أي شرع تكون الصلاة على الميت بتصريح، وفـي أي شرع يمنع من تناول الأسرار المقدسة، وبأي سلطة تحرم الأسرة من نشر نعي في الصحف، ويأتي هذا كله ممن يمثل المسيح - رمز المحبة.

معضلة الشنودية:

إن معضلة السياسة التي وضعها الأنبا شنودة للكنيسـة المصرية، هي معضلة الرجل الذي يريد أن يأكـل الكعكـة ويحتفظ بها في الوقت نفسه!.

فالشنودية من ناحية تضيق بإبراز المعنى الإسلامي في أي شيء.. حتى في الأسماء.. ولم يفتها – فـي حساسـيتها المرهفة – أن السادات في مرحلة (العلم والإيمان!) أصـبح يبرز اسمه "محمد أنور السادات" وليس "أنور السادات"، وهي تندد بأي دعوة "لأسلمه" ما، وتضيق بأي حديث عن الإسلام، وتناصر دعاة الدولة العلمانية، التي ينفصل فيها الدين عـن الدولة، وتكون مصر لكل المصريين، بصرف النظـر عـن الدين.. وترى في إبراز المعنى الإسلامي "شقا" لوحدة الأمة.

وفي الوقت نفسه، فإنها تدعو لتعميق المعنـى القبطـي ولبعث آثار الحضارة القبطية، وتعليم اللغة القبطية، وتـدعو

للاحتفال في المناسبات القبطية وتطالب بمزيد من المناصب والوظائف الخ... للأقباط.

ومن الواضح أن هذين الجانبين للشنودية متناقضان..

فلذا كانت الشنودية تدعو للدولة العلمانية وتضيق بإبراز المعنى الإسلامي فلا يجوز لها أن تمارس "الشنشنة" القبطية بكل مكوناتها.

وإذا كانت ترفع راية "القبطية" وتطالب بحقوق للأقبـاط كأقباط، فلا يجوز لها أن تدعى الدولة العلمانية ولا الـدعوة إلى "كل المصريين"، ولا يصـح لهـا أن تضـيق بالـدعوة الإسلامية...

فهي تريد أن تبقى على الكعكة، وأن تأكلها في الوقـت نفسه، وهذا بالطبع مستحيل..

الباب الرابع

هموم ومطالب الأقباط

في عام ١٩٨٩ أصدر مركز ابن خلدون كتابا بعنوان: "هموم الأقباط"، من تدبيج الأستاذ: سامح فوزي، وقدم له الأستاذ الدكتور: سعد الدين إبراهيم بمقدمة مسهبة وهامة، كما قدم له محرر الكتاب الأستاذ: سامح موسى بمقدمة استعرض فيها الاتجاهات العامة تجاه مطالب الأقباط التي لخصها في:

١. الخط الهمايوني وما يفرضه من عقبات على عملية بناء وإصلاح الكنائس.

٢. استبعاد إسهام الأقباط تاريخيا وحضاريا من برامج الإعلام والتعليم.

٣. استبعاد الأقباط من شغل عدد من المواقع والوظائف في الدولة.

٤. عدم حضور الأقباط بشكل يتناسب مع تعدادهم في البرلمان.

واستعرض الكتاب آراء ثلاثين مثقفًـا مصـريا عـن المشكلات التي يعاني منها الأقباط وطرق حلها.

ومع أن الكتاب يقدم صورة من الآراء المتفاوتـة عـن الموضوع، إلا أنني آثرت أن أعتمد في هذا الفصـل علـى تقرير لكاتب قبطي عريق في قبطيته، عريق في مصـريته، شارك منذ الأربعينات في دراسـة المجتمـع المصـري - اجتماعيا واقتصاديا - وأصدر عددا من الكتب القيمة. هـو الأستاذ مريت غالي. ربما لا يعرف الكثيـرون أن الأسـتاذ حسن البنا - رحمه ا - استشهد ببعض كتاباته في رسالته عن "مشكلاتنا السياسية" في ضوء النظام الإسلامي، وعندما يقدم هذا الكتاب رؤية في عام ١٩٧٩ فإنها لابـد أن تكـون موضع الاحترام والتقدير، وقد كتب علـى غلافـه "تقريـر مرفوع للمسئولين في الدولة، وأحبائي من المسلمين لتعميـق أواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على أسـاس مـن الواقع العملي". وهو ما ينم عن عاطفة خالصة قدر ما يـنم عن كياسة وتهذيب في صياغة الخطاب، ويعزز هذا ما جاء في التهميد "قد يسوءني أن أتكلم عن أكثرية وأقلية في بلادي، ثقيل على نفسي حقًا، ثقيل على نفسي حقا وقد دخلـت فـي

السبعينات من عمري أن اضطر للمطالبة بحقي وبحق الأقلية في العدالة والمساواة، موضوع طالما تحاشيت التعرض لـه، لأني كنت ولا أزال مشبعا بنظرة وطنية مصرية خالصـة، فعنيت بتطلعاتي نحو أمة راقية ووطن منيع ودولة قادرة على إسعاد الشعب، وكتبت في هذا ما كتبت بعيدا عن أي اعتبـار طائفي.

موضوع كان يجب أن يحل في مصـر منـذ أجيـال، فينتهي إلى غير رجعة. وقد حل فعلا فترة من الزمن إبـان الحركة الوطنية ثم انتكست الروح الخالصة، وعادت الطائفية لتبث سمومها في المجتمع، بسبب قصر نظر الحكام وإهمالهم مصالح الشعب، وأيضا بسبب دسائس وضغوط وتحـريض من الخارج، كل هدفها أن تضعف المصريين وتنتقص مـن شأن مصر. وقد بلغت الطائفية في السنوات الأخيرة درجـة من الخطورة لا يمكن السكوت عليها.

ثنائية محيرة تلك التي تنـادي مـن جهـة بالشـكوى والإفصاح بقصد الإصلاح، وتنادي من جهة أخرى بالسكوت والكتمان بقصد المحافظة على سمعة البلاد فـي الخـارج أو عدم الإثارة في الداخل. فكثيرا ما ننتهي إلى كـتم القضـايا

الدقيقة والسكوت على المسائل الحساسة، بدلا من أن نصارح بها الرأي العام لكي يتبين الحق من الباطل والخير من الشر.

والميل إلى التكتم إنما يصدر عن نظرة متشـائمة فـي حسن إدراك الناس، لكن مبدئي أن كل حقيقة يمكن مصارحة الناس بها، ما دامت الصراحة تقـدم بـروح مـن المحبـة والاحترام المتبادل. ولا تقوم علـى غيـر هـذه الصـراحة ديمقراطية صحيحة واشتراكية سليمة ووطنية جديـة، وفـي الحقيقة نور خالص يحمل الناس على قبولهـا؛ لأن غالبيـة الناس تميل إلى السلم والتفاهم، وتسـيرها روح المحبـة لا نزعة الشر.

ولا يسعني إلا أن أصارح بأني طوال حيـاتي – فـي الأشغال المختلفة التي قمت بها، والميـادين المتعـددة التـي عملت فيها، والأوساط المتنوعة التي كنت ولا أزال متصـلا بها – **لم أصادف شخصيا سوى كل تكريم واحترام وحسـن معاملة بل ومودة عن إخواني المسلمين قبل الأقباط، وروح من الإخاء والتفاهم كانت أكبر عون لي للمضي في حيـاتي محتفظًا بشيء غير قليل من التفاؤل في الناس، ومعتقدا أبدا**

أن قول الحق لابد أن ينفذ إلى العقول والقلوب إن آجـلا أو عاجلاً.

ففي هذه الصفحات أخاطب أخًا فـي كـل قـارئ. لا أخاطب غريبا أو منافسا أو عدوا، بل مواطنًا تربطني به قيم مشتركة وثقافة مشتركة ومصالح مشتركة. ورجائي أن يحس كل قارئ كريم بهذا الإحساس ويبادلني إيـاه، ويحـاول أن يفهمني كما حاولت أن أفهمه، ويصارحني في ضميره كمـا صارحته في ضميري وكتابتي فيبحث ما أعرضه ويتأمل فيه بروح من العطف والمحبة" انتهى.

إن الكاتب قدم تقريره بتمهيد يفتح قلب كل باحث يريـد الحقيقة، ويريد الإصلاح، ثم استطرد. "ربما كانـت مصـر أكثر احتراما لتلك المبادئ أو أقل مخالفة لها من بلاد أخرى، لكن العبرة بالمقياس الذي نرتضيه لبلادنا، فإذا رضينا بـأن يكون مقياسنا بلادا متأخرة سياسيا واجتماعيا، كنا بلا شك في وضع أعلى وأحسن، لكن إذا فضلنا أن نقيس أوضاع بلـدنا بأوضاع البلاد المتحضرة سياسيا واجتماعيا، كنا بلا شك في حالة أدنى وأسوأ..

ونحن نوافقه تماما أن ما وضعه الفقهاء منذ ألف عـام وأدمج في الفقه الإسلامي بحيث أصبح هو المفهوم المقـرر للشريعة. نقول إن هذا المضمون لا يتفق مع القـرآن ومـع عمل الرسول، وإنما هو نتاج عصور مغلقة، مستبدة، فرضت نفسها على الأحكام. وإذا كان الأقباط يضيقون بهـا، فـنحن أيضا – كمسلمين نضيق بها ونريد جوهر الإسلام والعـودة إلى القرآن دون تقيد بتفسير المفسرين الذين أصدروا الأحكام اجتهادا في ضوء فهمهم، مما لا يمكن أن يكون جزمـا هـو حكم القرآن، وهذا هو ما نعمل له جاهدين منذ وقت طويـل، والذي من أجله أعلنا "دعوة الإحياء الإسلامي" التي تسـتبعد الالتزام بكل ما وضعه الفقهاء من قواعد وأحكـام مجافيـة للقرآن، بل إنها تعيد النظر في بعض ما جاء في القرآن مـن أحكام دنيوية في ضوء تحقيقها للحكمة التي من أجلها أنزلت وهي بالدرجة الأولى العدل.. وهـل لا تـزال قائمـة أو أن التطور حال دون ذلك، أو أن ظـروف المجتمـع وتطـور الأوضاع جعلتها مجافية لذلك، أو حتى أسقطت الأسباب التي من أجلها وضعت مثل الرق، والغنائم، والجزية الخ.. إن هذه النظرة لم تفت فكر عمر بن الخطاب الذي لم يطبق بعـض

النصوص الثابتة في القرآن الخاصة ببعض أحكام الشـريعة عندما وجد أن السبب الذي من أجلها وضـعت قـد انتفـى. أو أن هناك ظروفًا ترجئ، وتوقف تطبيقها. ولـو أن الفقـه الإسلامي بدأ حيث انتهى عمر لوفر ألف سنة من المماحكات والافتراضات والأحكام المجافية لـروح القـرآن ولرسـالة الإسلام والتعارض مع القيم العليا التي أنزل لها..

لقد استشهد الأستاذ مريت بعبارات جارحة مقيتة جاءت في أحكام بعض المحاكم الشرعية والاستئنافية. ونقلتها ممـا جاء في تعبيرات الفقهاء التي صدرت في عهـود التخلـف، وفي نظرنا أن الحكم في موضوع شئون الأسرة والأحـوال الشخصية هو الحكم بشريعة المتقاضين وهـذا حـق يكفلـه الإسلام لغير المسلمين وكان ساريا حتـى ألغيـت المحـاكم الشرعية والملية بالقانون رقـم ٤٦٢ لسـنة ٩٥٥ وأحيلـت القضايا إلى المحاكم الوطنية ونعتقد أن هذا التجديـد خالفـه الصواب؛ لأنه يخالف المبدأ المقرر أن لغير المسلمين الحرية الكاملة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، شأنها في ذلك شـأن ما يتعلق بالعقيدة.

ولكن ثمة تحفظ في هذا المجـال عنـدما يغيـر أحـد الزوجين دينه، ويترتب على ذلك نسخ الزواج (وهـو أمـر يأخذ به الفكر المسيحي والإسلامي) في هذه الحالـة يكـون الأخذ بشريعة العقد قيدا على حرية الاعتقاد، وأنا أسلم بـأن كثيرا من الذين يغيرون الدين يلجأون إليه هربا مـن قيـود يفرضها دينهم الأصلي، وأن هـذا يمكـن أن يعـد تلاعبـا بالأديان، ولكننا لا نملك الحكـم علـى النـاس بمـا تكنـه صدورهم، كما لا يمكن أن تقبل وضعا يحرم حقًا من الحقوق الأساسية للإنسان، وقد قرأت حلا لهذه المشكلة في أحد أعداد مجلة التوفيق القبطية[٣٧] يقول إننا لا نستطيع، ولا نهتم بـأن يغير رجل دينه، وإنما نهتم بمصير الزوجة المسـكينة التـي تطلق "ويتخرب بيتها" وقد يؤخذ منها أطفالها دون ذنب جنته، ونحن نسلم تماما بهذه النقطة ونرى أن من الضـروري أن ينص القانون في مثل هذه الحالة أن يعوض الزوج زوجتـه عن الطلاق الذي فرض عليها دون ذنب منهـا، بـالتعويض

[٣٧] مجلة التوفيق العدد التاسع – فبراير ١٩٦٠ ص٥، وقد نقلت الرأي عن كلمة للأستاذ أحمد لطفي حسونة، نشرها في جريدة: الأخبار بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٠م.

الذي يحكم عليه بالزوج الذي يطلق زوجته دون ذنب منهـا، ويفترض أن يكون هذا التعويض تعويضا سخيا يكفـل لهـا الحياة حتى يقيض ا لها سبيلا. أما الأبناء فيظلون مـع الأم وعند بلوغ سن معين يخيرون.. وأرى أن هذا الحل هو مـا يحكم به الإسلام تطبيقًا لحديث الرسول الجامع: "لا ضـرر ولا ضرار". فلا يضيق على الرجل في حريته في الاعتقـاد ولا تظلم المرأة دون ذنب جنته.

وينتقل التقرير إلى الكنائس والخط الهمايوني المعروف ورأينا يتفق مع رأي الكاتب في "إلغاء تراخيص الكنائس" لأن هذه التراخيص قيد على حرية التعبير المعترف به كحق من حقوق الإنسان.. والمفروض أن يكون للأقباط الحق فـي أن يقيموا كنائسهم حتى ولو أقاموا في كل حارة كنيسة لأن الذي سيحكم الأمر في النهاية هو السلامة الموضوعية. فإذا أقيمت كنائس حيث لا يوجد مسيحيون فإنها ستكون عبئا، وكذلك إذا كان العدد محدودا بحيث لا يتطلب إقامة كنيسة فلندع الأقباط حتى يتعلموا من حكم الواقع.

وغني عن الذكر أن هذا ينطبق أيضا علـى المسـلمين الذين يجب أن يكونوا أحرارا في إقامة المساجد.

وعرض الكتاب للدعوة والتبشير ولعل هذه إحدى النقاط القليلة التي لم يلحظ فيها المؤلف بعـض تـداعياتها، وأنـه تصور أن دور المسلمين فـي التبشـير قـد يمـس عقائـد المسيحيين. ولكن الحقيقة التي يعرفها كل دارس أن المسيحية قامت على التبشير، وأن هناك نص في الإنجيل يقضي بذلك ولكن هذا النص إنما أريد به تبشير الوثنيين، لأنه لـم يكـن هناك ديانة سماوية، أما بعد نزول الإسلام، فكان يجب علـى المسيحيين أن يوقفوا التبشير في بلاده، ولكن الذي حدث أن جمعيات التبشير وجدت في مصر من الثلاثينات، وقد كـان من أسباب قيام الإخوان المسلمين ازدياد نشاط هيئات التبشير التي كانت تعمل على أساس دولي، واتخـذت فـي إحـدى المناسبات من بيت عرابي باشا مقرا لها وسمح للقس زويمر، وهو من أشد المبشرين عـداوة بـدخول الأزهـر؛ فـانتهز الفرصة لتوزيع منشورات تبشيرية حتى هم به الطلبـة مـن أجل هذا، فالرأي السليم أن تكف الأديان جميعا عن التبشـير فما من دين يشكو من قلة. إن كل ديـن يضـم المليـارات، والأديان قيم، والقيم لا تزيد أو تنقص، ولأننا إذا سمحنا بـه فلن يمكن أبدا ضبطه في حدود آمنة ومحايدة، وكيف يكـون

هذا وصاب كل تبشير أن دينا أفضل من دين. لقد قررت سورة "الكافرون" أن الكافرين لن يؤمنوا بالإسلام، وأن المسلمين لن يؤمنوا بكفر، وبنت على هذا التأييد التعددية الدينية "لكم دينكم ولي دين".

ونهى الرسول أن يحول يهودي أو مسيحي عن دينه، ونهى القرآن عن التفاضل بين الأديان ﴿**وقَالَتِ الْيهود لَيستِ النصارى علَى شَيءٍ وقَالَتِ النصارى لَيستِ الْيهود علَى شَيءٍ وهم يتْلُون الْكِتَاب كَذَلِك قَالَ الَّذِين لاَ يعلَمون مِثْلَ قَولِهِم فَا ُ يحكُم بينَهم يوم الْقِيامةِ فِيما كَانُوا فِيهِ يخْتَلِفُون**﴾ [١١٣ البقرة].. ونهى المسلمين أيضا ﴿ **يا أَيها الَّذِين آمنُوا علَيكُم أَنْفُسكُم لاَ يضركُم من ضلَّ إِذَا اهتَديتُم إِلَى ا ِ مرجِعكُم جمِيعا فَينَبئُكُم بِما كُنْتُم تَعملُون**﴾ [١٠٥ المائدة]..

لهذا من الأفضل النص على عدم وجود هيئات تبشيرية، سواء أكانت مسيحية أو مسلمة لأن هذا لابد وأن يدعو إلى الفرقة ويثير حساسيات وخلافات.

أما نقطة تغيير المعتقد – كأن يسلم مسيحي أو ينتصر مسلم - فهذا ما يجب أن يترك لإرادة الفرد، ولا يجوز لأحد أن يتدخل فيه لا الدولة، ولا الكنيسة ولا المؤسسة الدينية

الإسلامية. وكيف يجوز لأحد من هؤلاء التدخل وقـد قـال القرآن للرسول "أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مسلمين". إن أي تدخل يعد تطفلا على حق من أقدس الحقـوق الإنسـانية لأنه يتعلق بحرية الضمير. وكل ما جاء عن الردة في كـلام الفقهاء لا يتفق مع القرآن الذي فتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه ﴿ **فَمن شَاء فَلْيؤْمِن ومن شَـاء فَلْيكْفُـر**﴾. بـل وجعل الهدى والضلال. الإيمان والكفر قضية فردية شخصية ﴿**إِنما يهتَدِي لِنَفْسِهِ ومن ضل فَإِنما يضِل علَيهـا**﴾. ولهـذا يجب استبعاد أي تدخل من النظام العام في هذا الأمر ويجب ألا يثير حساسية.

لقد عرضنا رأي الإسلام في هـذا، واسـتبعدنا تمامـا وبالكامل كل إشارة إلى أي إجراء بالنسبة للردة. وقد ذكـر القرآن الردة أكثر من مرة ولم يترتب عليها عقوبة دنيويـة. كما أن كثيرين ارتدوا عن الإسلام في عهد الرسـول، فمـا تعقبهم عقوبة..

هذا هو رأي الإسلام وهو يتفق مـع المـادة ١٦ مـن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد جليناه في كثيـر مـن الكتب. ويفترض أن يكون رأي المسيحيين كذلك.

أما كل هذه الإثارة والتجمهر والغضب لأن أحدا غيـر دينه فهي أثر من عدم الإيمان بالحرية مـن ناحيـة، وعـدم الإلمام بروح الدين من ناحية أخرى، إذ لا يمكـن أن يقـوم الاعتقاد على إجبار أو إكراه. ويجب بذل كل الجهود لتعريف المسلمين والأقباط بهذه المبادئ. وهذا هو واجـب أحـرار الفكر من الفريقين لأن المؤسسات الدينية – مسيحية، ومسلمة – لن ترحب بهذا بل وقد تقاومه..

هناك كلمة عن الأوقاف ورأينا الذي يتفق – فيما نـرى مع مبادئ الشريعة والإسلام: أن أي مساس بإرادة الـواقفين هو انتهاك لحرية التصرف وقضاء علـى الشـرعية فلتعـد الأوقاف إلى ما كانت عليه طبقًا لإرادة واقفيها، ولتقلع الدولة عن الاعتداء على أموال الشعب أحياء وأمواتًا. وهذا الحكـم يسري بالطبع على المسيحيين والمسلمين الذين تعرضوا أكثر من المسيحيين لمضار هذا الوضع، وهم يقولون إن الأزهـر يعيش على مالية الدولة، والأزهر له أوقاف تكفيه وتزيـد، ولكن الدولة وضعت يدها عليه وتولت الإنفاق عليـه، ولـو أعادت أوقافه لما كان في حاجة للدولة ولسار في حدود هذه الأوقاف.

وجاءت إشارة في التقرير عن التعليم – وبالذات تعليم الدين - ونحن نؤكد على أن القضية لها جوانب عديدة فطبيعي أن يكون تعليم الدين الإسلامي مسلما به، أما تعليم الأقلية المسيحية لدينها فقد تحكمه الضرورات العملية، فإذا كانت الكنيسة على استعداد لتقديم مدرسين، فيمكن خلال حصة الدين أن يكون للطلبة الأقباط فصل خاص يدرس لهم فيه القسيس.

ويمكن استثناء التلاميذ الأقباط من حضور حصة الدين، ولا أعتقد أن وجود نص قرآني في كتاب للمطالعة فيما يوضع من نصوص للبلاغة يقرأها التلاميذ جميعا يسئ إلى المسيحية. أو يمس مشاعر المسيحيين.

ولم يكن عدم تعليم المسيحية في المدارس صادرا عن تعصب ديني، فعندما كان مستر دانلوف (وهو أصلا قسيس) أو يعقوب آرتين يشرفان على التعليم، وطلب القبط من كل منهما تعليم المسيحية لأبنائهم رفضا، فلما تولى سعد زغلول نظارة المعارف سنة ١٩٠٧ قرر إدخال هذه المادة بالمدارس الابتدائية قائلا: "نريد أن يكون الأقباط وهم شركاؤنا في البلاد عالمين بمبادئ عقائدهم، متمسكين بقواعد دينهم؛ فإن

الذي لا دين له لا أمان له ولا وفاء له". وقد تدخلت في هذه العملية بعد ذلك تيارات حزبية تضحي بالمصلحة العامة فـي سبيل مصارعتها الحزبية كما تدخلت السراي بحيث لم تعالج هذه النقطة بالنسبة للتعليم الإلزامي أو الابتـدائي المعالجـة الواجبة. ووقعت الحكومات موقفًا سلبيا يؤخذ عليهـا (وهـو بصفة عامة موقفها في القضية القبطية وفي قضـايا أخـرى عديدة). وقد كان من أثر ذلك أن عنـي الأقبـاط بتأسـيس مدارس خاصة بهم تركز على تعلـيم المسـيحية، وتـاريخ الكنيسة واللغة القبطية[٣٨].

وفي سنة ٣٧ أصدر المجمع المقدس للكنيسة القبطية في أواخر هذا العام بيانا عن مساهمته فـي التعلـيم الإلزامـي وإنشاء مدارس لأبناء الأقباط في جميع أنحاء البلاد وظهرت المطالبة بأن تستعين وزارة المعـارف بخريجـي المدرسـة الأكليركية في تدريس الديانة المسيحية فـي المـدارس، وأن

---

[٣٨] انظر المسلمون، والأقباط في إطار الجماعة الوطنية – د. طارق البشري ص ٢٦٧.

تعاون الحكومة الأقباط في شعبهم لإنشاء المدارس الخاصة بهم[٣٩].

وأعتقد في دراسة التاريخ أن يدرس الدور الذي قامت به الكنيسة المصرية في إبراز الشخصية المصرية ومقاومة المحتل البيزنطي رغم أنه كان مسيحيا. وأن يشار إلى ما تعرض له الأقباط من اضطهاد أباطرة الرومان والبيزنطيين وكيف ثبتوا في كفاحهم وإن كان في سبيل العقيدة، فإنه كان أيضا مقاومة للمحتل، وهو ما يفخر به التاريخ المصري. وأن يلحظ في هذا الدقة التاريخية. حتى لا ينطلي اللبس التاريخي والشائعات التي تتداول بين الأقباط عن أنهم ورثة الفراعنة، فلم يكن للفراعنة من عدو أعدى من الأقباط، وقد الجأوا كهنة الديانة المصرية إلى أن يهربوا إلى أقصى الصعيد، وتولوا هدم الآثار المصرية ولم يبقوا إلا على ما استعصى عليهم هدمه، والمسلمون بعد هم الأقباط الذين أسلموا فالكل من سلالة واحدة.

---

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٧٠.

وقضية الوظائف العامة وإقصاء الأقباط عن بعضها هي من أبرز المطالب، وقد أشار إليها الأستاذ مريت غالي فقال: "كان المعتاد أن يقصى المسيحيون من الوظائف العليا بوزارة الداخلية في العاصمة والأقاليم، لكن هذه العادة السـيئة قـد امتدت إلى الوظائف العليا في الوزارات الأخرى، وخاصـة في التعليم وفي الخارجية. فلا يكاد الأقبـاط يعـدون علـى أصابع اليد الواحدة في مجموع عداد عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها ومديري المعاهد العليا والسفراء ورؤسـاء البعثات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية، وجملـة هذه الوظائف تزيد عن ثلاثمائة وقد تصل إلى أربعمائة، وكم يوجد من الأقباط في نحو الألفين مـن وكـلاء الـوزارات والمديرين العموميين بالجهاز الحكومي؟.

أما القطاع العام، الذي يرجع إنشـاؤه إلـى التأميمـات الاشتراكية، فهو مجال جديد للتوظف العام في مصر قد دأب منذ البداية على التضييق على المسيحيين. هناك مـثلا نحـو ٣٦٠ من رؤساء الشركات المؤممة ولا يزيد الأقباط مـنهم عن عشرة، وتلاحظ نسبة مماثلة فـي الأعضـاء الآخـرين المعينين في مجالس إدارة تلك الشركات.

وغني عن البيان أني أستبعد كلية أي تشريع أو إقـرار يفرض نسبة معينة لتقسيم الوظائف العليـا بـين الأكثريـة والأقلية، فقد رفضت الأمة المصرية منذ ثورة ١٩١٩ (وفي مناقشة دستور ١٩٢٣ والدسـاتير السـابقة واللاحقـة لـه) الاعتراف بأكثرية وأقلية في مصر، ورفض الأقبـاط قبـل إخوانهم المسلمين فكرة التمثيل النسبي.

ومهما يكن السبب الـذي أدى إلـى التضـييق علـى المسيحيين في الوظائف القيادية، سواء أكان نتيجة إهمال أو سياسة مرسومة، أم كان راجعا إلى زيـادة التنـافس علـى الترقية واشتداد التزاحم على وسائل المعيشـة، فـالواقع أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية، كأنهم غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثـل مواطنيهم المسلمين، أو كأنهم غير قادرين مثلهم على تحمـل الأعباء والمسئوليات المترتبة على الوظائف القيادية. وهـذا وضع لا يليق بأمة متحضرة يشترك أبناؤها جميعا في قـدر متساو من الحقوق والواجبات، والمزايا والتضحيات" انتهى.

ولكن هناك ملاحظة هي إننا نسمع حديثًا طويلا ومكررا في كل كتابات الأخوة الأقباط عن التمييز فـي الوظـائف،

ولكننا لا نرى أقل إشارة إلى النصيب الكبير الذي تتمتع بـه الأقلية القبطية في القطاعات الاقتصادية والتجاريـة، وطبقًـا لآخر إحصاء موثق فإن الأقلية القبطية تملك من ثروة مصر ما بين ٣٥% و ٤٠% فهي تملك وتمثل:

- ٢٢,٥% من الشركات التي تأسست مـا بـين ١٩٧٤ وسنة ١٩٩٥م
- ٢٠% من شركات المقاولات في مصر..
- ٥٠% من المكاتب الاستشارية.
- ٦٠% من الصيدليات..
- ٤٥% من العيادات الطبية الخاصة..
- ٣٥% من عضوية غرفة التجارة الأمريكية، وغرفـة التجارة الألمانية..
- ٦٠% من عضوية غرفة التجارية الفرنسـية (منتـدى رجال الأعمال المصريين والفرنسيين).
- ٢٠% من رجال الأعمال المصريين.
- ٢٠% مـن وظـائف المـديرين بقطاعـات النشـاط الاقتصادي بمصر.

- أكثر من ٢٠% من المستثمرين بمديتي السادات والعاشر من رمضان..
- ١٥,٩% من وظائف إدارة المالية المصرية..
- ٢٥% من المهن الممتازة والمتميزة – الصيادلة – الأطباء – المهندسين – البيطريين – المحامين(٤٠).

وفي الفصل الأخير من التقرير تحدث الأستاذ مريت عن **الإعلام والإرشاد فأشار إلى أن الإسلام** كان سباقًا في السماحة والرحمة وقت أن كان الغربيون لا يعترفون بالسماحة في الدين، ولا يمارسون الرحمة في معاملتهم لتابعي الأديان الأخرى، حتى الكتابية منها. وفي ذلك الوقت، كان هذا الموقف الإنساني من قبل الإسلام كسبا كبيرا للحضارة والرقي، وفضلاً عظيما يذكره التاريخ بالتشريف والتقدير للإسلام والمسلمين. على أن المسيحية قد تطورت على مر القرون، وخاصة في الحقبة الأخيرة، فتفهمت السماحة في الدين ومارست الرحمة في معاملتها مع

(٤٠) عن الإسلام والأقليات للدكتور محمد عمارة – مكتبة الشروق ص ٤٠.

الآخرين، وتخلصت إلى حد كبير مـن نزعـة الاسـتعلاء والاستكبار إزاء تابعي الأديان الأخرى.

ولم يتطور الإسلام هذا التطور، بل بقى فيما يبدو على تفهمه الأصلي للرحمة والسماحة، ولم يصل بعد إلى الاحترام الكامل الواجب تبادله بين الأديان الكتابيـة دون اسـتكبار أو استعلاء، وبهذا أصبح الإسلام في عصرنا يواجـه اختبـارا جديدا، هو تحقيق التسامح الصحيح، أي المتبادل فـي إخـاء ومساواة وهو التحدي المعنوي الذي لابد للإسـلام مـن أن يتصدى له في جميع المجالات، وفي أنحاء ساحته الحيويـة من الأطلسي إلى المحيطات الهندية.

أعتقد أن هذه الفقرة من كلام الدكتور مريت غالي ليست دقيقة في الجزء الأخير منها، أعني إن الإسلام لم يتقدم فـي تسامحه إلى المستوى الذي بلغته بعض الدول.

فالإسلام هو الدين الوحيد الذي يفتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه، فمن شاء فليكفر ومن شـاء فليـؤمن، بـل وجعل الهداية والضلال أمرا شخصيا لا دخـل لأحـد، ولا للنظام العام فيه، فمن اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومـن ضـل فإنما يضل عليها، وهو يعترف بكل الديانات ويؤمن أتباعـه

بالأنبياء جميعا – لا نفرق بين أحد منهم. ويتقبـل التعدديـة الدينية كمشيئة إلهية.. ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، فضلاً عن أنه لا يعترف بكنيسة تحلل وتحرم وتكـون لهـا وصاية على إيمان الناس وإرادتهم. هذا هو الإسلام، ولكـن المسلمين تخلفوا عن إسلامهم ولم يأخذوا بما جاء في قرآنهم، ولكن بما قال فقهاؤهم الذين أصدروا أحكامهم فـي عصـر مغلق مستبد.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول التـي تصـور الـدكتور مريت أنها وصلت إلى درجة عالية من التسامح إنما يعـود إلى قلة اكتراثهم بالأديان أصلا، فضلا عن أنهم تراجعوا في الفترة المعاصرة عن هـذه الحريـة والسـماحة، وهيمنـت الأصولية الإسرائيلية المتعصبة على المسيحية في الولايـات المتحدة، والنزعة العنصرية فـي دول أخـرى. والقـوانين الأوروبية لا تحمي إلا الديانة اليهودية والمسيحية أما الإسلام فمستباح، وقد أشرنا في فصل سابق إلـى تصـوير مجلـة دينماركية للرسول في صور شائهة، ورفض رئيس الوزراء مقابلة ١١ سفيرا مسلما.

وكان الأستاذ مريت غالي كريما ومنصفًا عندما رأى أن النص: "دين الدولة الإسلام" نصا مقبولا، بل وواجبـا لكـي يؤكد أن المجتمع المصري يقتدي بالقيم الروحية والمبـادئ الدينية، وأنه يصبو إلى السمو الأخلاقي الذي هـو فـي آن واحد بذرة الرقي وثمرته، ولأن دين الدولة بطبيعة الحال دين الأكثرية في البلاد. لكن هذا النص لا يمكن أن يتخذ ذريعـة للدس على حقوق الأقلية، ولا حجة لمخالفة حريـة العقيـدة وحرية العبادة، وللنيل من المسـاواة التامـة فـي الحقـوق والواجبات بين جميع المواطنين".

لست أرفض كلمة مكرم عبيد: "إنني مسيحي دينًا ومسلم وطنًا"، كما لا أرفض كلمة سلامة موسى: "إن الإسلام ديـن بلادي وواجبي الدفاع عنه". بل أجد في عقلي من السعة وفي قلبي من السماحة ما يهيئني لقبول هذا المعنى وأنا مطمـئن الضمير. فأقول إنه علي أن أدافع عن الإسلام لأن المسلمين إخوتي في الكتاب وفي المثل العليا، وانتظر بدوري أن يدافع أخي المسلم عن المسيحية؛ لأن المسيحيين إخوته في الكتاب وفي المثل العليا.

***

إننا نتفق مع الأستاذ "مريت غالي" في كل ما ذهب إليه، ولكننا نرى أن هناك ما هو أهـم مـن المطالـب، وأحـق بالأولوية وما يمثل ضمانًا لتحقيق المطالب واستمرارية هـذا التحقيق، وذلك هو توفير مناخ من المحبة الحقيقية والخالصة ما بين الأقباط والمسلمين، لقد أشرنا في المقدمة، وفي فصل "التعايش الإيماني" إلى مبدأ رئيسي هو أن الدين يجمـع ولا يفرق، يشيع المحبة ولا يسيغ الخصام، أو حتى الحيـاد، إن سياسة البابا شنودة سممت الجو بـين المسـلمين والأقبـاط بإشاعة "روح المطلبية" واتخاذ صورة التحدي بحيث تعسـر تحقيق هذه المطالب، وحتى لو حققت فإن مناخًا يفتقد العاطفة الخالصة يجعل من هذه المطالب "وجبة باردة" جافة. لا تثير شهية ولا تغري بقابلية، إن المطلـوب الآن أن نعيـد مـرة أخرى مناخ سنة ١٩١٩ عندما انصهرت الفروق تماما فـي بوتقة الاستقلال، فقد حولت حرارة العاطفة الشيخ عبد العزيز جاويش - الذي كان أول من هـاجم الأقبـاط فـي الفتـرة ١٩٠٨-١٩١١ وصاحب المقال المشهور "الإسلام غريب في بلاده" - إلى نصير الأقباط، يقول وهو يقف على قبر محمد فريد: "أنظر فريد كيف تعانق الهلال والصليب والتقى القرآن

والإنجيل وتعانق الشيخ والقسيس". كما حولت جندي إبراهيم رئيس تحرير مجلة مصر الذي كان أول مـن حمـل علـى الشيخ جاويش إلى نصير له يؤيده في انتخابات ٢٣، وجعـل الأهرام تكتب تحت اسمها "جريـدة مصـرية للمصـريين". وجعلت الأب سرجيوس يتخذ الأزهر مقرا مختـارا يـوالي الخطب فيه ويقول: "إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم فـي مصر لحماية الأقباط، فأنا أقـول ليمـت الأقبـاط وليحيـا المسلمون أحرارا". وفي رواية ولتحيا مصر حرة، "وجعـل جريدة مصر، لسان حال الأقباط تنشر بعرض الصفحة "ليس للأقباط مطالب". وجعل الشيخ أبو الفنون والشـيخ القايـاتي والشيخ التفتازاني يخطبون في الكنائس.. ووضع شوقي بـك دعاء يتلى في المساجد والكنائس "اللهم قاهر القياصر ومـذل الجبابر، وناصر من لا له ناصر، ركن الضعيف ومادة قواه، وملهم القوي خشيته وتقواه، ومن لا يحكم بين عباده سـواه، هذه كنانتك فزع إليك بنوها، وهرع إليك سـاكنوها، هـلالا وصليبا، بعيدا وقريبا، شبانا وشيبا، ونجيبة ونجيبا، مستبقين كنائسك المكرمة، التي رفعتهـا لقدسـك أعتابـا، ميممـين

مساجدك المعظمة التي شرعتها لكرمك أبوابا، نسـألك فيهـا روح الحق، ومحمد نبي الصدق، وموسى الهارب من الرق.

فآتنا اللهم حقوقنا وأجعل وفدنا في دراهم هـو وفـدك وجندنا الأعزل الآمين الحق جندك الخ[٤١]..

المطلوب الآن إعـادة روح ١٩ وبنـاء العلاقـة بـين المسلمين الأقباط على أساس من المحبة الصـادقة والتقـدير القلبي والاعتراف بحقائق التاريخ وفي أساس هـذا كلـه أن الدين عامل وحدة، وهو ما عجزت من اسـتياعبه روح ١٩ لأنها تحته جانبا، باعتبار الدين والوطن للجميع. وإذا كان الدين لكان عاملا وحده لأن ا رب الجميع، وقد نجحـت روح ١٩ إلى تحقيق الوحدة لأنها قامت على أساس واحد هو الاستقلال وكان المطلب من القوة والنبل بحيث صـهر كـل الاختلاف، ولدينا الآن ما يعادل هذا العامل، بل ويفوقه هـو بناء مصر الذي لا يمكن أن يـتم حقـا إلا عنـدما تنـتظم

---

(٤١) بقية الدعاء في كتاب الوحدة الوطنية في ثورة ١٩ تأليف: رمزي ميخائيل جيد – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة - ص ٣٦، وقد اعتمدنا عليه في الفقرة.

المصريين جميعا – مسلمين وأقباط - روح واحدة.. بعيدة عن روح "المطلبية" الصغيرة.

قد يقولون أعطونا أولاً مطلبنا افعلوا كما فعل سعد زغلول عندما كان الأقباط يعادلون المسلمين في هيئة الوفد. وأنا أقول إن هذا مطلب عادل ويجب أن يتحقق، ولكنني لا أعتقد أن سعد زغلول كان يقدم "رشوة" للأقباط ليشتركوا معه، فالحقيقة أنه أثار فيهم، وفتح لهم باب المشاركة فدخلوه مؤمنين به، ولكننا نتحدث الآن عن ما هو أسمى من العدل الذي يوجب المطلب، أعني التضحية عند الضرورة، ويمكن أن نقول باللغة المسيحية الفداء، والفداء أصل مسيحي رائع، ويمكن لو فهم كمنهج أن يغير صورة الأوضاع، لأنه ينظر إليها من زاوية جديدة بالمرة. إن هذه المعاني كلها: الدين كعامل وحدة. وجمع، ومحبة، وبناء مصر كأمل أسمى، واستلهام فكرة الفداء هذه كلها يمكن أن تهيئ الجو.

دفعني إلى هذا أني لم أجد في كتابات الأخوة الأقباط ما يؤدي إلى التقريب، دع عنك، تعزيز المحبة. وكان ما أثار عجبي أن كثيرا من الكُتاب الأقباط عندما يتحدثون عن الآخر، فإنهم يقصدون به أنفسهم، وهذا أمر لا يستقيم

والآخر، ما دام يصدر منهم هو بالضرورة المسلمون، لكـن استحواذهم لأنفسهم جعلهم يرون أن الآخر هو الأقباط، ومـا يجب على المسلمين تجاههم. فهل فكر هؤلاء الأقبـاط فيمـا يكون عليهم تجاه الآخر – أي المسلمين - حتى لا يقتصـر حديثهم عن المطالب.

أشرت في فصل "الحساسية" إلى أن كاهنا كبيـرا فـي الكنيسة الأرثوذكسية أقام الـدنيا لأن كاهنـا مـن الكنيسـة الكاثوليكية قدم تحية للرسول العربي في ذكـرى رمضـان. وهي وإن كانت تسيل رقـة وعاطفيـة وإخلاصـا، فإنهـا لا تتعارض في شيء مع العقيدة المسيحية، ووصـل شـنآن الكاهن الأرثوذكسي حد تكفير الكاهن الكاثوليكي، إن معنـى هذا أن أي مدح أو تقدير للرسول يخالف العقيـدة المسـيحية ويستحق قائله التكفير، فهل يظن أحد أن هذا الموقف يمكـن أن يقرب بين المسلمين والأقباط. أبحث سدى عن كتابات من أقباط تعرب عن تقدير للإسلام ولنبي الإسلام، إن ما يكتبـه الأخوة من الأقباط، وقد يصوره مقال الأنبـا شـنودة عـن القرآن، يقتصر على ذكر الآيات التي تمتدح فيهـا القـرآن

السيدة مريم أو يزجي الثناء على السيد المسـيح، ولكننـا لا نرى ذكرا لرسول الإسلام.

إننا نجد الألوف، أو حتى مئات الألوف من المسـلمين يزجون المديح للسيد المسيح، ويتحدثون عنه بإيمان وإخلاص وتقدير وحب، ويسمون أبناءهم باسمه، وبناتهم باسم "مـريم" ولا يخطر ببالهم أي حساسية نحو ذلك.

ولكن كم من الأقباط يتحدثون عن "محمد" وعن الإسلام كما يتحدث المسلمون عن السيد المسيح والمسيحية؟

كاتب واحد، وقيل إنه تعرض لمتاعب من الكنيسة فـي حياته، وعند وفاته(٤٢). كما تعرض حديثا الأب يوحنا قلتـه عندما كتب مقالته التي أشرنا إليها.

---

(٤٢) هو الدكتور نظمي لوقا رحمه ا . وقد ذكر لنا فيما ذكر كتابات ممتازة بوجه خاص للدكتور وليم قلادة، والأستاذ إدوار غالي الذهبي، بالإضافة إلى كُتاب ذكرناهم في هذا الكتاب، ويلحظ أن المسيحيين في لبنان كانوا أكثر تقديرا للإسلام؛ فكتب قسطنطين رزق، وكتب ميشيل عفلق عن الرسول، ووضع جورجي جردان ستة مجلدات عن علي بن أبي طالب، وتحدث الرياشي عن الرسول وعمر. وكتب الدكتور فيتكور سحاب عن أثر القرآن =

كم من الأقباط يسمى ابنه محمـدا وابنتـه فاطمـة؟ لا أحد[٤٣].

إن "محمدا" ليس فحسب أنجح الأنبياء وأعظمهم، ولكنه أيضا سيد العرب جمعيا، وكل من يتكلم بلفظة عربية مـدين له، وهو مؤسس الأمة العربية، وهو في أصـل الحضـارة الإسلامية، ولن يزيده اعتراف المعترفين، ولن يخسره تجاهل المتجاهلين، ولكن سيكسب المعترفون به أنهم يكونـون فـي عداد المنصفين الذين يعترفون بالحقيقة.

إن كل المنصفين من الكتـاب الأوروبيـين اعترفـوا بعظمته وبما قدمه للبشرية.. ومن المفارقات أن يعترف بذلك أوربيون، ويسكت عنه مصريون!

=

الكريم في حفظ الموسيقى الشرقية، وأن التجويد هو أصل التلحين، أما كتابات جورجي زيدان الإسلامية، فأشهر من أن تذكر.

([٤٣]) باستثناء ميشيل عفلق، الذي سمى ابنه باسم محمد، ولكن ميشيل عفلق ليس من الأقباط المصريين.

إننا لا نعدم من الأقباط من تحدث، وكتب، وألف عـن ماركس وهيجل ونابليون وفولتير الخ.. فهل محمد أقل مـن هؤلاء، أو أبعد عن هؤلاء الكتاب منهم؟.

هذا الموقف السلبي إزاء الإسلام قد تحول بتأثير سياسة الأنبا شنودة إلى موقف يكـاد يكـون عـدائيا، عبـر عنـه البطريرك شنودة نفسه عندما رفض تطبيق الشريعة، وأعلن عنه عندما رفض الاعتذار عن حادث المسرحية المنكـودة، وعبر عنه بتقبل ثقافة العزلة السلبية، وبالتالي المضادة لأنها تترك المهاجمين والشانئين كما يـوحي بـذلك موقفـه مـن مسرحية: "كنت أعمى والآن أبصـرت". وكتـاب: "وطنيـة الكنيسة القبطية وتاريخها". الذي أعده القمـص انطونيـوس الأنطوني، وكشف عنه النقاب المستشار: طارق البشري في مقاله "التاريخي" في مجلة الأسبوع وأشرنا إليه في أكثر من موضع من هذا الكتاب وجاء فيه أن الكتـاب "عـرض فيـه لتاريخ القبط منذ الفتح الإسلامي العربي لمصـر، عرضـه وتابع وقائعه وأحداثه بما يقيم تعارضا وتضاربا بين أقبـاط مصر ومسلميها من المواطنين على طول هذا التـاريخ مـن القرن السابع الميلادي حتى الآن. وهو يـذكر فـي مقدمـة

الكتاب أنه "يوضح للأقباط سلالة المصريين القـدماء كيـف أصبحوا أقلية في بلادهم. ولماذا تدهورت قوميتهم وانقرضت لغتهم". وأن "الأهواء الدينية في الشرق لم تفقد من حدتها بين المسلمين والأقباط وإن كانت فاترة في الظاهر فـإن القلـق المكبوت مازال جاثما".

وليس مهما أن كتابا يصدر بأي رأي يزكيه صـاحبه، ولكن وجه الدلالة أنه صادر من راهب قمص وأنه يهديه إلى غبطة الأنبا شنودة الثالث "قبسا من عمله الغزير ونبتًـا مـن غرسه النامي العتيد، أي: أن هذا النوع مـن العلـم يـذكر صاحبه أنه يقتبسه من علم الأنبا شنودة وأنه نبت من غرسه، والمهم أنه بهذا العلم ومن هذا الغرس، فإنه في الوقت الـذي يذكر فيه صلاح الدين الأيوبي المدافع عن استقلال الشـرق ضد العدوان الأوروبي الفرنجي، بأنه اضـطهد النصـارى وشجعت أفعاله "رعاع المسلمين على اغتصاب عدة كنائس"، في الوقت ذاته يقول المؤلف عن نابليون بونابرت وغزوتـه على مصر أنه "أول مرة منذ الفتح العربي تحكم مصر دولة مسيحية". والكتاب كله من أوله إلى آخره يعيد بناء التـاريخ عن مصر باعتبار أن للقبط تاريخًا خاصا منفصلاً عن تاريخ

المسلمين فيها، ويتخذ معايير للحكم على الأحداث يتنـاقض فيها صالح القبط مع صالح "جيرانهم المسلمين" الذين لا يتمتع القبط بالمساواة معهم، وأن تعبير "جيرانهم المسلمين" مأخوذ من الكتاب.

فنحن هنا أمام عمل تاريخي من السائغ لنا أن نفتـرض أنه عمل إن لم تكن تتبناه الإدارة الكنسية فهي بالقليل راضية عنه، وهي بالأقل لا تراه متناقضا مع تصوراتها ولا مع مـا ترى أن يتثقف به شبابها، رغم أن هذا النوع مـن التثقيـف ومن الكتابة التاريخية فضلا عن عدم صحته التاريخية – لأن الكتاب مليء بالأخطاء والمغالطات - فإنـه عمـل ضـار بالجماعة الوطنية المصرية حسبما ساهم في بناتها وصـقلها وجوه من زعامات قبطية دخلت تاريخها وصارت معلما من معالم بناء هذه الجماعة".

وما يمت بهذه النزعة الانفصالية بصلة حديث الأقبـاط عن اللغة القبطية المنقرضة. التي تركها الأقباط أنفسهم منـذ عشرة قرون، وكتب ساويرس بن المقفـع، وأبنـاء العسـال كتبهم بالعربية من القرن العاشر الميلادي، وتركتها الكنيسـة نفسها وجعلت صلواتها بالعربية. ولاحـظ الأسـتاذ طـارق

البشري أن "مجلة وطني" تفرد لتعليم اللغة القبطية بابا فيهـا كل أسبوع من حيث الألفاظ والمعاني والاسـتعمال، وإنهـا تتوجه بهذه الدروس لا إلى المتخصصـين البـاحثين الـذين يهمهم تعلمها لما ينفعهم في بحوثهم التاريخية أو اللغويـة أو الدينية ولكنها تتوجه إلى القارئ العادي، وتقدم العبارات التي يمكن استخدامها في لغة التخاطب اليومي".

وهذه قضية هامة، لأنها وإن كانت من الناحية العملية لا قيمة لها، فإنها تعزل الأقباط، ولو حدث أن تكلم الأقباط لغـة غير العربية، فإن هذا سينهي تماما أي علاقة لهم مع شـعب مصر، ويجعلهم كالأرمن أو اليونانيين.

وكان من الملاحظات الذكية النافذة للدكتور البشري في كتابه "الجماعة الوطنية العزلة والاندماج"، أن بعض رمـوز المؤسسة الكنسية تتحدث باستمرار عـن الوحـدة الوطنيـة بصورة تفيد مصادرة مفهوم الوحدة الوطنية للصالح الكنسي وحده. وقد تكون كثرة الكتابات عن الوحدة الوطنيـة ومـا يستدعيه المصري من تصور عـن نجاحـه فـي تحقيقهـا ورغبته النبيلة في حفظها، مما أوحى لهذه الرموز بأنه مـا دامت المؤسسة الكنسية هي الطرف الثاني في معادلة الوحدة

الوطنية فلا بأس من أن يكونوا هم الدليل على وجود الوحدة أو عدم وجودها. وباعتبارهم "الـدليل" فبمقـدورهم إسـباغ وصف الوحدة الوطنية على الجماعة أو سحب هذا الوصف.. ويمكنهم بذلك السيطرة على هذا المفهوم واحتكاره ويصـير صالحهم هو "المعيار" لوجود الوحدة أو عدمها فيتحول هـذا الطرف من كونه "دليلا" إلى كونه "معيـارا".. هـل الأمـر كذلك؟!، والحقيقة أن هذا الطرف ليس دليلا ولـيس معيـارا وليس طرفًا ثانيا في اتفاق ثنائي.. وإنما الجماعة السياسـية الوطنية العامة تفرض نفسها على كل محتوياتهـا مـن ذوي الأديان والطوائف والأقاليم والمهن والمذاهب، وتراعي فـي كل ذلك الأحجام والمقادير التي تتكون منها الجماعة الوطنية وإلا اختلت الموازين وفقد المجتمع توازنه"..

كيف يمكن أن نكتسب هذه الثقافة التي تعزل الأقباط عن إخوانهم المسلمين، وتخسر الأقباط مودتهم، نحن في حاجـة إلى الألوف من الكتابات التي لم تصب بهذا الوباء، واحتفظت بحرية الفعل وشجاعة الضمير ونبل المقصد.

قارن بين "كنت أعمى والآن أبصرت" وكتاب "الوطنية" وبين كلمات "الأب يوحنا قلته". الدافئة، الآسرة، المقنعة التي تكسب القلوب دون أن تمس العقيدة..

قارن هذه الكتابات بما كتبه سامي داود، وما كتبه عزيز صادق عن تطبيق الشريعة، وما كتبه جمال أسـعد والقـس أندرواس عزيز والقس إبراهيم عبد السـيد وغيـرهم ممـن أشرنا إليهم.

قارن هذه الكتابات وما كتبه أحرار الأقباط الذين أردوا تخليص الكنيسة من القبضة الحديدية – للبابا شـنودة ومـن أحكامه التي تلاحق الموتى..

لقد قرأنا كثيرا عن هموم الأقباط، فهل يقرأ الأقباط شيئًا عن "هموم المسلمين".

هل لم يسأل الأخوة الأقباط أنفسهم عن مشاعر المسلمين وهم يقرأون هذه الكتابات التي كتبـت بمباركـة البابـا؟ ألا يتحدثون عن الوحدة وتعزيز الروابط بين المسلمين والأقباط؟ أليس حقا أن المسيحية دين المحبة وأن السيد المسـيح أمـر أتباعه أن يحبوا مبغضيهم، لماذا لا نرى كتابات مثل مقـال الدكتور: حنا قلته وسامي داود أو عزيز صـادق أو جمـال

أسعد عبد الملاك وأندرواس عزيز؟! لماذا لا نرى مـؤلفين مثل نظمي لوقا..؟!

إني أدع الرد على هذه التساؤلات للأقباط أنفسهم...

- أن يمثلوا في مجلس الشعب بعدد من النواب يتواءم مع نسبتهم العددية ويمكن أن يبدأ بثلاثين نائبا.
- أن يكون لهم حق بناء الكنيسة التي يرونها لازمـة لأداء الشعائر الدينية وأن لا يعوق ذلك نصـوص أو بيروقراطيات.
- أن يكون الترشيح للوظائف كافة على أساس الكفاءة دون أي عامل آخر، ومن حق كل مـن يضـار أن يلتجئ للقضاء لإنصافه ومجازاة المسئول.
- أن تتضمن كتب تاريخ مصر إشـارة إلـى الفتـرة القبطية التي مثلت فيها الكنيسـة شخصـية مصـر وكانت رمز مقاومة المحتلين خلال القـرون السـتة الأولى من الميلاد، ويمكن أيضا الإشارة إلى تضامن الأقباط للدفاع عن الوطن. أن تتضمن إشارات إلـى شخصيات قبطية بارزة مـن الكنيسـة كـالبطريرك كيرلس الرابع أو شخصيات سياسية (مكرم عبيد).

- يجب أن يلاحظ في المناهج الدراسية اختيار النصوص القرآنية ما يقرر التعددية الدينية، ويعمق الإيمان بكل الأنبياء، وأن تكون علاقة المسلمين بغيرهم علاقة البر والقسط.
- أن يذاع قداس الأحد على القناة الرئيسية، كما يمكن الإشارة في أجهزة الإعلام إلى الأعياد المسيحية.
- إذا غير الزوج دينه وترتب على ذلك الانفصال عن زوجته يكون عليه أن يدفع لها تعويضا مجزيا يماثل من طلاق دون ذنب زوجته، ويبقى الأبناء مع الأم أو يخيروا.

وبهذا لا يكون هناك قيد على حرية تغيير المعتقد، وهو حق من حقوق الإنسان، وأمر يعترف به القرآن (حتى وإن حاف عليه الفقهاء) ولا يكون هناك ظلم دون سبب ويتحقق الحديث "لا ضرر ولا ضرار".

- أن يقصروا عمل الكنيسة على المجال الروحي وتعميق الإيمان بالقيم المسيحية النبيلة وعلى رأسها المحبة. وأن تنفض الكنيسة يدها تماما من كل الدنيويات تحقيقًا لكلام السيد المسيح "مملكتي ليست

في هذا العالم". "وأعطوا ما لقيصر لقيصر ومـا
". وما قرره القديس بولس وبطـرس، وأن تـدار إدارة ديمقراطية.

- أن يتولى المجلس الملي إدارة الأوقـاف والشـئون المالية، ويكون مستقلا عن الكنيسة وينتخبه الأقباط انتخابا حرا. وأن تندمج كل النشاطات الاجتماعيـة، والثقافية مع مثيلاتها حتى تتحقق الوحدة في القاعدة.
- أن يؤمنوا أن الخيار الأمثـل لهـم هـو "التعـايش الإيماني"، فإن لم يستطيعوه، فخيار المواطنة، حيـث لا يكون هناك لعب بالورقة القبطية، وأن لا يتـأثروا بالإغراءات التي تزيف التاريخ أو تعطـي الأقبـاط وضعا لم يكن لهم، أو تجعلهـم يتجـاهلون الحقيقـة الواقعة أن مصر هي قلب العالم الإسلامي، وأن هذه الحقيقة خير لهم؛ لأنها تضمن حقـوقهم ويمكـن أن تكون فخرا لهم؛ لأن مصر هي بلادهم، وكـل فخـر لمصر فخر لكل سكانها. فإذا كـان هنـاك طمـوح واستباق فلفعل الخيرات "استبقوا الخيرات".

- أن يحبوا لغيرهم مـا يحبـون لأنفسـهم، فكمـا لا يريدون مساسا بالمسيحية فعليهم أن لا يمسوا الإسلام بأمثال المسرحية الشائهة أو دعاوي أقباط المهجر أو كتابات مثل كتاب الأب انطونيوس.
- يجب الإقلاع عن التبشير بالمسيحية أو الإسلام لأن التبشير مبنى على أفضلية دين على دين. على أن لا يشل ذلك حرية الفكر التي يمكن أن تتطـرق إلـى دراسات الأديان دراسة جادة على أسس علمية وبعيدا عن الغمز واللمز، ولغرض الدراسات الأكاديمية.

خاتمة

دعوة للإصلاح الديني
وتحرير العقول والقلوب

في تعليل التوترات والصراعات ما بين مجموعات من المسيحيين والمسلمين طوال فترة حكم السادات ومبارك أعاد هذا الكتاب سياقها المباشر إلى ظهور قوى ثلاث متضـاربة الاتجاهات في وقت واحد، هذه القوى هي رئاسـة السـادات وبابوية شنودة وظهور جماعات العنف الإسلامى. وانطـلاق كل قوة في توجهاتها مما أدى بالضرورة إلى الصدام.

وهو تعليل سليم، ولكن كان هناك عوامل هي التي أدت إلى ظهور هذه القوى الثلاث.. فمن غير المعقول أنها نشأت من فراغ أو دون أسباب موضوعية وهـذه هـي الأسـباب العميقة الحقيقية للمشكلة. وما هؤلاء أعنى السادات وشـنودة وجماعات العنف إلا الأدوات التي كان عليها أن تقـوم بمـا قامت به، وهذه الأسباب العميقة الحقيقية هـي سـوء نظـام الحكم. وسوء فهم الإسلام وسوء فهم المسيحية بالإضافة إلى

عدد من العوامل التي تقترن بذلك وتعد نتيجة طبيعية له مثل التفارق الطبقي وظهور الرأسمالية الطفيلية التي لا تقوم على إنتاج حقيقي، ولكن علـى عمـولات وسمسـرة واسـتيراد واستحواز على الأرض، والاستهلاك المظهـري، وتـدهور مستوى التعليم، والبطالة، وتعقد أزمات العلاقـات كـالزواج وأزمات الإسكان والمرافق الخ... وما يولده هذا كلـه مـن اضطراب وقلق.

وتعد الأزمة الحضارية من العوامل القوية التي أدت إلى الإحساس بالضياع، والإحباط، والحيرة، وعدم تحديد الهويـة أو التوصل إلى المشروع الذي يتجاوب مع مشاعر الشـعب ويتطابق مع تصوراته وانعدام الحرية نتيجة للحكم العسكري الذي جثم على صدر هذه البلاد مـن ٥٢ وأشـاع الخـوف والإرهاب والحرية للمجتمع كالهواء للإنسان.. وكما لا يمكن للإنسان أن يعيش دون هواء، فإن المجتمع أيضا يختنـق إذا حرم الحرية، وأصبح مألوفا استخدام قوى البوليس والأمـن المركزي واللواذ مصدر من العنف وانتهاك الكرامات.

هذه العوامل كلها هي مما تعرض له المجتمع المصري خلال الخمسين عاما الأخيرة، وليسـت التـوترات الفئويـة

والطائفية إلا أحد أعراضها وبالتالى فلن يكون لهـا عـلاج حاسم إلا بمعالجة العوامل التي أدت إليها.

ولكن لما كان الكتاب يعالج العلاقات ما بين المسـلمين والأقباط، وأن حجمه وموضوعه لا يسمحان بمناقشة كل هذه الأسباب، فإننا سنقتصر هنا على قضية الإصـلاح الـديني وضرورته القصوى لأنه الموضوع المباشر، وباعتباره أيضا وسيلة لتحرير العقول والقلوب وانطلاقها من أغلالها، فالفهم السليم للدين يقيم الضمير على القـيم النبيلـة مـن حريـة، ومساواة، ومعرفة، وعدالة، كما يقوم علـى إعمـال العقـل والفكر حتى يصل إلى الإيمان، وإعمال هذا العقل يتطلـب مناخًا من الحرية حتى يكون هذا الإيمـان إيمانًـا طوعيـا، عقلانيا، متحررا من الخرافـة رافضـا لسـيادة الطقـوس والشكليات.

وأهمية الفهم السليم للدين تنطبق على الإسلام والمسيحية لأن الفهم السائد لهما هو الفهم السقيم الذي تفرضه المؤسسة الدينية التي تمثل الحفاظ، ويتمحور حول ما قدمه الأسـلاف من مئات السنين، ولأن هذا الفهم يتأثر أيضا بالعوامل التـي تتحكم في كل وضع يأخذ شكل المؤسسة من احتكار. ومـن

خلاط بين الدين ورجاله ثم من اعتبار رجال الدين هم الـدين نفسه..

نجد هذا لدى المسلمين.. ولدى الأقباط فهم يعيشون عالة على الأجداد ويؤمنون بما قدمه الأسلاف، ولا يقربون المنابع الأصيلة للدين، أي الكتب المقدسة قرآنا أو أناجيل إلا عبـر المفسرين والشارحين الذين يفرضون أنفسهم وثقافاتهم.

والمسلمون اليوم في حاجة إلى ثورة فكريـة إسـلامية تحرر العقول والقلوب من إسار "السلفية" وحكم الفقهاء، وهذا هو ما تقوم به دعوة الإحياء الإسلامى التي ترفـع لواءهـا، والتي أصدرت قرابة ثلاثين كتابـا لإرسـاء فهـم متحـرر للإسلام.

وحاجة الأقباط إلى مثل هذه الثورة أشد بكثير من حاجة المسلمين لأن الإسلام لا يعترف بكنيسة أو رجال ديـن، وإذا كانت "المؤسسة الدينية" قد ظهرت، وظهر معها رجال الدين فإن هذا الظهور هو من باب تقسيم العمل والتخصص وليس تطبيقًا لنص شرعي، بل هو ضد النص الشرعي، وكان مـن الأسس التي رأي الشيخ محمد عبده أن الإسلام يقوم عليهـا: "هدم السلطة الدينية"، وجعل العلاقة ما بـين الإنسـان وا

مباشرة ودون وسطاء. أما في المسيحية فهناك من النصوص ما تعطي الكنيسة ورجالها الحق الوحيد في تقديم الدين. وأن ما يربطه رجالها يكون مربوطا عند ا ، وما يحلـه يكـون محلولا، وهو أمر لا يقتصر على الأقباط. فإن أوروبا كلهـا طوال القرون الوسطى كانت تقول "أمنا" الكنيسـة، وكـانوا مربوطين بها من الميلاد حتى الوفاة. فما أن يولـدوا حتـى تكتب شهادات ميلادهم في "الأبرشية"، وهي التقسيم الإدارى الكنسي، وحتى تعمدهم الكنيسة فـي المـاء، وبـدون هـذا لا يظفرون بالخلاص أو يعدون مسـيحيين، فـإذا تزوجـوا تزوجوا في الكنيسة وعن طريقها وإلا عد الـزواج سـفاحا، وعندما يموتون فإنهم يدفنون في "ردهة" الكنيسة. وكان البابا في روما يسيطر على الفلاسفة والحكام والملوك، ويمكن أن يحرمهم فيضطرون إلى الوقوف ببابه أياما حتى يرفع عـنهم هذا "الحرمان" كما تروى لنا "حادثة كانوسا".

وظهر في المسيحية عدد كبير مـن المصـلحين كـان مصيرهم إلى المحرقة لأنهم عدو هراطقة، كما كان هذا هو مصير العلماء والمفكرين والأحرار. وكان الوحيد الذي نجـا من هذا المصير هو مارتن لوثر لمساندة بعض الحكام لـه،

واستطاع مارتن لوثر أن يقضي على الغشاوات التي فرضها بابوات الكنيسة الكاثوليكية من عصمة للبابا وقداسة لرجـال الدين، وشفاعة للأولياء، وقد كان هذا الإصلاح الديني هـو الذي حرر العقول أيضا وهيأها لتقبل ثقافات العصر، وكُللت حركة الإصلاح الديني بالثورة الفرنسية التي قضـت علـى هيمنة الكنيسة، وعزلت الدين عن السياسة والحكم. وسـمح هذا كله بفتح أبواب التقدم حتى وصل الغرب إلى ما وصـل إليه من تقدم، وإن لم يكن بالطبع صفوا كلـه، ولـه بعـض انعكاسات فكل شيء له ثمنه.

وجددت الكنيسة الكاثوليكية في وسائلها وأساليبها، ولـم تعد قوة البابا تعود إلى سيطرته على الملوك والمفكرين، لكن إلى ما يمثله من قيم رفيعة للمسيحية.

ولكن الكنيسة القبطية لا تزال بعيدة كل البعد عن هـذه الأحداث، إنها متقوقعة داخل صدفتها القديمة، ولأنها تقوم في مصر فقد أصابها ما أصاب المجتمع المصري من سوءات. وقد استطاعت أن تؤدي دورها في العصـور القديمـة، لأن العصور القديمة كانت تتقبله ولأن أباء الكنيسة القبطية كانوا بصفة عامة على قدر كبير من الكياسة والإخلاص، فضـلا

عن قيامها وسط مجتمع إسلامي كانت له انعكاسات حسـنة (وقد كان أثر الإسلام قويا في ظهور حركة مارتن لـوثر)، كما لم يتورطوا في غمرات السياسة والحكم والدنيا، وعندما دخلت مصر مشارف العصر الحـديث وأصـبحت النخبـة القبطية متأثرة بالثقافات الحديثة فإن نوعا من الاحتكاك ظهر في الإطار القبطي نفسه ما بين الكنيسـة المتـأثرة بـالروح القديمة.. والنخبة المتأثرة بالاتجاهات الحديثة تجلى في التوتر ما بين المجلس الملي الذي يفترض أنـه التمثيـل المـدني للأقباط، وما بين الكنيسة التي هي الممثلة الدينيـة للأقبـاط وهذه الاحتكاكات تماثل – والقياس مع الفـارق – الصـراع الذي قام في الغرب ما بين أحرار الفكر، وما بـين الكنيسـة الكاثوليكية، وأدى إلى ظهور مارتن لوثر، ولكن الذي حدث في مصر كان عكس ذلك؛ فظهور البابا شـنودة بطموحاتـه وشخصيته القوية وتهيؤ الظروف استطاع أن يطوي المجلس الملي تحت جناحه، وأصبح الإصلاح الديني بالنسبة للكنيسة يتطلب أولا: إقامة العلاقة ما بين المجلس الملـي والكنيسـة على أسس موضوعية. ثانيا: "دمقرطة" الكنيسة بعد أن بسط

البابا شنودة عليها شبكة من النظم جعلته الحاكم بأمره فيهـا، وكذلك تحديث مناهجها بما يتفق مع العصر الحديث.

وللعلاقة ما بين المجلس الملي والبابا تاريخ قديم وهـو يصور حلقة من الكفاح للحيلولة دون طغيان الكنيسـة علـى الجوانب المادية والعملية للأقباط وقصـرها علـى المجـال الروحي. وهذا الكفاح هو في حقيقته فصل من فصول كتاب الحريات في المسيحية، وكان يجب أن يكون معروفا للجميع بما في ذلك المسلمين، وقد أشرنا عندما كنا نستعرض تاريخ الأمة القبطية إلى النشأة الأولى وسنسرد هنا بعض صفحات هذا الكفاح نقلا عن مذكرة قدمها مكتب المحامي المشـهور إبراهيم الهلباوي عندما ترافع ممثلا لمقار باشًا ومن معه وهم يمثلون المجلس الملي، ضد صاحب جريدة الوطن والقمـص جورجيوس وهما يمثلان البابا. وجاء في مقدمة المذكرة تحت عنوان تمهيد.

١- لما أنشئ المجلس الملـي فـي سـنة ١٨٧٣ انتخـب أعضاؤه البطريرك الحالي بطريركًا على الأقباط بعـد أن أخذوا عليه تعهدا "مكتوبا" بأن يسير معهم بمقتضى قانون المجلس الملي الذي كان معمـولا بـه وقتئـذ،

وصدر طبقًا لفرمان سنة ١٨٥٦ الذي يبيح للطوائف المسيحية بأن تدير شئونها بواسطة مجالس مكونة من الشعب والإكليروس. ولكن ما كاد البطريرك يقبض على دفة الأمور حتى انفرد بها ونبذ المجالس كأنه لم يكن، فشكي المجلس الأمر للحكومة فأرغمته على الانصياع، فتعهد مرة ثانية باحترامه وأخذ عليه تعهدا جديدا سجله في محافظة مصر، ومع ذلك لم يستمر المجلس أياما حتى حاربه ثانية فتعطل.

بقى المجلس معطلا إلى سنة ١٨٨٣ حتى استغاث القوم من تعطيل دور العلم، ومن تبديد أموال الأوقاف، ومن عدم نشر حساباتها، ومن انحطاط الأكليروس، وطلبوا من الحكومة أن تتدخل في إصلاح هذا الحال.

٢- صار البطريرك هو ومن حوله من الأساقفة يتفننون في إيجاد الطرق لتعطيل وظيفة المجلس، حتى بلغ بهم الأمر إلى أن يقولوا إن الشورى تخالف الدين – رغما عن ذلك رأت الحكومة أنه من الضروري تشكيل هذا المجلس فاجتمع الأساقفة وبعد جدال وافقوا أخيرا على

لائحة سنة ١٨٨٣ ولكن المجلس لم يلبث إلا قليلا حتى رأى الأبواب مقفلة في وجهة.

٣- انفرد البطريرك بالسلطة حتى سنة ١٨٩٢ حتى قامت قيامة الأقباط فشكل المجلس ونفى البطريـرك، لكنـه استعمل سلاحه الديني فاعتبر مارقًا من النصرانية كل من لاذ بالمجلس من قسوس وأفراد، ثم أعيد بعد ذلـك لمركزه وتشكلات مؤقتًا لجنة مركبة من أربعة أشخاص تشتغل تحت رئاسته حتى يعاد انتخاب أعضاء المجلس الذي لم يعد إلا في سنة ١٩٠٦ فبقى المجلس معطـلا مدة ١٥ سنة.

٤- للوصول إلى تعطيل المجلـس اسـتعمل الأكليـروس أسلحة من كل نوع فقالوا إن تشكيل المجلس مخـالف للدين رغما عن تصديقهم على لائحـة سـنة ١٨٨٣، وعن قبول البطريرك كتابة عليه، وقـالوا إن أعضـاء المجلس بددوا أموال الوقف واسـتعملوا النشـر فـي الجرائد ضدهم وسعوا في إحالة سـعادة يوسـف بـك سليمان - الذي كان رئيسا لنيابة مصر وقتئذ - إلـى مجلس تأديب ثم قفلوا الباب في وجه الأعضاء.

بل قفلوه في وجه مندوب الحكومة الذي حضر للبطريكخانة لفتحه باسم سمو الخديوى فلم يفتح.

وأخيرا اعتبر البطريرك جميع القائلين بالشورى مارقين من الدين وشكي الحكومة المصرية وسمو الخديوي لجلالة السلطان وأدعى أن ليس للحكومة المصرية من سلطان عليه.

وفى كل هذه الفترات كانت مصالح العباد معطلة والأكليروس لا يهتم إلا بمحاربة الشعب بكل هذه الوسائل الساقطة استبقاء للأوقاف وإيراداتها بين أيديه على غير حق وعلى غير هدى.

٥- اجتمع أعيان الطائفة في سنة ١٨٨٣ وطلبوا رفع يد غبطة البطريرك من جميع الأمور الإدارية واقتصاره على الأمور الدينية.

واجتمع المجلس في سنة ١٨٩٢ وأصدر قرارا في ٢٢ يوليو من تلك السنة بإبعاد البطريرك ذكرت فيه كل النقائض التي بدت من الأكليروس ومما جاء فيه:

"وحيث إنه (أي البطريرك) لما شعر بصدور الأمر العالي باعتماد الانتخاب بالكيفية التي جرت لم يزدجر ولم يرعو وأصدر إعلانات في الجرائد بالافتراء على أبناء الملة

بأمور لا أصل لها، وأدعى أن المجلس من قصـده التفريـق والشقاق وسلب الأموال الخ...".

"وحيث إن البطريرك المذكور.... قد اسـتعمل أمـوال الطائفة في الاستعانة عليها بالغرباء، وفي نشـر إعلانـات مهيجة بالجرائد وبث رسائل مقلقة بالجهات".

"وحيث إن مقاومة البطريرك لوجود مجلس أوجبه الدين وقررته الكنيسة وطلبته الطائفة واعتمدته الحكومـة يضـاد الواجبات البطريركية".

ومما جاء فيه أيضا:

"وحيث إن من جميـع الأحـوال المتقدمـة يتضـح أن البطريرك المذكور قد خالف قانون الكنيسة ونكث بـالعهود والمواثيق وأضر بالطائفة التي من سوء حظها انتدبه مجلسها للترؤس عليه.

"وخالف الدين المستتر بردائه".

"أما مخالفته لقـانون الكنيسـة فلأنـه أراد الاسـتبداد والاستقلال برأيه خلافا لما هو مقرر من وجـوب مشـاركة الأراخنة في الرأي".

"أما نكثه بالعهود والمواثيق فلأنه بعد أن انتخبه المجلس واشترك معه سنوات عديدة وعمل بمقتضى لائحته الأولـى وتعهد في محافظة مصر بأن لا ينفرد بأمر، واشـترك فـي عمل اللائحة وصدق عليها، وقدمها للحكومة ونفذ القـرارات التي صدرت بمقتضاها هو والأساقفة، قد سعى في نقض ذلك كله.

وأما ما جره من الأضرار بالطائفة فلأنه قد سعى فـي الوشاية بها والقذف في حقها بأمور غير صـحيحة، وبـث الشقاق بين أفرادها، وبدد أموالها وتصرف في أوقافها، وقفل مدرستها الاكليريكية، ولم يرض بتجديدها فيما بعد فضلا عن انحطاط حالة المدارس الأخرى وسوء حالة الفقـراء وغيـر ذلك.

"أما عصيانه على الحكومة فلأنه مع تكـرار صـدور الأوامر إليه بالامتثال لم يمتثل، وأصر على العناد لا سـيما أنه من كتابته الأخيرة لمجلس النظار قد انقطع الأمـل مـن إذعانه لأوامرها، والتصميم على عدم القبول لآخر حياته.

"وأما مخالفته للدين فلأنه ادعى أن المجلـس مخـالف للدين، مع أن عدم وجود المجلس هو عين المخالفة للـدين،

وكفى دليلا على ما ذكر سبق إقراره بوجود المجلـس هـو والأساقفة، واشتراكه معه في الأعمال زمنًا الخ...".

ومما جاء فيه:

"وحيث إنه لا يتأتى صدور مثل هذه الأفعال ممن يكون مالكًا لتمام قواه".

فلهذه الأسباب قرر المجلس باتحاد الآراء التماس رفـع أنبا كيرلس البطريرك من رئاسة المجلس، ومن إدارة كل ما يتعلق بشئون الطائفة الخ...".

"وعلى هذا القرار وقع:

بطـرس باشا غالي	عبد المسيـح بـك حبشي
حنـا باشا نصر ا	وهبة بـك يوسـف عبده
بطرس باشا يـوسف	إبـراهيم بـك منصـور
مقار باشا عبد الشهيد	رفله أفنـدي جـرجس
قلينـي باشا فهمـي	إبـراهيم بـك روفائيـل
خليل بـك إبـراهيم	مرقس بـك سميـكة
يـوسف بـك وهبة	فـرج بـك إبـراهيـم
يـوسف بك سليمان	بطـرس أفنـدي أبـادير

حنـا بك باخــوم	باسيـلي بـك روفائيـل
نخلة بـك البـاراتي	يعقوب أفندي نخلة يوسف
حبـشي بـك مفتاح	عــوض بـك سعد ا
يعقـوب بـك نخلة	القمص بشاي (رئيس كنيسة الفجالة)
باسيـلي باشا تادرس	

القمص فيلو ثأوس (رئيس الكنيسة المرقصية الكبرى). انتهى..

ويستغرب الإنسان موقف البابا كيرلس ضـد المجلـس الملي مع ما عرف عنه من عزوف عن الدنيويات، والمحقق أن هذا الموقف يعود إلى الهوى والغرض الذي سيطر علـى الحاشية المنتفعة والتي وجدت أن المجلس يضـيق عليهـا، وتأثر بكلامها البطريرك.

لم يكن هذا التاريخ غائبا عن ذهن البابا شنودة، وما كان يقبل أن يقوم مجلس ملي قوي "فالملك عقيم" وقد ارتاع عندما علم أن المجلس الملي قد ينعقد وهو في منفاه، وتوسل إلـى ميلاد حنا أن يؤجلوا ذلك إلى ما بعد عودته، واتصل مـيلاد حنا بالدكتور: رفعت المحجوب وتوصل إلى تأجيل إجـراء

الانتخابات حتى بعد عودته. وعندما عـاد قـام بمـا جعـل انتخابات المجلس الملي "**فضـيحة بجلاجـل**" كمـا وصـفها الدكتور: ميلاد حنا. فقد وضع قائمة بأربعة وعشرين اسـما (وهم مجموع أعضاء المجلس) وكان طبيعيا أن يأخـذ بهـا الشعب طاعة لأمر "**سيدنا**" ثم لا يكتفي بـذلك بـل جعلهـم شمامسة فأخرج المجلس من طبيعته المدنية المستقلة إلى فرع من فروع الكنيسة يتبع أوامر رئيسها الأعلى.

والمفروض أن ينتخب الأقباط فـي كـل الجمهوريـة اختيارا حرا من يمثلونهم في المجلس، وأن يحرم على البابا التدخل في هذه العملية من ألفها إلى يائها بحيث يتقـدم مـن يشاء، ويختار الأقباط من يشاءون وبهذا يوجد مجلس قوي له قاعدة شعبية قوية ينتخب منها انتخابا حرا.

وإذا أخذنا بالتمثيل النسبي للأقباط في مجلس الشعب - وهو ما أميل إليه - لا لأنه الأفضل، ولكن لأنه يحسم شـأفة الادعاءات والمشاكسات ويتناسب مع الردة التي أصيب بهـا المجتمع المصري عن أيام ثورة ١٩ والحقبة الليبرالية، فـإن المجلس الملي يكون هو الهيئة المؤهلة للقيام بترتيبات ذلـك وإدارة العملية الانتخابية على مستوى المحافظات.

ويجب أن يكون للمجلس الملي فروعه في المحافظـات الموازية للإبراشيات الكنسية ليقوم بوظيفتـه المدنيـة علـى مستوى المحافظات.

ويحول على هذا المجلس كـل مـا يتعلـق بالأوقـاف والمدارس والنشاطات الاجتماعية والوصايا الدنيوية ويوضع له نظام منهجي من ناحية عقد جلسات دورية تعلن مقرراتها وتناقشها، فإذا لم يتقبلها جمـاهير الأقبـاط فيوضـع نظـام لاستئنافها وما إلى هذا كله.

بهذا يستريح البابا من كل المشكلات الإدارية والماليـة ويتصرف كليا للرسالة الروحية السامية: ألا وهي غرس القيم المسيحية النبيلة في النفوس، وأولها المحبة، وما أعظمها من مهمة، إنها مهمة الرسل، إنهـا الهدايـة والخـلاص وبنـاء الضمير والوجدان.

* * *

ولكن هذا لن ينهي المشكلة..

ذلك أن الكنيسة نفسها، وفي إطـار عملهـا الـدعوي الخاص تنشئ علاقات عديدة ما بين فئات الأكليروس ومـا بين الرهبان والكهنة، وتقوم هـذه العلاقـات علـى أسـاس

تراتبي، ومن هنا فيجب أن توضع نظم ديمقراطية منهجيـة تحول دون الانحراف أو العشوائية أو الاستئثار الخ... مما لا يمكن أن يتعرض له أي تنظيم، ومما لا تخلو منـه الـنفس البشرية، ويجب أن يعمل هذا التنظـيم الـديمقراطي علـى ضــمان ســير العلاقــات ســيرا مرنًــا دون عقبــات أو روتين أو بيروقراطية، وأن يستهدف الكرامـة الإنسـانية ويلحظ الحقوق الأساسية للإنسان.

وقد كتب الأستاذ كمال غبريال - وهو كاتـب قبطـي مهموم بالكنيسة معنى بإصلاحها - في جريدة القاهرة فـي العدد ٢٩٢ الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٥ مقالا بعنوان **"دعوة لإقامة مؤتمر وطني لمناقشة البنود التسعة في خطة إصلاح الكنيسة المصرية جاء فيه:**

المطلوب هو أن يعيد الأقباط تنظيم الكنيسة، بما يتـيح للدولة والمجتمع إعادة تنظيم الحياة المصرية، بالصورة التي تجعل المجتمع المصري نسيجا واحدا بالفعل، وليس بأناشـيد التمويه والمغالطة.

ونتصور أن يهدف إعادة التنظيم لتحقيق ما يلي:

- تحجيم دور رجال الدين باختلاف درجاتهم الكهنوتية، لتنحصر في دورهم، الذي تصدوا له واختاروه لأنفسهم، وهو هداية الناس إلي طريق السماء، والقيام بمهام العبادة والطقوس الكنسية.

- تولي العلمانيين إدارة الكنائس كمؤسسات جماهيرية، بنفس المبدأ الذي أرساه رسل السيد المسيح: "فدعا الاثنا عشر جمهور التلاميذ وقالوا لا يرضي أن نترك نحن كلمة ا ونخدم موائد. فانتخبوا أيها الأخوة سبعة رجال منكم مشهودا لهم ومملوئين من الروح القدس وحكمة فنقيمهم علي هذه الحاجة. وأما نحن فنواظب علي الصلاة وخدمة الكلمة" (أع٦ :٢-٤)، فهذا هو النظام الأساسي لكنيسة المسيح، وهذا هو المطلوب علمانيا ووطنيا لصلاح الأحوال.

- تفعيل دور المجالس الملية، وإعادة النظر في قوانين تشكيلها ومهامها، لتكون مجالس مستقلة قادرة بما تضمه من عناصر علي أعلي المستويات العلمية والفكرية، علي أداء مهامها في إدارة الكنيسة من القمة للقاعدة.

- توقف الكنيسة عن تنظيم أي أنشطة تخرج عن نطاق العبادة، لدفع الشباب للخروج إلي المجتمع والاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية الوطنية، مع سائر أبناء

الوطن، وتمنع الكنائس منعا باتًا من تقديم أي خدمات غير دينية للأقباط وحدهم، فالخدمات التي تقدمها أي مؤسسة مصرية لابد وأن تشمل جميع المواطنين بلا تمييز، وهذا يحدث فعلا الآن في تقديم الخدمات الطبية.

- إنشاء جمعيات أهلية تتبع وزارة الشئون الاجتماعية، لتتولى إدارة الأنشطة المقامة بواسطة الكنائس حاليا، مثل الخدمات الطبية والتعليمية (مجموعات التقوية الدراسية) ودور الحضانة ورعاية المسنين وغيرها، لتكون متاحة بلا حساسية لجميع المواطنين المصريين، لتحقيق الالتحام بين مكونات المجتمع المصري، ولتحقيق شفافية ميزانيات تلك الأنشطة، لإحكام الرقابة عليها، من قبل مجالس إدارة تلك الجمعيات، بالإضافة إلي رقابة الأجهزة المختصة بالدولة.
- يقوم العلمانيون (بالمجلس الملي) بوضع خطط بناء الكنائس حسب الحاجة الفعلية، وتحديد حجم الإنفاق علي عمارتها وتوفير الاعتمادات اللازمة، حرصا علي رشاد وعدالة التوزيع، وللحد من بذخ الإنفاق والمبالغة في ضخامة عمارة الكنائس، التي من المفترض أن تكون أبنية بسيطة تفي بالغرض بغير إفراط ولا إهدار للملايين، من أموال شعب فقير، يحتاج بعضه لمجرد لقمة العيش، ويحتاج الملايين من شبابه لبناء مصانع أو

مشروعات، توفر له فرصة عمل تقيه البطالة والتشرد، إذ نجد في مناطق شعبية عشوائية مبانٍ خرافية العمارة، لتكون لوحة محزنة للمراقب، حين يقارن بين ضآلة وحقارة مساكن الأهالي، وبين العظمة المعمارية لكنيسة المسيح، الذي قال عن نفسه: "للثعالب أوجرة، ولطيور السماء أوكار، أما ابن الإنسان فليس له، أين يسند رأسه".

- تقوم المجالس الملية ولجان الكنائس بإحكام الرقابة على ميزانيات الكنائس والتبرعات والمصروفات، عن طريق استخدام النظم المحاسبية الصحيحة، واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه أي انحرافات، وإعلان الميزانيات السنوية، لتكون متاحة للاضطلاع عليها من قبل الجميع.
- عمل حصر بالذمة المالية لجميع العاملين بالكنائس، من إكليروس وعلمانيين، أي تطبيق القانون المعروف بـ "من أين لك هذا؟"، وإعادة الأموال غير المحدد مصدرها إلي الكنيسة، كمرحلة أولى انتقالية، وبعد ذلك تأخذ الأمور وضعها الصحيح والقانوني إزاء المخالفين.
- يقوم الكهنة والمجمع المقدس والأراخنة بمراجعة شاملة لكتب وقراءات الكنيسة، لتنقيتها مما لحق بها من

شوائب عبر القرون، للعودة إلي الإيمان الأرثوذوكسي القويم، واستئصال أي تعاليم أو اتجاهات لا تواكب العصر، وتتنافى مع التطور المطلوب في فهم النصوص الدينية، فهذا في صالح الأقباط، وفي صالح الكنيسة في ذات الوقت، فهو يساعد الأقباط علي أن يتواءموا مع العصر، ويساعد الكنيسة أن يكون خطابها أكثر قبولا، خاصة لدى الشباب، الذي نرصد ميل أعداد كبيرة منه إلى خطاب كنائس أخرى، غير الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وكذا مراجعة العلاقة بين الإكليروس والشعب، وبين الدرجات الكهنوتية وبعضها البعض، للتخاص من صيغة نرصدها، تأخذ شكل السيد والمسود، لتصحيحها إلي العلاقة المسيحية الطبيعية، وهي علاقة البنوة والأبوة، خالية من الهيمنة والاستعلاء، ومن وهم امتلاك الحقيقة المطلقة.

لا أظن أن قيادات الكنيسة التقليدية يمكن أن تتحرك من تلقاء نفسها، نحو التغيير الجذري. ولا نظن أن الدولة تفعـل من تلقاء نفسها.

أتوجه إذن بخطابي إلي مثقفي الأقباط.

إلي العلماء أساتذة الجامعات والكتاب والمفكرين.

هي دعوة لعقد مؤتمر وطني لمناقشة الرؤية المعروضة في هذه السطور، وأمثالها من إسهامات تحاول العثور علـي آفاق وطنية جديدة، وأن يتوصل المؤتمر لتشكيل آلية تـدفع الدولة والكنيسة والمجتمع، لتبني خطة التغيير التـي سـيتم التوصل إليها من خلال مناقشات المؤتمر.

أتعشم أن تكون تلك السطور خطوة في رحلـة الألـف ميل" انتهى المقال..

أحسن الكاتب عندما دعا إلى مؤتمر قومي، لأن القضية قومية وهي أعظم من أن تترك للجهاز الكنسي.

وكان الكاتب قد نشر قبل ذلك في ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ في مجلة القاهرة مقالا بعنوان (الحل الوحيد لأزمة الأقباط هـو الليبرالية). انتقد فيه أن يطالب الأقبـاط الآخـر بالعقلانيـة والتوقف عن استعمال خطاب وثقافة ولغة الماضي، بينما هم غارقون تماما في خطاب وثقافة ولغة الماضي، ودعا الكنيسة إلى التسامح مع البروتستنت وعلى ترك الفـرد حـرا يفهـم ويفسر عقيدته كما يشاء باعتبارها علاقة خاصة بـه وبـين ربه، أم سيصرون على بقاء الحال على ما هو عليه ليظـل

الإنسان القبطي أسير الكهنة يحلون ويحرمون حسب رؤيتهم الخ...

* * *

لا يمكن إنهاء هذه الخاتمة دون الدعوة لتوجيه اهتمـام خاص لثلاث قضايا على وجه التعيين **أولاها** حرية الاعتقـاد وأن الاعتقاد هو أمر خاص بالفرد يعود إلى ضميره، وإلـى فكرة وبالتالى فلا يكون لأحد سلطان عليه، ويخرج تماما من إطار النظام العام، وبدون هـذا يصـبح الاعتقـاد فرضـا، أو وراثة، ويفقد ميزته. وطبقًا لهذا يكون علينا أن لا نتحرك إذا ارتأى أحد تغيير دينه، فإذا كان مسلما ارتأى أن يتنصر، أو إذا كان مسيحيا أن يسلم. هذه أمور تعود إلى أصحابها ولا يجوز أن نتشنج لها أو أن نرى في هذا انتهاكًـا أو مساسـا بالدين. والمسيحية والإسلام لا يشـكوان مـن قلـة، فهمـا بالمليارات. كما أن إيمان واحد أو كفره لـن ينـال مـن ا تعالى الغني عن العالمين، ولأن الأديان قيم والقيم لا تزيد أو تنقص. ومع أن القرآن قد جلى هذه النقطة بأصرح بيان فقال وكرر ﴿**مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا**﴾ فإن المسلمين يرون ذلك ردة يعاقب عليها بـالموت

وهو افتيات، بل تعارض صريح مع القرآن، كما أن الأقباط لا يقلون عن المسلمين في هذا، بل يزيدون.. ويجهل هؤلاء وأولئك أنهم لا يغضبون للدين.. ولكن لأنفسهم..

وأعلم أني مهما أقول، ومهما أكرر، فلن يتغير الوضـع تلقائيا لأن هذه الحالة المرضية هي عرض لمـرض هـو: انعدام الحرية بصفة عامة في المجتمع المصري بعد خمسين سنة من حكم العسكر، ومن الضربات المتوالية عليها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية الخ...

إن خمسين سنة من الهدم قد تتطلب مائة سنة للبناء، فلا بأس ولا يأس، ومع أننا مسبوقون، وأن أزمتنا الحقيقية هـي التخلف الزمني. فعلينا بدلا من الندب واللطم واستعظام العمل أن نبدأ من الآن لأنه ليس هناك بديل آخر.

القضية **الثانية** هي إعادة النظر فـي سـلطة التحـريم والشلح والتجريدات التي في يد البابا والأساقفة الكهنـة، أن هذا يعني الموت الروحي لمن يوقع عليه الحرم.. وأن نـدق الأجراس إيذانا بوفاته، وإعطاء الكهنة هذا الحق يخالف كـل المخالفة بديهيات حرية الاعتقاد، وقد كانت هذه السلطة هـي التي أثارت مارتن لوثر، ولا أظن أن الكنيسـة الكاثوليكيـة

تفرض تحريما على شخص لأنها "تنورت" وتعلمت الـدرس وتعيش في أجواء الحرية. وعن نفسي أقول إنني لو وجـدت حقا أصوليا يقوم على نص حقيقي صـريح مـن القـرآن.. يعطي الفقهاء حق التحريم بالطريقة التي تمارسـها الكنيسـة الكاثوليكية قديما، وتمارسها الكنيسة الأرثوذكسـية حاليـا.. لتزعزع إيماني بالإسلام..

ولا يجوز للكنيسة أن تتعال بالنص الذي أعطى المسيح تلاميذه حق الحل والربط، فالنصوص الدينية تفسر في ضوء روح الأديان ومقاصدها، وهي أبعد ما تكون عن الاحتكار..

والقضية **الثالثـة**: تنقية المناهج الثقافية مـن إضـافات الكهنة، وما ارتآه الأسلاف منذ مئات السـنين. إن تحريـر الخطاب المسيحي أصبح أمرا ماسا. وتجاهله يهـدد كيـان وبقاء الكنيسة الأرثوذكسية. وقد تساءل المستشـار طـارق البشري في مقاله الذي أشرنا إليه في جريدة الأسبوع العـدد ٤٥٢ بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥م:

"وعن نوعية الثقافة التي تثقف بها الكنيسة شبابها فـي مؤسسات الكنيسة، وما هي الرؤية التي يلقنونهـا لأبنـائهم بالنسبة للجماعة الوطنية وللوطن وللمواطنين وللمسلمين من

أبناء مصر، إن المسلمين والفكر والثقافة الإسلامية موضوعة كلها "على المشرحة" من سنين طويلة، وكل امرئ مسلم أو مسيحي، مصري أو أجنبي، مؤمن أو ملحد، عالم أو جاهل مغالٍ أو معتدل، كل امرئ من هؤلاء يتكلم ويحلل ويفسر وينتقد ويقترح الحلول، حول موقف الإسلام من الآخر، وكيف يربي كبار المسلمين صغارهم، وصار ذلك **سياسات لدول أجنبية تملي علينا ما تراه هي، ونحن لا نعلم البتة أي شيء عن العلوم والدروس والتشكلات الثقافية والوجدانية التي تلقنها الإدارة الكنسية لجمهورها ولشبابها، ولا ينهض من بيننا من يتساءل عن ذلك أو يعتبر هذا التساءول حقًا مشروعا للجماعة الوطنية تجاه مواطنين مندرجين في تشكيلاتها، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعي لنفسها الحق في** مطالعة برامجنا التثقيفية الإسلامية، تعليمية أو إعلامية أو دينية، أفلا يكون من حق الجماعة الوطنية في مصر أن تطالع وتنظر فيما يتثقف به جمهور ذو اعتبار من مواطنيها في كنائسهم؟ ألا يحق لها أن تعرف كيف تتربى نظرة القبطي المصري إلى الآخر المصري؟.

وما يمكن أن نضيفه هنا هو أن التركيز علـى تكـوين "رهبان" يدرسون في الكليات الأكليركية، ثم يمضـون فـي الدير سنوات طوال عاكفين على الدراسات اللاهوتية، والعادة المتبعة في اختيار البابا من الرهبان، نقول إن هذا قد لا يكون هو النظام الأمثل، حتى عندما يقتصر دور الكنيسـة علـى الجوانب العبادية، ذلـك لأن الكنيسـة وخطابهـا وثقافتهـا اللاهوتية لا يمكن أن تكون بمعزل عن المجتمع الذي يضمها فيه والعصر الذي تعيش فيه، فإذا كان العصر هـو العصـر الحديث بحداثته، وبعولمته، وبسماواته المفتوحة عبر القنوات الفضائية لكل ما يخطر بالبال من أفكار، وإذا كان المجتمـع الذي يضم الكنيسة الأرثوذكسية مجتمعا مسلما بالأساس بحكم أغلبيته الكاسحة، فما هو احتمـال تقبـل خريجـي الأديـرة والكليات الأكليركية لهذا المجتمع، ومدى التعامل معه، وهي تنعزل عنه تماما، وهو غير مستطاع أو تعيش معه في حياد بارد؟ تلك نقطة هامة، وقد تطلب ثورة كاملـة علـى هـذه الطريقة بحيث تلحظ هذه الدراسات الجوانـب "المدنيـة" أو العلمانية كما نلحظ أيضا المجتمع المسلم الـذي يحـيط بهـا وتعيش – كأقلية – بين جنباته. وإذا حكمنا بما يصدره بعض

الكهنة من كتابات مجافية، أو معادية، للإسـلام. فـإن هـذا بالطبع لن يسهل عملية التفاهم ما بين الأقلية والأكثرية، ولن يكون هذا بالطبع في مصلحة الأقلية.. فمن الخير للحقيقـة، وللمصلحة القومية، ولخيـر الأقبـاط أن تنتصـر الكنيسـة للإسلام، نظرة أخرى.

ملحق

نعرض هنا "إيماننا" كما تقدمه دعوة الإحياء الإسلامي ليكون تحت نظر وفكر المثقفين والأحرار الأقباط وهم يحاولون إصلاح الكنيسة، وإصلاح الخطاب المسيحي والفهم الحقيقي للدين ولدوره في المجتمع والطريقة التي يمكن بها الجمع ما بينه وبين التعايش مع العصر..

"إيماننا"

(١)

نؤمن با . إنه محور الوجود ورمز الكمال والعقل والغائية. وما ينبثق عنها من قيم، وبدونه يصبح الوجود عبثا، والكون تحت رحمة الصدفة الشرود، والإنسان حيوانا متطورا أو "سوبر حيوان".

والإيمان با الذي يكون قوة ملهمة هو ما يغرسه في النفس تصوير القرآن الكريم تعالى، أما ما يرد في كتب التوحيد فلا يغني شيئًا، بل قد يضر.

(٢)

الأنبياء هم القادة الحقيقيون للبشرية، ويجب جعلهم المثل في القيادة، وإطراح أحكام الطاغوت مـن قـادة جيـوش أو أباطرة أو ملوك الخ. وما وضعوه من سياسات القهر التـي لوثت فكرة الحكم والقيادة وأساءت إلى البشرية.

والأديان هي الثورات التي حررت الجماهير، ووضعت أسس حضارة تقوم على الحرية، والخير، والعدل والمعرفة.

ونحن نؤمن أن الإسلام قد قـدم الصـورة المثلـى والرسول. على أننا نفهم الصـور التـي قـدمتها الأديـان الأخرى، لأن الدين أصلٌ واحد، ولكن الشرائع متعددة، ونحن نؤمن بالرسل جميعا، وأن ا تعالى أراد التعـدد والتنـوع ﴿**ولو شاء ربك لجعلَ الناس أُمةً واحِدةً**﴾. وأن الفصل فـي هذا التعدد هو إلى ا تعالى يوم القيامة.

(٣)

ونؤمن أن الدين هو المقوم الأعظم للمجتمـع العربـي، وأنه يمثل التاريخ والحضارة والضمير، إن تجاهلـه يقطـع التواصل مع الشعب، ولا ينفي هذه الحقيقة أن تكون الفلسـفة والآداب والفنون قد حلت محل الدين في المجتمع الأوروبي،

فلكل مجتمع طبيعته الخاصة وقدره الذي لا يمكن التمرد عليه أو التنكر له، وفي الوقت نفسه – فإن هذا لا يحول دون أن يكون للفلسفة والآداب والفنون وجود بجانب الدين ولا يمنع من تلاقح الأفكار وتحاور الحضارات، وتقارب الديانات لأن الحكمة ضالة المؤمن.

ونؤمن بكرامة الإنسان، وأن ا تعالى هو الذي أضفاها على بني آدم جميعا، فلا تملك قوة أن تحرمهم منها، وهي لكل الجنس البشري من رجال ونساء، بيض وسود أغنياء وفقراء الخ. وقد رمز القرآن لهذه الكرامة بسجود الملائكة لآدم، وتسخير قوى الطبيعة له.

ونؤمن أن الإسلام إنما أنزل للإنسان ولم يخلق الإنسان للإسلام، فالإنسان هو الغاية والإسلام هو الوسيلة.

ولما كان الإسلام قد جاوز – كما ونوعا - الاتفاقيات الدولية عن حقوق الإنسان، فإن أقل ما يجب أن يتم هو التطبيق الفوري لهذه الاتفاقيات.

(٤)

لما كان القرآن قد جعل مبرر سجود الملائكة لآدم هو تملكه المعرفة التي تميز الإنسان عن بقية الكائنات، والتي

تنقذه من الخرافة، فيفترض أن تكون المعرفة هـدفا رئيسـيا للمسلمين وما يتبع هذا من استخدام العقل، وما يثمره من علم وحكمة. ويجب على كل نظام إسـلامي أن يشـيع الثقافـة والمعرفة، ويفتح النوافذ عليها، ويهيئ كل السبل التي تيسـر للجماهير معارف ومهارات العصر.

إن الأديان ما لم تستصحب العقل والحكمة وتجعلانهـا أصولا فإنها تكون أداة تأخر وانحطاط بدلا من أن تكون أداة تقدم وازدهار، لأن هذا يحل الخرافة محل الحقيقـة، النقـل محل العقل، الجمود محل التقدم. وهذه هي المأساة التي وقع فيها المجتمع الإسلامي فترة تدهوره، ويجـب أن لا نسـمح بتكرارها.

إننا لا نستطيع أن نعايش القرن الواحد والعشرين بأمية أبجدية أو فكرية.

(٥)

نؤمن بحرية الفكر والتعبير، وأنها أساس كل تقدم، وأنه لا يجوز أن يقف في سبيلها شيء، ويكون الـرد علـى مـا يخالف ثوابت العقيدة بالكلمة لا بالمصادرة أو الإرهـاب أو التكفير، وليس هناك تعارض بين حرية الفكر المطلقة والدين

لأن الدين يقوم على إيمان، ولا إيمان بدون اقتنـاع وإرادة، ولا إرادة أو اقتناع إلا في بيئة تسـمح بالدراسـة الحـرة، والإرادة الطوعية والنظر الدقيق، وفي القرآن الكريم قرابـة مائة آية تقرر حرية العقيدة بصفة مطلقة، وأن مردها إلى ا نفسه، وأنها قضية شخصية لا دخل للنظام العام فيها مثـل: **﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾. ﴿ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَـدِي لِنَفْسِـهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾. ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُـمْ فَمَـن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...﴾**

ولا توجد الحرية إلا بتقرير حرية إصـدار الصـحف والمطبوعات وتكوين الأحزاب والهيئات والنقابـات وبقيـة مؤسسات المجتمع، وحرية هذه الهيئات في العمـل لتطبيـق أهدافها ما دام ذلك يتم بطرق سلمية.

ونحن نرفض تماما دعاوى التكفير والعقوبة على الردة، ونكلها إلى ا تعالى يفصل فيها يوم القيامة، كما قرر القرآن وطبقته ممارسات الرسول.

أما ما قد ينشأ من أخطار، فإن الحرية نفسـها تفسـح المجال لإصلاحه.

(٦)

يجب أن يكون العدل أسـاس التعامـل بـين الحكـام والمحكومين، الرؤساء والمرؤوسين، الرأسماليين والعمـال، الرجال والنساء الخ.. لأن كل ما يمت إلـى عـالم العمـل والعلاقات لا يمكن أن يستقر إلا علـى أسـاس العـدل، ولا يجوز إعطاء فئات.. سلطات تمكنها مـن أن تحيـف علـى حقوق فئات أخرى. إن هذا نوع من الظلـم يماثـل الكفـر، ويجب أن لا يسمح به.

وقد يتطلب تحقيق هذا إعادة النظر في كـل نصـوص الشريعة الخاصة بالدنيويات، في ضوء تحقيقها للعـدل، لأن التطورات قد تنفي العلة التي من أجلها سنت بعض الأحكـام فينتفي الحكم كما قد تتطلب تعديلها. ولا يعد هذا انتهاكا لها، ولكن تأكيد قيامها لما سنت من أجله، وهو العدل والمصلحة، واجتهادات عمر بن الخطاب شاهدة على ذلك.

(٧)

إن التحدي العملي الذي يجابه الدول الإسلامية اليوم هو التخلف اقتصاديا وعسكريا وسياسيا واجتماعيـا، ولا يمكـن وقف هذا التخلف إلا بجعل "التنمية" معركة حضـارية تـتم

تحت لواء الإسلام باعتبارها النمط المطلوب مـن "الجهـاد" واستنفار كل أفراد والشعب للمشاركة فيها من وضع الخطـة حتى متابعتها وتقييمها. ويجب أن تكون هذه التنمية إنسانية.. تبدأ من محطة العدالة الممكن تحقيقها لتصـل إلـى محطـة الكفاية المطلوب تحقيقها، إن الإيمان وحده هو الـذي يولـد الطاقة المجانية اللازمة ويوظفهـا لـدفع التنميـة وتجـاوز المعوقات دون حاجة للاستثمارات التي تفسح المجال للتبعية والسير في مسار وإسار الدول الكبرى.

وأي محاولة لتنمية تستسلم لادعـاءات البنـك الـدولي أو تقلد النماذج الأوروبية والأمريكية لن تسفر إلا عن مزيـد من التخلف والفاقة والتخبط.

وبالمثل فإن أي محاولـة لتنميـة يضـعها خبـراء أو حكومات تتسم ببيروقراطيـة وجمـود دون أن تكـون لهـا الأساس الإيماني والمشاركة الجماهيرية، أو تستهدف مصلحة الأقلية على حساب الجماهير العريضة هي تنميـة محكـوم عليها بالفشل.

(٨)

إن الصورة النمطية لشخصية المسلم التي تتسم عادة بالسلبية والماضوية والتركيز على الطقوس والشعائر ليست صورة المسلم أيام الرسول، ويعود هذا الاختلاف إلى أن قصر مدة الرسالة النبوية والخلافة الراشدة لم تكن كافية لتعميق جذور الشخصية الإسلامية. ثم جاء الملك العضوض، وتدهورت الخلافة وسد باب الاجتهاد لأكثر من ألف عام، وغلبة الجهالة والاستبداد الخ. وتمخض هذا كله عن الصورة المعروفة اليوم، والتي تتقبلها وتبقي عليها المؤسسة الدينية والنظم الحاكمة لأسباب تتعلق بالقصور.. أو الإبقاء على المصالح المكتسبة.

ونحن نرفض هذه الصورة ونعمل لإحياء إسلامي.

(٩)

لا يمكن تحقيق أي إحياء إلا بالعودة رأسا إلى القرآن الكريم، واطراح التفاسير، وضبط السنة بضوابط القرآن، وعدم التقيد بما وضعه الأسلاف من فنون واجتهادات ومذهبيات تأثروا فيها بروح عصرهم هم وسيادة الجهالة واستبداد الحكام، وصعوبات البحث والدرس، وانعكس هذا

على تفاسير القرآن وأحكام الفقه وفنون الحديث، وأقحم فيهـا مفاهيم دخيلة ومناقضة لروح الإسلام.

لقد كان الإسلام أصلا دعوة حضارية وثورة جماهيرية لإنقاذ الناس من الظلمات إلـى النـور، وإحـلال "الكتـاب والميزان" أي المعرفة والعدل محل الجهالة والظلم والطبقيـة وإشاعة قيم الخير، والعدل، والحرية، والعلم الخ.. التي هـي روح الإسلام، بينما تكون الطقوس والشعائر جسم الإسـلام والاقتصار عليها – دون القيم - هو احتفال بجسـم لا روح فيه.

بالنسبة لدعوة الإحياء الإسلامي، فليس المهم الآن تفسير القرآن، ولكن تثوير القرآن.. وهو ما دعا إليه الرسول وطبقه الصحابة، فإنهم لم يعكفوا على تفسير القرآن. وإنمـا هبـوا كإعصار ليقوموا بأكبر حركة تغييـر فـي العـالم القـديم، ويضعوا أسس الحضارة الإلهية – النبوية - الإنسانية.

(١٠)

هناك حقيقة تصل إلى مسـتوى البـداءة، وإن أخفتهـا الغشاوات الكثيفة. تلك هي أن على كـل جيـل أن يعـيش عصره دون الإخلال بالقيم العظمى للإسـلام. إن التطـور

الاجتماعي للأمم والشعوب هو كالنمو الجسـدي للأفـراد لا يمكن أن يقاوم، فضلا عن أنه علامة صحة وتطبيق لعالميـة الإسلام وموضوعيته وصلاحيته لكل زمان ومكان.

إن الإسلام لا يحتكر – وحده - الحكمة، ولكنه ينشـدها أني وجدها، وهو يتقبل كل الخبرات، كما يقدم خبراته: ﴿**فَأَما الزبد فَيذْهب جفَاء وأَما ما ينفَع الناس فَيمكُثُ فِي الأَرض**﴾. من هنا فإن النزعة الماضوية الانعزالية واتخاذ نمط المجتمع الذي كان موجودا من قبل باعتباره النمط الأمثل، والضـيق بكل مستجدات العصر من فنون وآداب، والنظـرة المتخلفـة للمرأة وحبسها وراء الأسوار كل هذا يخالف جوهر الإسلام وعالميته، وصلاحيته لكل زمان ومكان، كما أنه يخالف مـا أراده ا تعالى عندما قال: ﴿**يا أَيها الناس إِنا خَلَقْنَاكُم مـن ذَكَرٍ وأُنْثَى وجعلْنَاكُم شعوبا وقَبائِلَ لِتَعارفُوا إِن أَكْرمكُم عِنْد ا ِ أَتْقَاكُم إِن ا َ علِيم خَبِير**﴾.

وليس هناك خوف من أن يذوب الإنسان المسـلم فـي الحضارة العصرية، لأن خيطا وثيقًا يربطه بـا والرسـول يبقِي له قدرا من القيم يكبح جماحـه ويحـول دون انفلاتـه وذوبانه.